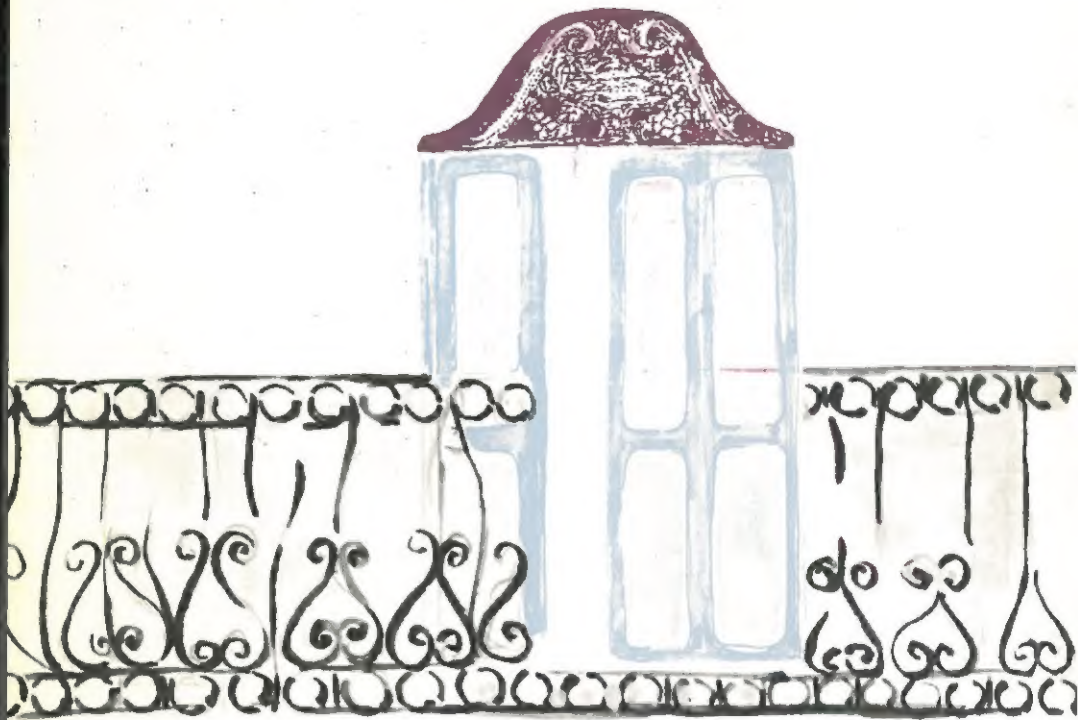


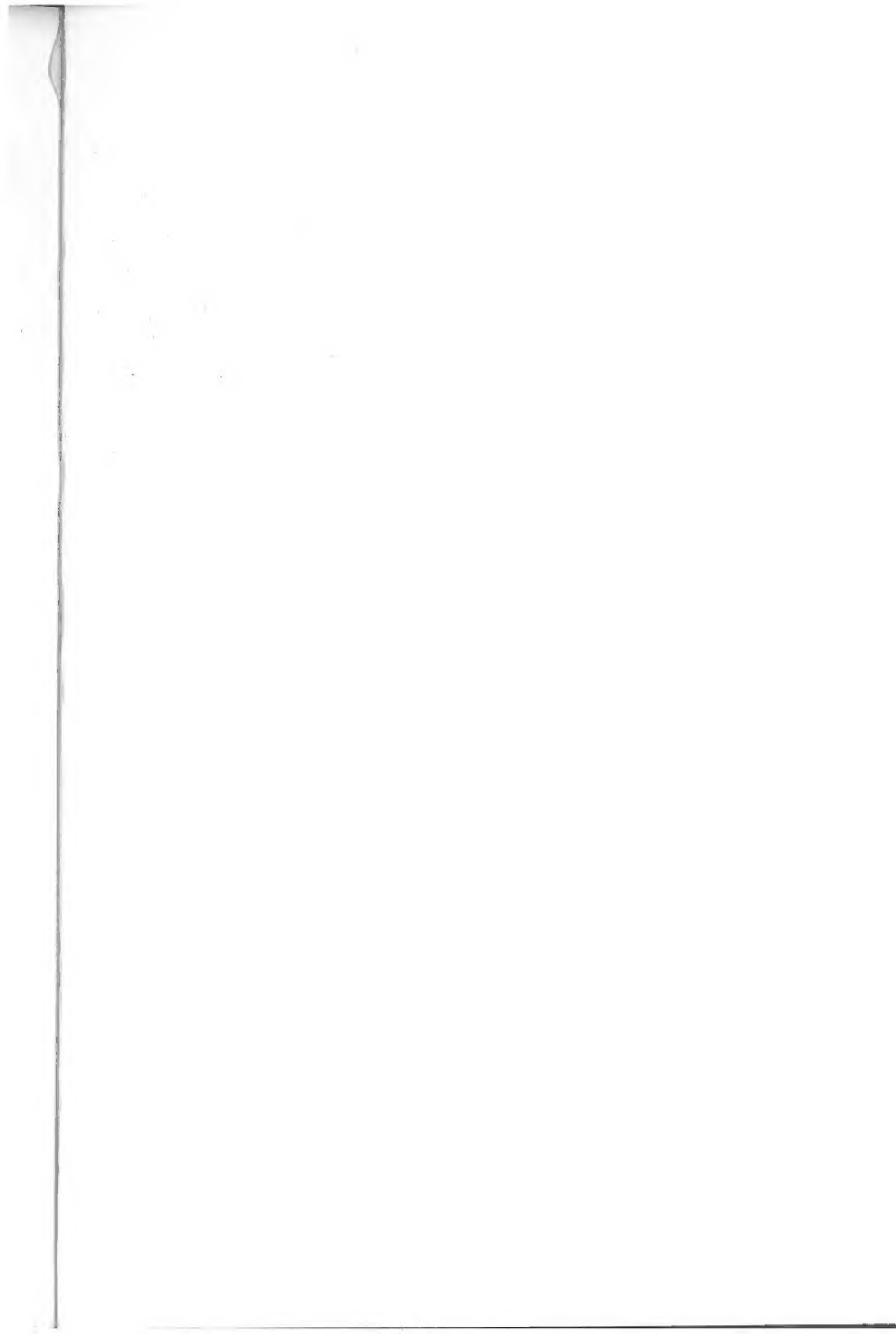
أحمد ربيع



ما علمتم ودققتهم
مسالك في الحرب

اللبنانية





مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ

مَسَائِلُ فِي الْحَرْبِ الْبَشَانِيَّةِ

* مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ (مسالك في الحرب اللبنانية)

* المؤلف: د. أحمد بيضون.

* الطبعة الأولى: كانون أول 1990

* جميع الحقوق محفوظة

* الناشر: المركز الثقافي العربي

* العنوان:

□ بيروت / الحمراء - شارع جان دارك - بناية المقدسي - الطابق الثالث.

ص.ب. / 5158 - 113 / هاتف / 252826 - 343701 / * تليكس / Nizar 23297 Le

□ الدار البيضاء / ● 42 - 44 الشارع الملكي - الأحباس - ص.ب. / 4006

* هاتف 307651 - 303339

● 28 شارع 2 مارس - إقامة 2 مارس * هاتف / 271753 - 276838

أحمد ربيع

ما علمتكم ودققتكم

مسالك في الحرب اللبنانية



المركز الثقافي العربي



الإهداء

إلى محمود ، أخي



تقدير

الكلامُ أولى بأن يحفظ كرامة المتكلم وإن بدا الصمت أقرب إلى هذه الغاية أحياناً. يصح هذا أياً يكن المتكلم، ويزيده صحةً أن يكون المتكلم من أهل الثقافة، أي أن يكون الكلام صناعته. نحن في الحرب لم نحفظ كرامتنا، لا ناطقين ولا صامتين. وما تزال المهانة سميرتنا حتى هذه الساعة.

وكانت الحال أشدَّ قسوةً على الذين - من بيننا - أدركوا عشايا الحرب كتاباً، فإن هؤلاء طفقوا يقيسون ما صاروا إليه على ما كانوا فيه. والذي كانوا فيه لم يكن يوماً جنة الحرية ولكن كانت فيه للحرّيات مسالك واسعة على تعرجها. كان بعضنا - وأنا من هؤلاء - يختبئ قبل الحرب تحت النصوص الغُفل أو خلف التواقيع المستعارة. ولكن هذا لم يكن يضمم أحداً، بل كان - مع هول النوايا وروعة المشاريع - يمنح العبارات شيئاً من نكهة المخاطرة. فكنا - إن جاز القول - نشرف بالتخفي، هذا إلى أن التخفي كان، إلى حدّ ما، لعباً. كان تخفياً وراء الإصبع، لأنّه بقي في وسع أيّ راغب أن يعرف ما يقول كلُّ منا وفيه يرغب، وكان لنا أن نشكو قلة الراغبين في المعرفة أكثر من شكوانا كثرتهم.

ثم إن الخصم الذي كنّا نلعبه كان واحداً وكان اسمه الدولة. وكان بعضنا، في ما خلا الكتابة، من موظفيه. أي أننا كنّا نعرف أين ينتظرنا ومتى: في دوائر التفتيش وفي أول الشهر، فكان سهلاً التفادي من ذاك المكان والزوغان من هذا الموعد. أعلم أن الخصم كان يطلق النار أحياناً إذا تظاهروا أو يعتقلنا - إن استطاع - ونحن نكسر شارات الشوارع، ولكن لم يكن في المعركة شيء شخصي، وكان واحداً واحداً من ألوف، وكانت إصابة أي منا

برصاصة حدثاً يخشاه الشرطي ورئيس الجمهورية، فوسعنا أن نجرب حظوظنا دون خوف مفرط. ثم إن رصاص الدولة - وهذا مهم - لم يكن له شأن بالكتابة.

في الحرب تفتت القمع ولم يزد ذلك إلا ضراوة وانتشاراً في كل الزوايا، وبات الإعدام أقرب العقوبات وأسرعها تبادراً إلى الخاطر وإلى الزناد. بات هو صفوة العقوبات جميعاً لأن ما سواه أرفع كلفة منه وأقرب إلى إرباك الديّانين الجدد وأبعد عن سجيّتهم. هذا وإن نحن سمّينا الإعدام فتحكماً لأنه هو نفسه القتل وهو نفسه الاغتيال. تلك وحدة الموت حين يتلاشى الخط الذي يرسم دائرة الشرع أو يتقطع وتشتبك أطرافه.

ولقد اغتيل في الحرب كتاب وأصحاب رأي ولكنهم لم يكونوا كثيرين. وهاجر آخرون ملتحقين بالأمان واللقمة قبل الحرية، شأن غيرهم ممن هاجر. والذين اغتيلوا ليسوا، بالضرورة، أشجع أقرانهم، فتلك لعبة وسوء الطالع فيها له أثره. هذا لا يزيد الخطب بهم إلا جسامه وقتلتهم إلا إجراماً.

تلك لعبة إذن. والذي يتأمل فيها يدرك أنها - أي الكتابة في الحرب - قد تكون لعبة الموت. ولعلّ الكتاب لا يتأملون فيها كثيراً، وهم يكتبون أو لا يكتبون، ولعلهم يبقون على إدراكهم أنّ خطر الموت حائق بالصامتين أيضاً وبغير الكتاب، ولكن أيّاً منهم - شأنه في هذا شأن المحارب أو السائق العمومي - لا يخلو من شعور بخطر ما يفعل. ولئن كانت الكتابة، في الحرب، لم تقتل معظم الكتاب، فذلك أن بعضهم صمت عن الحرب وبعضهم كان واسع الحيلة أو سعيد الحظ وبعضهم - وهو كثير - لم يكن بينه وبين الحرب ضغينة أصلاً.

من جهتي، لم أكن راغباً في الموت، ولكنني استبقيت، من أخلاق ما قبل الحرب، شيئاً من الحرص على كرامة الكلام أعلم أنه ثقيل على مزاج الحرب. فالزمت هذا الحرص بحذو الصمت لم أجاوزه إلى السخرة لأهل السلاح والهيمنات والجرائم. لزمت الصمت في مراحل وعن مواضيع، وكان

هذا شرط البقاء في اللعبة والبقاء مطلقاً. على أنني لم أغير العبارة عن موقفني من أمر إلا مقتنعاً لا خائفاً أصحاب الأمر ولا طامحاً إلى الدوس، مع الدائسين، على رقاب الناس.

لهذا أملك - ولا فخر - أن أفعل هاهنا ما لا يملك فعله كثيرون، دون تحسب من عار أو شئار. وهو أنني أجمع، في هذا الكتاب، النصوص التي كتبتها في الحرب قاطبة، لا أستثنى إلا ما صدر منها في كتب أخرى، وما يستمى منها «حديثاً» لصحيفة أو إذاعة، استثنيه لا حذراً من مضمونه بل لأنني أضعه في غير سرتبة النص المكتوب. هذا الكتاب بدأته إذن قبل أكثر من ثلاثة عشر عاماً هي عمر الحرب وختمته قبل أسابيع معدودة من يومي هذا.

ذاك محلّ رضا، غير شك، فأين هي المهانة؟ هي في الصمت الذي يتخلل النصوص وفي الصمت الذي خرجت منه النصوص. وقد كنت أكثر تسليماً بهذا الصمت في أحيان مني في أحيان أخرى. لذا لا تتوزع هذه النصوص بالقسطاس، من حيث العدد، على سني الحرب. هربت مدة قصيرة من الصمت إلى الشعر، وهو مملكة الصدفة، ومرة إلى السينما بالصدفة ومدة طويلة إلى التاريخ واللغة هرباً حظ الصدفة منه قليل وإن يكن أصيلاً. ولعلّ صدف الدعوة إلى الكتابة أو الخطابة - وهي تكاثرت في السنوات الأخيرة - تفسّر، من جهة أخرى، قلة ما يرقى إلى أوائل الحرب من هذه النصوص وكثرة ما يرقى إلى أواخرها (ما دام يقال الآن أننا في أواخرها). هذا كل شيء تقريباً. . .

. . . إذ لم يبق - تقريباً أيضاً! - غير أن أقول أنني لم أحذف عبارة من متون هذه النصوص - على ما فيها من تكرار - ولا أضفت عبارة أو غيرتها. بل صححت أخطاءً مادية قليلة. ورددت على واحد منها - وهو محاضرة - هوامش معظمها بيليوغرافي، كنت حذفها تخفيفاً عند نشره أول مرة. وما أضفته من حواشٍ في مطلع كل نص، تعييناً لمناسبته أو نقداً - في حالة واحدة - لبعض مضمونه، وسمّتهُ بنجمة لينماز عن سائر الحواشي وهي مرقمة. وغيّرت أيضاً بعض العناوين، لأن النصوص حين نشر كل منها منفرداً

لم يكن يضيرها أن تتكرر في عناوينها لفظتا «الحرب» و«لبنان». فلمّا تجاوزت عاد الأمر لا يخلو من إملال.

أخيراً... أخيراً لا يصح وصف «الغنائية» على هذه النصوص - أو بالأحرى على معظمها - إلّا بقدر ما يصح على كثير غيرها ممّا تزعم له «الموضوعيّة». ولكنني لا أخفي أنها كتبت لغايات جلّها أنانيّ. ولا أخطيء حين أضع في رأس تلك الغايات الدفاع عن النفس أو قل الدفاع عن الكرامة. وهو ما سوّغ حديث هذه الأخيرة هاهنا. كان كل نص يعينني على مواصلة العيش في بيروت ويمدني بشيء من الزهو ومن الاحتقار لم يكن لي غنى عنه لتحمل الحرب. أما وأنّ كلّاً منها قد بات بعيداً بعض البعد عن اليوم الذي أنا فيه، فإنني لا أعيد نشرها لغايات من القبيل نفسه، أو أن هذا ما أتوهمه الآن، على الأقل، والله أعلم. لا أريد، على الأخص، أن أدلّ على أحد بأن «الظروف» أثبتت سلامة موقعي أو صحّة رأيي في شأن من الشؤون. فليس عندي ولا كان عند أبي خادمة اسمها «ظروف»، لا بالمعاش ولا بالسخرة. وإنما أحب لهذه النصوص - وقد كان لي منها بعض كرامة - أن يكون منها لمن يقرأها اليوم بعض فائدة. أي أنني كتبتها ونشرتها أوّل مرة لنفسي. وأعيد نشرها اليوم للغير. ولم لا؟

أعيد نشرها وأختار لها عنواناً عاماً عبارة أقتطعها من بيت شعر في معلّقة زهير. وبغية العبارة أن تدل على موضوع هذه النصوص (وهو الحرب) لا على مضمونها. إذ ليس في طوق الكتابة أصلاً أن ترد إلى الناس «ما علموا» من الحرب و«ما ذاقوا» منها. وإنما هي ترد إليهم، بمعنى ما، (إن كان التوفيق حليفها) أكثر بقليل مما علموا، وتردّ إليهم، بمعنى آخر، (وأيّاً يكن حظها من التوفيق) أقل بكثير مما ذاقوا. ولولا أننا أردنا بالعنوان الإشارة إلى موضوع الكتاب لا إلى مضمونه، لكان أقرب إلى التواضع أن نقطع العنوان من عجز البيت نفسه لا من صدره. فما في هذا الكتاب عن حربنا غير «الحديث المُرجّم»! ولكن «الحديث المُرجّم» ليس، بوجه من وجوه الضرورة، «حديث خرافة». ولا هو، بوجه من وجوه الضرورة، يتهيب الاستهزاء بالخرافات.

- ١ -

خبر من غير

الناس لا يأمنون الضلال في معرفتهم عالم المراثيات، شأن هوميروس، وكان أوفر الإغريق حكمة. فإن أطفلاً كانوا يتفلون أضلوه إذ قالوا له: «كل ما رأيناه وأمسكناه تركناه. وكل ما لم نره ولا أمسكناه أخذناه معنا».

هيرقليطس

نصرانية اللبنانيين واسلامهم

(حواش على حوار يتيم)

في وسط الربيع من عام ١٩٦٥(*) جرى على منبر الندوة اللبنانية حوار أداره ثمانية رجال في ما بينهم، تداولوا المنبر مدة شهر بتمامه. وهو حوار سمي بحق مسيحياً إسلامياً وبقي يتيماً في حوليات الثقافة اللبنانية المعاصرة، فلم يكن له ما بعده، ما خلا نتفاً موزعة هنا وهناك لم تبلغ شأوه في العمق والشمول، وما خلا سجلال الحرب، بعد ذلك، وهو ليس بحوار.

كان عهد فؤاد شهاب قد انصرم، قبل شهور، وبقيت منه لغة لم تعمر بعده غير سنوات قليلة. أما نواة هذه اللغة فكانت عبارة واحدة زحمت أسماع اللبنانيين طوال ست سنوات، وهي «الوحدة الوطنية». وما أدري - إذا نحن اعتبرنا بخواتيم الأمور، إن كان يصح في اللبنانيين وفي هذه العبارة ما وجدته الشاعر المعاصر صحيحاً في حس النجدة عند حكام العرب المعاصرين:

رُبَّ «وامعتصماه!» انطلقت

ملء أفواه الصبايا الأتيم
جاوزت أسماعهم لكنها
لم تجاوز نخوة المعتصم!

(*) ورقة أعدت لندوة الحركة الثقافية في أنطلياس حول الدين وبنية المجتمع اللبناني. وقد عقدت الندوة في ١٧ شباط ١٩٨٧ ولم تصل الورقة إليها بسبب واقعة بيروت المروعة التي سبقت عودة القوات السورية إلى المدينة. وقد نشرت الورقة في عددي ٢٨ شباط و٧ آذار من السفير الثقافي.

وأما مدار اللغة الشهابية فكان عبارات أخرى لبثت تسطع طيلة عهد الرئيس الأمير اللواء حول عبارة «الوحدة الوطنية» وكانت منها بمثابة الوسائل من الغاية: «الدولة الحديثة»، «العدالة الاجتماعية»، «التخطيط والإنماء». وأما الطائفية فكانت شبه منفية من هذه اللغة، حتى أن ذمها قلّ تداوله في الخطب. كانت شبيحاً أليفاً ومخيفاً في آن، يعرف أهل السلطة أنها أساس نظامهم ولا ينسونها لحظة. على أنهم يؤثرون التورية عنها بما يفترض أن يجعلها غير «بغيفية» أي بالوحدة الوطنية، ويورّون عن الطوائف بـ «العائلات الروحية»، وكأنهم يسمّون أمانياً لا حالات قائمة، إذ هم يعلمون، من طريق الاختبار، أن الطائفية تحيا بموت الروح. فكان الطائفية، برغم مثلها الراسخ في الشعور العام، كانت هي «ما لا يسمى» في اصطلاح التحليل النفسي، وكان هذا الحظر شرط كونها هي الأساس أي المؤسسة. على أن الرئيس اللواء الأمير كان رجلاً متديناً. ولما كان هو القدوة، جاز أن يعتبر الدين في أيامه - أو أن يساق إلى أن يكون - مناخاً حاراً يعمر القلوب، تاركاً لاثتلاف العقول الجديدة والأعراف القديمة تدبير شؤون البيت اللبناني.

وأما الندوة اللبنانية، وهي بنت ثقافة الاستقاليين البكر، فكانت تتقدم، حين استقبلت محاضرينا الثمانية، نحو سستها العشرين. وكان حقاً لها أن تقول قول بول نيزان: «كنت في العشرين ولن أدع أحداً يقول أن هذه هي أجمل سني العمر». وذلك أنها شاخت بعيد العشرين وماتت - أو قتلت - شأن نيزان نفسه، في نحو الثلاثين. ولكن وجوه الذين صنعوا، بتؤدة، فكرة لبنان المعاصر كانت قد تداولت منبر الندوة قبل سنة الحوار الذي يستوقفنا اليوم، وصنعت بين ما صنعت صورة الندوة ومناخ الحوار. وجوه هي وجوه ميشال شيحا وجورج نقاش وكمال جنبلاط وجواد بولس ورينيه حبشي ونفر سواهم، أدرك جلهم الندوة وهو في عنفوان العمر، وكان جلهم يؤثر النطق بالفرنسية. وهم اليوم قد ووروا أو تواروا، وكان آخرهم رحيلاً - وكأنما شاء أن يودعهم جميعاً - مؤسس الندوة ميشال أسمر.

وحين دعت الندوة إلى منبرها محاضرينا الثمانية كان جلهم في عنفوان

العمر أيضاً ممن أخذوا يغازلون الأربعين أو تجاوزوها بقليل. وقد نطقوا جميعاً بالعربية، حتى الفرنسي الوحيد من بينهم، وهو يسوعي، والقادم خصيصاً من فرنسا للمحاضرة، وهو الأب يواكيم مبارك. بدت الندوة وكأنها تقدم منبرها لوجوه جديدة - في منظمها - وللغة جديدة - نسيباً - عليها ولموضوع جديد. وكان بين المحاضرين شبخان شابان هما موسى الصدر وصبحي الصالح ومحمدبان آخرا نهما حسن صعب ويوسف أبو حلقة. ولم يكن هذا أيضاً خالياً من الجدة. أما الطرف الآخر في الحوار فكان فيه أربعة أيضاً بينهم ثلاثة آباء هم جورج خضر ويواكيم مبارك وفرنسا دوبره لاتور، ومعهم نصري سلهب.

على أن الحلم كان موجوداً في الشبان والشيب. ولم يكن الشبان من المحاضرين ممن يعوزهم سمو المكانة الثقافية في بيئاتهم وإن لم يكن موسى الصدر قد أمسى إماماً بعد ولا بات جورج خضر مطراناً. وكان الجميع يسبحون، على مسافات متباعدة من أجهزة الدولة، في المياه الشهابية. لذا بدت المناسبة، في صورتها الخارجية، محصلة عليا للروحانية الشهابية، تحمل الهموم الترايبية لهذه الأخيرة إلى صعيد من الروح لا يخشى أن يكون كونياً. وهي - أي المناسبة نفسها - تبدو لنا اليوم، في عمقها، أكثر بكثير من نظرية روحانية للشهابية. لذا وجدناها أفضل مدخل إلى تلمس موقع الدين في الفكر الاجتماعي اللبناني.

ثم توقف هذا الحوار، من بعد^(١)، على رغم أن مفتي الجمهورية

(١) ظهرت المحاضرات في كتاب هو: المسيحية والإسلام في لبنان، محاضرات لندوة، السنة ١٩، النشرة ١١٠٨، بيروت ١٩٦٥. وحين نقول أن الحوار قد توقف لا بد أن نستثني من هذا الحكم أعمالاً صدرت لاحقاً وتناولت موضوع الحوار وإن لم تكن حواراً. وأهمها أعمال يواكيم مبارك قبل حوار الندوة وبعده وعلى الأخص الخماسية الإسلامية المسيحية Pentalogie islamo - chrétienne التي أصدرتها - بالفرنسية - منشورات الندوة أيضاً في خمسة أجزاء عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣. في السنوات الأخيرة صدر أيضاً سفر ادمون رباط «المسيحيون في العهد الأول للإسلام»:

وبطريك الروم الكاثوليك ورئيس اتحاد الإنجيليين أبدوا اغتباطاً به في رسائل بعثوا بها إلى الندوة؟^(١) في الواقع أن الحوار لم يتوقف بين المتحاورين أنفسهم. فنحن نجد بعضهم ومعهم ميشال أسمر يشدون أزر زميلهم موسى الصدر، في بيان مشهور، يوم أعلن نشوء حركة المحرومين، بعد حوار الندوة، بسنوات، ثم نجدهم حول الصدر أيضاً، في الكلية العاملة، يوم صام واعتصم، في صيف ١٩٧٥، رفضاً منه للقتال الأهلي. ولكن يبقى أن الركam الهائل الحجم والتنوع من الكلام اللبناني في العلاقات بين الطوائف لا يقابله إلا نزر جد يسير من الكلام الجاد في العلاقات بين الدينين اللذين يتقاسمان اللبنانيين. وقد يفسر أي متخاثر هذا الأمر بكثرة الطائفية وقلة الدين في بلادنا هذه. ونحن لا نكتم انعطافنا إلى هذا التفسير، وإن كنا لا نرى الطائفية منقطعة عن الدين وعن شرائعه ومؤسساته. بل يرجح عندنا أن الطائفية هي الدين الميت في علاقته بمحيطة، بالمعنى الذي كان ماركس يقول فيه أن رأس المال إنما هو عمل ميت.

أيها النصارى هذا إسلامكم!

يظهر حوار الندوة للوهلة الأولى متشابكاً متباين الوجهات. فمن

Les chrétiens dans l'islam des premiers temps

- بالفرنسية أيضاً - في أربعة أجزاء، عن منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٨٠ - ١٩٨٥. وظهر لمفتي الجمهورية حسن خالد كتاب ضخيم في موقف الإسلام من الوثنية واليهودية والنصرانية، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٦. ونضرب صفحاً هنا عن نصوص متفرقة مجافية لروح الحوار تناولنا بعضها في موضع آخر:

A. Beydoun: Identité Confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains.

منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٤. نذكر أخيراً أن موسى الصدر ألقى في شباط ١٩٧٥ محاضرة في إحدى كنائس بيروت وظهرت صورته في صحف اليوم التالي جالساً تحت صليب الكنيسة الكبير. راجع النهار ٢٠ شباط ١٩٧٥.

(٢) لم ينضم سيد بكركي البطريك المعوشي آنذاك، إلى جوقه المرحبين. ولم نحقق إن كان الأمر صلة بخلافه مع الشهابيين.

اختصار الأناجيل في محاضرة نصري سلهب إلى إيجاز جانب من السيرة النبوية في محاضرة يوسف أبو حلقة نهبط مع جورج خضر وحسن صعب إلى القضايا الاجتماعية في كل من المسيحية والإسلام، ثم نفع مع فرنسوا دوبره لاتور وموسى الصدر على مواجهة بين «المسيحية والعلم الحديث» وعلى أخرى بين «الإسلام وثقافة القرن العشرين». هذا كله قبل أن ينصرف يواكيم مبارك وصبحي الصالح إلى تأملات أرادها «لبنانية» في العلاقات بين الديانتين. والتناظر بين في هذه الخطة. أما توالي المحاضرين على المنبر فقد أتاح لثلاثة مسيحيين ثم لثلاثة مسلمين أن يسيطوا موقف الديانتين من هذه الزوايا الثلاث المختارة لكل منهما، وأتاح، بعد ذلك، لمسيحي ولمسلم أن يختتما الحوار بخلاصات عامة ولبنانية. على أن النظرة المتأنية تنبئ خلف هذين التناظر والتباين الشكليين بتكامل بين الأبعاد وبجهد حقيقي للتقارب بذله المتحاورون.

مثال ذلك أن تتبّع خطي المسيح ثم خطي محمد - وهو ما تولاه سلهب وأبو حلقة - لم يكن أمراً نافلاً في حوار بدا أن قرن الديانتين في مسيرة العصر وفي مسيرة مجتمع بعينه هو همه الأظهر. فإن شأن التفكير الديني إلقاء مراسيه في الأرض الثابتة قبل أن يجيل بصره أو يرسل شبابه. لذا فإن هذا النزول إلى أصل العلاقة بين الدينين وهو التوحيد وإلى ما يلي التوحيد، غيباً، من إيمان بالوحي وبالمعاد وإلى ما يليه دنيوياً أي المحبة في تعليم المسيح والرحمة في رسالة محمد، إنما كان بمثابة توفير الصخرة لمرساة الحوار وتوفير المياه لمركبه في آن معاً.

يقول سلهب «إن ما يجمعنا على اختلاف الأديان والمذاهب، أننا نؤمن بالله الواحد (...) ونعيش على رجاء القيامة، ونشفق على الفقير ونؤاسي البائس واليتيم ونحترم الإنسان وحقه في الحياة والكرامة»^(٣). ويقول أبو حلقة: «أنا أؤمن بوحدة التعاليم، لأنني أؤمن بأنها من مصدر واحد هو الله (...)»

(٣) المسيحية والإسلام ... م، م، ص ٢٠.

والدين مظهر الرحمة الربانية التي لا تنقطع، فهو، إذًا، خالد بخلودها (....)»^(٤). وما كان لنا أن نستعيد هاهنا هذا الكلام الذي كان يعمر المنابر والبيوت في بلادنا من قبل أن نتعلم النطق، لولا أنه قلّ، في هذه الأيام، على كثير من المنابر وانسحب من أفواه الآباء والأمهات في كثير من البيوت، فأخذت تبدو له، ونحن نقرأه في كتاب الندوة، جدة مستأنفة. وكشفت لنا الجدة المذكورة أن هيجان العصبية يسوق الجحود، ولو تمسح بأذيال الدين، حتى هذه الأقاصي.

على أي حال، يتدرج حوار الندوة على معارج هذا الوحي الموحد بدءاً من أعلاها، أي من التوحيد. والتوحيد يرد تَوّاً إلى إبراهيم، وهو ما لم يفت بالطبع، يواكيم مبارك، ابن ماسينيون الروحي. فهو يشير إلى أن مؤلفه الأول قام «على برهنة كون القرآن ما زال كلاً لا يتجزأ ضمن نطاق الإيمان القديم بإله إبراهيم (....)»^(٥) هذا الهم هو، على وجه الدقة، ما يصدر عنه موسى الصدر حين يتوجه، في ختام محاضراته إلى الجمهور الذي لا أشك في أن جلّه كان من المسيحيين، فيقول: «إخواني الأعزاء، هذا إسلامكم»^(٦) وهي عبارة لا معنى لها إن لم يفهم الإسلام بمعناه الذي يضعه القرآن على لسان إبراهيم وهو يرفع، مع ابنه إسماعيل، قواعد الكعبة: ﴿ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك﴾^(٧) وهو أيضاً ما يقوله أبناء يعقوب عندما حضر أباهم الموت: ﴿قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون﴾^(٨). وهو أخيراً ما ينطق به الرسل مخاطبين المسيح: ﴿قال الحواريون نحن أنصار الله آمنا بالله واشهد بأنا مسلمون﴾^(٩). لا يشير موسى الصدر إلى شيء من هذه الآيات، ولكنه

(٤) م م، ص ١٠٢.

(٥) م م، ص ١٨٧.

(٦) م م، ص ١٤٤.

(٧) البقرة ١٢٨.

(٨) البقرة ١٣٥.

(٩) آل عمران ٥٢.

يوجزها وسواها في عبارة واحدة حين يخاطب جمهور الندوة كله قائلاً:
«إخواني الأعزاء، هذا إسلامكم».

يستوي إبراهيم إذن جداً مهياً يتحلق المحاضرون حوله. ولكنهم يعلمون أن الإيمان الواحد بإله إبراهيم لا يبطل الخلاف بين الديانتين في صورته ووحيه. وهم يعلمون أن مآل هذا الخلاف يسعه أن يكون، في الحالة القصوى من التجاذب، تكفيراً متبادلاً. غير أن الجموح ليس صفة ملازمة بالضرورة للفكر الديني، وإن يكن إمكاناً من إمكاناته ومن إمكانات سواه. والمحاضرون لم يكونوا في وارده ولا هم اختاروه. على أنهم لم يستعوضوا عنه بالممالة ولا بالنفاق. فهم أقرّوا بوجود المشكل وبتعذر حله واختاروا مغادرة قطبيه الأقصيين والتقدم بعضهم نحو بعض إلى أقرب مسافة لا يستشعرون معها ملامسة الخيانة. أما المشكل فهو معروف، وكيف يجهل وهو ما هو؟ هو ذلك الناشئ عن إنكار الإسلام لألوهية المسيح وعن إنكار المسيحية لنبوة محمد. والتصديق بألوهية المسيح وبتجسده وصلبه هو الميزة الأصلية للمسيحية لأنه ركن عقيدة الخلاص. والتصديق برسالة محمد هو موضوع ثاني الشهادتين في الإسلام بعد التوحيد، وهما ما يصبح به المسلم مسلماً. والأمر يتجاوز بالطبع الإقرار بمكانة يحتلها شخص محمد عند ربه، إلى التصديق بالوحي القرآني أي بكون الإسلام رسالة السماء لا صنع البشر.

بيئة للسلام

كان المحاضرون يبغون السلام. كانوا يبغون سلام لبنان الأهلي أولاً. ولكن أحلامهم لم تكن قد تقلصت إلى طلب النجاة لأشخاصهم من رصاصة محكمة التصويب أو من قذيفة طائشة، ولا إلى طلب النجاة من الجوع والمهانة، وهو ما ارتدت إليه أحلام كل منا في أيامنا هذه. كانت أحلام المحاضرين كبيرة وكانوا يبغون سلام العالم ويجرؤون من بناية الشرتوني في شارع بشارة الخوري على الحديث عن سلام العالم. هكذا لم يجد موسى الصدر أن اختلاف العقيدة يسوق بالضرورة إلى التناذر أو إلى طلب الوحدة

القسرية. بل هو وجد التنوع في قلب الصورة الإسلامية للكون وللإنسان وهي ما تعرض له محاضراته. وذلك أنه يرى المعرفة جهداً كونياً أوجب الله على الإنسان بذله ليستوي الإنسان - وفق العبارة القرآنية - «خليفة» الله في العالم. فعلى الثقافة إذن أن «تعكس، في سمع المثقف، السمفونية الكونية وتسبيح الموجودات كلها»^(١٠). هذا التسبيح هو نظام العالم وهو مبدأ الألفة بين البشر ومبدأ تنوعهم أيضاً، لأن «سمفونية» الخليقة لا يستقيم عزفها بألة واحدة. لا يسع السلام، والحالة هذه أن يكون إفقاراً للألوان العالم ولموسيقاه. والإسلام «يأمر اتباعه بالدخول في السلم كافة ويجعل تحتهم سلاماً» و«السلام اسم من أسماء الله الحسنى وصفة من صفاته العليا، تنعكس على الكون وتجلّى في الخلق». أما الاختلاف في المجتمع العالمي فـ «يجب أن نعترف به ونعبره كملاً له وجمالاً فطرياً (...)» وهو لا يمنع السعي إلى الوحدة، إذ «لا سلام بلا تنسيق الجهد الثقافي ووحدة الخطة العامة ولا سلام مع الرغبة في فرض وحدة الأنظمة والآراء والانتاج والعناصر»^(١١).

كان حديث موسى الصدر ينشئ بيئة لتقبل الاختلاف في العقائد ولو أن موضوعه كان موقف الإسلام من علم العصر وثقافته ولم يكن العقائد. وهذا مثال من أمثلة لتراشد الجداول التي أجراها حوار الندوة. وهو ترافد ينم بوجود بنية وأفق مشتركين لسائر المحاضرات هما اللذان نجهد في وصفهما هاهنا ونحسبهما بعضاً جوهرياً من لبنان الأمل ومن ثقافته. أما الذي قيض له أن يحطو إلى أبعد ما يستطيع في ميدان التقريب بين العقائد فهو يواكيم مبارك. وهو يعود إلى مقالة كان حسن صعب قد نشرها في الـ Middle East Journal وأخذ فيها على المسيحية «أنها لم تمنح بعد نبي الإسلام المكانة العائدة إليه. لا في نظر تاريخ الأديان ولا على صعيد الفكر اللاهوتي

(١٠) المسيحية والإسلام... م م، ص ١٢٩.

(١١) م م، ص ١٤٣ - ١٤٤.

الصرف»^(١١) وهو غبن قد يزيد المسلم - اللبناني بخاصة - شعوراً به معرفته بالمكانة التي يحل فيها القرآن عيسى بن مريم وأمه، وإن كان لا يرى فيه إلا نبياً من الأنبياء. والذي يرد به مبارك على هذا الشعور - وهو مدرك «أن الرؤيا الدينية للأشياء لم تنطلق بعد في طريقها انطلاقةً كافيةً»، إنما هو إذكار حميم ترى فيه التسليمات على الرسول العربي :

«سلام عليك في رقادك بين أصحابك وحسامك لا يزال مجرداً على المشركين (...).

«سلام عليك لأنك أعلنت على العالم قاطبة شريعة العبادة الموحدة وأقسمت لتعممها على الخلق أجمعين (...).

«سلام عليك لاعتقادك انتحال أروع ما قيل باللغة العربية على لسان الله خاصاً به تكوين عيسى بن مريم كمثل آدم من قبل (...).

«سلام عليك لأنك لم تحرم أحداً من ذرية إبراهيم بركة الوعد الميمون»^(١٢) الخ، الخ ...

لا يحسب يواكيم مبارك نفسه مهدداً بحسام الرسول ولا بتزوع الإسلام إلى أن يعم الخلق أجمعين. بل هو يبدأ تسليماته بذكر هذين الأمرين، على وجه التحديد. وهو قد دعا، في محاضراته، إلى «مسكونية إسلامية» تقابل المسكونية المسيحية، المتجددة آنذاك، وتشاركها النضال في سبيل «الإيمان الديني والعدالة الاجتماعية»^(١٣). وكان موسى الصدر قد استبق هذه الدعوة، من راهب مسيحي، إلى إرساء مسكونية الإسلام وتجديد قوته بالقول أن الإسلام قد استطاع تقبل ثقافات الاقطار التي فتحها لأنه كان قوياً وأنه إن أوصد أبوابه دون الثقافات الحديثة فسيكون ذلك أمانة ضعفت طراً على ثقته

(١٢) م م، ص ١٨٨.

(١٣) م م، ص ١٨٩ - ١٩١.

(١٤) م م، ص ١٨٦.

بنفسه^(١٥).

لم تحسم تسليمات يواكيم مبارك على النبي خلافاً ولا كان هذا مرادها. وإنما أراد صاحبها منها أن لا تكون المخالفة إيلاً للغير وجراً هو ذاك الذي يفتحه الإزراء والإنكار. وهو قد بدا مغتبطاً بأن المخالفة غير مضطرة إلى الجرح. ولا ريب أن غبطته كانت معدية. فإن صبحي الصالح - آخر المحاضرين وأكثرهم تحفظاً حتى أنه ليقارب التشنج - قد أبدى اغتباطه، بعد التشديد على اعتراف القرآن بأصل المسيحية وتكريمه لعيسى ولمريم، بالنص الشهير الذي كرسه المجمع الفاتيكاني للإسلام^(١٦). وكان الصالح قد أشار إلى خرافات كان النبي العربي موضوعاً لها حتى نهاية القرون الوسطى المسيحية ثم إلى كلمات حاكمة على الإسلام نطق بها بعض البابوات^(١٧). هذا قبل أن ينتهي إلى موافقة يواكيم مبارك على تطلعه إلى مسكونية إسلامية، زائداً عليه أن المسكونية، وفاقاً لروح القرآن، ينبغي لها أن تكون «عالمية إنسانية لجميع الأديان، ولجميع البشر على السواء، دون تفرقة بين الأجناس والعناصر والألوان والأعراق والثقافات»^(١٨).

هذه المسكونية متصلة عند مبارك في أصلها بهجرة المسيحية والإسلام من داريهما الأوليين أي بهجرة الرسل من أورشليم إلى أنطاكية وبهجرة النبي من مكة إلى المدينة. وذلك أن الخروج من أواصر الدم والنشأة الأولى هو شرط لمخاطبة العالم الأوسع بوحدة الإيمان^(١٩). وكان مبارك قد رأى، على صعيد آخر، أن الخروج أيضاً شرط لاستقلال العقل الذي يثمر الفلسفة. ولأمّ أبا حامد الغزالي على أزدرائه هذه الأخيرة^(٢٠) وما يشي به كلام مبارك

(١٥) م م، ص ١٣٠ - ١٣٤.

(١٦) م م، ص ٢٠٢.

(١٧) م م، ص ١٩٩ - ٢٠٠ وص ٢٠٣.

(١٨) م م، ص ٢٠٤.

(١٩) م م، ص ١٨٤ - ١٨٥.

(٢٠) م م، ص ١٧٢ - ١٧٣.

هذا دونما تصريح هو أن التفلسف شرط الارتفاع إلى المسكونية لأن العقل هو العام أو ما يسهه أن يكون عاماً. وحين يكون الإسلام مدار الكلام، تتراعى خلف رغبة مبارك الفلسفية، أخرى متممة لها هي الرغبة في أن تستوي الفلسفة الإسلامية أفقاً لحرية الإسلام، في ما وراء الفقه ونظمه وجزئياته. وذلك أن هذا وحده - على صعيد النظر بالطبع وليس بالضرورة على صعيد التطبيق - هو ما قد يسعف في إدخال النسبية التاريخية إلى النظم الفقهية ويلحقها بمستوى من النظر مؤهل لتأسيس الحوار^(٢١). والذي ترجحه قراءتنا للمحاضرات هو أننا إذا استثنينا حسن صعب - ولو أن زاويته هي زاوية النظر السياسي لا الفلسفي - لم نفع على أحد من بين المحاضرين المسلمين جرى مع مبارك إلى هذه الغاية. فإن موسى الصدر يكتفي بذكر الفلسفة بين ميادين عدة وفق فيها المسلمون بين أصالة معتقدهم وتفتح عقولهم حيال الثقافات الأخرى. وهو يخص بالذكر من بين الفلاسفة الإسلاميين ملاً صدرا مشيراً إلى نظرات له يؤثرها على مثيلاتها في الفلسفة المعاصرة^(٢٢). أما صبحي الصالح فإن الزاوية الفقهية بارزة في كلامه، وإن لم تكن وحيدة. فهو يأخذ على حسن صعب قصره البحث الذي قدمه على «جوانب فلسفية» من الحقل الاجتماعي الاقتصادي في الإسلام، وعدم تطرقه إلى «ما زخرت به بطون المجلدات في فقهنها الإسلامي من آراء ناضجة، في النظم الاقتصادية، وقواعد العدالة الاجتماعية، ومن ميل واضح إلى ضرب من الاشتراكية المؤمنة البناءة، (...)»^(٢٣). وهو يظهر عتبه أيضاً على يوسف أبي حلقة «أن لم يتمهل عند تصوير خطى النبي في المدينة تمهله لدى تقصيه مراحل الدعوة في مكة، مع أن صورة النبي القائد الحاكم السياسي المشرع كانت

(٢١) عاد إلى هذا الهم، في وسط الحرب اللبنانية، طريف الخالدي. راجع محاضراته: «اللاهوت المسيحي وعلم الكلام الإسلامي» في المسيحيون العرب (محاضرات ألفت في «دار الفن والأدب» بيروت، سنة ١٩٨١)، ط ٢ (١٩٨٦)، ص ١٤٤ - ١٤٦ بخاصة.

(٢٢) المسيحية والإسلام، م م، ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٢٣) م م، ص ١٩٥ - ١٩٦.

حرية بعناية أكبر...)»^(٢٤)، الخ... ولنا في أي حال عودة إلى مسألة الفلسفة والعقل هذه وموقعها من الحوار. فلننزل الآن إلى ميدان الاجتماع الذي نعلم - بمعنى ما - أن المتحاورين لم يغادروه قط.

حقوق قيصر

ينطوي الجانب الاجتماعي من محاضرات الندوة على مفاجآت عدة لقارئ اليوم. فإن موسى الصدر مثلاً لا يأتي للمستضعفين ولا للمحرومين على ذكر. لا ريب أن موضوعه لم يكن يفرض عليه ذكرهم، ولكنه - أي الموضوع - لم يكن يتجافى أيضاً التعرّيج على مكانهم من ثقافة الإسلام وثقافة القرن العشرين. عليه كان حسن صعب هو من وجد في المستضعفين مدار سياسة الإسلام الاجتماعية وهو من استشهد الآية التي كادت تسمي، منذ الثورة الإيرانية، مساوية في الشهرة للبسملة: ﴿ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض، ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين﴾^(٢٥) وصباحي الصالح هو من يقع على «ضرب من الاشتراكية» - سبق ذكره - في الإسلام. وجورج خضر يقول أن كنيسة أورشليم افتقرت كثيراً بعد المخلص ومارست «شيوعية حرة»^(٢٦). وهو يقول أيضاً أن «المثلية الكبرى» إنما هي «تحالف القوى الإيمانية مع الرأسمالية، وهي مقبرة القيمة الوحيدة في الكون المنظور، أعني الإنسان». ويضيف أن «فضل الحركة الاشتراكية علينا جميعاً أنها نبهتنا أن الإنسان ليس شيئاً ولكنه ذات»^(٢٧) وهو يخلص إلى القول أن «الأساس في خلافنا مع الماركسية ليس أنها ثورية، بل على العكس، لأنها ليست ثورية كفاية»^(٢٨) ومحاضراته - وهي أشد النصوص أسراً، على ما نرى، في كتاب الندوة - منسوجة كلها على هذا المنوال.

(٢٤) م م، ص ١٩٤.

(٢٥) م م، ص ١٥٢.

(٢٦) م م، ص ٥٨.

(٢٧) م م، ص ٧١.

(٢٨) م م، ص ٧٢.

أطرف من ذلك أن حسن صعب يرى الإسلام في غنى عن أن يضاف إلى دولة، فيعلن - مقتضياً خطو علي عبدالرازق - أن «الإسلام دين الله ودين الإنسان، وليس دين الدولة». وأن «كلمة دولة غير واردة في القرآن من أوله لآخره». وأن «أمر الله محبة ورحمة وإحسان وعدل وأخوة وحرية. وأمر الدولة إرادة وإكراه وعقل وتنظيم، ومصلحة وتغيير. أمر الله جوهر أزلي والدولة عارض دنيوي»^(٢٩) وهو كلام لا يتقبله صبحي الصالح الذي يأبى تبني «الفصل بين الزمنيات والروحانيات» والتفريط بما يعتقد «بين يدي الله من أن الإسلام دين ودولة، وعقيدة ونظام»^(٣٠) هذا بينما يستهل جورج خضر محاضراته بالاحتجاج على من يعتبر المسيحية «ديانة روحانية لا تمت بصلة إلى المنظورات لأنها تبحث في خلاص الفرد وآخرته»^(٣١) وهو، وإن كان ينكر أن تكون الكنيسة من حيث التاريخ أو من حيث الحق - حكومة ثيوقراطية، يؤكد أن المبدأ الذي بقي مهيمناً على المسيحية، برغم إلغائها مؤسسات العهد القديم، إنما هو مبدأ «سيادة الله على شعبه»^(٣٢)، وهو حين يعود إلى كلمة المسيح المشهورة في الله وقبصر، يسأل بعد أريك فيل^(٣٣)، ما هي حقوق الله وما هي حقوق قبصر؟ ويجب بأن حقوق السلطة محدودة لأن «حقوق الله غير محدودة، وهي الأولى» وبأن الله «سيد الدولة»^(٣٤) - وهو يدير محاضراته كلها على هم الفقر المائل في الإنجيل وعلى الهم الاجتماعي والسياسي في تاريخ الكنيسة وسير آباءها. وهذا بالضبط ما يهتث عليه صبحي الصالح^(٣٥)، بينما يهنئ خضر نفسه بزوال «دار النصرانية» اليوم وانعتاق المسيحية «من كل

(٢٩) م م، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٣٠) م م، ص ٢٠٧.

(٣١) م م، ص ٥٣.

(٣٢) م م، ص ٥٥.

(٣٣) Weil, Eric: «Religion et politique» in: Le temps de la réflexion, 1981, pp. 183 - 105, Gallimard, Paris.

والنص يرقى إلى سنة ١٩٥٥، راجع بخاصة ص ١٩٠ - ١٩٢.

(٣٤) المسيحية والإسلام... م م، ص ٥٩ - ٦٠.

(٣٥) م م، ص ١٩٥.

نير يُفرض عليها ومن كل نير تفرضه»^(٣٦).

لا تنفي هذه السطور القليلة محاضرتي خضر وصعب حقهما. على أنها رمت لا إلى تلخيصهما، بل إلى الإيحاء بصورة هذا العالم الذي كان مقلوباً سنة ١٩٦٥ أو أنه كان، يومها، واقفاً على قدميه وانقلب بعد ذلك. فلنعرض الآن إذن ما هو لبناني، صراحة، في المحاضرات بعد أن اجتهدنا في استقصاء ما أفادها به، من قريب ومن بعيد، صدورها من الموقع اللبناني.

مأزق اللازمة

يعود يواكيم مبارك إلى لازمةٍ صحت صورة لبنان الكبير عند وراثته زمناً طويلاً وكان أكثر الساسة اللبنانيين ترديداً لها في ربع القرن الأخير بيار الجميل. وهي، بعبارة مبارك، «أن لبناناً يريد نفسه مسيحياً صرفاً أو أغلبية مسيحية، يفقد مبرر وجوده ويحكم على نفسه كما فعلت إسرائيل. وأن لبناناً يريد نفسه إسلامياً صرفاً أو أغلبية إسلامية، يحكم على نفسه أيضاً ويجعل من الإسلام قاطبة عصبية عرقية (...) عاجزة عن العيش في إطار أمة متعددة ومتوحدة»^(٣٧) ولا يستخرج المحاضر من هذا الكلام ضرورة «التوازن» الشهير. وهي ماثلة فيه - بل يستخرج منه ضرورة الانفتاح و«هجرة» كل دين من ذاته وضرورة المسكونية والفلسفة والتصوف. والكلام المذكور - وهو يشير إلى الغاية القصوى لحوار الندوة - كان على الدوام، برغم صحته، يؤول إلى مأزق هو المأزق اللبناني برمته. فهو يردنا مرة أخرى إلى مسألة حقوق الله وحقوق قيصر التي تراوحت حلولها، على ما نعلم، بين الشيوعية والطائفية والعلمانية. أي أن هذا الكلام يطل مباشرة، بوجه ديني، على المشكلة الطائفية ولا يصوغ لها حلاً معروفاً. وإنما هو يضعها في مواجهة حلول متعارضة وإن كان يرجح - من حيث الرغبة - سلوك طريق وسط بين حدي التناقض غير واضحة المعالم. فهو يجعل الشيوعية واردة ويصد عنها، في

(٣٦) م م، ص ٦٦.

(٣٧) م م، ص ١٨٣ - ١٨٤.

آن، لأنه يصدر من ينوع ديني ولكنه يواجه دينين معاً، لا ديناً واحداً، فيستبعد، بالتالي إقرار صيغة ثيوقراطية مشتركة هي في حقيقة الأمر بدعة لا يحملها أحد على محمل الجد. وهو يجعل العلمانية أيضاً محتملة وينقضها، في آن، لأنه يوجه النظر إليها على أنها الحصيلة السلبية لاستنكاف كل من الدينين عن قهر الآخر، ولكنه يشير، بنفحته الدينية الغالبة أيضاً، إلى نشوز العلمانية، هاهنا، لأن هذه الأخيرة لا تكون ائتلافاً طوعياً بين دينين.

هكذا نصل إلى الطائفية على أنها الطريق الثالث، لولا أن الطائفية، مجردة من أي تحديد، ليست طريقاً وإنما هي متاهة. إذ ما هو هذا الذي تدخله الطائفية من الدين في الدولة ما دامت لا تريد أن تفرض على الدولة ديناً واحداً ولا أن تفصل الدينين عن الدولة؟ وكيف تستقيم الدولة أصلاً بقطين متساويين تهيمن عليهما وهي حصيلة هيمنتها المشتركة عليها وتجاذبهما إياها؟ وكيف يستبقي الدينان، من جانبهما، بعدهما الروحي فلا يرتدان إلى عصبيتين موضوعهما الصراع على الدولة وما تليه، وكل شهادات المؤمنين بهما - بسائر معاني الشهادة - وكل تكاثر الجمهور على إقامة شعائرها مسخرة لقتل النفوس وموت الدين؟ وكيف يسوغ الحوار الديني، من جهة أخرى، منفصلاً عن الجدل الطائفي؟ وإن لم ينفصل عنه فهل يمهّد لحسمه حسماً يحفظ الطوائف أم يتسمم به تسمماً يقتل الدين؟

لا نريد أن نوحى أن هذه المشكلات بلا حلول. على أن حالنا تنبئ بأننا لم نضع لها، بعد، حلولاً شافية. وقد جرى حوار الندوة في عهد كان فيه الجدل الطائفي ملجوماً وكان خَفَر الطوائف - أي العيش في الطائفية واجتناب حديثها «البغيض» - في أوجه. فجاء الحوار - باصطلاح التحليل النفسي - نوعاً من «التسامي» بالمكبوت. هكذا اقتضت المقترحات اللبنانية التي خلص إليها المتحاورون - وقدمها يواكيم مبارك ووافقه إجمالاً عليها صبحي الصالح^(٣٨) على إنشاء مجلس ملي مشترك للمسيحيين والمسلمين

(٣٨) ٢٢، ص ١٦٧ - ١٧٧ و ٢٠٧ - ٢٠٩. وقد أبدى الصالح تحفظاً على الفصل بين =

وعلى إنشاء معهد للدراسات الدينية المقارنة في الجامعة اللبنانية وعلى إنشاء مجمع لبناني للغة العربية، وأخيراً على إصدار بيان - هو وحده الذي أبصر النور - يقدم للجمهور حصيلة الحوار. وقد اعتبر موضوع المعهد مؤجلاً منذ طرحه. وجاءت صورة المجلس الملي المشترك مشوبة بكل اللبس الذي وجدنا لتونا «الصيغة» اللبنانية الأصلية مثقلة به. إذ كانت مهمة المجلس، في تصور مبارك، «ضمان احترام التمييز الشرعي ما بين الروحيات والزمنيات من جهة وإحلال الانسجام اللازم بين الزمنيات والروحيات من جهة أخرى»^(٣٩).
وها نحن أولاء ما نزال على صليب هاتين «الجهتين».

عليه لا يملك قارئ اليوم إلا أن يشعر بالأسف وهو يرى حسن صعب يكاد يعتبر المشكل الطائفي غير ذي موضوع حين يتساءل إن كان الانتساب إلى المسيحية والإسلام يعني للبنانيين «شيئاً أكثر من التنازع على الإحصاء والتنافس على الوظائف العامة، والتطاحن في سبيل المغنم الخاصة» وإن كان الدينان يكيّفان «حياتنا بشيء ما غير السعي للبقاء والصراع على السلطة»^(٤٠). ولقد يؤثر قارئ اليوم على هذا التهوين من شأن التنازع الطائفي باسم «النسق المثالي»^(٤١) لحياة الإنسان، صراحة صبحي الصالح الذي يقول إن «خلاق [المسلمين] من توجيه [سياسة الدولة العامة كان] نزرأ يسيراً منذ أيام الانتداب، ولا نزال نشعر بضآلة هذا النصيب حتى في عهد الاستقلال»^(٤٢)، إلا أن سيرة الحوار الإجمالية، وإن كان لا يجوز بحال وصفها بالنفاق، تغري بالاعتقاد أن المتحاوِّرين لم يكونوا ينعمون النظر فعلاً في ما تحتهم وفي ما بين أيديهم أي في الشبكة الاجتماعية اللبنانية وفي حياة لبنان

= الزمنيات والروحيات ولكنه رأى في المجلس الملي «مرحلة زمانية جديدة من مراحل وجودنا المدني السياسي» معتبراً أنه «لا يضير معتقدنا الإسلامي في شيء» بل يتيح له مزيداً من المشاركة مع التعاليم المسيحية في توجيه الدولة.

(٣٩) م م، ص ١٧١.

(٤٠) م م، ص ١٤٨.

(٤١) م م، ص ٢٠٧.

(٤٢) م م، ص ٢٠٧.

السياسية. لذا جاء الحوار - وهو حدث صعب تصوره على النحو الذي جرى فيه من غير المشكل الطائفي - خلواً من الضوابط التي كان يسع الإدراك الحسي لهذا المشكل أن يزوده إياها. فكأن المحاضرين كانوا يرون بعضهم بعضاً بميولهم ونواياهم ونظراتهم فلا يعودون يرون من لبنان إلا ما هو فيهم منه، وهو كثير، بطبيعة الحال، ولكنه غير واف بالغرض كله. وأخص ما لم يروه - في ما نحسب - هو ما نسميه حالة «الشيوع» التي تجعل الفصل - ولو نسبياً - بين مجالات السلوك وتوزيعه على مستويات يحفظ لكل منها من الاستقلال ما يقوم بأوده ويجعله مستحقاً اسمه، غاية صعبة المنال في مجتمعاتنا الشرقية. هذا الشيوع هو ما يجعل الطائفية «ظاهرة اجتماعية كلية» أي موضوعاً ممتازاً لعلم الاجتماع - بحسب مارسيل موس وجورج غورفيتش - يتآزر فيها الدين والولاء السياسي والمصلحة الاقتصادية وعلاقات القرابة وأمور أخرى عديدة «يفيض» بعضها بصور بعض، كما عند أفلوطين، ولكن دون تراتب مستقر بالضرورة^(٤٣).

الأمور وأسبابها

هل نخلص إلى القول أن محاضري الندوة أنشأوا بيثة مواتية للحوار

(٤٣) لم يكن بين المحاضرين «اجتماعي» وكان أقربهم إلى هذه الصفة حسن صعب الذي اختار البحث في المبدأ أي في فلسفة الاجتماع الإسلامية واكتفى من حديث الطائفية بازديادها. على أن تغيب المشكل الطائفي لا يفسره عدم الاختصاص بل طبيعة الشعور به في تلك الأيام. ولم يكن بينهم مؤرخ أيضاً فغابت عن ساحة البحث تجارب العلاقات التاريخية بين الديانتين في دول الإسلام وفي مواجهاتها مع الدول المسيحية. وكان صبحي الصالح هو الوحيد الذي ألم فعلاً بأحد وجوهها وهو قد كان حقق كتاباً (ذكره في محاضراته) هو كتاب أحكام أهل الذمة للإمام الحنبلي ابن قيم الجوزية ونشره سنة ١٩٦١ (دار العلم للملايين، بيروت)، والكتاب بما علق عليه من حواش أجملت فيها مواقف سائر المدارس الفقهية من مسأله، أثر عظيم القيمة لمؤلفه ولمحققه. ونقارن روحية المحقق المعتدلة بروحية التحريض التي دفعت المشرق اليسوعية سنة ١٩٢٠ إلى نشر مخطوط ابن فضلان في الموضوع نفسه وذلك في ذروة الحملة الأوروبية على الحكم الإسلامي. راجع «شذرات تاريخية من صحائف منسية» في المشرق ج ٨، م ١٨ (١٩٢٠)، بيروت.

بين الديانتين في لبنان - وبينهم هم أنفسهم بخاصة - ولكنهم تناسوا الشروط المناسبة للوصول هذا الحوار إلى مصير اللبنانيين وإفادة لبنان منه؟ قد تسوغ الفقرات الأخيرة من كلامنا هذا الاستنتاج. على أن ما سبقها يقيد التسويف المذكور. وذلك أن ميزة حوار الندوة لا تبطلها الغشاوة المضروبة بين أصحاب الحوار وحقيقة الطائفية لأنها - أي الميزة - في موضع آخر. وليس لمن خلف وراءه اثني عشر عاماً، بدروسها، من الحرب الأهلية، أن يفرط في التثريب على أناس اجتهدوا براءيتهم، بعد ست سنوات من السلم الشهابي، فلم يقدروا المشكل الطائفي حق قدره.

أما الموضوع الذي نقع فيه على ميزة حوارهم فهو - إضافة إلى أمور ذكرت - في هذه الثقة الممحوضة لفعل التشريع البشري وفي هذه الرغبة المنتشرة بينهم في التأسيس على التاريخ. هذه الميزة تخرج إلى ضوء التحليل من أبواب سرية ومن أخرى صريحة. وهو دأب لنصوص الحوار التي استفدنا أحياناً من مقدماتها المضمرة صوراً لمواقف تتصل بشؤون غير موضوع النص وتأتي أوفر مادة مما يقوله النص في موضوعه.

فمن الأبواب السرية لتقبل الإنسان على أنه مؤسس ومشترع متجدد الأهلية هذا التوافق بين موسى الصدر وفرنسوا دوبره لاتور على حصر الحيز الذي تحتله المعجزة، في تدبير العالم^(١٤). يرى دوبره لاتور - وهو تلميذ لـ تيار دوشاردان Teilhard de Chardin أن المعجزة الأصلية إنما هي خلق العالم، بموجوداته ونواميسه كافة، دقيقها وجليلها. أما ارتضاء الخالق أن يخرق - بتقطع - نواميس العالم (ليحيي ميتاً أو ليكثر الخبز والسمك، أو - في الأقل - ليشفي مريضاً بغتة) فهو أمر محدود الغاية وغايته هي كسر الألفة التي تنشأ بين البشر ومعجزة العالم، فلا يعودون يرونها لوجودهم في داخلها. يريد الله بمعجزاته العارضة إذن أن يدل على معجزته الدائمة وهي خلق العالم. ذاك في أي حال ما يصرح به

(٤٤) م م، ص ٨٢ - ٨٤ و ١٢٥.

نص لأوغسطينوس يستشهد المحاضر. أما الإمام الصدر فيستشهد حديثاً نبوياً يعرض في ثماني كلمات فلسفة تامة. وهو هذا: «أبى الله أن يجري الأمور إلا بأسبابها». وهو حديث يشي بضالة الأهمية التي للخوارق في الإسلام (وإن كان القرآن لا ينكر تلك التي أيد الله بها رسله). فالمعجزة الرئيسة في الإسلام، وهي القرآن نفسه، تخرق ملكة بشرية مكتسبة هي ملكة البلاغة التي لا تعتبر فطرية إلا مجازاً. هي لا تخرق إذن شيئاً من نواميس الطبيعة.

يترتب على هذا أن العناية ماثلة في الطبيعة أصلاً وأن الإنسان (وهو حبيب الله في المسيحية وخليفته في الإسلام) ليس مأموراً بانتظار نزولها عليه عند كل فعل يهم به، بل هو مأمور بتدبير العالم وفاقاً لنواميس هذا الأخير ولحكمة الله في خلقه. وهو بهذا مسوق، ضرورة، إلى أن يرى رأيه في ما يحقق هذه الحكمة عند كل تغيير يقتضي منه تدبيراً. والتدبير يقتضي فعلاً تشريعياً أرسى الله قواعده ووصلها بغاياتها. ولكن اجراء التدبير في عالم تغير يفرض تجديد الشرائع على نحو يرفع الغايات ويحفظ الحكمة لأن هذه وتلك لا يفرط بهما كرمي لحروف الشرائع. تلك خلاصة حاسمة لأنها تؤسس دور العقل وتقره على شفرة الحرية ولأنها توجب على الإنسان أن يقرأ التاريخ وفعله فيه وان يبادر هو أيضاً إلى الفعل في التاريخ. وهي أيضاً تقر معنى المصلحة التي ينبغي أن يتبعها العقل في تجديد الشرع وفي تدبير الأرض. والمعنى المذكور هو لزوم حكمة الله ومكانة الإنسان العليا منها.

لا يقدم الصدر ودوره لاثور هذا الموقف متصلاً صريحاً في نصيهما، بل يقدمان مسوغاته جميعاً، مضمرة في كلامهما عن المعجزات، ويقدمان سائر تفاصيله مبثوثة في ثنايا النصين. وهو على أي حال موقف قائم في المسيحية على تجديد الله لعهد وعلى أن الإنجيل ليس دستوراً مبوراً على صورة الدساتير المألوفة التي تبدو موادها جميعاً مستقرة في لحظة ثابتة من الزمن، فيكون لها رسم ولا يكون لها تاريخ، أو يبقى تاريخها منقياً في خارجها لانتفاء الفائدة منه. وإنما الإنجيل سيرة حياة بتمامها تقلب صاحبها

بين الناس من سنة إلى سنة فولد وأكل وقبل وأنكر ووعظ وزجر وتألم ومات .
للإنجيل إذن صفة التاريخ أصلاً، وهي صفة لا يسوغ اعتبارها نافلة .

أما الموقف التاريخي نفسه في الإسلام فهو قائم على أن القرآن لم ينزل دفعة بل نزل في مدة زادت عن عقدين واتصل نزول آياته وسوره بظروف ودواع تكوّن من استقصائها علم إسلامي برمته هو علم أسباب النزول . وقد جاء القرآن بالناسخ والمنسوخ وبالمحكم والمتشابه وبالخاص والعام وتوزعت مخاطبته للناس بين قصص وأمثال وموعظة وحكمة وتشريع ووصف للدارين وذكر لعظمة الخالق ونعت لمخلوقاته وأخصها الإنسان . والموقف نفسه قائم أيضاً على أن سيرة الرسول، وهو أيضاً إنسان وجد في التاريخ، هي في الإسلام المصدر الثاني للتشريع .

فهل يحتاج المرء إلى نصوص من الكتابين، بعد هذا، ليثبت أن حق الله على الإنسان بما هو الأزل واللامتناهي، لا يبطل حق التاريخ - أي حق الإنسان على نفسه - بما هو تناهٍ وتغيير وفرصة لبحث العقل الحر عن حكمة بارئه وللصدوع بها؟ وهل ينسب تبعر الوحي في تاريخ البشرية كله إلى قصور يتنزه عنه مصدر الوحي، عن تدبير شؤون الدنيا، دفعة، من مبدأها إلى متنهاها، أم ينسب إلى رعاية من الله لتاريخية البشر ولتناهي وجودهم على الأرض وأوضاعهم فيها؟

ذاك هو السؤال الذي يجيب عنه جورج خضر - مدخلاً جوابه من باب الصراحة، هذه المرة - في فقرات من محاضراته لا أخفي افتتاحي بها . فأجيز لنفسي أن أذكر منها قطعاً طويلة نوعاً، وقد كنت اقتصرت، حتى الآن على شواهد من المحاضرات لا تتجاوز السطر أو السطرين . «هذا التحول الذي أتى به يسوع - يقول خضر - بالنسبة إلى التراث القديم يوقظنا إلى أن احتكامنا إلى التوراة لا يخولنا الحق باستخراج آيات منها بسداجة وتبسيط . فبالإضافة إلى كوننا قد تخطينا الشرع ومؤسساته جميعاً، فلا يسوغ الاستشهاد بما كتب في ظرف معين، وفي حضارة تقوم على الفلاحين والرعاة وأنصاف البدو لينطبق، كما جاء، على جماعات مدنية مصنعة تأخذ بالحكم العلماني

الحديث والفكر الاجتماعي من الرأسمالية إلى الشيوعية. فإذا اتخذنا فكرة تمخضت بها أعصُرُنا المتأخرة واستدعينا قولاً كتابياً نكون منزلقين، نكون ناسين عنصر التاريخ، أي عنصر الجدة في كل وضع (...).

ثم يضيف: «إذا كان الكشف الإلهي كشفاً مرحلياً ومرتبطاً بظروف الحياة، فإن نقله، عبر الأجيال، دون تمحيص لفحواه من جهة، والآن الذي نحن فيه من جهة أخرى، يعرضنا إلى تجميد الفكر الإلهي وهو حركي أساساً، ويكون الدين عند ذاك، سبب عجز المجتمعات أو نكوصها. فإذا خلت بيئة من مؤسسة فليس هناك من ضرورة لتقييمها على صورة المؤسسات الموصوفة في أسفار العهد القديم، أو التي ظهرت في التاريخ المسيحي. إن نصيبها يكون كبيراً عند ذاك لتأتي بغير نفحة. إن تجسيد نص من النصوص تجسيداً شكلياً واستعادة العصور الخوالي لا يقتضيان إلا ترداداً يكفيننا جهاد الآنية للروح القدس»^(٤٥).

في أصل الثقة بالنفس

ليست هذه السطور المنافحة عن التاريخ بدعاً في بابها ما لم تدرج هي في تاريخها، أي ما لم يذكر زمانها ومكانها واسم صاحبها. ولا يعجب من كان له حظ من فقه القرآن أن ينادي المنادي - أي مناد - «أيها النصارى هذا إسلامكم». والدعوة إلى التفلسف، هي الأخرى، على أنه باب لحوار الأديان وللمسكونية، لا غرابة فيها أيضاً لأن الفلسفة هي مكان المقارنة والنقد والتمييز والتوحيد وهي استخلاص للعام وعرض له على متغيرات العالم. وليس الكلام عن المستضعفين والفقراء شيئاً خارقاً حين يصدر عن مسيحي أو عن مسلم، أياً يكن المكان المتروك لهؤلاء في المجتمعات المسلمة أو المسيحية.

لكن لهذا كله رنيناً فاجعاً في آذاننا حين نعلم ونحن في هذا البلد غير

(٤٥) م م، ص ٥٦.

الأمين وفي هذا العام غير المبارك أنه قيل على منبر الندوة اللبنانية في سنة ١٩٦٥، فنعجب أن يتواطأ المطران المقبل والإمام المفقود والشيخ المنذور للقتل والباحث المتغرب في الاجتماع والشرقي المستشرق على اعتبار التاريخ «عصر الجدة» وفقاً لعبارة أولهم وعلى دعوتنا إلى الأخذ بناصية أمورنا من باب النياحة عن الخالق لا من باب الانسحاق برقة الحرف. فكيف نعي اليوم هذا الوصال بين صيرورة الجماعات بإراداتها وبين إرادة الخالق وقد مضت أعوام ونحن نجرد بالعنف من الإرادة زرافات ووحداناً. وأي وقع يقعه في نفوسنا الاعتراف المتعدد الأصوات بكثافة التاريخ، ولم تضر عليه بضع سنوات إلا وتتساعد ترجحنا بأقصى العنف بين فجر الخليقة ويوم الدينونة أو، في الأقل، بين الأرحام الجماعية والقبور الجماعية وكأنه لا يوجد بين هذين الحدين شيء. ولا أسأل عن مكان الدعوة إلى التفلسف من حالنا لأنه يصعب علي الاعتقاد بأن البيغاوات تتفاهم فعلاً في ما بينها حين يحاكي كل منها كلام صاحبه. ولا عن مكان الدعوة المسكونية أيضاً وقد باتت العمارة الواحدة عندنا مسكونة قائمة برأسها من غير دعوة ولا وحدة وبات الشارع الواحد اتحاداً للفرع مما حوله ومما فيه. أما المستضعفون اليوم فترتهم النيران والقبور ولا يرثون الأرض وتبتعد عن أيديهم الممدودة كل ثمراتها.

ما الذي سوغ لأهل الندوة إذن حديث التاريخ والفلسفة والمسكونية وإمامة الفقراء؟ سوغته ثقة بالنفس لا يستقيم من دون الجرأة المترتبة عليها أي فكر. وهي لم تكن ثقة بذواتهم على سبيل الحصر، وإنما صدرت من موقعهم اللبناني، ثقافة واجتماعاً ودولة وتاريخاً، أي من جملة التجربة اللبنانية حتى يومهم ذاك. وقد يكونون أساؤوا قراءة التجربة المذكورة فلم يعوا جملتها التي هي مصدرهم ومصدر آخرين مختلفين جداً عنهم ومصدرنا نحن أيضاً. ولكنهم كانوا، على وجه الثقة احتمالاً من احتمالات تلك التجربة لا يبطل دماره صحته (بمعني الصحة في المعجم). وقد يقول قائل إن إسلام موسى الصدر وحسن صعب ليس هو الإسلام وإن مسيحية جورج خضر ويواكيم مبارك ليست هي المسيحية وإنما الإسلام هو إسلام سعيد

شعبان والمسيحية هي مسيحية بولس نعمان وقد يجد القائل المذكور في الإنجيل وفي القرآن ما يؤيد به رأيه. والصحيح في هذا أن محاضري الندوة هم احتمال من احتمالات المسيحية والإسلام مثلما هم احتمال لبناني وأن مصائر هذا الاحتمال في التاريخ لا تصلح لتقرير صحته أو عدمها في العقيدة لأن التاريخ ليس تاريخ العقائد على حدتها.

وثقة المحاضرين بأنفسهم هي الثقة الموضوعية سنة ١٩٦٥ في هذا الاحتمال بوجهه الديني والوطني وهما متلازمان. وهي ثقة بعيدة جداً عن التبجح اللبناني المعهود الذي يتشارك فيه زجالو لبنان جميعاً^(٤٦) وهذا أو ذاك من كبار شعرائه ومؤرخيه^(٤٧)، بل أن تلك الثقة هي نقبض ذلك التبجح، لأن التمدح بالذات وبالوطن وتطلب المديح من الغير وخلع العذار سروراً عند

(٤٦) من باب ذكر الشيء بالشيء أن مناظرة رجلية جرت في أواخر القرن الماضي بين شاعر عاملي شيعي اسمه محمود وآخر فلسطيني مسيحي اسمه داود، وذلك في عرس فلسطيني. وقد حفظت المناظرة في كراسة مطبوعة كانت لا تزال تباع في أسواق جبل عامل لثلاثين سنة خلت ويتندر بها المسلمون والمسيحيون هناك ومطلعها:

داود:

بونا الخوري أحكاسي
عصرية عيد الميلاد
أنو هذا المتوالي
أنجس من كلب الأزعر

محمود:

متوالي ومش متخبي
الله أخبر فيك وفيك
مش مثلك جاحد ربي
وعامللو حرمي وشريك

ولم يُروَ أن بذاء الشاعرين - وهي فوق الوصف - قد أدت بالحاضرين إلى القتال، لا سمح الله، أو أدت إلى خراب العرس، فلا زالت الأفراح في ديارنا زاهرة.

(٤٧) يفهم اللبيب من الإشارة أن المشار إليهما هما سعيد عقل وفؤاد أفرام البستاني. =

سماعه، إنما تدل على ضعف الثقة بالنفس وبالوطن لا على شدتها. أما ثقة متحوري الندوة بأنفسهم فلها حدود الشهادة التي تشهدا لهم آنذاك أربعة عقود من تاريخ الجمهورية وبضعة عقود أيضاً من تاريخ السعي في تجديد المسيحية والإسلام. وهي بوجهيها شهادة نسبية غير خالية من الشبهات، معلقة المصير على المعلوم والمجهول، شأن كل ما يحمله التاريخ.

ونحن قد فسرنا بهذه الثقة جرأة المتحاورين في التفكير وفي الاجتهاد بالرأي والجهر بالمقترح. وما كان هذا كله ليستوقفنا لولا أننا أخذنا نفقده كله، ونحن ننظر، منذ أن أخذنا نفقد أساسه أي لبنان، بأفاقه المعروفة، وجرى ردنا إلى عزلة مناضقنا وبيوتنا وحاجات أجسادنا وأولادنا. حتى أن المرء ليخشى، إذا لاح مخرج من هذه الحال، أن يعز بيننا من يجروا على النظر فيه والإشارة إليه.

= وليس بعيداً عن الصواب اعتبار أسلوبهما في «اللبنانية» إحدى العلامات الكثيرة الدالة على اهتزاز هذه الأخيرة. هذا بينما ينبغي البحث عن علامات قوتها في مواضع أخرى. ولا ريب، من بعد، في أن الرجلين مختلفان. فالبيستاني رجل محقق، إذا استثنيا مشافهاته التلفزيونية وأقاصيصه «الأميرية». أما سعيد عقل - وهو شاعر عملاق - فإن استثمار جرس الكلمات أهم عنده من التدقيق في معناها. من ذلك أنه هو الذي أطلق عبارة «عملقة لبنان». وهو، لودقق في معنى «عملق» لتبين له أنه... على حق. جاء في محيط المحيط: «عملق الصبي: بال وسلح». وهو ما فعله أكثر اللبنانيين، خلال السنين الأخيرة... في ثيابهم.

تواريخ لبنان وسرايا الطوائف

أحسب أن كتاباً فرغت من وضعه قبل خمس سنوات ونشرته، بالفرنسية، قبل عامين كان هو مركبي إلى لقائنا هذا^(*)، ولما كان الكتاب في التداول فليس شأني أن أوجز الآن محتواه ولا أسيغ أيضاً أن أعرض خلاصاته مرة أخرى. غير أنني لن أحاول اجتراح أمور جديدة تكون بنت ساعتها وتكون لاثقة بالمناسبة في موضوع بقي يقتلني بحثاً طيلة أعوام مضت، وإن لم أكن ادعي أنني قتلته في آخر المطاف. لذا أقصر جهدي الآن على تبرير خطة الكتاب، ما أمكن، وعلى رصد سريع لبعض ما استجد منذ نفضت يدي منه وعلى حواش يفتح بها الله تبرز بعض ما فيه وتضعه على محك ما نحن فيه اليوم. ولن أستغني، في هذا السبيل، عن شيء من إيجاز مضمونه، أقصره على ما تمليه ضرورة الوضوح وتتابع السياق.

جاء البحث في «الهوية الطائفية والزمن الاجتماعي عند مؤرخي لبنان المعاصرين» ليقنص الفرصة التي أتاحها له تحقق شروط إمكانه. فهو لم

(*) نص محاضرة أقيمت في لقاء ايانابا - قبرص الذي انعقد بين ١٦ و ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٦ وضم بضع عشرات من قادة التنظيمات الكنسية وحركات الشبيبة المسيحية في أقطار عربية مختلفة. أما الكتاب المشار إليه فهو *Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains*، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٨٤ وقد نشر هذا النص في ملحق «السفير» الثقافي عدد ١١/١٥ وعدد ١٩٨٦/١١/٢٢. وردت إليه هنا هوامش كانت قد استبعدت من الجريدة تخفيفاً.

يحفظ، في مراحل سابقة بما يستحق من جهد لأن بروز غرضه إلى الوجود لا يرقى إلا إلى سنين غير كثيرة. ولهذا الغرض اسم هو تاريخ لبنان. أي تاريخ البلد القائم اليوم مشتملاً عليه من أطرافه كافة. هذا التاريخ الراغب في الاستكمال والإحاطة، وإن لم يخلوا من المساجلة والمنافرة، كانت بشائره تتجمع، ببطء ولكن بإصرار، طيلة السنوات العشر التي سبقت الحرب الأهلية وبقي يؤتي ثماره المتنوعة طيلة السنوات المنصرمة من الحرب المذكورة.

ولنذكر أولاً امتداد جهد التحقيق التاريخي إلى ماضي مناطق كانت قد مضت عقود على إهمال المؤرخين لذاكرتها إهمالاً شبه تام. وقد يصح أن النهضة الجديدة واكبت توسع التعليم الجامعي إلى جماعات لم يكن لها منه نصيب يذكر قبل الستينات. ولكن هذا التفسير لا يكفيها سواء. في أي حال كان جنوب لبنان الحاضر، جبل عامل التاريخ، أوفر المناطق المنسية أو الناسية، بالأحرى، حظاً من جهود المؤرخين الجدد ومن صحوة مؤرخين آخرين قدماء في الصنعة^(١). شهدت هذه المقاطعة إذن ولادة روايات جديدة لماضيها، ظهرت في سياق الحركة الشيعية المتحفزة، وجهدت مع حفظ الخصوصية لحفظ حقوق هذا الماضي العاملي في مجابهة مع الماضي اللبناني، توصلاً إلى ادراجهما، برغم كل المرات، داخل حيز مشترك. أما بعض المناطق الأخرى، من البقاع الشمالي إلى عكار مثلاً، وقد كان لهما مكان مع الجنوب في صدارة المطالبة الإنمائية والسياسية، فقد بقي حظها من أضواء التاريخ أقل وفرة، برغم بعض المساعي الأخيرة المتصلة بها في هذا الميدان^(٢). كان هذا أيضاً، على وطأة للاهمال أقل ثقلاً، نصيب مدن

(١) صدرت أهم كتب علي الزين مثلاً، في تاريخ جبل عامل خلال السبعينات وكان المؤرخ نفسه قد تجاوز السبعين من عمره.

(٢) شهدت سنة ١٩٨٤ صدور تاريخين جديدين لبعلبك أحدهما لشيخ سني والآخر لشيعي. وهما الأولان منذ العشرينات.

الساحل ومنها العاصمة^(٣). أما الجهد المكثف لتاريخ جبل لبنان فلم يتضاءل قط. وكان بعض جديده، وخاصة بعد معركة الجبل سنة ١٩٨٣، وفرة نسبية من مؤلفات اجتهدت في رسم صورة يقرأها الدروز اليوم لتاريخ جبل لبنان. فقد تضاءل في هذه المهلة القصيرة عدد الكتب التي وضعها مؤلفون دروز في تاريخ طائفتهم، وكانت قبل ذلك نادرة. وهي، في معظمها، تتجاوز الإطار اللبناني البحث إلى مسارج لتاريخ الطائفة ومظاهره من خارجة عن الإطار المذكور^(٤)، ويبدو بعضها أكثر ميلاً إلى المشاكسة من نظائره الشيعية. أخذ تاريخ جبل لبنان إذن، بعد أن كان يماهى وتاريخ لبنان كله، يتعرض لمنافسة حادة لن يكون له مناص من الإقرار بجديتها.

ومهما يكن من أمر المنشورات الجديدة فإنها جاءت تنضم إلى ما سبقها بقليل وما زال يواكبها من رسائل جامعية غير منشورة، متفاوتة القيمة، لا يتناولها من مخابثها إلا بعض الباحثين الجدد^(٥). هؤلاء الباحثون لم يتورع

(٣) تذكر جهود عمر عبدالسلام تدمري في شأن طرابلس منذ السبعينات. أما في الثمانينات فقد حصّت هذه المدينة بكتب لكل من خالد زيادة ومهدي صبحي الحمصي وأنيس الأبيض. ولحقت بيروت بالركب في الثمانينات مع جهود حسان الحلاق لنشر المذكرات والوثائق المتصلة بها، وكتاب عصام محمد شبارو في تاريخها. وظهر في الثمانينات أيضاً - بعد إهمال طويل - كتاب في تاريخ صيدا (من ١٨٤٠ إلى ١٩١٤) لطلال ماجد المجذوب. وكان قد ظهر قبله لمؤلف مصري هو أسامة زكي زيد كتاب عن صيدا في العهد الصليبي.

(٤) من الأعمال الحديثة الصدور كتب لكل من سليم حسن هشي وتديم نايف حمزة وحافظ أبو مصلح ونجلاء أبو عز الدين، وكان قد صدر سنة ١٩٨٠ كتاب هام هو تاريخ الموحدين الدروز في المشرق العربي لعباس أبي صالح بالتعاون مع سامي مكارم. وهو أول كتاب درزي في تاريخ الدروز السياسي. هذا كله مقابل ثلاثة كتب أو أربعة في السنوات العشرين السابقة. يذكر أيضاً صدور مذكرات عادل ارسلان الضحمة وإنشاء مؤسسة خاصة تصدر مؤلفات كمال جنبلاط وما يؤلف عنه من كتب. من جهة أخرى قامت مؤسسة مسيحية بنشر رسائل الحكمة الحاوية تعاليم الدروز والتي يعتبرها هؤلاء سرية وينشر كتب أخرى وقع أكثرها باسم «أبو موسى الحريري» وهي كتب معادية للدروز وبخاصة للدعوى انتسابهم إلى الإسلام.

(٥) تشبه التواريخ الخاصة والمحلية جبل الثلج الذي لا يظهر إلا رأسه، فإن معظمها =

الكثيرون منهم، دفعة في أثر دفعة، عن نهب بعض السابقين ممن توافر لهم مزيد من الجلد أو كانوا أوفر عدة. ولكن هذا الركام من الروايات أخذ، رغم كثرة عوراته، يزداد تجرؤاً على تواريخ الكبار التي تزعم لنفسها صفة التاريخ الوطني.

هذا الظهور المجدد على مسرح التاريخ المكتوب لمناطق وطوائف طال مكوثها في الظل، صحبه تعديل في المنظور. كان ما سمي بالمد القومي بعد عام ١٩٤٨، قد غمر، على وجه التحديد، مثقفي جماعات وشرائح اجتماعية نبذها التحالف الذي وضع يده على مقاليد السلطة بعد الاستقلال. فأخذ هؤلاء المثقفون يدرجون أنفسهم في آفاق تاريخ رحب هو تاريخ سورية الكبرى أو تاريخ الأمة العربية. وقد حداهم ذلك إلى عزوف واضح عن النظر في تاريخ مناطقهم الخاص. حتى أننا إذا نظرنا إلى رف وهمي نكرسه لهذه التواريخ الخاصة في الخمسينات وفي جانب من الستينات لوجدناه شبه فارغ. ولكن القوميتين العربية والسورية تزامن ذواؤهما في لبنان ابتداء من سنة ١٩٦١. بعد ذلك، أي بعد ١٩٦٧، جاء التداول الفلسطيني لمثال الدولة فاستقطب تطلعات شعب فلسطين، وهو في إبان مقاومته، وأتاح غلبة تصور جديد لعلاقات هذا الشعب بالعروبة.

كان هذا التصور مطبوعاً بتشديد لا لبس فيه على خصوصية فلسطينية فاقعة^(٦). ولم تعتم الطوائف اللبنانية التي كان إقرارها بلبانياتها لا يزال مكتفياً بشروط شتى، منذ ١٩٢٠، أن أخذت تخضع انتسابها إلى واقع الوطنية اللبنانية لفحص جديد. بدأ ذلك في أعقاب المراجعات التي أوجبها انكفاء

= رسائل جامعية مغمورة وموزعة بين عشرات المكتبات الجامعية في لبنان والعالم. وقد بدأ الاهتمام منذ سنوات قليلة بوضع أدلة بليوغرافية بهذه الرسائل. لكنها تبقى هي نفسها صعبة المنال في معظم الحالات.

(٦) لا ريب في أن الوطنية الفلسطينية باتت بعد ١٩٦٧ أكثر الوطنيات العربية صراحة في التعبير عن نفسها تعبيراً لا تستغرقه دعوة القومية العربية. ولا يدانيها في ذلك إلا الوطنية المصرية التاريخية والوطنية اللبنانية ذات اللون المسيحي.

هلامية العروبة وتضعضع مثال الوحدة الذي كان يتراءى من خلال حركتها الصاعدة. وكان التاريخ ميداناً ممتازاً بلغ فيه الفحص الجديد مستويات عميقة من الوعي الجماعي. لم يحصل أي انقطاع مباغت عن الحالات السابقة. فبقي المؤرخون الشيعة مثلاً، أمانة منهم لطقس قومي، يصفون دولة لبنان الكبير المولودة سنة ١٩٢٠، بأنها وليد غير شرعي لمساعي التجزئة التي ولغ فيها الاستعمار الأوروبي^(٧). ولكن لبنان هذا أخذ يوسوس في رواياتهم للتاريخ العاملي وكأنه شبح عاتب لضمير ما. فبتّ تحسب لبنان، وأنت تقرأ هذه الروايات، أرضاً خيالية ما يزال المتأولة يبدلون وسعهم، منذ فخر الدين الثاني، ليحتلوا فيها مكانهم الشرعي. كان جبل عامل قد أمسى جنوب لبنان، فأخذ، وهو يستقبل السبعينات يستعيد تاريخه متقبلاً بوضوح، أن يسمي لبنان محطاً أخيراً لهذا التاريخ^(٨).

غير أن ثمة أمراً لا بد من جلالة. وهو أن هذا النزوع الجديد إلى إدخال التواريخ الخاصة للمناطق اللبنانية في منظور مشترك لم يستقم إلا عبر رسم جديد للفكرة اللبنانية نفسها. فلا نقعن في وهم نزعهم معه أن المناطق المضمومة إلى جبل لبنان سنة ١٩٢٠ ثابّت بعد هذه المدة كلها إلى بداهة مثال لبناني كان موجوداً على حال واحدة قبل أن تضوي هي إليه. فالثابت أن الفكرة اللبنانية التي حاول القادمون الجدد أن يتعمدوا بمائها لم تكن ترد أبداً إلى عناصر القومية اللبنانية التقليدية. بل نحن نجد التزاماً علينا أن نقول ونجد، على الأخص، التزاماً علينا أن نرى أن الصلة ما بين اللبنانية الجديدة واللبنانية القديمة كانت صلة تباين ونفرة.

ولعل الربط بين تاريخي جبل لبنان وجبل عامل، مثلاً، على أن هذين ركنان في بناء واحد كان يبدو إذ ذاك وكأنه لا يعني إلا حفنة من المؤرخين. لكن واقع الأمر أن هذا المسرح المنزوي - مسرح التاريخ المكتوب - كان

(٧) يسري هذا على جيل علي الزين وعلى جيل وجيه كوثراني.

(٨) تلك هي الوجهة التي تظهر مثلاً في كتاب محمد علي مكّي: لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، بيروت ١٩٧٧.

يشهد فصول معركة حاسمة معركة الهويات، كان اندلاعها قد خضع وكان تواصلها لا يزال يخضع، بلا مراء، لظروف اقتصادية وسياسية. ولكنها هي - أي المعركة التاريخية - ما كان يمنح المنافسات الاقتصادية والصراعات السياسية معناها ووجهتها^(٩). وقد شهد لدورها هذا عنف الرد القادم من جانب اللبنانية التقليدية. فعلى هذا الجانب من الجبهة، بدت علائم انتكاس لا يخفى على بصر، إلى ضرب من النرجسية الطائفية كانت تُوجَد دواعٍ للظن أن أوانه قد فات. وقع في هذه النرجسية، وكأن شيئاً لم يكن، مؤرخون معروفون كانوا لسنوات خلّت، ينفقون كنوز علمهم في تمهيد أرض للدولة، وخاض فيها أيضاً أيديولوجيون محترفون أخفّت ألقاً^(١٠).

خارج هذا الإطار الذي ترسمه المجابهة الأيديولوجية، أية كانت ضالة الأسماء الخائضة فيها، لا يعود يسعنا أن نعقل كيف اتجهت حركة المحرومين الشيعة وحركة «المشاركة» السنية والحركة المارونية المناهضة للفلسطينيين إلى شبه محصلة، بعد ١٩٧٦، وإن تكن متناقضة ومؤقتة. وذلك انه مهما يجهد الغاضون من شأن الأيديولوجيات لإظهار ما لآرائهم من الوجهة، فإن الأيديولوجية تبقى فكر الحركات الاجتماعية المشتمل على جملة دوافعها الواعية وغير الواعية، وهي ليست أكثر من ذلك ولا أقل. وهي إن كانت فكر الحركات الاجتماعية فهي الصورة المقروءة لحقيقتها وإن لم تكن هذه الحقيقة نفسها. وحين يجد قارئ الصورة للتوصل إلى حقيقتها، لن يجد بين يديه ما تبني به هذه الحقيقة إلا عناصر الصورة نفسها ولا شيء خارجها. وقصارى حلم القراءة أن تكون هي النظرة الجامعة في ما يعدو

(٩) في الفكر اللبناني - وفي الفكر الشرقي، بعامه، على الأرجح - يتمتع التاريخ بامتياز أكيد على النظر في الحاضر. فنرى المحللين، غالباً، ولو لم يكونوا مؤرخين، يغادرون المسألة المطروحة، بأسرع ما يمكنهم، ليبحثوا في السوابق.

(١٠) بات شارل مالك وجواد بولس وفؤاد أفرام البستاني خلال الحرب أعضاء في الجبهة اللبنانية. وآية كانت العلامات المنبئة بإمكان هذا الاختيار في أعمال سابقة لهؤلاء، فإنّه يعتبر انتكاساً إلى أفق أضيق من ذلك الذي كانت تتحرك فيه جملة الأعمال المذكورة.

نظرات الأفرقاء الضالعين في الصراع وكلها جزئية. لكن النظرة الجامعة حلم لا يكون لأحد تحقيقه بتمامه إلا الله. وما يزال الله، من جهته، وهي كل الجهات، ينظر إلى تاريخ البشر ولكنه كف منذ عهد بعيد عن الإيحاء به وعن كتابته، فإذا لم يكن للحركة الاجتماعية فكر يجعلها دالة، ارتدت ظواهرها إلى موضوعية جذرية ولكن دون أن تكتسب صفة الظواهر الطبيعية، فأُمسّت تلك الحركة شيئاً لا يعقل.

إذن لم يجر تكوين مدرّك جديد للبنان - وهو عمل ما يزال غير تام - في جو تزينه الأحلام الوفاقية. بل ان هذا المدرّك يأخذ يتحصل من هجمات المطالبين وحركات المحاربين ومن التصلب الخائف والتمزق العنيف. وكانت الكتابة التاريخية واحداً من مسارح الولادة الصعبة هذه. والحال أن المتصارعين على هذا المسرح لا يخلون من شبه بشخص المسرح، وإن كان لا ينبغي لنا اعتبارهم مجرد أقنعة. هذا أمر لنا إليه عودة. أما الآن فعلينا أن نشير إلى أن المسارح المختلفة التي كان يتولد عليها مدرّك لبنان ما لبثت أن اتخذت لها إسماءً مشتركة، وهو الحرب الأهلية.

وقد كان البحث الذي أجرّيته معاصراً لهذه الزلزلة وكان لها - أيا يكن وجّلي من الإقرار بهذا - فضل بين عليه.

في أي حال، لم يكن فهم المواقف الجديدة متيسراً إلا تحت ضغط التحقيقات المتوالية لهويات ما يزال أفرقاء لبنان، منذ ١٩٢٠، ينطلقون منها ليحددوا مواضعهم بعضهم بإزاء بعض. فاخترت أن أعود إلى الوقت الذي برز فيه أول تاريخ للبنان مخترقاً عوالم الطوائف المغلقة. ولم يكن تعيين الوقت المذكور أمراً سهلاً. لذا كان اختياري أن أبدأ من بداية هذا القرن اختياراً غير خال من التحكم.

ولقد جعلت مسيرتي في أربع مراحل متجهاً من البسيط إلى المركّب. ولكنني لاحظت أن المجادلات التي تركت مياسمها على أعمال مؤرخينا من عقد إلى عقد لم تكن تبدأ، ضرورة، مراحل من مسيرة متصلة نحو غاية ماثلة في آخر الطريق. فاقتربت من النصوص التي اصطفيتها مادة للبحث محاذراً التفريط، كرمي لعيني التسلسل الزمني، بثمار حسنة تعد بها المقارنات

الحررة. . . ولسوف أكتفي الآن مما قبض لي تحصيله بإشارات من الأقسام الأربعة التي توزع إليها البحث متلكناً بعض التلكؤ عند القسم الأول.

مرايا الطوائف المتقابلة

أما اختيار الأمثلة التي جعلتها ركائز للتحليل فبنيت على اعتبارات عدة. منها أولاً، أن هذه الحالات (خراب كسروان، المردة، فخرالدين، «حركات» القرن الماضي) هي مساحات مجابهة بين المؤرخين اللبنانيين، على اختلاف مشاربهم، وإن لم تكن هذه الصفة حكراً عليها. كان جائزاً، مثلاً، اتخاذ فينيقيا، لا المردة، قاعدة لبث مسألة الأصل والزمن. وكان سائغاً إحلال بشير الثاني محل فخرالدين منطلقاً لترسم صورة الدولة، وإن يكن الأول مقلوب الثاني إلى حد ما. كان ممكناً أيضاً اعتماد أمثلة أقل «شهرة» أو أغمض حدوداً: العهد المملوكي كله أو سيرة الأعيان اللبنانيين المختلفين مع الجزائر، وأن يطرح على المثال الواحد غير سؤال واحد. النماذج معروضة إذن على حرية الباحث وما يرجح بعضها على الآخر هو قبل كل شيء سهولة توزيعها على المسائل وقرب المسألة المطروحة على أي منها من تناول التحليل لغنى العناصر المتصلة بها في النصوص المكرسة للمثال المعتمد. أي، باختصار، إتاحة الأمثلة بناء تصميم واضح وبلورة تحليل مقارن واضح أيضاً، ممتلك كفايته من الأسانيد. أتوقف إذن عند ميزة واحدة للأمثلة المعتمدة. وهي سهولة توزيعها على المدارات الرئيسة للكتاب. وسبب هذه السهولة أن التوزيع حاصل في معالجات المؤرخين نفسها وفي المخيلة - أو المخيلات - الجماعية. إذ لا يسع أي لبناني ضالع في الجدل اللبناني العام أن يستعيد صورة فخرالدين، مثلاً، دون أن يفطن إلى أن سيرة الأمير المذكور ترد إلى موضوع الدولة من حيث هي سلطة ذات مؤسسات جامعة وضامنة للاستقلال. يجوز بالطبع أن يسبغ اللبناني المشار إليه صفة مؤسس الدولة على فخرالدين أو أن ينكرها عليه. ولكن يكفينا نحن أن هذه المسألة هي المدار الأول للتأمل في شأن فخرالدين.

وقد لا ترد حكاية «خراب كسروان» بالوضوح نفسه إلى مسألة الأرض

والعلاقات الرمزية بين نواحيها وتضاريسها وتوزع الجماعات عليها. ولكن شيئاً قليلاً من التأويل يكشف مثل المسألة المذكورة في تواريخ «الخراب». ثم إن المردة الذين جعلتهم مرآة لصورة الأصل ولوقعها على وعي الجماعات التاريخي هم الأصل المتخيل لطائفة واحدة. رغم ذلك أمكن، انطلاقاً من حكايتهم، نصب مرايا متقابلة لأصول سائر الطوائف وأزميتها. وذلك أن كلاً من هذه الطوائف مستعدة لبذل الغالي والنفيس حتى لا تسمح للطائفة «المقابلة» بأن تغمض عينيها هائلة على صورة أصلها المفترض. وهو أمر قد نجده للوهلة الأولى مطمئناً لأنه ينم عن هم تجاوز الانقسام وعن مطلب المجانسة وأن تضوي الجماعات إلى قطب ما. ولكن الأمر نفسه ينم للوهلة الثانية - وهي الوهلة الكبرى لعمري - عن أن القطب المذكور لا تقيمه - في حاضر العصر - حاجة تاريخية جامعة، وإنما هو صورة جاهزة استخرجت من أزل هذه الطائفة أو من أزل تلك.

وقد كان من شأن تحليل لحالة التنافس الذي نشهد فصوله، في أعمال مؤرخينا المعاصرين، بين أسماء المقاطعات اللبنانية، أن يظهر لنا أن هؤلاء المؤرخين لا يقفون - حقيقة ومجازاً - على أرض واحدة. فالأرض - النواة، أي لبنان ما قبل السياسة، يلوح وحده منذ البداية غرضاً للتمجيد أو للقدح، للتنازع أو للمعاداة، والمؤرخون الذين ترعرعوا على أرضه ينزعون، بعامّة، إلى انتحال سلوك ملوكي العنجهية. فتحت أقلامهم تؤول تواريخ المناطق الأخرى إلى إحدى نهايتين: هي اما توسعات لتاريخ لبنان الأصلي وإما عقبات تعيق، في ظرف ما، تفتح هذا التاريخ ولكن لتعود تفتح له فرصة أخرى يعبر فيها عن تفوقه. وهي، في الحالين، بمثابة الجملة المعارضة في سياق يكاد يجاهر بالاستغناء عنها. ويعترف مؤرخو الأطراف أنفسهم لتاريخ لبنان - النواة بهذه الأسبقية بمقدار ما يشف في رواياتهم همّ الدفاع عن خصوصية مناطقهم في مواجهة التاريخ اللبناني. فتخرج هذه الروايات مغمورة بالظل اللبناني المطاط. تؤثر تلك الأطراف إذن، وإن تكن قد عدلت إلى اللبنانية، مختارة أو مضطرة، في عقب الحرب العالمية الأولى، أن تحتفظ لنفسها بأبهة ماض منفصل. ولعل جبل لبنان نفسه ليس بعيداً، هو أيضاً، عن هذا الهم.

ولقد لاح لي أن المناطق الكسروانية، وهي بكلة جبلية صلبة تضم الواحدة إلى الأخرى قطعتي الجبل اللتين شكلتا لبنان في القرن التاسع عشر، هي أولى المقاطعات اللبنانية بإسعاقتنا في رسم ما يسعني أن أسميه الخريطة العاطفية لأرض لبنان الحالي. فوجدت أن الموارد وهم أرسخ الطوائف تماهياً والجبل، يرون لحملات الممالك على كسروان دلالة مصيرية. فإن صح أنهم هم الذين أوقعت بهم الجيوش الشامية على قمم كسروان وفي وديانه، فإن ذلك يمنحهم الطاقة ليمدوا حضورهم في كسروان على كل تاريخهم الطائفي في لبنان أو على جله. وهم يكسبون بهذا حقاً أصلياً في الجبل يمتد إلى التخوم الجنوبية لكسروان القديم، أي تقريباً إلى أبواب بيروت. فيتهي الأمر إلى تحسين بين لمواقف الطائفة عند التقائها الدروز ويتم تقديم هذا اللقاء نحواً من ثلاثة قرون^(١١). حتى إذا اعترف للموارد بهذه الأسبقية ألزم المعترف في نظرهم أن يقر، تحت بصر التاريخ، بأولوية حقهم في جملة البقعة التي أخذت تسمى جبل لبنان أثناء القرن التاسع عشر. يضاف إلى هذا كله عنصر جوهري: وهو أن الحق المذكور قد اكتسب، كما تشهد المقاومة الكسروانية وشهادتها، في مجابهة مع المحيط الإسلامي^(١٢)، ولم يكن اكتسابه ممكناً لولا اقتران خصوصيتين: خصوصية الأرض وخصوصية الجماعة البشرية. وسوف يكون على كل شريك آخر، بالتالي، أن يدفع كل مطعم خارجي يكون الكيان المتولد من هذا القران هدفاً له، وإلا طعن الموارد في أهليته للانتماء إلى الأرض إياها. وهل لأحد أن يجهل أن الجبل، بتضاريسه الطبيعية وتضاريسه

(١١) الماثور أن هذا اللقاء بدأ في أيام فخرالدين الثاني، أي في أوائل القرن السابع عشر.

(١٢) لا يفوت مؤرخين من طراز بطرس ضو أن يضعوا حوادث كسروان هذه في سياق واحد وثورة المنيطرة وتمرد المردة. إلخ. بحيث يبدو أن الطابع الأبرز لتاريخ الموارد هو أنه كان منذ البدء إلى اليوم تاريخ دفاع عن الاستقلال ومقاومة للحكم الإسلامي. ويفتضي هذا الإبراز تحويل ثلاثة أحداث أو أربعة إلى عناوين تغطي تاريخ الموارد في أربعة عشر قرناً.

الإنسانية، مختلف الطينة في نظر الأيديولوجية المارونية عن المشرق برمته؟ لذا كان على كل أرض جارة تريد الاتحاد بالجبل أن تسلم بهذا الاختلاف، بل أن تتمثله أيضاً لتجعله واحدة من صفاتها. وإذا ظهر أن المقاطعات المضمومة إلى الجبل سنة ١٩٢٠ ما تزال مصرة على المنافحة عن انتماءاتها القديمة داخلت الشبهة استحقاقها للانتماء الجديد. . . فإن الحفاظ على سلامة الأرض، داخل حدودها الجديدة تفرض على الأطراف المضمومة. أن تصاب بعدوى الفرادة الجبلية. ولكن الأطراف المذكورة لن يسوغ لها، في أي حال، أن تطمح إلى ما هو أكثر من فرادة ممنوحة أو مشوبة، أي إلى فرادة غير فريدة.

هذا الامتياز الذي يوفره الموارد لأنفسهم بحكم عهد يرونه قائماً بينهم وبين الجبل النواة، يؤوله بعض مؤرخيهم ليحيلوه مراهة، على صعيد القيمة، لتاريخ لبنان وتاريخ المارونية اللبنانية. وهم حين يشددون، بعد ذلك، على موافقة البدايات المارونية لنهايات العصور الفينيقية يجهدون لجعل هذه الأخيرة إرثاً خاصاً بهم. غير أن حيابة هذه التركة لا تمنع الموارد من اعتبار أنفسهم منطلقاً جديداً لتاريخ لبنان ومحركاً رئيساً له منذ نهاية فينيقيا إلى يومنا الحاضر.

تتكشف استراتيجية الموارد الكسروانية في المواجهة مع معسكر فيه أفرقاء كلهم متضرر من الهيمنة المارونية المعاصرة، ولكنهم مختلفون في أمر الدلالة التي تسوغ نسبتها إلى حملات القرنين الثالث عشر والرابع عشر على كسروان. فلا يقوم بينهم إجماع إلا على هم وحيد: وهو تقليص قاعدة الموارد التاريخية إلى حدود مقاطعات الشمال توخياً لتحسين موقف الطرف المنافس التي أمت في آونة مبكرة جداً تراب الجبل النواة. ولا يستلزم بعض هؤلاء الطامحين من بعد عن الإفادة من موقعهم المستعاد لينضموا إلى الموارد في ولعهم بالتفرد والميزة حيال محيط تكتنفهم عتمة آفاقه الشاسعة. ولكن أوار التنافس بين هؤلاء والموارد لا يزداد إلا استعاراً. فإنه لا ينجم عن ارتداد قاعدة الانطلاق المارونية إلى الأصقاع القائمة شمال

نهر إبراهيم غير حرمان الموارد من مجرد احتكار حق التشريع لعلاقات الجبل بالداخل العربي - الإسلامي . غير أن إلغاء الاحتكار لا يغير بالضرورة وجهة التشريع .

فإذا ثبت مثلاً أن الشيعة كانوا هم هدف الحملات المملوكية، اكتسبوا موقعاً «لبنانياً» على الأرض لم تكن تقدمه إليهم مواقع إقامتهم عام ١٩٢٠ . فبات في وسعهم الاستناد إلى الموقع الكسرواني المستعاد ليمنحوا تقبلهم للبنان الكبير دلالة غير منتظرة هي دلالة وضع اليد على «حق» سليب في اللبنانية يمنحهم إياه التاريخ^(١٣) . هذا الحق يحتفظ الشيعة بحرية استثماره تبعاً لتقلب الأحوال، في السعي إلى واحدة من غايتين: فهم إما أن يشهروا جذوراً لا تقل عمقاً عن جذور الموارد في الفردة اللبنانية، وإما أن يطامنوا ما بين لبنان وبين محيطه مستخدمين لبنانيتهم المستعادة نفسها دعامة لولاء يتجاوز الحدود اللبنانية .

هذا وليس سائغاً الاستكثار هنا من الأمثلة . فلقد ضمنت كتابي إحصاء قد يكون تاماً لضروب الاستخدام الخيالية لموتى كسروان . غير أنه يبدو لي ضرورياً التشديد على ملمح من ملامح الموقف السني . فهذا الموقف هو، في الحقيقة، الضد الفعلي للبنانية المارونية . وآية ذلك أننا نرى المؤرخ السني والمؤرخ الماروني يقفان وجهاً لوجه في تقويمهما للحدث الكسرواني . فالأول يجعل نفسه في معسكر الغزاة والثاني في صفوف المقاومة (وهي عنده مشكلة من موارد ودروز) . ولقد بدا لي أن هذه المواجهة ليست أمانة لتعكس مذهبين سياسيين دينيين وحسب، وإنما هي أيضاً أمانة لعلاقيتين متباينتين بالأرض . فهذان الخصمان حين يتنازعان الأرض الكسروانية لا يعدان لاستعمالها استعمالاً واحداً . بل إن غاية السني هي حيازة السيطرة السياسية على الأرض المذكورة وغاية الماروني هي حيازة الأرض نفسها والتصرف بثمراتها . فالأول يقف إذن على مسافة من الأرض

(١٣) ذاك ما ينم عليه كتاب محمد علي مكي الذي سبق ذكره .

هي المسافة التي يستلزمها النظر. هكذا نجد الحملات الكسروانية تبدو عند واحد من المؤرخين السنة الذين تناولت نصوصهم بالتحليل، عملية طبيعية جداً، بل مشكورة، لإعادة نشر الأمن في ربوع المقاطعة^(١٤). ونجد مؤرخاً سنياً آخر، مؤيداً، هو أيضاً، بحرارة لهذه الحملات، يتبع آثار الزهاد المسلمين الذين أقاموا، قبل الفتح العثماني بزمان طويل، على قمم جبل لبنان أو في وديانه، ويتبع أيضاً آثار الفقهاء والمحدثين الذين نشأوا في قرى لبنانية أمست، في عهود لاحقة، قرى مسيحية. وهو يحسب أن التبع المذكور ييسر له نوعاً من الاستيلاء الرمزي، الثقافي هذه المرة، على أرض يقدمها أصحابها الحاليون على أنها معقل لا يؤخذ^(١٥). وعندي أن إعادة الأعمار الإسلامية هذه تمثل انزلاقاً بيناً عن الموقف السني السابق، ولكنه انزلاق لا ييطل وجود المسافة اللازمة للنظر. فسواء أتم الاستحواذ المجدد على أرض الجبل بفعل الثقافة الدينية أم بفعل السلطة، فهي تبقى عند المثقف السني غرضاً للنظر لا غرضاً للمس. هي ليست أرضاً تفلح وتستثمر، وإنما هي أرض تحكم.

اليأس الجامع من الزمن

ليس هناك إذن جامع مشترك للصور التي يتشكل فيها التاريخ اللبناني تحت أقلام كتابه المختلفين. أو أن الجامع المشار إليه، إذا وجد، فوجوده وجود سلبي. لبنان موجود، بهذا المعنى، ووجود تاريخه باعتبار كونهما غرضاً واحداً لنزاع أطراف كثيرة. ولا يعدو وجودهما هذا الحد. أي أن مثلاً عديدة ترشح بعناد لتسبم سارية ما (وكأنها أعلام) ولكن القبلية العامة لا تتجاوز أن تكون عري السارية. قد لا تكون هذه العبارة الأخيرة دقيقة وقد يكون أحد

(١٤) هو زكي نقاش في أضواء توضيحية على تاريخ المارونية، بيروت ١٩٧٠، ص ٤٨.

(١٥) راجع عمر عبد السلام تدمري في «الموارنة وعلاقاتهم بالمسلمين في تاريخ لبنان الإسلامي». مجلة الفكر الإسلامي، السنة السابعة (١٩٧٨) العدد ٧، ص ٦١ وما يليها.

الأعلام علق على السارية ردحاً من الزمن وحظي آنذاك بنوع من التسليم جامع، لأن الناس ينسون في الظاهر، بسرعة رموز العلم ويأخذون يردونه إلى هيئته الظاهرة. ولكن شيئاً من القلق لازم عيوناً، وشيئاً من الإنكار لازم أخرى، وكأن العلم غير معلق تعليقاً محكماً، أو كأن ألوانه لا تحمل أسماء قاطعة. ثم إن أعلاماً أخرى كانت تخرج، في بعض الأحيان من تحت العباءات. نراوح إذن بين علم سيء الرسم والتعليق وأعلام مترافضة. وما كان يوحد أننا كنا متحلقين حول سارية واحدة. وحين كنت أكتب، في مقدمة الكتاب، أن العري أو الفراغ يزداد حضوراً وقابلية لأن يحمل على محمل الجد بدليل النزاع القائم من حوله كان هذا استنتاجاً مؤرخاً. كان مؤرخاً حول سنة ١٩٨٠، لأنني وضعت كتابي في تلك المدة. اليوم قد أجدني أقل يقيناً بوجود هذا الفراغ الجامع إن حاولت مد التحليل على السنوات الخمس الماضية، على لغتها السياسية وعلى بعض ما نشر فيها من تواريخ^(١٦). ولكنني لا أنبذ كتابي من حيث هو سيرة لتكون أحلام لبنانية تصح عليها هذه الصفة بين مطلع القرن و١٩٨٠. كانت هذه المدة مدة الاقتراب المتدرج (المتردد بالطبع والمأزوم أيضاً) من التصميم على بناء مسرح واحد «سبعة مقبلة». اليوم أشعر أن ما يتعدد لم يعد الأحلام وحدها، بل هي مسارحها أيضاً.

طبعاً ليس تعارض الصور التاريخية خصلة موقوفة على مؤرخينا. ولكن لا يبدو جاداً القول أن اختلاف النظرات إلى يعاقبة الجمهورية الأولى

(١٦) باتت التواريخ المحلية والخاصة بعد ١٩٨٢ (وقد أشرنا إلى بعضها هنا في الهوامش ٢ و٣ و٤) أقل اكتراثاً بوضع الجماعة الحزبية في صلة جامعة مع غيرها (أو مع «الوطن» كله) ولو كانت هذه الصلة نزاعية. وطغت التواريخ المنفردة (أي التي تروي قصة طائفة واحدة أو مدينة أو منطقة واحدة) على التواريخ العلائقية. فتوقف، تقريباً، على سبيل المثال، صدور الكتب المكرسة للعلاقات (وبخاصة للنزاعات) بين الطوائف. وكان قد صدر عدد كبير منها في السنوات السبع أو الثماني الأولى من الحرب.

يهدد الآن وحدة الأمة الفرنسية. هذا رغم أننا قد نجد صلة بين هذا الاختلاف وتصميم وزير الثقافة السابق على تشجيع اللغات الإقليمية في فرنسا. وهو تصميم وجد فيه معارضو الوزير خطراً ما... وحين يكتب مؤرخون من أبناء المرحلة الناصرية (عبد العظيم رمضان، طارق البشري، أنور عبد الملك) تاريخ مصر في عهد أسرة محمد علي، نجد الرواية مختزقة بانقسام اجتماعي - سياسي لا قوام لها إلا به، ونجد موازينها مختلفة عما كانت عليه عند سابقين (محمد حسين هيكل، عبد الرحمن الرافعي...) إلا أننا نقع أيضاً على مراكمة زمنية (في البناء، في المبادرة السياسية، الخ). أي أننا نقع على وجهة غير خالية من الاضطراب (ان لم نقل التقدم) في المدى الطويل، وأن الحاضر (أو المستقبل، على الأقل) يسعه أن يأتي بجديد وأن الماضي لم يكن اجتراراً لمواجهة واحدة.

عند المؤرخين اللبنانيين (وان استثنينا بعضهم) تبدو الطوائف - هي إياها - واقفة بعضها لبعض بالمرصاد منذ أول التاريخ (تاريخ تواجدها معاً). بل انها تستنيب عنها جماعات سبقتها إلى التجاور على هذه الأرض لتستقيم المواجهة إياها في هذا الزمن الأسبق^(١٧). يحدث لهذه الطوائف، طبعاً، أن «تعايش» سلمياً أو أن يتحد بعضها في وجه خطر مشترك. ولكن وجودها المستمر وغلبة الانتساب إليها على وعي المؤرخين يحفظان حالة التوازي بينها في المخيلات التاريخية ويقيمان لهذه الحالة دلالة «عميقة» ثابتة في زمن شبه ساكن. ففي هذا الجانب عينه كان يوجد دائماً طرف يحفظ انتساب البلاد إلى وسطها الحضاري الأوسع ويهب لدفع الغوائل القادمة من وراء البحر (كالصليبيين) أو من وراء الصحراء (كالمغول) هذا بينما كان يوجد طرف آخر يستقبل تلك الغوائل بالترحاب ويسير طائعاً في ركابها. وفي ذاك الجانب عينه كان يوجد دائماً طرف يحفظ استقلال الجبل الأخضر عن الصحراء

(١٧) هكذا يقرأ التاريخ الفينيقي مقاومة صيدا لأرتخششتا ومقاومة صور للإسكندر في ضوء الدعوى الاستقلالية اللاحقة لبعض الطوائف.

ويستدعي ثمرات الحضارة من وراء البحر أو يضرب بها في عرضه متحدياً بدواة المحيط. هذا بينما كان يوجد طرف آخر ينحو إلى خنق التنوع المتفتح برقبة الوحدة العقيمة مستعيناً على الشجر والصخر والماء بكثرة الرمل وكثرة من لم يغادروا مضاربهم إلا صدفة ومن غير استحقاق. عليه لا يكاد يحدث شيء في ألف سنة غير أن يخبو هذا الصراع أو يتفجر أو يلجم، الخ...

ليس مجرد الخلاف على صور التاريخ هو إذن ما تنفرد به الحالة اللبنانية، بل هو انها تطرح عليك تواء هذا السؤال: كيف يخرج مستقبل (غير الماضي) من هذا اليأس القاتل المقيم في غور الذاكرة؟

ولقد لفتني أيضاً، منذ أن اجتزت مراحل البحث الأولى، تكالب الأكثرية من مؤرخينا على إتمام ما يسميه هنري كوربان - في حديثه عن حضارة أخرى «قلب اتجاه الزمن»^(١٨). وكنت قد قصدت إلى موضوعي مزوداً بفرضية لا تعوزها السذاجة: وهي أن المرء إذا سوغ لنفسه الإقبال على حرفة التاريخ فلا بد له من الإقرار بشيء من الوجود الحقيقي للزمن ولا بد له بالتالي من السير في ركاب صيرورة ما. على أن ظني هذا لم يكن في محله. فإن الدافع الرئيس الذي يصدع له من درست نصوصهم من المؤرخين هو في معظم الحالات تحصيل ما أمكن من البراهين على افتقار الزمن إلى ما يفترض أن يكون له من أهلية: إذ لا قيمة للزمن عندهم إلا حين يقاس بآلاف السنين من البقاء على عهد أو الثبات على حال، أي حين يمت متاً قريباً إلى الأبدية. هذا الميل إلى تجريد الزمن من فاعليته، وهو تعبير عن غريزة بقاء حقيقية، يجد صورته في الثبوت عند لحظة الأصل. فالزمن يبدو فاسداً جوهراً لأنه يبعدنا عن تلك الولادة التي تجلت أثناءها فضائل الجماعة وهي في عنفوان كمالها الأول. وإذا كان للأمام اللاحقة أن تستبقي بعضاً من قيمة، فإن هذه القيمة تقاس على وجه الدقة، بمقدار ما تنضح بعض الحوادث بعطر الاتحاد مع الهوية المستعادة، فتشي بأمانة الجماعة لأصلها

الأصل. إذ اللحظة الحاضرة لا تجد مسكنها إلا في الماضي الراسخ الذي يبيدها فتعيده. وأما الحاضر، في ذاته، فهو عدم وظلمة: ظلمة إن أسلست الجماعة قيادها لها ذهبت بها كل مذهب أو أودت بها إلى الدثور.

يبقى علينا أن نشير إلى أن ما نطلق عليه اسم الأصل هنا ليس بالضرورة لحظة أي ذرة من الوقت ترسمها على خط الزمن نقطة هندسية. بل إن تشكل الأصل شيء يروى. فهو، في العادة، سياق مركب تحتاج فيه فضائل الجماعة إلى مهلة لتعبر عن ذات نفسها من خلال منجزات عديدة. ولا يبعد أن يغطي زمن الهوية عصرًا ذهبيًا مستعادًا، فيشتمل عليه من أقصاه إلى أقصاه. ولكن العصر المذكور يختزل إذ ذاك إلى صورة مركبة. فيبسط بعده الزمني نتيجة سعي إلى تكثيفه ليس له فاعل مسمى. ويجوز، في أحوال أخرى، أن يتخذ الأصل صورة المجموعة من التقاليد أي التراث الذي يضيف عليه حضوره الثابت لظلال الأبدية.

لفكر الأصل إذن صور شتى: وقد رجح عندي رجحاناً قوياً أن ما أحصيته منها عند مؤرخي لبنان المعاصرين يوافق التصور الإسلامي أو العربي التقليدي للزمن سواء أكان حَمَلَةً تلك الصور من المؤلفين المسيحيين أم من المؤلفين المسلمين. تحصل لي هذا الترجيح بعدما قابلت الصور المذكورة بترسيمات استقصاها متخصصون من أمثال هنري - شارل بويش في شؤون المسيحية، ولويس غارديه وهنري كورب في شؤون الإسلام^(١٩). فنحن مع المؤرخين اللبنانيين أمام دهر دوّار لا زمني يعود إلى صورة بداياته ولسنا أمام زمن يتقدم باضطراد منطلقاً من حدث الخلاص. وكان علي أن أرتّب عن كتب خصوصيات الصور التي نسبها إلى التاريخ مؤلفون شاغلهم الأول أن لا ينقطع حبل الزمن الذي يحمل طائفة كل منهم أو قومه وموطنه. فرأيت فعلاً أن الحاجة إلى خرافة للأصل، بالمعنى الأعم، تمنح قدرة على تشكيل

(١٩) راجع الهامش السابق. راجع أيضاً في شأن الزمن المسيحي Henri - Charles Puech: *En quête de la gnose*, T. I, PP. 5 - 14 Paris 1978.

Louis Gardet: *Les Hommes de l'Islam*, PP. 279 - 280, Paris 1977.

الزمن التاريخي، هي عندهم من الأمور السائرة. وكنت أعلم أن كلود ليفي - ستروس يلتقي هذه الحاجة في قلب الفكر الوحشي^(٢٠)، وأن فرنسوا فوريه يحدد انطلاقاً منها مكانة ثورة ١٧٨٩ في تصور الفرنسيين المعاصرين لتاريخ بلادهم^(٢١). أما في الحالة اللبنانية فإن ازدهار تصورات الهوية للتاريخ بصيغها المختلفة يعبر عن أمور ثلاثة: أولاً: الحاجة إلى الدفاع عن النفس تستشعرها جماعات تقليدية ترى إلى صيغ التضامن الحديثة وهي تناوش قواعدها. ثانياً: صمود صيغ التضامن الطائفي وما شاكله إلى حد يبقى معه الفرد - وهو هنا المؤرخ نفسه - غير قادر على التوصل إلى موقف شخصي أو قليل الرغبة فيه، فيبقى مجرد ناطق باسم الطائفة قريب إلى أن يكون شاعرها. ثالثاً: بزوغ سلطة موحدة هي موضوع تنازع بين الطوائف: هذا البزوغ يرسي صيغة معدلة لماجريات الخصام القديم ما بين الجماعات التقليدية ويضع الرهبة العميقة في أساس النظر إلى الآخر وبالتالي إلى التاريخ الذاتي الذي لا يعود يستقيم بغير القوة.

أشدد على الملمح الثاني وهو التخلف الذي يطبع نمو الأفراد، وهو هام لأنه ينطوي، بحد ذاته، على خلاصة لجدل الجماعات التقليدية والدولة الحديثة. ولما كان الأفراد المعنيون مباشرة هنا هم من المؤرخين، فإن هذا الملمح نفسه يفسر أيضاً هامشية الموقع المسمى علمياً في إطار إنتاجنا التاريخي. ذلك أن الفرد المجرد والعلم الموضوعي وعمومية الدولة تبدو وجوهاً مختلفة تماسك في حقيقة واحدة. ولقد استحسنت إطلاق اسم «الصعاليك» على هؤلاء الأفراد الذين لا تسيطر فرديتهم على ما هو مثالها^(٢٢)،

Claude Lévi Strauss, *La pensée sauvage*, PP 309 - 310. Paris 1962. (٢٠)

François Furet: *Penser la révolution Française*, cahp de la première partie, (٢١)
Paris 1978.

(٢٢) كان الصعاليك يطردون من قبائلهم بسبب حرقهم تقاليدها أو بسبب أفعال لا ترضى القبائل أن تحمل المسؤولية عنها معهم. فهم بالتالي استثناء وليسوا قاعدة. وكان هذا الوضع يجعل التمرد الفردي عند بعضهم على النظام القبليّ مزوجاً بالحسرة على التضامن الذي كسرتة القبيلة وبالرغبة في العودة إلى حضنها.

فإن كلامهم طريد جماعة بعينها أو هو حثالة فريدة ناشئة من صدمات متنوعة ما بين صور التضامن التقليدية والمؤسسات الحديثة. لذا بقيت لهؤلاء الأفراد، في كثير من الحالات، ماهيات محسوسة وصعب إدراجهم في أصناف. والفارق بين ما بين الأفراد - المواطنين وهم مستحضرات مصنفة تنتجها المجتمعات المتقدمة على أوسع نطاق، والأفراد - الصعاليك وهم ثملات مجتمع مفكك عاجز عن الإمساك بصورته.

قصور الأفراد ورفض النسبية

من ملامح هذا القصور في نمو "تاريخية" أنه لا يبدو على أكثر المؤرخين اللبنانيين (حتى أجودهم) مزيد اكتساب لوعي مذاهبهم أو مناهجهم يبداني أكثر اهتمامهم لمادة تأليفهم. وقبلما أمكن للسذاهب التاريخية غير العربية أن تخلف آثاراً ذات شأن في طرائق المعاصرين منهم. كان الشهابي والشدياق قد عرضا منذ القرن الماضي معظم ما يمكن عرضه من تاريخ لبنان بعد الإسلام بأسلوب الحوليات الإسلامي^(٢٣). وحين حاول معاصرون أن «يستقلوا» بتاريخ لبنان أو بتاريخ هذه أو تلك من الطوائف أو المناطق أو القرى اللبنانية كان هذا وبالأعلى على الحوليات التي هي في الأصل (عند الطبري مثلاً) أدب رفيع. وذلك أن المعاصرين استبقوا مادتها (أو ما ناسبهم منها) واستبقوا صعيدها، لكنهم حولوها إلى روايات «متصلة» تصطنع لها هواجسهم المشار إليها آنفاً وحدة وهمية. فالحال أنك حين تضرب في التاريخ اللبناني إلى ما قبل القرن السابع عشر (أي العصر الذي أدركه الدويهي)^(٢٤) لا تعود تقع في شأن لبنان

(٢٣) حيدر أحمد الشهابي: الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، القاهرة ١٩٠٠ (الطبعة الأولى، وقد صوّرت طبق الأصل في بيروت ١٩٨٠) الشيخ طنوس الشدياق: كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان، بيروت ١٨٥٩، أعاد نشره فؤاد أفرام البستاني في جزءين، بيروت ١٩٧٠.

(٢٤) البطريك الدويهي ذو أهمية كبرى لحفظه ما سبق عصره من تاريخ الموارنة ومن جاورهم، إلا أن تشدّد المذهبي كان على ما يبدو، يميل به شطر رقابة ذاتية ذات غاية «تربوية». راجع سيرته في: المطران بطرس شبلي: ترجمة أينا المغبوط =

إلا على نثف خبط معاصرونا في توسيعها وحبكها خَبَط الطبري في تحويل قصص الأنبياء إلى قصة واحدة متصلة. وكان أنكى ما في الأمر اختراع دلالات ثابتة لتاريخ يعرف من حوادثه، على مدى عدة قرون، حادثة أو اثنتان أو ثلاث في كل قرن. إذ ما هو مبلغ المعروف من أحداث التاريخ اللبناني طيلة العصر العباسي مثلاً؟... الخ.

لم ينج المؤرخون المسيحيون من هذا الانحراف ولكن المسلمين ظلوا أقرب إلى الوقوع فيه مدة أطول. وذلك أن الطرز الغربية في كتابة التاريخ تأخرت في الوصول إليهم أو هم أدركوها في ترجمات وأعمال محلية بعيدة عن منابعها. هذا بينما كان يظهر عند جوبلان اللبناني سنة ١٩٠٨ قرب في الأسلوب والنظرة من لامنس البلجيكي. وكان فيليب حتي «يقطف» مقاربه لتاريخ لبنان - مع التشديد على خصوصيته - من حقل اتسع لتاريخ سورية ولتاريخ العرب، شأنه في ذلك شأن جامعة بيروت الأميركية التي تعهدته. وكان أسد رستم يطاوع نزعة إلى التسوية طبعت سائر آثاره فيزواج في «مصطلح التاريخ»^(٢٥) قواعد مستقاة من علوم الحديث الإسلامية وأخرى من حذر سنيوبوس الديكارتية. وهو أمر لم يتوصل إليه زميله عمر فروخ في «تجديد التاريخ»^(٢٦) الصادر بعد كتاب رستم بنيف وأربعين سنة. فبقي عنف نبرته يميل به شطر زجل تاريخي نعرف صفته منذ ابن القلاعي ونلاحظ تواصله في أيامنا من فيليب دو طرازي إلى بطرس ضو. في عهد أقرب إلينا من كتاب رستم بدا عند جواد بولس أثر من مدرسة الجغرافية التاريخية وهي أم قريبة لمدرسة الحوليات الفرنسية. وبدا أيضاً جهد للتقرب من البريطاني

= اسطفانوس بطرس الدويهي بطريرك أنطاكية، بيروت ١٩١٣، الطبعة الثانية: بيروت ١٩٧٠.

ويجد القارئ في هذا الكتاب (ص ١٨٧ - ١٩٦) ذكر «تنقيح» الدويهي لكتب الموارنة الطقسية ولتاريخهم.

(٢٥) أسد رستم: مصطلح التاريخ، بيروت ١٩٣٩.

(٢٦) عمر فروخ: تجديد التاريخ، بيروت ١٩٨٠.

ارنولد توينبي . ولكن تواريخ ، «المدة الطويلة» يتوصل إليها عبر أنواع من المصادر وصعد للملاحظة بعينها (الحساب السكاني ، الحساب الاقتصادي ، رصد طرق التجارة وتحولاتها، تحولات البيئة، تجديد التجهيز الأساسي الخ . . .) وهي (أي هذه التواريخ) لا تنال - كما عند بولس - بفرض ثنائية البحر والجبل دلالة ثابتة لأحداث تاريخ سياسي قريب الشبه جداً بما وضعه آخرون .

نعرف أيضاً تتلمذ كمال الصليبي على برنارد لويس . ولكننا مع الصليبي نصل إلى الجبل الذي أخذ مؤرخوه جملة على اختلاف أصولهم ، يتلقون إعدادهم في الخارج أو يتعرضون بكثافة مضاعفة لرياحه . . .

أما المسلمون فكانوا حتى أواخر الستينات أقلية ضئيلة بين المؤرخين للبنان . وذلك بسبب من توزع المشايخ من بينهم والبعض من غير المشايخ على حقول هي أقرب إلى همومهم الدينية أو القومية . فلم يوجد إلا مؤرخ مسلم واحد - هو عادل إسماعيل - كرس حياة علمية برمتها لتاريخ الجبل وبقيت تواريخ المناطق الإسلامية نفسها وما يليها من مدن وقرى محدودة العدد، حتى أننا لا نقع قبل الستينات إلا على أربعة تواريخ أو خمسة لجبل عامل وهو أكثر هذه المناطق تحسناً لخصوصيته . هذه الحال تغيرت مع تيسر التحصيل الجامعي أمام الشاب المسلم من جيلنا ومن جيل طلبتنا ومع انكفاء «المد القومي» بعد ١٩٦١ والاقتراب السني ثم الشيعي من ولاء لبناني ذي مطالب وبروز الوطنية الفلسطينية التي بالغت في إعلان الحذر من أي استغراق عربي لها (وإن لم ينج الحذر من القدر)، الخ . . . وقد ذكرنا ذلك .

غلب على إنتاج هذه الدفعات الأخيرة وعلى إنتاج بعض المسيحيين من رفاق دربها مصطلح «التحرر الوطني» بما ينطوي عليه من ثنائية مانوية . وهو يمت بنسب متفاوت الصراحة إلى ضرب قليل التطلب من الماركسية . وأثمرت هذه الماركسية - في ما عدا الفصل بين الأختيار والأشرار (والكامخ بينهما أحياناً) - مساعي لإدراج البعد الاقتصادي في صلب التواريخ ولتفسير المواقف السياسية، بالانتماء الطبقي . قد يوجد من يعد هذا تقدماً . ولكن

تحجر الترسيمة المستخدمة في التفسير وفقر البيئة المخيلة للمجتمعات لا يوحيان بأن بروديل أو لوروا لادوري أو فين مروا من هنا. هذا ناهيك ببولانيي. وبولانيي هذا هو من «اكتشف» (واكتشف بعده آخرون) أن «استقلال» البعد الاقتصادي وصلاحيته، بالتالي، أصلاً قائماً برأسه للتفسير، شيء لم تعرفه في التاريخ إلا مجتمعات الغرب الرأسمالية^(٢٧). هذا «الاكتشاف» ماثل منذ زمن طويل في الأعمال الاثنولوجية. بل قد يصح استنتاجه أيضاً من ماركسية مرنة محورها فكرة الطلاق بين قيمتي التبادل والاستعمال وفكرة تصنيف السلعة في النظام الرأسمالي. هذا برغم أن ماركس - على حد علمي - لم يرفض صراحة تعميم انجلز (في نقض دورنغ) لترسيمة التفسير الاقتصادية على سائر المجتمعات.

في أي حال يبقى هذا التكلس الذي يطبع أعمالنا التاريخية نتيجة لما يورثه المنطق الهوي من نزوع إلى السجال. وذلك أن هذا النزوع يجبر المؤرخ إلى إدارة جماعته والغمغة في أمر أخطائهم والاستماتة لجلاء صورتهم النهائية، في الأقل، على نحو لائق. فكأن المؤرخ عضو في حزب يداري حزبه أو حزب يداري حلفاءه، وكأن النقد سيجعله يخسر الآن معركة جرت في القرن الثالث عشر. يستوي في هذا مؤرخون ماركسيون وقوميون، مسلمون ومسيحيون (بل إن حال المسيحيين هي هنا أدهى وأمر وإن كان عدد المسلمين الذين يجهدون لإدراكهم في هذا المضمار أخذ في التكاثر منذ بضع سنوات).

وذلك أن هذا (لا محاولة الإفادة من مدارس التاريخ البارزة في الغرب) هو بيت القصيد. بيت القصيد هو أن تستقيم للمؤرخ علاقة حرة بالتاريخ، أي أن يستوي المؤرخ فرداً حقيقياً وإن كلفه ذلك أن يكون صعلوك القبيلة وقد كان يسعه أن يصير شاعرهما (بل سيعدها في أحلام بعضهم). فإن لم تستقم هذه العلاقة بقي النزوع إلى تهجين أية نظرية أو مذهب في التاريخ،

Cf. Louis Dumont: *Essais sur l'individualisme* pp. 14 et als, Paris 1983.

(٢٧)

غريباً كان أم شرقياً، وإن استقامت فتح الباب أمام التحرر الفعلي من أي «استعمار ثقافي». التحرر أي أن يقرأ الماركسي، من جهة أولى، هذا النص التافه أو ذاك لماركس فيقول دونما توتر أو عداوة بالضرورة: هذا نص تافه. والتحرر أي أن يقرأ المسلم من جهة أخرى ثم لا ينسى ما قرأه في تاريخ إسلامي قديم من أن صلاح الدين الأيوبي كان شخصاً قليل الصبر، ضعيف الهمة على إطالة الحصار. فكان يحاصر المدينة أياماً، فإن لم تسقط رفع خيامه ومضى إلى شأن آخر. يوم أجد هذا أو ما يشبهه في كتاب التاريخ المعتمد لدى جمعية المقاصد الإسلامية، سأجمع أهلي وأقاربي وأقترح عليهم أن نزور صائب سلام مهثين. . . وذلك أن هذا ومثيلاته هو ما يدخل النسبية على أحوال الجماعة كافة. فتخرج من ثنائية العصر الذهبي والعصور الخرافية. ويتخلص الأفراد شيئاً ما، من الشعور بهذا النقص الأصلي الذي يوحي إليهم أنه مقيم فيهم إذا قيسوا بالسابقين. ولا يتقصص الانتماء إلى الجماعة في شيء بل ينجلي شيء من عمى العصبية وحسب، ويقدر الأغيار أيضاً حق أقدارهم عالية كانت هذه الأقدار أم سافلة. هذه بعض آثار عملية تتوخى من العلاقة الحرة بالتاريخ. فلنضف إليها أن هذه العلاقة - أو السعي إلى إقامتها - هي الطريق الوحيدة المتاحة إلى الحقيقة التاريخية في تكونها المضطرب المتدرج، وهي الطريق الوحيدة، بالتالي، إلى ما نسميه اليوم «علم التاريخ».

الحرب والتسلح التاريخي

على الرغم من هذا العيب الذي يتخلل أساس الكتابة التاريخية اللبنانية، ينبغي القول أن جهد المؤرخين اللبنانيين يبقى هو الأبرز بالقياس إلى جهد سواهم من العرب المعاصرين بمن فيهم المصريون. سنة ١٩٧٤ وجدت في مكتبة جامعة القاهرة كتباً كثيرة في تاريخ مصر الحديثة معظمها لأجانب وقليل منها لمصريين. إذا نحن اعتبرنا بحجم مصر وبعراقة الكتابة التاريخية فيها، فما بالك بالأقطار العربية الأخرى؟.

بل إن سنوات الحرب الأهلية، على مرارتها لم تلجم جهد التاريخ

اللبناني وإن كانت الحرب نفسها قد وضعت يدها على معظمه ونصبته سلاحاً رئيساً بين أسلحة الدعاوة والثقافة. خلال السنوات الثلاث الماضية - بعد حرب الجبل الأخيرة - ضاعف الدروز - كما سبق أن أشرنا - حجم تمثيلهم في المكتبة التاريخية اللبنانية. وكانوا يقفون أثر الشيعة في السنوات الخمس عشرة أو العشرين التي انقضت على بروز حركتهم وأثر الموارنة من قبل ومن بعد. هذا وحده يشير إلى طبيعة البواعث التي تحفز الكتابة التاريخية في لبنان.

على ضفاف هذا الانتاج وخارجه ظهرت عناية خاصة بالتوثيق انصب جانب منها على الحرب (وأهم ما فيه مجلدات «حاليات»^(٢٨)) وانصب جانب آخر على عهود سابقة (وأهم ما فيه «وثائق» عادل إسماعيل)^(٢٩) ودخلت في بعض الأعمال مواد جديدة: من وثائق المحاكم الشرعية إلى صكوك الملكية العائلية إلى وثائق المحاسبة والإحصاء المستقاة من المحفوظات الأجنبية أو المحلية الخ... ولكن هذا الاستثمار بقي، في الغالب، على حدود التوثيق. ذلك أن خروجه من هذه الحدود يفترض قراءة مقارنة لأنواع مختلفة من المواد «تعقل» من خلالها فرادة البنية الاجتماعية، في مرحلة ما، «وتعقل» هي بفضل هذه البنية. ولا ضير من الإشارة هنا إلى أن ما صنع أهمية ميشال فوكو مثلاً ليس مجال مجرد استخدامه لمحفوظات السجون والمستشفيات وإنما هو وضع هذا النوع من الوثائق بإزاء أنظمة المصانع والمدارس والثكنات، الخ... وبإزاء النوى المعرفية لعلوم الحياة والعلوم النفسية والطب الخ...

هذا الضرب من الولوج إلى صورة عميقة متحولة لا تفقر المادة

(٢٨) حاليات أو Panorama of events فصلية يضم كل عدد منها يوميات ووثائق وبيليوغرافيا، الخ... باللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنكليزية. وهي تصدر منذ أوائل الحرب اللبنانية وقد تجاوز عددها الأربعين.

(٢٩) Adel Ismail ' Le Liban, documents diplomatiques et consulaires, 34 volumes

Paris - Beyrouth 1975 - 1983.

التاريخية بل تشترط غناها، نلمح شيئاً منه في عدد محدود من مقالات السنوات القريبة قد لا ينسب معظمها نفسه إلى التاريخ مباشرة (بل إلى علم الاجتماع مثلاً أو إلى العلوم الاقتصادية أو السياسية) ونلمحه أيضاً في عدد قليل جداً من الكتب. أشير بخاصة إلى «السلم الأهلي البارد» لوضاح شرارة^(٣٠) وإلى كتاب أنطوان عبدالنور عن مدن سورية العثمانية^(٣١) وقد صدر قبل أن يقتل جنود إسرائيليون صاحبه امام منزله في بعمدون بأشهر معدودة.

ما هو جدير بأن يستوقف في الكتابين - بالإضافة إلى ترافد الأبعاد المختلفة والزوايا في وحدة متحركة - إنما هو جودة الصناعة واحترام المؤلفين للقارئ. جودة الرواية في كتاب شرارة وجودة اللوحات في كتاب عبدالنور. هذا بالرغم من أن بعض صفحات الأخير تقصر دون هذا الإحكام في التأليف فتبدو فوقها ظلال خفيفة لبطاقاتها.

أما توصل المجتمع إلى إدراك موضوعي لنفسه فأمر متصل - كما هو معلوم - باستيعاب المجتمع المذكور لمثال الدولة. وأملّي أن أكون قد أوضحت كيف تقف صنمية الهويات، وهي غالبية في الحالة اللبنانية، حائلاً دون هذا الاستيعاب. فإن توكيد الهوية يجد غذاءه في حلم بدوامها على حال واحدة، يراوح بين السر والعلانية ويؤدي إلى تغييب ما هو اجتماعي لأن قوام الاجتماعي إنما هو الصيرورة وإمكان الوجود. ولما كان الماضي، أو مجرد الأصل، هو في منطق الهوية مصدر كل قيمة، فإن هذا المنطق لا يقوم به تحليل موضوعي وعملي للحاضر، بل هو مسوق من غير رادع إلى إدخال الغلط في التحليل، منذ البداية، لأنه يفرض عليه مقاييس مستمدة من خرافة الأصل. يسع نظرة خارجية، ولا ريب، أن ترى آثار الظروف الحاضرة مطبوعة بوضوح على تلك المقاييس. إلا أن هذا الإمكان لا يبطل في شيء كون منطق الهوية يجعل من الحاضر الاجتماعي وحتى من مستقبل المجتمع

(٣٠) السلم الأهلي البارد، جزآن، بيروت ١٩٨٠.

(٣١) Antoine Abdel - Nour: Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane, Beyrouth 1982.

غرضاً لا للإدراك الراهن أو المسبق بل للذاكرة. فعوض أن يقام مشروع المستقبل على تحليل للحاضر، تفرش الأيديولوجية الاجتماعية المنبثقة من منطق الهوية وعي الجماعة بذكريات خرافية. هي إذن أيديولوجية لا تفكر، على صعيدها، ولا تبعد، بل تكنز وتزين.

أما الحيوية التي نراها منظوية عليها فهي موصولة مباشرة بصورة تقليدية للتنظيم الاجتماعي ما تزال غالبية. وأما إمكان الدولة فهو من قبيل التنازل، تقدمه هذه الصور الأخيرة مداراة لاضطارها إلى الوقوف مع العالم الحديث على مساحة واحدة مستوية. هذا الميل إلى إحناء الرأس أمام الريح دون التخلي عن الذات في المواجهة مع نظام لا يرحم سميته خجل الطوائف. ولقد تجمعت آثاره فكان منها بعد جوهري من أبعاد المجتمع اللبناني المعاصر. فهل نكرها عليه لقاء أن نفرض على المؤسسات وعلى التقنيات تسميات تزيف منشأها إذ هي مجتزأة من مصطلح جرى فصله عن مفاهيمه؟ أفلا يكون الأفضل تقديم القيم الوظيفية لتوازن اجتماعي تتكامل عناصره، من غير استبعاد، في الزمن الراهن، على مجرد الأمانة لصور خرافية عن الذات لا تقل ضراوة عن عقيدة العرق النقي والممتاز؟ أفلا يوجد إمكان لجعل الماضي يكف عن استرقاق الحاضر ولحملة، دونما تنازل عن حظه من صفة الوجود الواقعي، إلى اقتسام الصفة المذكورة مع حاضر لا يزال مغصوباً هذه الصفة محروماً إياها؟

كثيراً ما كان كارل ماركس يردد العبارة القائلة «إن الميت يمسك بتلابيب الحي». ولعلنا نحن نعرف أكثر منه أن جعل الموتى في خدمة الأحياء - لا العكس - هو من بين الأحلام أكثرها امتناعاً. ولكنه أوثقها شرعية أيضاً. فكم تكون عظيمة حريتنا حين نوقف موتانا على خدمتنا أو نقف وإياهم - في الأقل - على قدم المساواة. وهل للبناني بالذات - مؤرخاً كان أم غير مؤرخ - أن يبصر في يقظته أجمل من هذا الحلم؟.

لبنان: هل هو مقبل أم مديبر؟

ما زالت بنت جبيل تسأل إذن كما في إهداء الكتاب: في أية بلاد هي؟

لكن هذا السؤال الذي أزعج أنه رافقها طيلة القرن لم يرق على حال واحدة. في العامين الأولين من الحرب الراهنة استقبلنا في بنت جبيل صحابيا عديدة من المقنوصين والمحروقين والمقطعين. كانت الجثث تفد علينا من التبعة وجوارها. وكنت شخصياً فخوراً جداً لأن المشيعين لم يكونوا يظهرون أية نزعة إلى تعميم الغضب والضغينة. فلا هم اتهموا المسيحيين بعمامة ولا تغيرت نظرتهم، في أول الأمر، إلى نصارى القرى المجاورة الذين كان بينهم، بطبيعة الحال، محاربون للقتلة. وقد بقي بعض المسيحيين، حتى أواسط صيف ١٩٧٦، يشاركون، على عادتهم، في مواكب الضحايا. كان يبدو وكأن البلدة تبذل جهداً فوق الطبيعة لحصر حلقة الجناة ما أمكن. وكنت أرى وراء هذا الجهد تصميماً على الاقتراب من لبنان، أخذ يطفو على السطح، في كل حديث، تحفزه تجربة عمرها آنذاك ست سنوات بين حراب البنادق «القومية» الداشرة في الشوارع وقذائف الإسرائيليين المحكمة التصويب. أمكن لإسرائيل منذ ١٩٧٨ أن تحبط هذا التصميم (إلى أجل لا أعرفه) حين سلطت على قرى المنطقة عسكرياً ذا صبغة مسيحية. وأسعف السلطة المحتلة في ذلك تمادي قيادات مسيحية بعينها في خطيئة مميتة باشرت ارتكابها منذ عام ١٩٧٥ أو قبله: وهي شحن الجمهور المسيحي ومسلحيه بالعداء لمسلمي لبنان جملة. كان أهل القومية اللبنانية يزعمون لأنفسهم الحق في نبذ أكثرية اللبنانيين إلى خارج اللبنانية. هذا بينما كان كيل جمهور المسلمين قد طفح منذ وقت ليس بالقصير من التنظيمات الفلسطينية ومن أنصارها، وكانت مطالبهم، على وجه الإجمال، متواضعة. جرى التوجه إلى هؤلاء بلغة القتل المتبوع بالمثلة، وجرى التمثيل بهم في الكلام السياسي وفي الأعمال التاريخية أيضاً. وكان القلة المسلحة منهم هي سلفاً قيادتهم المنتخبة وكان «التلاحم» أشهر مع التنظيمات الفلسطينية قد جعلهم جميعاً وهذه الأخيرة لحماً واحداً. ولعله كان يراد لهم أن يصيروا كذلك، ولعل التنظيمات المسيحية كانت أشد توقاً إلى هذا الأمر من التنظيمات العاملة بينهم. وفي حسابي أن هذه الاستماتة في نبذ «المسلم» واستعدائه لم يكن مردها الحقيقي إلى الرغبة في طرد الفلسطينيين ولا إلى الخوف من

أن تصبح «الجمعة كما الأحد». وإنما كانت بغيتها الرئيسة ضرب تنوع الجمهور المسيحي وحرياته وسيطرة «النجوم الصاعدة» عليه وعلى مؤسسات الدولة، بعد عسكرته وتهميش قياداته التقليدية واستبعادها. هذه المواظبة العنيفة أخذت مؤخراً (بعد سنوات... بعد الغزو الإسرائيلي) تعطي «أروع» ثمراتها التعصبية في الجانب الإسلامي.

ما أقوله هو أن وجهة المسلمين الغالبة، قبل ١٩٧٥، كانت وجهة لبنانية. ولا أقول أن المسلمين مغفورة لهم خطاياهم العظيمة ولا أن أطرهم السياسية كان يسعها، بالتأكيد، أن تجبه بهذه الوجهة مطامح الفلسطينيين اللبنانية وتضامن بعض العرب معها. ولا أقول أيضاً أن مطالب المسلمين كانت ستبقى على تواضعها الأول لو قبلت القيادات المسيحية بمفاوضتهم عليها وحاولت، جادة، كسبهم إلى صف الدولة من موقع قوتها الأكبر. ولكنني أجد لهذين الاحتمالين قوة مقبولة حين أفكر في أمر أناس من طراز الإمام موسى الصدر ومفتي الجمهورية وصائب سلام ورشيد كرامي (آنذاك) وفي أمر كمال جنبلاط نفسه. وذلك أن هؤلاء لم يكونوا بلا حول ولا كانوا آنذاك يضعون مطالبهم في كفة ويضعون في الكفة الأخرى مائة ألف قتيل ودمار الديار وجنى الأعمار، ليسمحوا لأنفسهم بالشطط. ما أنا واثق منه هو أن محاولة التفاوض بجد لم تجد طريقاً إلى عقل من كانوا يمهدون لإزاحة ريمون إده وعزل البطيركية المارونية وإلحاق الروم والتمتع بسلطة الجباية نيابة عن الدولة بعد التربع في سدة مسيحية «أرفع» من سدة شمعون سنة ١٩٥٨.

ما شأن هذا بنت جبيل وبلبنان المؤرخين؟ شأنه أن دورة العنف الطويلة التي انتهت إلى جعل الحرب الطائفية جهاداً في سبيل الله وصلت منها إلى بنت جبيل أصداء قوتها التجربة المحلية ورعاتها من المحتلين. على هذا الصعيد لا أرى الأمر خطيراً جداً حتى الآن واعلم أن اعتدال جمهور الأهالي ما يزال واقعاً عميقاً. أما أن تعرف بنت جبيل في أية بلاد هي فمسألة أخرى، وإن كانت قد وجدت لها صيغة جديدة في السياق إياه. فأن

تقول بنت جبيل أنها في لبنان شرطه أن يقول لبنان ما هو؟ وأين هو؟ هل هو كله أم بعضه؟ هل هو في ذاته أم في جواره؟ هل هو مقبل أم مدبر؟

إذن يتبدى من بنت جبيل أن التاريخ لا يتقدم باضطراب. أما التاريخ فسبق حديثه. ولو أنني أود أن أضيف أنني لا أشجع المؤرخين على الإقامة اليوم في بنت جبيل. إذ ما هي الأسئلة التي ما يزال ممكناً طرحها على الناس هناك، بعد أن أدخلت الحرب زيفها على جميع الأسئلة؟ وما هي الأجوبة التي لا يزال انتظارها - ناهيك بنشرها - سائغاً، في أي مكان من لبنان، بعد أن دخلت شوائب التحفظ المر - ناهيك بالخوف - جميع الأجوبة؟ هذا ما أراه من بنت جبيل ومن بيروت. من قبرص، لا أدري. في أي حال أمكن اليوم (في قبرص) أن يجري بيننا هذا الحديث. بعد سنة، لا أدري.

ثقافة الحرب وثقافة السلام

وداع التاريخ العام:

تَوَقَّفْ أَوْ كَاذِبْ^(*)، طيلة السنوات الأربع الأخيرة، سيل الكتب والمقالات المتخذة موضوعاً لها تاريخ لبنان العام. لم يعد المؤرخون يرون في بلادهم وحدة تاريخية؛ على ما يبدو، منذ أن انهارت، على نحو لم نعرفه في السنوات الأولى من الحرب، وحدتها السياسية. وفي هذا إشارة إلى مقدار السرعة التي يوتي فيها كل انقلاب سياسي كبير عندنا ثماره الثقافية. كأنما الثقافة، في ذاتها، هشة القوام لا يصعب على السياسة أن تتناوشها من الداخل، أو كأنها - وهذا هو الأصح - مندمجة والسياسة في جسم واحد، لاختلاط ما هو سياسي عندنا بكل ما هو أهلي، أي لاستقاء السياسة، دونما وسيط، من ماء العصبية العميقة. هكذا أمكن لفؤاد أفرام البستاني أن يحتل وحده، تقريباً، طيلة العامين الماضيين، ساحة تاريخ لبنان العام، أو بالأحرى شاشة هذا التاريخ. فالرجل الذي قدمه لنا تلفزيون «القوات اللبنانية»، كل أسبوع^(١)، شيخ كبير، خلف وراءه منذ زمن بعيد كل جنوح إلى تغيير الهوى. ولم يكن

(*) ورقة قُدمت إلى الندوة التي انعقدت في عمان بدعوة من منتدى الفكر العربي تحت عنوان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمة اللبنانية، وذلك في ٦ و٧ شباط ١٩٨٨. وقد نشرت في مجلة المستقبل العربي، عدد أيار ١٩٨٨.

(١) في برنامج «لبنان الدائم»، وهو لا يزال يقدم حتى تاريخه وقد وصل، بعد أن نُفِثت حلقاته على المائة، إلى المرحلة المعاصرة.

ينتظر منه، وهو في سنّه هذه، أن يعزف عن تاريخ لبنان عزوف غيره. هذا إلى أنه صاحب طريقة في التاريخ المذكور، وقد لزمها. أما الذين عزفوا فهم الذين ما زال في إهابهم متسع، تحدث فيه الحرب غصوناً جديدة.

ولا نقصد بـ «تاريخ لبنان العام» ذاك الذي ييسط من الأول إلى الآخر «سنة آلاف عام» ذائعة الشهرة. بل يصح، في اصطلاحنا، أن يكون التاريخ العام تاريخ مرحلة واحدة من ماضي البلاد مهما يكن قصرها. فهو غير مضطّر إلى أن يتخذ له موضوعاً ماضي البلاد برمته. وإنما يكفي أن يكون موضوعه ماضي البلاد برمتها. أي أننا نضع التاريخ العام، في مواجهة تواريخ المناطق والمدن والقرى والطوائف والأسر، وما جرى مجراها من أجزاء.

والحال أن التواريخ الجزئية لا تزال منذ عشايا الحرب القائمة تجتاحنا اجتياحاً. إلا أن دلالتها تبدّلت في السنوات الأخيرة، أو تبدّلت، إن جازت العبارة، سياستها، ولنا عودة إلى هذا. ما نريد التشديد عليه الآن، هو أنها باقية على غزارتها. فإن هوى التاريخ اليوم ينتقل بين بيروت وبعبك، بين طرابلس وصور، بين وادي التيم وإقليم الخروب، ثم بين الدروز والشيعية والموارنة. وإذا كنا نذكر الدروز، قبل غيرهم، فلأن جهدهم في تدبيج التواريخ كان لا يزال، لسنوات قليلة خلت، نزراً يسيراً، بالقياس إلى جهود غيرهم. وكانوا يفخرون بأنهم صنعوا التاريخ وتركوا لسواهم كتابته. أما اليوم فيبدون وكأنهم مضطرون إلى وضع الحدث الضخم، الذي هو «حرب الجبل» سنة ١٩٨٣، في تاريخ لهم يخطونه بأنفسهم، وكأن تواريخهم التي خطّها آخرون، لا تتسع للحدث المذكور^(٢). وأما شيعة لبنان فيتممون من

(٢) حتى أواسط الستينات لم يكن الكتاب الدروز يقربون تاريخ طائفهم، ما خلا نصوصاً نادرة أهمها لعارف النكدي ومعه مشاركات في الشريعة العملية قدمها بعض قضاة المذهب، وقد تحتوي على إشارات تاريخية. وحين صدر كتاب: عبدالله النجار، مذهب الدروز والتوحيد (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥)، أثار، على الرغم من تحفظه، ضجة كبرى. وكان قد سبقه كتاب «مأذون به» لأمين طليع قدّم له شيخ العقل، وجاء بعده كتاب لسامي مكارم بتكليف من شيخ العقل أيضاً ثم آخر لسليم حسن هشي. وفي غضون الحرب، وبخاصة في سنواتها الأخيرة، انضم =

جديد، في الكتابة، شطر التاريخ الطائفي المحض، أو شطر تاريخ المذهب. فيكادون يباشرون الخروج، كتابة، من تاريخ جامع لبنان بذلوا قصاراهم لدخوله، كتابة أيضاً، طيلة عشرين سنة^(٣) سبقت السادس من شباط/ فبراير ١٩٨٤، وسبقت، على نحو أخص، بروز الأصولية الشيعية إلى ما تحب أن تطلق عليه اسم «الساحة» غداة الاحتلال الإسرائيلي في صيف العام ١٩٨٢.

الموارنة أخيراً يدخلون، هم أيضاً، طوراً جديداً من أطوار تاريخهم المكتوب، الذي استحقّ بحدّ ذاته أن يكتب له تاريخ لأن عمره يّيف على أربعة قرون^(٤). هم يدخلون هذا الطور، وقد أخذ ما في ذاكرتهم المديدة،

= إلى هذين المؤلفين عباس أبو صالح ونديم نايف حمزة وحافظ أبي مصلح ونجلاء أبو عز الدين. هذا إضافة إلى أعمال كمال حبلات التي أعيد إصدارها تباعاً بعد اغتياله، وإلى كتب صدرت في سيرته وكتاب مذكرات ضخم لعادل أرسلان، وكتابين على الأقل عن حرب الجبل، وترجمة لكتاب الكولونيل تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة... الخ.

(٣) قبل ربع قرن لم تكن الكتب الموضوعة في تاريخ جبل عامل تتجاوز عدد أصابع اليد، وهي لمؤلفين جميعهم ما خلا واحداً (هو محمد جابر آل صفار) من رجال الدين. وأبرزهم السيد محسن الأمين والشيخ سليمان ظاهر والشيخ علي الزين والشيخ محمد تقي آل الفقيه. هذا إضافة إلى مذكرات للشيخ أحمد رضا ومخطوطة قديمة أو اثنتين بشرهما العرفان. أما اليوم فبات يصعب إحصاء الكتب التي خص بها جبل عامل أو بعض مدنه وقراه ومعالمه وشخصياته والكثرة من هذه الكتب رسائل جامعية لا تجد طريقها إلى النشر. وقد نظم المجلس الثقافي للبنان الجنوبي جانباً من حركة اليقظة التاريخية هذه انصبت، بخاصة، على الشخصيات العلمية والأدبية التي نشطت في جبل عامل خلال النصف الأول من هذا القرن على أن الحركة الأصولية تبدو وكأنها تشد الأنظار الشيعية، اليوم، شطر تاريخ المذهب (أي شطر سير الأئمة وفقههم) وشطر الحركة الشيعية في العالم الراهن، وتصرفها عن التركيز، بالتالي، على ما كان متحيزاً في جبل عامل من تاريخ الطائفة. ولعل من بين الأسباب التي يصح أن ينسب إليها هذا التحول المسحة «القومية» و«العصرية» التي لازمت النهضة الشيعية في جبل عامل منذ الحرب العالمية الأولى. ولم يكن أبرز رجال الدين فيه بمنأى عنها. وهي مسحة لا تناسب الحركة الأصولية الحالية.

(٤) انظر الفصل الذي عقده كمال الصليبي حول «التقليد التاريخي عند الموارنة»، والفصل الذي عقده ألبرت حوراني حول «مؤرخي لبنان»، في:

يترشح عبر مصفاة سمّوها «المجتمع المسيحي». فهم أيضاً يستردون تلك
الذاكرة من الإطار الذي سمّاه مؤسسه سنة ١٩٢٠ «لبنان الكبير». وهم لم
يكونوا، على عكس ما يشاع، ليفضلوه على لبنانهم «الصغير» المؤلف، لولا
شبح المجاعة القريب ومخافة الحصار. فجاء ولاؤهم له، ساعة ولادته، في
صورته الجديدة، راعشاً من الخوف، وكان ولاء غيرهم مزلزلاً بالنقمة.

هذا الطفل، يوم ولد، لم يكن أحد من أهله راغباً فيه إذاً رغبة خالصة
لوجهه. هم أحبوه بعد ذلك بزمان يتفاوت طوله، من حالة إلى حالة،
وأخذوا، بعد التصريح بهذا الحب، يكتبون تواريخهم ملحقة بتاريخه، أو
هافة إلى اللحاق بهذا الأخير. لم يبق للتاريخ المذكور اليوم من نصير، إلا
من رحم ربك، فكأن الوطن الذي لم يعد جديداً، قد اقتسمت تركته وهو لما
يُسلم الروح، بعد أن ورّعت أيضاً سائر أسلابه أو ورّع هو نفسه أسلاباً
بالأحرى. هذا، والمؤرخون اللبنانيون، في هذه السنوات، يعدّون أنفسهم
أبرياء من سلب الجريح عوض إسعافه. هم كتبوا تواريخ مدنهم وطوائفهم.
وهم لم يكونوا أول من فعل، ولن يكونوا الآخرين. فعلام يؤخذون أنفسهم؟

هم لا يؤخذون أنفسهم ولا يؤخذهم أحد، في الواقع، على هذا
الانصراف الخصب إلى العائلات والقرى، إلى المدن والمناطق وإلى
الطوائف على الأخص. فإن ذلك كان سنة، على الدوام، في الكتابة
التاريخية اللبنانية، ولو أن الأخذ بحظ منه يتباين توقيتاً، والحظوظ نفسها
تتفاوت شحاً وغزارة، لذا لم يكن ما يستغرب اليوم غزارة التواريخ المحلية
والخاصة، بل إن المرء يستريح إلى رؤية عكار تخص بتاريخه^(٥) ولم يكن لها

Bernard Lewis and P.M. Holt. eds **Historians of the Middle East** (London -
Oxford University Press. 1962).

(٥) انظر: فاروق حبلص، تاريخ عكار الإداري والاجتماعي والاقتصادي، ١٧٠٠ -
١٩١٤ (بيروت: [د.ن.], ١٩٨٧)، ومن بين تواريخ المناطق المهمة سابقاً أو
شبه المهمة في التواريخ، صدر ليحيى حسن عمار: تاريخ وادي التيم والأقاليم
المجاورة (ينطا: [د.ن.], ١٩٨٥). ووضعت دار نشر كبيرة يدها على كتاب
محمد حسين الميسو الحججار، تاريخ إقليم الخروب (١٩٧٨). هذا وأعيد نشر =

تاريخ من قبل، وإلى رؤية قرية وادعة في جوار جبيل اسمها بجة^(٦) يكرّس لها تاريخ يفوق عدد صفحاته عدد منازلها بكثير. ويستريح المرء إلى يقظة الاهتمام التاريخي ببلبك وبصيدا وصور، وبالعاصمة بيروت والعاصمة الثانية طرابلس، بعد فتور طال أمده عقوداً عديدة في معظم هذه الحالات^(٧)،

= تواريخ أقدم عهداً لمناطق أخرى وقرى وعائلات لا يتسع المقام لذكرها جميعاً، وذلك بعد إهمال طال عشرات السنين. فالسلعة الآن رائجة. .

(٦) صقر يوسف صقر، تاريخ بجة وأسرّها في لبنان وبلدان الاغتراب (بيروت: [د.ن.د.], ١٩٨٦).

(٧) صدر في عام ١٩٨٤ تاريخان لبلبك هما الأولان بعد تاريخ ميخائيل ألوف الصادر في العشرينات. وأولهما «سني» قدم له مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، وهو لقاسم الشماخي الرفاعي. أما الثاني فـ «شيعي» وضعه حسن نصرالله. ثم نشر هذا الأخير تاريخاً لقرية كرك نوح القريبة من زحلة، أنفقت على طبعة المستشارية الثقافية في سفارة إيران بدمشق، وصدر لطلال ماجد المجذوب، تاريخ صيدا الاجتماعي، ١٨٤٠ - ١٩١٤، تقديم نقولا زيادة (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٣). ولعلّه الأول أيضاً منذ تاريخ صيدا للشيخ أحمد عارف الزين، الذي يرقى إلى العشرينات أيضاً، ويتناول المدينة منذ عهدها الفينيقي. هذا إذا استثنينا كتاباً لمؤلف مصري هو أسامة زكي زيد، معداً للتدريس الجامعي وعنوانه: صيدا ودورها في الصراع الصليبي - الإسلامي، تقديم جوزيف نسيم يوسف (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠). أما صور التي كان الأمير موريس شهاب قد خصّ عهدها القديمة بكتاب، قبل بضع سنوات، فكان نصيبها كتاب لحسن قبيسي بعنوان: تطور مدينة صور، ١٩٠٠ - ١٩٧٥ (١٩٨٦). ونشر عصام محمد شبارو، تاريخ بيروت منذ أقدم العصور حتى القرن العشرين (بيروت: دار مصباح الفكر، ١٩٨٧). واستثمر كل من خالد زيادة ومهدي صبحي الحمصي وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس في قراءتين لتاريخ المدينة الاجتماعي في العهود العثمانية. هذا بينما نشر أنيس الأبيض سنة ١٩٨٧، الحياة العلمية ومراكز العلم في طرابلس خلال القرن التاسع عشر... الخ. ولا ينبغي أن ننسى ونحن بصدد هذه التواريخ «الخاصة» أو «الأهلية»، ما ينشر من سير ومذكرات (من محمد جميل بيهم وسليم علي سلام وأحمد عارف الزين وأحمد رضا ومحمد جابر آل صفا وسليمان ظاهر وحسن كامل الصباح وعادل ارسلان إلى كمال جنبلاط وكميل شمعون وبشير الجميل ورشيد كرامي)... الخ. هذا كله وغيره مما يناسبه يشير إلى احتلال التاريخ «الأهلي» مقام الصدارة في حركة بدأت قبل نحو من عشرين عاماً، في الجانِب «الإسلامي» لتقابل تقليداً «مسيحياً» أقدم منها بكثير. وهي قد بلغت =

ليس من شأن هذا كله وغيره أن يسوء إذاً. ما يسوء، هو أن هذا الحضور الجديد أو المستأنف للمحلي وللخاص، يصحبه اليوم شبه غياب للعام، أي للبنان. هذا، بعد أن كانت كتب التاريخ، التي اتخذت لها لبنان عنواناً، هي الأعظم وقعاً، طيلة الثلاثين الأولين من الحرب، ولم يكن يستهان بعددها أيضاً.

من الإدراج إلى الإخراج

وما هو أجدر بالالتفات من الوقع والعدد، أن العام كان، لسنوات خلت، يحكم الخاص والمحلي. فكانت التواريخ الجزئية، تكتب لتستوي تعبيراً عن همّ غالب هو همّ توثيق العرى بالكل وتحسين الموقع منه. وكان يستدل على ذلك بضروب من التعبير، تدخل إلى التاريخ (وإلى الجغرافيا أيضاً) شيئاً قليلاً أو كثيراً من العاطفة الجامعة. فوصف الموقع مثلاً، يدخل القرية في جسم البلاد: في قلبها أو في حضنها أو على أحد كتفيها أو ما شاكل. ورواية التاريخ تنحو إلى إظهار القرية مثلاً، عنصرراً من الوطن، لا يستغني عنه هذا الأخير، وتبرز الأواصر بين القرية ومركز ما، أو شخصيات

= أوجها، عند الدروز والسنة، بخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، بينما أخذت وجهتها تتحول عند الشيعة مؤخراً أيضاً. راجع الهامش رقم (٣).

في مواجهة هذا المدّ «الخاص» أو «الأهلي»، بدت قوى التاريخ «العام» أو «الوطني» خائرة. ويذكر من القليل الصادر، في هذا الباب، خلال السنوات الأخيرة، كتاب عصام خليفة، أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر (بيروت [د ن]، ١٩٨٥)، ولا يدخل فيه إلا بصعوبة كتاب محمد علي ضناوي، قراءة إسلامية في تاريخ لبنان والمنطقة من الفتح الإسلامي ونشأة المارونية حتى سنة ١٨٤٠ (طرابلس: [د ن]، ١٩٨٥). وقد يدخل فيه كتابان لغسان تويني وجورج قرم يستحصر كل منهما جوانب من التاريخ اللبناني وإن كانا منصبين على حاضر الحرب. والكتابان صدرا بالفرنسية في باريس، وهذا أمر لا يخلو من دلالة. فلبنان لا يزال يرى واحداً من الخارج شيء من السهولة. أما القوى التي تريده واحداً من الداخل - وهي معظم شعبه، بالتأكيد - فيعوزها التشكّل والحضور وما يليها من وسائل التعبير.

كان لها شأن في المركز. فيؤدي هذا كله، إلى إدراج زمان القرية في زمان البلاد، بعد أن يكون الموقع قد أدرج القرية في خريطة الكل أيضاً.

اليوم نرى الانسحاب والمنافرة، يستويان بدليلين من تلمس الجسم الجامع بغية الاندراج فيه. فالتواريخ الجزئية، لم تعد تنظر إلى موقع الجزء على أنه جزء، بل على أنه كلّ آخر يواجه الأجزاء الأخرى ويحيل كلا منها، بفعل هذه المواجهة، إلى كلّ بدوره. حتى إذا بدا الجزء المتخذ موضوعاً غير قابل للاستقلال برأسه، غلب النزوع إلى إدراجه في تاريخ - أو تواريخ - لا يتحصل منها لبنان، بل يتحصل منها وحدات أخرى، هي، على الأغلب، الطوائف نفسها مفتوحة على آفاق غير الأفق اللبناني. تلك الآفاق التي تسمى مثلاً: الإسلام، أو العروبة، أو استقامة الإيمان الكاثوليكي، يميزها عن الأفق اللبناني أنها لا تثمر وطناً، ولا تلزم الطائفة بالدخول في وحدة سياسية. فزاهها - أي الآفاق - تأتلف، برغم اتساعها الهائل، مع نزوع إلى الاعتزال الطائفي وتعرزه، إذ إن التطلع إليها يضمّر، في الصيغة الراهنة، فسم وحدة قائمة، هي الوحدة اللبنانية، ولا يثمر عوضاً عن هذه الأخيرة غير تقوقع الذات الطائفية، مقروناً بالتبعية لقطب أو أكثر، في الخارج. عودة الطوائف إلى آفاقها الشاسعة إذاً - مع إشاحتها المتزايدة عن واقع انتمائها اللبناني - تترجم استنباطاً رمزياً لوحدة كل أفق ولعظمته، من جهة أولى، وخنوعاً واقعياً يتراوح بين العزلة والطفيلية من جهة أخرى. وفي هذا، ثنائية تقع عليها في الثقافة التاريخية الجديدة وفي غيرها. فهي مميزة للحرب اللبنانية بسائر وجوهها. إذ يسهل أياً كان، كيفما أدار بصره، أن يقع على التلازم بين ضدين: واحد ملحمي العظمة إلا أنه لا يعدو عالم الرمز، وآخر سوقي التفاهة، روائي إن شئنا، وهو يستغرق عالم الفعل. وما دامت حربنا سوقية الأرضية فهي لن تثمر ملحمة، وما دامت عظامية التخيل فهي لن تثمر رواية. إلا أن يكون شاعر الملحمة مصاباً بالفصام التام، ولكنه في هذه الحالة يصير مسخرة لسامعيه. أو يكون منشئ الرواية منقطعاً عن لغو الحرب وتخيلها، فيقرأه القديسون والملائكة. ذلك هو العقم الناجم عن بعد الشقة ما بين عالم الرمز وعالم الفعل، وهو يجد منفذاً له في نوع بعينه من الكتابة

التاريخية. فالتاريخ - على عكس ما يظن - غير مضطر إلى الصدق الذي يطبع بالضرورة - على عكس ما يظن أيضاً - ما يستحق من الأعمال أن يسمى ملحمة أو رواية. في هاتين، يتأتى الصدق من وحدة التجربة الناشئة عن أن موضع الشاعر أو الروائي يحمل - في جزئته - على محمل الجد. أما في التاريخ، فتصير هذه الجزئية عبئاً على المؤرخ وعلى تاريخه. وحين يقع المؤرخ على الازدواج في شخصه، وفي ما يرويهِ معاً - وهذه هي حال الحرب اللبنانية ومؤرخيها - لا يتبقى لوحدة التجربة، التي يفترض في النص التاريخي أن يحملها، غير اسم واحد وهو التلفيق بمعناه الأصلي، في اللغة، أي اللام بين ثوبين بالخياطة.

الوحدة في النزاع

على أننا لم نفرغ بعد من أمر ما بين أيدينا، من التواريخ الموضوعية في الحرب، ولا من أمر العلاقة فيها ما بين الخاص والعام. في السنوات الأولى من الحرب، لم تكن غلبة العام - أي الأفق اللبناني من حيث هو قبلة لخصوصيات كل جماعة - مانعة من إبراز النزاعات بين الجماعات، على أنها عنصر رئيس من عناصر سيرورتها إلى التلاقي، بل إن النزاعات المذكورة، كانت هي محط الإنتباه الأبرز عند كثير من المؤلفين في التاريخ، وكانت تطفئ على ما يخالفها من عناصر، وتحيله إلى استثناء فتجعله غير جدير فعلاً بجهد الرواية، أو تقذفه نحو هوامشها. كان المؤرخون يعيشون، شأنهم شأن سواهم، في الحرب، فيكاد لا يجذبهم حديث إلا حديث ما سبق من حروب. هكذا تكاثرت الأعمال، التي تتلمس أصل لبنان المعاصر، في المجابهات الطائفية التي طبعت وسط القرن الماضي، وتلك التي تستقصي ما كان من تباين في المواقف الطائفية من التوجه نحو دولة لبنان الكبير في أعقاب الحرب الكونية الأولى. وظهرت أيضاً أعمال أخرى، جديدة في بابها، تتبعت ولادة الطوائف اللبنانية على مدى القرون الإسلامية الأولى، ولم تغفل عما لازم مواقعها من تخالف. هذا بينما كان يتضاءل الإكتراث لفخرالدين - وهو مؤسس الوحدة اللبنانية في تواريخ ما قبل الحرب - ولعهد المتصرفية وهو

عهد سلام أهلي، وللفينيقين أيضاً وهم إحدى أساطير الأصل المشترك، بل إن القليل الذي كتب عن فخر الدين في الحرب، كان تشككاً في أن تكون إمارته قد حملت فعلاً معنى الوحدة^(٨).

رغم ذلك، صمد نزوع المؤرخين إلى تأصيل العلاقات بين الطوائف، في تاريخ مشترك، ولو كان هذا التاريخ مواجهة ونزاعاً. صمد النزوع إلى وقت يصعب تعيينه تعييناً دقيقاً، لأن وضع القواصل في أمور من هذا القبيل ليس بالأمر الهين. لكن اعتبار الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ حداً فاصلاً ليس، على وجه اليقين، مجرد تعسف واعتباط. فقد طغى الطابع الأهلي على الصراع، بعد انسحاب المنظمات الفلسطينية والجيش السوري من بيروت ومن طريق الساحل الجنوبي ومن بعض نواحي الجبل. وتغيرت بتيجة ذلك، طبيعة المنظمات المسيطرة في المناطق التي تغلب عليها الطوائف الإسلامية. وتغير أيضاً موقف المنظمات المسيطرة الجديدة من وحدة الدولة. كانت القوى الإسلامية الطابع تعاند، حتى الاجتياح المذكور، نشوء ما سمي بالإدارات المدنية، وهي إدارات تقسيمية المفعول سبقت إليها التنظيمات المسيحية منذ حرب الستين ١٩٧٥ - ١٩٧٦، ورفعت شعارها تنظيمات «الحركة الوطنية» المحالفة للحركة الفلسطينية، مغطية إياه بلغو توحيد كثيف. أما بعد الاجتياح فقد غلبت بعض هذه القوى الإسلامية نفسها على «الساحة الإسلامية» مع انزواء «الحركة الوطنية»، واحتلت، في معظم مواطن السلطة، محل الدولة، ثم دخلت في هذه الأخيرة ووضعت يدها على بعض أجهزتها، منشئة وضعاً متناظراً، من حيث الأساس، والوضع القائم في الجانب المسيحي الطابع من البلاد. هكذا بدأت تستشري في الجانبين، المسيحي والإسلامي، دعوة واحدة في خطوطها الكبرى، حملتها

(٨) انظر بخاصة: كمال سليمان الصليبي، «فخر الدين والفكرة اللبنانية»، في: جامعة روح القدس (الكسليك - لبنان)، أبعاد القومية اللبنانية، محاضرات جامعة الروح القدس، ٢ (الكسليك، لبنان: الجامعة، ١٩٧٠)، وقرانه بجورج هارون، هل توحد لبنان مع فخر الدين الثاني (الكسليك، لبنان: [جامعة روح القدس]، ١٩٧٧).

الحرب ورفع ألويتها قادة الحرب، هي الدعوة إلى الاستقلال بالمناطق وإلى إرساء رؤى أيديولوجية تروّج لهذا الاستقلال، وإن لم تصل إلى حد القول بالتخلي عن الدولة الواحدة. «فالمجتمع» الآن مسيحي و«الساحة» إسلامية وأمر الوطن لله. ذاك هو الأساس السياسي للاتجاه إلى التخلي عن لبنان موضوعاً لتاريخه.

ليست السياسة شأننا الآن، ولا نحن نحسن الدفاع عن الدولة التي لم تحسن الدفاع عن نفسها بأي صورة. ولكن هذا الذي أسسته السياسة - أو الحرب - في الثقافة أمر حاسم، وإن كنا لا نرجو له العمر المديد، ولا نتوقع له طول العمر بالضرورة. فإن استقصاءنا لأطوار الأدب التاريخي، في لبنان، طيلة القرن الجاري، علّمنا أن كل التحوّلات واردة، وأنها تكون عميقة في بعض الأحيان، وأن الثقافة - وقد سبقت منا الإشارة إلى هذا - ملازمة للسياسة، عندنا، وكلتاهما ممتدّ الجذور في أرض أهلية واحدة. كان لكيان لبنان، إذًا، في الأعوام الأولى من الحرب، حضوره، لا على أنه واحة العيش الهانئ، بل على أنه مدار النزاعات التاريخية أو إطارها الجامع. وكان هذا الكيان أيضاً ثمرة مرتقبة دائماً لمخاض النزاعات. فهو، بمعنى ما، قائم بدليل النزاع عليه أو قادم من هذا النزاع.

تواريخ المخضرمين

عشية الحرب، كان أمر الكتابة التاريخية لا يزال مختلفاً، بعض الاختلاف، عمّا آلت إليه الحال في مطالع الحرب. فقدوم لبنان من نزاعاته، كان لا يزال يغلب إقامته فيها. لا تغيب الأزمات مثلاً عن كتاب ادمون رباط في تكون لبنان التاريخي^(٩)، الصادر في أوائل السبعينات، ولكن أشياء تتراكم، عبر الصفحات، خارجة من الأزمات ومن غيرها ليشأ منها لبنان المعاصر بإرثه الضخم والمتنوع. وقد بقي هذا المنحى التكويني، ماثلاً في

(٩) Edmond Rabbath *La formation historique du Liban politique et constitutionnel, essai de synthèse*, Université Libanaise, Section des études Juridiques, politiques et administratives. 1 (Beyrouth Université Libanaise 1973)

أعمال مخضرمين من الذين تكوّنت مخيلتهم التاريخية قبل الحرب، وإن تكن الأعمال المذكورة نشرت في مستهل الحرب أو في أواسطها. ذاك مثلاً، شأن كتاب لمحمد علي مكي^(١٠)، يحاول فيه التأسيس لنوع من التآزر المتماذي بين الموارد والشعبة، في إنشاء تجربة لبنانية منفردة بمسالكها التاريخية وبهويتها، على الأرجح، عن المسار العام لتجارب الجوار. وذاك شأن كتاب آخر لكamal الصليبي^(١١)، مكرّس، شأن كتاب مكي، لعصور لبنان الوسطى، يخرق مؤلفه قوِّعات لم تندرج فيها الطوائف إلا لاحقاً، ويسوّي بين هذه الأخيرة، إذ يجعل النسبية سمة مشتركة لحظوظ دعاواها التاريخية من الصحة، ويفتح لها آفاقاً تحتل كل الأشياء بما فيها اللقاء. ذاك أخيراً شأن كتاب صغير لوضاح شرارة في أصول لبنان الطائفي، صار عنوانه نموذجاً لعناوين كتب عديدة أخرجتها الحرب، إلا أنه بقي مختلفاً عن هذه الكتب^(١٢). فهو ينظر في التكوّن التاريخي لما دُعي لاحقاً بـ «الهيمنة

(١٠) محمد علي مكي، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح الإسلامي، ١٥١٦ - ٦٣٥ ط ٣ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧).

(١١) كمال سليمان الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، ٦٣٤ - ١٥١٦ م (نيويورك: منشورات كارافان، ١٩٧٩).

(١٢) من الكتب التي تشبه كتاب شرارة الصادر سنة ١٩٧٥ من حيث الموضوع والعنوان، نذكر التالية: فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان: حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)؛ ناسم الجسر، الصراعات اللبنانية والوفاق، ١٩٢٠ - ١٩٧٥ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨١)؛ مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة اللبنانية، ١٦٩٧ - ١٨٦١ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١)؛ محمد أحمد ترحيني، الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي: دراسة مقارنة، قدّم له فؤاد شاهين (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٨١)؛ سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي (بيروت: [د.ن.]، ١٩٨٤)، و

Daad Bou Malhab Atallah, *Le Liban: Guerre civile ou conflit international? (A partir du milieu du xixe siècle)* (Beyrouth: [n.pb.], 1980).

في ما عدا الولع الملحوظ بالأصول والجذور والأسس، يلاحظ أن هذا النوع من التواريخ (وهي تواريخ «جامعة» أو «عامة» على رغم أن النزاع هو موضوعها) لم يعد يستهوي المؤرخين بعد ١٩٨٤... هذا بينما ظلت تتراكم التواريخ الجزئية =

المارونية» فيخرج بها من حالة «الاصطناع» التي يسبغها عليها عادة مؤرخون من غير الموارنة حين يردونها إلى فعل إرادي من الأجنبي، ويلحظ لها جذراً اجتماعياً وطيداً في تحول الموارنة كنيسة وفلاحين وتجاراً إلى كتلة تاريخية جديدة، ناهضة في وجه إقطاعها أولاً نهضة غطت معظم القرن الماضي. وهو بهذا يفتح باباً للدولة اللبنانية المعاصرة، حين «يفسر» سمتها الرئيسة، ولا يغلقه، بالطبع، دون تحولات يشهدها، في تاريخ الحاضر والمستقبل، تكوين الدولة المذكورة. تلك هي حال المخضرمين، وهي مختلفة عن حال الذين برزوا أول ما برزوا مؤرخين، إلى ساحة الحرب نفسها. فهؤلاء لا يكادون يرون طائفية لبنان إلا نزاعاً. هم يرتدون بديمقراطيتهم الوطنية الراهنة على ماضٍ لم تكن فيه أي ديمقراطية راهنة في هذا الشرق. أو هم يحملون عداؤهم الإسلامي للغرب إلى عهود كان منفذ الغرب فيها إلى الشرق تهالكاً، لا يريدون النظر إليه، في نظام اجتماعي - سياسي إسلامي العنوان.

على أننا لا ننسى، أنه وجد بين مؤرخي أوائل الحرب من لم يكن ديمقراطياً وطنياً ولا إسلامياً، وكان يؤسس أيضاً على النزاع وعلى استمراره. ففي الاتجاه المسيحي الغالب آنذاك، لم تكن «الانزالية» كلمة تقال، وإن كان مذهبها على تاريخ الموارنة كله مثلاً - ناهيك بطوائف المسيحيين الأخرى - مغالطة لهذا التاريخ ولغ فيها، خلال هذيان متطاوّل، مسلمون ووطنيون ديمقراطيون ومعهم مسيحيون أيضاً موارنة على الأخص. فمنذ ١٩٧٠ عاد الأب بطرس ضو، مثلاً، في الجزء الأول من كتاب^(١٣) بلغت أجزاءه السبعة

= (أي تواريخ المناطق والمدن والقرى، والطوائف «المنفردة»... إلخ). التي ذكرنا أمثلة حديثة الصدور منها في الهوامش ٢ و٣ و٥ و٦ و٧. بل إن سرعة تراكمها قد زادت. وفي هذا دليل حسي على ما ذكرناه من تلازم التوجهات الثقافية (في إنتاجها الغالب كميّاً على الأقل) والتوجهات السياسية الغالبة (وإن تكن مؤقتة، على الأرجح).

(١٣) بطرس ضو، تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري من مار مارون إلى مار يوحنا مارون، ٣٢٥ - ٧٠٠ م. ج ١ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، وقد ظهرت بقية أجزاء الكتاب خلال الحرب.

خلال الحرب، إلى نبش شعار كان مدفوناً تحت نصف قرن من تجربة لبنان الكبير، وهو إعلان لبنان «وطناً قومياً مارونياً». ثم أخذ المؤلف نفسه، عبر بضعة آلاف من الصفحات، يستعير لكل ما يسميه لبنانياً أو مارونياً وجه المردة الذين قاوموا المسلمين والبيزنطيين - على حد قوله - في القرن السابع. وحيث يعثر صدف بين الموارنة على من لا يناسبه هذا القناع، يلفظه إلى خارج السوية المارونية. كان هذا الطريق مقطوعاً أمام كل شراكة. وحالة ضو وحالة المخضرمين الذين ذكرنا - على تعارضهما - تشيران مع سواهما، إلى نسبة الجهات التي نتبعها في كل حقبة نتناولها، وإلى نسبة التحقيق الذي اعتمدنا أيضاً. فنحن نشير إلى وجهات غالبية لا مطلقة، وإلى تحولات واضحة غير أنها تحفظ أشياء مما كان قبلها وتحتويها.

الجنوح إلى الخارج الثقافي.

يبقى أن تغيب لبنان عن تاريخه، لا يترك مستهلكي التاريخ أمام الفراغ. فهم يسارعون إلى الانضواء في تواريخ أخرى، ليست تواريخ العائلات والقرى والمدن والمناطق، ولا تواريخ الطوائف أيضاً غير أمثلة منها. فعلى امتداد الطوائف يقع الدين، وما يتصل به من تراث. والعودة إلى هذا وذاك، هي الآن أظهر في الجهة المسلمة منها في الجهة المسيحية، وإن تكن حاصلة هنا أيضاً. واللبنانيون، في حالهم هذه، ليسوا بالضرورة طليعة المنتجين لما يستهلكون من ثمرات الحقل الديني أو التراثي، بل هم يقصدونها حيث توجد. وما يهمنا ليس بالطبع أن هذا الحقل بات موجوداً - فهو لم يكن مفقوداً - في رغبة المستهلكين المذكورين، بل إنه يحل محل حقل آخر أو يستغرقه. كان القطاع الديني، من قبل، قطاعاً رئيساً من قطاعات تنوزع ثقافته الهوية، إلا أنه توسع في الحرب. وعلة توسعه المتمثل في شبكة برمتها من التصرفات، ليس اختيار مواد بعينها للقراءة غير واحد منها، نجدها إيجاباً في البحث عن أفق أرحب من أفق الانتماء المحلي، أو الطائفي، ونجدها سلباً في ذواء الانتماء الوطني.

واللبنانيون يواصلون إذًا، في تدينهم المستجد، الاستجابة لدواعي بُعد

موجود في الشخصية اللبنانية، هو البعد الديني. إلا أنهم يواصلون الاستجابة أيضاً لداع آخر، هو داعي الخروج من هذه الشخصية أصلاً. وهو داع كان الضعف قد أخذ ينتابه قبل الحرب بمدة طويلة. فعاتت هذه الأخيرة ونفخت فيه روحاً جديدة. وذلك أن العربية والماركسية مثلاً، كانتا تدخلان في المسلك اللبناني، على نحو لا يخلو من الحفز على إهمال التجربة اللبنانية، ولو جزئياً، وتوظيف الرغبة والطاقة في مراعاة ما يجري خارجها. كانت العروبة عند اللبناني عروبة شخصية، وعروبة هذا الشعب أو ذاك من الشعوب العربية. أي أنها كانت عروبة منطلقة من الشخص إلى الأمة بغير وسيط. أما عروبة بلاده - أي عروبة لبنان - فكانت ماثلة في اللفظ مؤجلة في المعنى، أو كانت، على الأقل، تابعة لعروبة المحيط موظفة في حقلها. والشأن نفسه كان أيضاً شأن الماركسية أو الثورة. فإن قلوب الثوريين في لبنان، وأقلام مثقفهم، كانت تهتز للحدث الثوري يحصل في أي صقع من أصقاع الأرض، فيحيلونه مادة نشاط ومتابعة وجدل ذات أولوية. أما عندهم فلم تكن مسألة الثورة تحمل على محمل الجد، برغم ظواهر قد تبدو مخالفة لهذا. كانوا ثوريين من غير ثورة يقومون بها. وفي الداخل كانوا إصلاحيين ولكنهم يرفضون لأنفسهم هذه الصفة، بل يتشائمون بها. وذلك أنهم كانوا يجعلون الخارج وموقفهم منه مؤثلاً للصفة التي تستهويهم. وكانوا هم أيضاً يؤجلون هم الداخل أو يقدمون عليه - في الأقل - كثيراً مما عداه.

هذا كله كان بارزاً في ثقافة ما قبل الحرب، وبخاصة ما قبلها بزمان طويل نسبياً: عشر سنوات أو عشرين. كان بارزاً، في ما يؤلف، وفي ما يترجم، وفي ما يقرأ، أو يعرض ويشاهد... الخ، ولكن المسلك المذكور لم يكن آنذاك، يحتل وحده ساحة الثقافة اللبنانية. فذاك عهد كانت تكتب فيه عتاً تواريخ لبنان، وتوضع له سياسات، وينظم له شعر، وينشأ فيه مسرح استعراضي، وآخر انتقادي. فما آلت إليه الحرب إذاً، هو القضاء على لبنان الرمزي... القضاء على لبنان، لا على أنه دولة واحدة - فهذا لم يتم بعد - بل على أنه قطب يؤول إليه الجانب الأعظم من أنواع ثقافته وتياراتها.

القيم والسّمات

لم تنشأ الحرب قيماً تاريخية جديدة، لتضاف إلى ما في الثقافة اللبنانية من القيم المذكورة. إلا أنها أُنعت قيماً وخنقت أخرى. وكانت في ذلك تتبع الإزدواج الأصلي المائل في نمو التجربة اللبنانية المعاصرة، وقطباه الطائفة والدولة الوطنية. وقد عزّزت الحرب، بطبيعة الحال، مكانة الطائفة ولو أن هذا التعزيز بدا حاداً في الجانب المسيحي، منذ المرحلة الأولى من الحرب، وبدا معتدلاً في الجانب الإسلامي خلال المرحلة نفسها ثم انقلبت الآية، خلال هذه الأعوام الأخيرة، فتكاثرت الأصوات المعتدلة بين المسيحيين، واستشرت المواقف الحادة بين المسلمين. في أي حال، لا يبدّل هذا التراوح من الصورة العامة. والصورة العامة، هي أن الحرب زكت أطر التضامن الأهلي الضيقة على حساب الأطر الواسعة، وهي الأقرب إلى دائرة السياسة. فانتعشت العائلة، تليها القرية أو المدينة بجماعة أهلها الأصليين، وتليهما الطائفة، وذوى الوطن. واجتاحت الأطر التقليدية أيضاً، بعضاً من الأطر الوسيطة المناسبة لمثال الوطن - الدولة بحكم حداتها المشتركة، ومنها الحزب والنقابة، على شيء من التفاوت بين الإثنين. ولم يبدأ هذا الاجتياح الأخير من عدم، طبعاً، لأن كل شيء في لبنان مائل سلفاً في كل شيء. وما انتعاش المحلي والخاص في ثقافة الحرب التاريخية - وهو ليس بجديد، على ما أسلفنا، إلا في حدته وفي دلالة - غير وجه من وجوه الانتعاش العام الذي عرفته القيم التقليدية كافة، وما يناسبها من أطر تضامن يجري تجديدها بالوراثة وتقييم على حال صراع دائم مع مثال الوطن - الدولة رغم أنها بعض عناصره.

لذا يصحّ القول أن ما عرضته ثقافة الحرب من قيم تاريخية، لم يأت بدعاً في بابها، وإنما مكانه في التوازن العام لأنظمة القيم الجماعية هو الجديد، إذا قسناه إلى وجهة التحولات في هذه الأنظمة، على مدى التجربة اللبنانية المعاصرة. ما عرضته ثقافة الحرب، كان إذاً، نكسة جاءت لمفاقمة سمات معروفة لتصورات التاريخ في لبنان، وانتهت إلى تغليبها. ويسوغ

تعداد السمات المذكورة على النحو الآتي^(١٤):

١ - أفضلية اللحاق الطبيعي بموائل الهوية التقليدية - وهي موائل تتجدد بالتوارث - على الانتماء الطوعي إلى موائل الفعل المستحدثة من الوطن إلى الحزب والنقابة... الخ. وهذه موائل يتيسر تعطيلها من جانب الجماعات التقليدية (أي العائلة والطائفة وما إليهما) إن لم يتيسر تسخيرها لها. ذاك ما أثمر ذواء مثال الوطن، في الثقافات الجزئية، وزاد من انتعاش التواريخ المحلية والخاصة، في المرحلة الثانية من الحرب، وحفز على الإغراق في استهلاك الثقافات الدينية. ويقود منطق الهوية، إلى الأخذ بكل ما تقدمه ثقافتها دون تجزئة، لولا أن موانع عملية ضخمة متصلة بحياة اليوم، تجعل هذا الرفض للتجزئة، إذا اعتمد بحذافيره، واقعاً تحت طائلة الانفصال التام عن الحياة ومسهلاً من الجهة الأخرى لتقبل الموت بل لطلبه. فإن بعض المسلمين اليوم، يبحث مثلاً عن الطب عند الأئمة المعصومين، ويتحدث - في الجامعة! - عن علم الاجتماع التربوي عند الفقهاء. كأنما يستقيم، في المقابل، لمستشرق فرنسي، مثلاً، أن يبحث عن علم التفسير وعن علم الفرائض الإسلاميين عند باسستور ودوركهام.

٢ - منافسة الجماعات الأخرى على قيم التاريخ. فإن مؤرخي الطوائف اللبنانية هم في نزاع مقيم على حظوظ طوائفهم من بعض الأدوار، وعلى عظام البعض من كبار الموتى. وقد كان المسيحيون منهم سباقين في هذا المضمار، ولبولس قرألي وفيليب دوطرازي فيه جولات مشهودة في الثلاثينات وفي الأربعينات، ولا يعدو أمثال بطرس ضو، أن يكونوا رعيلاً متأخراً من هذه المسيرة.. وكان جانب من

(١٤) تستعيد الفقرات الأربع التالية، جزئياً، خلاصات كتابنا:

Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains
(Beyrouth; 1984).

النزاع يدور ما بين الطوائف المسيحية نفسها. ومع توطد الانضواء الإسلامي في كيان لبنان الجديد، لحق بهؤلاء المسيحيين بعض المؤرخين السنة، الذين ثابر أواخرهم على هذه الخطة إلى اليوم. من هؤلاء، في الرعيل الأول، زكي نقاش وعمر فروخ، وفي الرعيل الأخير عمر تدمري ومحمد علي ضناوي. أما الشيعة فكانوا عشية الحرب وفي أوائلها، يحملون إلى الكيان ما عند جبلهم - أي جبل عامل - من قيم، ثم انصرف بعض مثقفيهم إلى إطاري المذهب والدين واطرحوا هم العلاقة بين جبليّ الكيان: جبل لبنان وجبل عامل. وأما الدرّوز الذين تداركوا، في سنوات قليلة، إهمالهم المزمّن لميدان الثقافة التاريخية، فهم في الكيان أصلاً، لذا لا يدخلون إليه، بل يتزودون منه ما يسعهم الاستقلال به من قيم وكأنهم على أهبة الخروج. والقيم التي يودعها المؤرخون في حسابات الادخار التاريخي المفتوحة لطوائفهم، لا تبدو معدة للاستثمار في التغيير، بل للثبات على حال راهنة والازدياد منها. فيصح القول إن الذكريات اللبنانية فيها كنوز أو متاحف وليس فيها رساميل.

٣ - نكران الزمن - وهو محلّ التغيّر - واستبدال الدهر الدّوار به. وهذه نزعة مناسبة للفكر الهويّ. فالتاريخ هو تاريخ ما هو هو، أي أنه، بمعنى ما، ليس بتاريخ. مرّة القرن السابع يعودون في كل جيل مارونيّ، وتستغرق عودتهم هذه لباب الوجود المارونيّ، في التاريخ، محيلة ما عداها إلى قشور. والصراع مستمر، عند الشيعة، إلى الأبد ما بين الحق والباطل، وحالة المظلومية لازمتهم في كل أدواره الماضية. لذا يسعهم أن يبكوا الإمام الحسين، صادقين، وكأنه صُرع العشية أو كأنه مصروع الغداة. . . الخ، ولعلّ لهذه التجربة في مجابهة الزمن أصلاً إسلامياً أخذ به المسيحيون اللبنانيون الذين هم مسلمون أكثر بكثير مما يظنون وليسوا عرباً وحسب. ولكن العروبة، بما هي ثقافة للنسب، أقرب إلى حضن التجربة المشار إليها. ففي ثقافة النسب، يتجدد الأبناء بالأبناء، ويستعيد هؤلاء في نفوسهم قيم أولئك. فالأمانة هي

القيمة الرئيسة في العروبة، وبها لُقّب أيضاً نبيّ الإسلام وبها سُمّي الله، في كتاب المسلمين، استخلافه الإنسان في الأرض.

٤ - ضمور الثالث المتشكل من الفرد والدولة والعلم، وهو عنوان الحداثة. وما دما في حديث الثقافة التاريخية، فيسعدنا أن نبدأ من العنصر الثالث، أي العلم، إذ كيف يأخذ بناصية العلم من كانت العصبية آخذة بناصيته؟ توجد، ولا ريب، عصبية للدولة، وهي التي نقع على آثارها في فقر كتب التاريخ المدرسية مثلاً، بكل ما تحتويه من جبرٍ لكسور لم تجبر، ومن لَمْ للشعث بقي متفرقاً. على أن الدولة تحمي من لم يكونوا على عصبيتها، أو هي كانت تفعل، عندنا، ولو عن غير قصد. وهي تحميمهم بخاصة من العصبيات الجزئية. ثم إن الدولة إطار واسع للنظر، لا بسبب من سعتها، بل بسبب من مجانستها لنظام العالم المعاصر ومن انفتاحها عليه. لذا يسع المؤرخين في إطار الدولة - شأن سواهم من الأفراد - أن يكونوا أفراداً بمقدار ما هم مواطنون. ولقد كان مثالها، عندنا - لا واقعها - هو القطب الآخر الذي خلص بعض المثقفين، بانجذابهم إليه، من عصبية الطائفة. وكان خلاصهم هذا يضعهم، في الأغلب أيضاً، بمواجهة الدولة القائمة أي النظام. والأسماء كبيرة في موالاة المجتمع القائم وفي معارضته، من جبران خليل جبران إلى أمين الريحاني إلى ميخائيل نعيمة إلى ميشال شبحا إلى جورج نقاش إلى محسن الأمين إلى فيليب حتي إلى عبدالله العلايلي، إلى كمال جنبلاط وموسى الصدر أيضاً برغم أن هذين الأخيرين زعيمان لطائفتين. هؤلاء لم يكونوا جميعاً علماء أو مؤرخين، ولكن السعة التي ميّزت رؤاهم، شاهدة على عدم اضطرابهم إلى لزوم حد العصبيات، وعلى إمكان مجابتهها بمثال الدولة - ولو من المهجر، بل من مهجر ما بالضرورة - وعلى أن العلم احتمال تضمّره طاقات الأفراد المتطلعين إلى مجتمع جامع، ولا يضمّره غير حرية هؤلاء. فإن مآل التكامل في الثالث الذي ذكرنا، هو إلى إتاحة علاقة حرة بالتاريخ، تتقبل التغيير في ما حمله إلينا، وتنظر إلى تراثه على أنه،

في كل مرحلة من مراحلها، تضافر لقيم ومصالح كانت راهنة في حينها، ويسعها الآن أن تكون راهنة أو لا تكون. إلا أن صلاحها أو فسادها لا يعرف إلا بمكانها من تصور شامل للحاضر، بقيمه ومصالحه. فيكون الماضي جزءاً من الحاضر ولا يستغرقه ويكون الموتى خدماً للأحياء لا العكس.

بين الجدّ واللعب - المعارضة الثقافية

لم نختر الثقافة التاريخية، مداراً لهذا البحث في ثقافة الحرب تعسفاً منا، ولا لمجرد النزول عند حكم الاختصاص. كان لنا أن نتناول الثقافة السياسية، أو الشعر، أو الرواية، أو هذه جميعاً وغيرها. ولكن الكلام التاريخي كان في الحرب اللبنانية شيئاً على حدة. فاللبنانيون يرتدون إليه كلما حاولوا فهماً لما يجري لهم. وهم حين ينظرون في الحرب نفسها على أنها حاضرة، لا يرون فيها غير «المؤامرة» أو ما جرى مجراها، فيأخذون يرجمون في غيوب الغرب والشرق، والعرب وغير العرب. كأنما التاريخ بما هو، في رؤاهم، موئل للهويات، يستوي بديلاً من الحاضر وسياساته. فاللبناني في مضمار التاريخ يجري على راحته، يتسنى ويخيل إليه أنه يفهم كل شيء. أما مضمار السياسة فهو مضمار الأحاجي، أو هو يرتد إلى الأخبار والأقوال أي إلى ما دون جهد الفهم. لذا صح اعتبار الكلام التاريخي، ما أثبت منه في الصحائف وما ألقى على عواهنه في السهرات، عماداً لثقافة الحرب ومشتلاً لقيمها.

ومن سمات الكلام التاريخي، أنه-كلام جاد يصلح للمحاربين. فالذين يحاربون لا يهزلون، حتى أن مزاحهم ثقيل. والكلام السياسي يعرفه شيء من السماجة في الحرب أيضاً، فيصير شبيهاً بحديث التاريخ في الحرب. هذا على الرغم من أن السياسة أيسر فتحاً على عالم الاحتمال من التاريخ، فيفترض في كلامها بالتالي، أن يكون أكثر تقبلاً للحركة وأخف ظلاً. على أن هذا هو المبدأ وفي الحرب لا يؤخذ به عادة. أما الذي نريد أن نخلص

إليه من هذه الملاحظة، فيتصل بمصائر الأدب والفن في الحرب، أي بالجانب الآخر من ثقافتها وهو جانب اللعب. الحرب، بمصائبها وألاعيبها معاً، تقطع السبل على من يريد اللعب لوجه ضرورته للناس، أي على من يريد الفن والأدب. فما تقرأه الحرب من هذين هو الخطابة بضروبها المختلفة. والخطابة مسكونة بحساب المصالح. فهي وإن استدعت الرسوخ في بعض تقنيات التلاعب، ليست لعباً من حيث الأصل ولا من حيث الغاية. والخطابة هي بالطبع الكلام من على منبر. إلا أنها أيضاً عندنا في عنف الدبكة وفي تشامخ الزجالين والشويعرين بعصبيات جماعاتهم وفي استدرار التعصب بصلف الغناء أو بتباكيه وبوقاحة الموسيقى. وهي أيضاً في قَدِّ شخصيات المسارح وشخص الروايات من جلاميد لا منفذ فيها إلى بعض الشك في الذوات التي تمثلها الشخصيات والشخص، ولا طريق منها إلى شيء من الحيرة في أمر الخصم، والتردد في الحكم عليه، والشعور بضرورة السعي إلى معرفته.

هذه الأنواع الكثيرة من الخطابة، المنسوبة إلى الأدب والفن، تستعيد بصور شتى ما وجدناه من سمات للكلام في التاريخ. فهي أيضاً مستغرقة في منطق الهوية، مجتهدة في اللحاق بالجماعة، على ما نشهد مثلاً من أخذ المسرحيين بلهجة كسروانية أو عاملية أثرية، لم يعد ينطق بها اليوم أهل كسروان ولا أهل جبل عامل، وما نشهد، على الأعم، من ريفية المسرح اللبناني أو زقاقية حين يختار المدينة. هذا إلى تخير للشخص من بين «أرختيبات» للجماعات، يفترض أنها لا تزال تخاطب، من خارج الزمن الحاضر، صور الجماعات التقليدية في مخيلة المشاهدين، وهي، في الحقيقة، تحفظها وترسخها. ولا تتوقف كثيراً عند صور الشعر الذي يتقاسم جلّه في لبنان بعض المسيحيين وبعض الشيعة أي أهل الجبال. فهذه الصور بقيت تستقى مباشرة، بمقدار ما بقي الشعر مندرجاً في الحرب، من تخيل الجماعات الموروثة، أي، بخاصة، من مراهة الموارنة بالصخر ومن مراهة الشيعة بالدم المظلوم.

أشرفنا من قبل، إلى امتناع الملحمة على مخيلة الحرب اللبنانية، بسبب الصغارة المقيمة في الحروب التي تناسلت على أرضنا وتمادت. وأشرفنا أيضاً إلى امتناع الرواية، بسبب هذا النزوع إلى تجميد الأفراد واختصارهم في الصور الجماعية. وهو ما وقعنا عليه توأماً، في إشارتنا إلى شأن المسرح والشعر والرقص والغناء وما إليها. ولكننا أغفلنا، حتى الآن، ذكر من لم تصنعهم الحرب وهوياتها الجماعية، بل صنعت لهم معاداتهم للحرب وتشبههم بحريتهم الداخلية هويات فردية أثمرت فناً وأدباً مختلفين عما أثمرته الحرب. هؤلاء مدخلنا إلى ثقافة ما بعد الحرب. وبعضهم ممن شارف الأربعين، أو جاوزها، كانت بواكيرهم قد سبقت الحرب بزمان طويل أو قصير. أيامها كان انحرافهم - والانحراف ملازم لكل فن - يتأتى من مغادرة المسالك الآيلة إلى حضن الدولة الطائفية. وذلك أن الدولة والطوائف كانت، في تلك الأيام، على قدر من الوفاق. فكانوا يتمردون بالكلام أو بالصوت وبالحرارة على ضيق «الصيغة» ونثرتها، وعلى هذا الرماد الذي كانوا يجدون طعمه في حياة يومية صغيرة المطامح، مسكونة بالدناءة. وكان السلم الأهلي النسبي الذي وجدوه تافهاً، يغريهم أحياناً باطراح كل سلطة وبالتصعلك، ويزيد إلى حد الشطط ثقل السلطات القائمة على نفوسهم. كانت تلك أيام مجلة «شعر»، وأيام شعراء الجنوب، وأيام فيروز والرحبانيين، وأيام شوشو وروجيه عساف الأول وأبي دبس وملتقى. هذا بينما كان سعيد عقل يغادر نضارته والأخطل الصغير يسأل وهو يتوجّ أميراً للشعراء:

أيوم أصبحت لا شمسي ولا قمري من ذا يغني على عودٍ بلا وتر؟

لم تذهب الحرب بتمرد بعض المتمردين من هؤلاء الذين تكونوا قبل الحرب، ولا هي حالت دون تمرد آخرين تحذروا منهم. بعض المخضرمين أمكن استيعابه في جهات الحرب الثقافية، وبعضهم تضاعف حضوره، وبعضهم صمت. ذهب جلال خوري إلى جهة، ويتم روجيه عساف شطر جهة أخرى أو جبهتين على التوالي. وعرا الرحبانيين بعض الذبول لأن بعلبك لم تعد تحتل «فخر الدين»، ولا عاد يوجد ملك ليستقبل «قصر

البيكاديلي» «هالة والملك». وصمت أنسي الحاج وكأن الحرب نقلته من الكلام المستغلق الذي كان يواجه به نشر السلام إلى استعصاء الكلام استعصاء تاماً... الخ^(١٥).

هؤلاء الذين شاهدناهم أوقرأنا لهم، في عشايا الحرب، وتشكلت منهم المعارضة الثقافية لمجتمع الستينات والسبعينات، كانوا خليطاً من الناس، برغم وجود شخصية للثقافة اللبنانية عرضنا لبعض سماتها، وهم كانوا بعض وجوهها، وهم الذين صنعوا جذتها وتنوعها في تلك الأيام. والذين يواصلون المعارضة الثقافية، في الحرب، منهم ومن سواهم، هم متنوعون أيضاً، لأن التشبث بالحرية في وجه رق الحرب المختلف الوجوه، ووقوف المثقفين فرادى، بعقلهم وجنونهم، في وجه عقل الحرب البارد وجنون الجماعات المدعية لنفسها حكمة الجدود، هما مجلبة للتنوع. وقد تغيرت صيغ المعارضة الثقافية الجديدة عما كانت عليه في عشايا الحرب، لأن طبيعة الخصم تغيرت، وتغيرت قلوب الناس. يوجد شاعر يغازل الأربعين اليوم اسمه محمد عبدالله كتب، قبيل الحرب، قصيدة لدون كيشوت، أيام كان هو نفسه يقاتل حتى طواحين الهواء التي لا وجود لها في لبنان. هذا الشاعر نشر قبل عامين كتاباً، يصف فيه تقلب الأيام به في لبنان الحرب وسمّاه حبيتي الدولة^(١٦). هذا عنوان بليغ!..

على أننا لا نريد أن ننسب إلى المعارضة الثقافية الجديدة، الاحتباس في غايات متجهمّة. فإن محمد عبدالله ناثر لعوب، وغيره يلعب أيضاً. ولا نريد أن نطيل في هذا، ولا في أمر ثقافة ما بعد الحرب، التي نراها شيئاً من هذا. في لبنان، اليوم وغداً، شعراء كبار، وأهم ما في ثقافته هو الشعر. وقد واصلت لغة الشعر استغلاقيها وهي تعالين لغة الموت الميته التي جاءت بها

(١٥) في الأشهر الأخيرة أذاع أنسي الحاج قصيدتين جديدتين. بعد صمت طال اثني عشر عاماً. ولعل في خروجه عن صمته إشارة إلى قرب الفرج...

(١٦) محمد عبدالله، حبيتي الدولة (بيروت: [ن.د.]، ١٩٨٦)، وكانت نصوص الكتاب نشرت، قبل صدوره، في جريدة السفير.

الحرب. وفي المعارضة الثقافية، اليوم وغداً، بعض الروايات - ولا أقول الروائيين - والمسرح فيها قليل والاستعراض والموسيقى أيضاً. وفيها مؤرخون وكتاب سياسيون واجتماعيون واقتصاديون. هؤلاء جميعاً يواجهون ثقافات الحرب وهي أوفر منهم خيلاً ورجلاً، إلا أن الواحد منهم أعظم منها ومن القيمين عليها.

قد يجب الاعتذار عن الإشارة إلى «العظمة» لأنها خطيرة. فنختم بإشارتين إلى ما يحتاج إليه الغد من معارضة اليوم الثقافية، وهو اللعب والشك في الذات وخفة الظل وكلها مجلبة للعارف في ما وراء الاختلاف، لأنها لا تطرح الغير إلى خارجها، شأن الثقافات المحكومة بفرور الجماعات وانطوائها على كنوزها الميتة.

الإشارة الأولى، هي إلى زياد الرحباني^(١٧). فهذا مسرح يقوم على العي والتأأة، والكلام فيه ليس ملء الفم. الشخصيات فيه خاوية، أوتكاد، وهي تملأ خواءها - أو بعضه - بأشياء مستعارة. والتفاهم ليس حالاً بينها، بسبب هذه الأشياء، لأن بعضها يستهجن دائماً ما يفعله أو يقوله بعضها الآخر، ويستهجن، على الأخص، ثقة هذا البعض بما يفعله أو يقوله. كأن شخصاً ينظر مشدوهاً إلى جليسه وهو يأكل الجريدة غافلاً. هذا بينما يجتهد هو، غافلاً أيضاً، في قراءة الكرسي. لم تعجبنا مرة مسرحية لزياد الرحباني من أولها إلى آخرها. ولكن في ما ينشئه الرجل من أشخاص وأوضاع شكاً منعشاً ينخر الأشياء الثقيلة الممتلئة بنفسها، وهو قد أوصل هذا الشك إلى فن أبيه وعمه وأمه مثلاً، وهو، في التفاصيل، يتذكر «عليا» «عهدير البوسطة» لا «تحت ظلال الزيزفون». بسبب من هذه القدرة الثورية على الشك في الراسخ والتجاوز على المكرس، يستطيع الرحباني الشاب أن يضحك اللبنانيين أينما كانوا. فهو يردّهم، في لحظات تبصر متلاحقة، إلى الجوانب

(١٧) قدّم زياد الرحباني تباعاً قبيل الحرب وخلالها. سهرية، نزل السرور، بالنسبة لبكرة شو، فيلم أميركي طويل، شي فاشل، ثم غادر المسرح - الذي لم يعد مؤكداً وجود بقعة في بيروت المقسمة لتحمله دون أن تنحرف بدلالته - وانصرف إلى الموسيقى.

الفارغة في أشياء كثيرة بينها الأشياء التي يتقاتلون عليها منذ ثلاثة عشر عاماً ويحسبونها تامة العظمة. هو يظهر لهم إذاً أن الغرور، الذي يبرر الحرب ويمنع التعارف بين الأفراد والجماعات، مفتر جداً إلى ما يبرره. وهو يظهر لهم أيضاً، لصدقه وتواضعه، أنهم غير محتاجين إليه ليتعرفوا هذه المواضع الفارغة، لأنهم يعرفونها أصلاً ولوزعموا لأنفسهم العكس. فإن نصيحة سقراط «إعرف نفسك» تُزجى هاهنا، في صيغة جديدة: «إعرف ما تعرفه». وذلك لأنك، بمعنى ما، تعرف نفسك أصلاً ولأنه يسعك، لهذا السبب، أن تعرف سائر الخلق. ذاك إذاً، في ثوريتته وعلى الرغم منها أيضاً، مسرح للسلام. فالضحك، على عكس ما يُظنّ، ليس هزلاً بالضرورة، واللعب ليس عبثاً.

الإشارة الثانية هي إلى استعراض كركلا الأخير «أصدقاء»^(١٨). وللتعارف ها هنا علامة فورية، وهي أن مدينة جونية وجوارها والفلك الذي بات يسمى «شرقياً» من لبنان بقيت مدة عام كامل تصفق للبداوة. لتلك البداوة التي يأبى المؤرخون «الشرقيون» نسبة لبنان إليها إباءً... بدوياً. ولا نبغي من هذا إفحاماً لأحد، لأننا نحن أيضاً لا ننسب لبنان إلى البداوة وحدها، وإنما نراها بعداً في شخصيته بين أبعاد لا نريد التكرار لأي منها. ثم إن راقصي كركلا أنفسهم لا يريدون الإفحام وهذا بعض روعتهم. فمع علم كركلا بمكان الفحولة من البداوة، يجروء على أن يقدم إلينا مثلاً عريساً بدوياً يموت عشرين ميتة وهو يتأهب للدخول على عروسه. والرقص من جهته، هاهنا، ليس خبطاً للأرض بالأقدام خبط من يريد القول: «أنا أنا». وإنما الرقص في «أصدقاء» رغبة في الطيران. والراقص يحاول أن يكون عصفوراً لا سنديانة، لأن السنديان لا يرقص ولا يغني. فلا يسوغ لأحد أن يقول للراقص في «أصدقاء» - على مرحة - قول الكتاب العظيم: «إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولاً»، وما يجعل راقصي كركلا لا يسحقون الناس بل يرتفعون بهم، هو هذه الملابس الفرحة الألوان من القماش

(١٨) قدّمت طوال عام ١٩٨٧ على مسرح «لاسيته» في جونية.

الخفيف، تنتفخ من حول نحولهم وترفرف. وهي مختلفة عن ذلك المخمل الذي كان ثقيلاً على نحول فيروز، أيام العز، وكان يصدي له أرجوان «البيكاديلي»، وكان كلاهما يشهد لهية الدولة وإن لم يناسب صوت فيروز الذي يوحى بملابس أخرى.

هذا لعب في لعب، على أي حال. وقد لا يرى من هو تحت الركام والهم أهمية لهذا، وقد يدعونا إلى شيء من الجد، وإلى أن نقطب حواجبنا تقطيب من يتظاهر بالتفكير، وإلى أن نتجهّم تجهّم من يبحث عن مخرج. ولا بأس، من حيث المبدأ، بهذه الدعوة توجّه إلى من يستّون أنفسهم مفكرين، أو مثقفين على الأقل. ولكن ماذا لو كان بعض المخرج في نفوسنا وسلوكنا؟ إذ ذاك يصير لحديث اللعب معنى. إنني، مهما يكن من أمر، أرى في هذا اللعب صورة أحبها، لا صورة أتوقعها، لثقافة ما بعد الحرب، فلست من العرافين. أحب أن ينقلني عبدالحليم كركلاً وزياد الرحباني من عبث الحرب إلى لعب السلام.

المتعلّم والمجنون

في ظني (*) أنكم جميعاً قد سمعتم عجائز هذه البلدة أو سواها يردّدن

(*) هذا النص هو أقدم النصوص المجموعة هاهنا عهداً. فهو نص محاضرة ألقيت في بنت جبيل، بدعوة من ناديها، بعد أيام معدودة من إطلاق النار على معروف سعد. والنص محاولة نظر إجمالي في الحركة العارمة التي شهدتها قطاع التعليم اللبناني في أثناء السنوات العشر التي سبقت الحرب. وهو مبني على نقد اثنين من مفاعيل نظام التعليم الرئيسة: التغريب والتصفية، وعلى إبراز اتصالهما وتبعية الثاني منهما للآخر. اليوم، وقد جرى ما جرى، لا أجدي - وأنا معلّم منذ ثلاث وعشرين سنة - قد وقعت في حب التغريب ولا في حب التصفية، بل إنني لا أزال أجد الصورة التي يتخذونها في التعليم اللبناني فاجعة حقاً. وهذا ما انتهى بي إلى إعادة نشر الصفحات التالية، هاهنا، ولو بعد تردد. أما التردد فعلة ما شاهدنا، في الحرب، من أساليب لمكافحة التغريب والتصفية في المدارس والجامعات تؤول إلى مكافحة للمدارس والجامعات وللتعليم جميعاً. ولست أمانع في الاعتراف بأن الكلام الذي كان يقال في هذا الموضوع قبل الحرب، ومنه هذه المحاضرة، يحتمل بين ما يحتمله من إمكانات التأويل، ذاك الذي وضعته الحرب في موضع التطبيق. على أنني أجد أن الخطأ يستوجب التصويب لا الردة التي تحتاج ما كان في الكلام من صواب وتفضي إلى خطأ آخر، جديد قديم، هو تبرير النظام التعليمي بما فيه أو - على الأصح - بما كان فيه. فإن هذه الردة التي نعانها اليوم عند كثيرين، معلنة حيناً ومبطنة أحياناً، لا تقل عن نهجنا القديم خطراً ولا قدرة على توليد العنف. لا أرى، من جهتي، أن الرد المناسب على ما انتاب التعليم، في الحرب، من خواء فطعم وإلقاء للحبال كلها على الغوارب، يكون، بعد الحرب، بمجرد التشدد في التصفية - التي بات المهذبون منا يسمونها «اصطفاء» - وصولاً بها إلى حد المجزرة العامة. ولا أرى أن تجعل مسؤولية الثقافات المحلية، في بعض جوانبها، عن بعض جوانب الحرب - التي أمنت في هذه الثقافات تغييراً بدورها - مسوّغاً لوقف =

أن الإكثار من العلم يؤدي بصاحبه إلى الجنون. وقد دأبت العجائز على الاطناب في وصف غرابة أطوار المتعلمين. وإني لأرى في صلة تقيمهما العجائز عفواً بين العلم والجنون حدساً رائعاً تتفق عنه العبقريّة الشعبيّة بين أمور أخرى كثيرة. ومن البديع أن خطر الجنون هذا لا يصل - في نظر

الحديث عن «التغريب» واختصار نقده، بحجة أن ما عندنا بشع أصلاً.

ما أراه هو أننا محتاجون إلى تجزئة صور - بينها التصفية والتغريب - جعلناها بالأمس مطلقة، غير قابلة للتحليل، وأخذ أكثرنا اليوم يميل إلى اعتماد مطلقات أخرى مقابلة لها. نحن محتاجون إلى تحليل المطلقات، قديمها والحديد، وإلى إدخال النسبية في صلبها. اليوم أرى مثلاً أن التشديد على جهد المتعلم واستعداده أمر مشروع، بل ضروري، وأن التفاوت في هدين الجهد والاستعداد، يبرر نوعاً من أنواع التصفية. ولكنني أرى أنه يوجد نوع آخر من هذه الأخيرة، يجد أصله في أنواع التفاوت الاجتماعي المختلفة وليس عند المتعلمين الأفراد، وأننا محتاجون دائماً إلى مجابهة هذا النوع ومحاصرة آثاره، وإن سلمنا بمعزنا عن القضاء التام عليه، في يوم من الأيام، لأن المجتمعات التي لا تفاوت فيها وهم من الأوهام. أرى أيضاً أن المتعلمين - في مجتمعنا وفي غيره - محتاجون دائماً إلى ضروب مختلفة من «التغريب»، هي، في الحقيقة، بعض من تحديات الخارج التي تحرك كل مجتمع، من داخله، وتشارك في تخنيبه خطر الموت. فلا ينبغي إذن أن نوهم المتعلمين بأن السباحة في المياه الحميصة هي مثل التعليم الأعلى، وأنه يكفيهم - ويكفي المدرسة - أن يتعلموا ما هو موجود أصلاً في حدود قريتهم أو بلادهم. ولكن هذا الاحتياط لا يمنع وجود ألوان أخرى من «التغريب» تفقر المتعلم عوض أن تغنيه وتعوق حركة المجتمع عوض أن تحفزها ولا تثمر غير آفات تتراوح بين اللطالة وسحافة الشخصية والحوح

لا أظلم نفسي ولا أنهم هذه المحاضرة بأنها روّحت لنيل المتعلمين جميعاً علامات متساوية أو لامتتاع عن تعليم ما هو «أجنبي». فسيري من يقرأها أنها بريئة من هذا. على أنني، حين أعدت قراءتها، شعرت بالحاجة إلى إبراز ما كانت قد أبقت في الظل - لأن صيغة المشكلات كانت مختلفة في حينه - وإلى اقتراح هذا «التكسير» لمطلقات الخير والشر التي هي، في الحقيقة، آفات مطلقة. ولا تتسع هذه الحاشية لمزيد من التفصيل في شأن يلهم، على كل حال، نصوصاً أخرى في هذا الكتاب، أحدث عهداً من محاضرة بنت جيل.

أشير أخيراً إلى أن المحاضرة نشرت أولاً في دراسات عربيّة، عدد تموز ١٩٧٥، تحت عنوان «لبنان: ما هو التعليم الوطني؟».

العجائز - إلى علماء الدين . فعلم هؤلاء تصله بالعجائز صلوات راسخة وفيرة ، من الطهور إلى الصلاة إلى الصيام إلى الحج إلى الزواج والطلاق إلى الميراث إلى أخبار الأئمة والأولياء الخ . . . أما العلم الذي يرشح صاحبه للجنون فهو العلم الآخر ، العلم الذي لا يصله شيء بحياة العجائز ولا يصل منه شيء إلى مداركهن .

ما هو الجنون؟ هذا سؤال سأوضح صلته ، بعد أن أجيب عنه ، بفرض هذه الكلمة . الجنون هو الغربة . لكنه ليس غربة الغريب . إذا قيض لأحدكم أن يتوغل مثلاً في أقاصي المكسيك ويشهد رقصة في قرية هندية ، فإنه لن يتهم هنود المكسيك بالجنون رغم غرابة ما يرى ويسمع من حركات وأصوات وأزياء . أما إذا خرج أحدكم إلى شرفة منزله ذات صباح فوجد جاره يرقص نصف عارٍ في صحن الدار وعلى رأسه تاج من الريش وفي وسطه حبال من الخرز ، فإنه سيتصل فوراً بالمخفر والمختار موقناً أنه لم يعد من العصفورية مناص . الجنون إذاً ليس غربة الغريب ، بل هو غربة القريب ، غربة الذي يهرب سلوكاً معهوداً إلى غير مكانه (يقهقه في المأتم أو يتبول في المطبخ) أو غربة الذي تنتظر منه الانضواء في نمط معهود من الكلام والسلوك فيفجأك بنمط آخر لا عهد به للبيئة التي هو منها ، مهما تعددت وتنافرت أنماط الكلام والسلوك في تلك البيئة .

إن ما أدركته العجائز باكراً هو أن التعليم - بصورته الجديدة - تغريب للأقربين واجتثاث لهم من البيئة التي ولدوا فيها . لذا نراهن يرشحن الموغلين في العلم للجنون . ولم يكن هذا الاكتشاف صعباً فعلاً على حدس العجائز ، ما دام الفتى الذي يقبع في المدرسة عشر سنوات أو نحوها يفقد القدرة على التحدث إلى أمه . كيف يتم هذا التغريب؟ ولأية غاية؟ وما هي صلته بنظام التعليم خاصة وبالنظام الاجتماعي برمته؟

تلك هي الأسئلة التي سأحاول معالجتها الآن . لكن علي أن أبرز اختياري هذه الأسئلة - ولو بكلمتين - قبل أن أباشر معالجتها . إن الانطلاق

من التغريب الذي يمارسه نظام التعليم على التلاميذ معناه تعرية مضمون التعليم وعلاقاته. حتى الآن كانت القرية تطالب بالمدرسة. وكان ما يهم أهل القرية أن تقوم المدرسة وأن يحضر المعلمون وأن يدخل المدرسة كل من يرغب في دخولها من أولاد القرية. وشرط ذلك طبعاً أن تكون المدرسة رسمية أو مجانية. فإذا توافرت الابتدائية والتكميلية في القرية الكبيرة أو في الحي الكبير من المدينة، طالب الأهالي بالثانوية. وإذا استقرت مدرسة الصبيان طالبوا بمدرسة للبنات. حتى الآن كانت حركة التلامذة الثانويين تناضل لإلغاء هذا الامتحان أو ذاك، لتخفيف هذه المادة أو تلك، لتزداد أمام التلامذة فرص النجاح وبلوغ آخر السلم التعليمي. حتى الآن كانت حركة الطلاب في الجامعة تعنى ببناء الجامعة ووضع طلابها في المعيشة والعمل وأحوال هيئتها التعليمية وتوزيع فروع الاختصاص بين الجامعة الرسمية والجامعات الخاصة بحيث لا تثقل بعض المهن الحرة حكراً على أبناء الأغنياء. حتى الآن إذن، كان منحنى المطالبة الرئيس هو منحنى توسيع التعليم وشموله كل من يرغب فيه، أي بعبارة واحدة: منحنى ديمقراطية التعليم. وهذا منحنى مشروع تماماً في خطه العام.

اليوم ما زال في لبنان أكثر من مائة ألف من الأولاد لا يجدون مكاناً في المدرسة أو لا يستطيعون، لأسباب مختلفة، دخولها. وما زالت مدارس رسمية كثيرة في حالة بائسة للغاية من حيث البناء والتجهيز وإعداد الهيئة التعليمية. وما زال قسم كبير من الأهلين يكتون بنار الأقساط وأسعار الكتب أو يدفعون بأبنائهم وبناتهم إلى مأوي الدجاج الملقبة بالمدارس المجانية. وما زال العديد من مطالب الثانويين والجامعيين قائماً بعد عدد لا يحصى من الإضرابات والتظاهرات. هذا صحيح كله. وهو حريّ دون ريب بالاهتمام ومواصلة الجهد. لكن الصحيح أيضاً أن أكثر من ثمانمائة ألف من التلامذة والطلاب - أي ثلث الشعب اللبناني تقريباً - هم الآن على مقاعد الدراسة في جميع المراحل. هؤلاء هم بناتكم وأبناؤكم، أو إخوتكم وأخواتكم أو أنتم أنفسكم. ومن حقهم عليكم أن تسألوا: كيف يتعلمون؟ ماذا يتعلمون؟ لأية غاية يعدهم التعليم؟ إنني إذ انطلق من حالة التغريب التي تنشئها المدرسة،

أطرح هذه الأسئلة بالذات - وهي لا تطرح إلا لماماً ولا تسهر على معالجتها أية حركة منظمة على الإطلاق. وفي اعتباري أن هذه الأسئلة هي الأصل وأن سائر المشكلات - على خطورتها - إنما تنبثق عنها ولا تعالج خارج نطاقها. فإذا عرفنا مضمون التعليم عرفنا دوافع البرجوازية اللبنانية وقيادتها السياسية إلى توسيعه وعرفنا القيود التي تضعها على هذا التوسيع والأشكال التي تملئها عليه. وإذا عرفنا غاية التعليم في تخطيط صانعيه أمكن لنا أن نبرز في وجهها مصالحننا نحن بصفتنا مستهلكين لهذا التعليم، طامحين إلى دمجهم في تصورنا الخاص لمستقبلنا. ولعلي استبق التحليل كثيراً إذا قلت أن ديمقراطية التعليم تنجم عن وطنية التعليم وتتبعها، وأنه لا تعليم ديمقراطياً إن لم يكن التعليم وطنياً أي مؤسساً على وجهة نظر الشعب.



أعود إلى مسألة التغريب. حين يخرج التلميذ من المدرسة أو الطالب من الجامعة يقال له: دخلت إلى الحياة. هذا يعني أنه كان حتى تلك اللحظة خارج الحياة. وليس في الأمر إلا مبالغة نسبية. فالمدرسة، في الأصل، معزول يحاول، قدر الاستطاعة، وضع الولد خارج كل تدريب على الانخراط في نسيج الحياة الفعلي وخارج كل معرفة بواقع هذا النسيج. فهو لا يعرف فيها شيئاً عن الإنتاج وعلاقاته ولا يعرف فيها بالتالي شيئاً عن أسباب الصراعات المحتدمة دائماً بين جوانب المجتمع. إذا كان من بيئة ريفية، من هذه البلدة مثلاً، واعتمدنا في تنشئته على المدرسة وحدها، خرج لا يعرف شيئاً عن التجارة الصغيرة ولا عن الزراعة ولا عن الحرف، لا يعرف من أين يأتي القصابون بالماعز أو ما هو الفرق بين الثنوة والتكعية ولا يميز النعل من الضبان. لا يعرف من أين جاء الصراع العائلي ولا ما هي وظيفته، ولا يعرف كيف يتعامل التجار الكبار مع الصغار ولا كيف يتعامل أرباب الحرف وملاكو الأرض مع أجرائهم، ولا كيف يتعامل المصرف مع الفلاحين. أما إذا كان من بيئة مدنية فإن المدرسة لن تعلمه شيئاً عن المصارف ولا عن الأسواق الكبرى ولا عن المضاربات العقارية ولا عن الحياة في المصانع ولا عن وكالات السياحة وشركات الضمان والصحف والسلطة، الخ، الخ...

والحال أن هذه الأمور هي الحياة نفسها، الحياة بعرقها ودمها، بمستغليها ومستغليها، برونقها وبؤسها. فالتغريب يحاول أن يكون تاماً في المدرسة. لولا أن الحياة تجد دائماً منافذ، خارج المدرسة، للدخول إلى نفس الولد، مجتزأة، مقطعة، مزيفة. لا أريد أن أصدم أحداً. ولكن خذوا مثالين على طرفي نقيض. ولدان في الخامسة عشرة من عمرهما. أحدهما قضى لسبب ما عشر سنوات في مدرسة داخلية. والآخر قضى لسبب مختلف عشر سنوات بين أزقة البلدة ومقاهيها ومحترفاتهن ودكاكينها وحقولها وبراريها. وستجدون أن الثاني يكتنز قدراً من الخبرة والقدرة على التعامل والانخراط والمهارة اليدوية واللياقة العملية يتجاوز بأشواط ما يكتنزه الأول. . . وإن كان هذا الأول يرطن بالشعر الأجنبي ويعرف أن زوايا المثلث مائة وثمانون درجة وأن كولومبس هو الذي اكتشف أمريكا. لست أدعو بالطبع إلى تشريد الأطفال. فأنأ أعرف مقدار الشقاء الذي يلزم التشريد وأعرف أنه يرسم علامة استفهام مطلقة على المستقبل وأن حالة النمو التي أصفها ليست كافية من جهة وليست مضمونة على الإطلاق من جهة ثانية. فكثيراً ما يدخل المشرّد في علاقات اضطهاد تسحقه قبل أن ينمو. ما أقصد أن أقوله هو أن نوافذ المدرسة لا بد أن تفتح على الريح وعلى الحياة. ولا بد أن ينتهي هذا الرعب الذي يصيب المعلم والمؤسسة برمتها إذا تسللت نسمة من الخارج عبر سؤال يطرحه تلميذ. ولا بد أن ينتهي التغريب، لا بد أن ينتهي استبدال الدم والعرق بالحبر والورق.



إذا كانت المدرسة تغرب الولد عن بيئته الاجتماعية، وحتى الطبيعية، فما هو مضمون الإعداد الذي تقدمه له وما هي غايته؟ أيام الانتداب لم يكن التعليم في لبنان ظاهرةً جماهيرية. كانت المهمة الرئيسة الملقاة على عاتق المدرسة هي تخريج طواقم السلطة المحلية ورؤوس الجهاز الإداري وعناصر المهن الحرة الملحقة بالسلطة أو الطامحة إليها. لذا كان للإعداد المدرسي سمتان، فهو يغلب أولاً ثقافة السلطة المنتدبة (فرنسا) ولغتها. وهو ثانياً

مرحلة تمهد ببرامجها لبرنامج التعليم العالي الذي تشكل الحقوق والعلوم السياسية قطبه الأهم. الثقافة المدرسية آنذاك ثقافة تقوم إذن على لغة أم هي اللغة الفرنسية وتعد للسياسة والإدارة والقضاء والمحاماة والهندسة وما شاكل. لذا كانت كل مراحل التعليم تصب في التعليم العالي، فيتولى هو تحديد وجهتها وبرامجها، وكان التعليم العالي تابعاً مباشرة لثقافة الاستعمار، وكان يسوق إلى تبعيته كل مراحل التعليم الأخرى.

بعد النكبة الفلسطينية وما تلاها من تغيير في الخارطة المالية - التجارية للمشرق العربي ومن بروز لرساميل النفط ومن تحول سياسي - اجتماعي في بلدان المشرق قادته الانقلابات العسكرية المتوالية، بدأت بنية القوى العاملة اللبنانية تشهد أهم انقلاب عرفه لبنان، على هذا الصعيد، في القرن الحالي. ويمكن تحديد السمة الرئيسة لهذا التحول على أنها الآتية: نمت البرجوازية الصغيرة الحديثة نمواً هائلاً على حساب البرجوازية الصغيرة التقليدية وتم دمج هذه الأخيرة، أو ما تبقى منها، في السوق الرأسمالية.

والمعني بالبرجوازية الصغيرة التقليدية فئات صغار المزارعين وصغار التجار والحرفيين. والمعني بالبرجوازية الصغيرة الحديثة فئات الموظفين والمستخدمين وقسم من أصحاب المهن الحرة على أنواعها. . . ولنضرب أمثلة قليلة توضح نمو البرجوازية الصغيرة الحديثة. كان جهاز الدولة اللبنانية يتألف عام الاستقلال من آلاف قليلة من الموظفين، فبات يتألف اليوم من ثمانين ألف عنصر على الأقل إذا أضفنا إلى موظفي الملاك عناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي والأجراء والمياومين أو المتعاقدين في مختلف الإدارات. كان جهاز تجارة المال عند الاستقلال يقوم على بضعة عشرات من الصيارفة وعلى وكالات قليلة لبعض المصارف الأجنبية تضم بضعة عشرات أخرى من المستخدمين. بات في لبنان اليوم أكثر من مائة مصرف منتشرة الفروع في كل أنحاء الجمهورية يعمل فيها نحو من ثمانية آلاف مستخدم. وما علينا فوق ذلك سوى أن نجعل النظر في الأعداد الضخمة من الكتبة والإداريين والمحاسبين والفنيين على اختلافهم ممن تستخدمهم شركات

التأمين ووكالات السفر والسياحة ومكاتب المهن الحرة والمتاجر الكبيرة وشركات الاستيراد والتصدير ووكالات الدعاية والإعلان وأجهزة الصحافة والإعلام والشركات العقارية وإدارات المصانع نفسها والتعليم الخاص والمستشفيات الخ... لنعلم أن شيئاً ضخماً قد تغير في بنية البرجوازية الصغيرة اللبنانية..

أمثلة قليلة توضح انهيار البرجوازية الصغيرة التقليدية واندماجها في السوق. قبل أربعة عشر عاماً قدرت بعثة إيرفد عدد الذين يعيشون من الزراعة في لبنان بـ ٥٠ بالمئة من السكان. عام ٧٢ أعلن إحصاء للقوى العاملة نشرته وزارة التصميم أن هذه النسبة قد انخفضت إلى أقل من ٢٠ بالمئة. قد يكون أحد الطرفين قد أخطأ في الحساب. وقد تكون طريقة الإحصاء قد اختلفت. لكن الخطأ والاختلاف لا يكفيان لتفسير ضخامة الفارق. الواقع أن الذين سقطوا من الحساب هاجروا إلى الخارج أو استقروا في المدن. عدا ذلك نمت الزراعات الاحتكارية الصناعية ونمت الملكيات الكبرى وبسط اخطبوط التسويق الرأسمالي أذرعه على الإنتاج الزراعي. في الماضي كان معظم هذا الانتاج موجهاً إلى الاستهلاك المحلي في منطقة الزراعة أو في جوارها. اليوم يقف مزارع التبغ بين إدارة الحصر والمصرف، إذا كان هو صاحب الرخصة والأرض. فإذا لم تكن له رخصة ولا أرض تعرض لاستغلال مثلث أو مربع. وذاك أيضاً هو شأن مزارع الشمندر السكري في البقاع. اليوم تشتري مصانع العصير والمربيات وشركات التوضيب والتبريد والتصدير معظم الانتاج من الفاكهة وتتولى تسويقه بمشاركة المصارف ورعايتها. وهي بذلك تسيطر سيطرة محكمة على الأسعار وتقرر رواج الإنتاج أو كساده، رخصه أو غلاءه، وتحدد حصة الفلاح من عرقه. اليوم يشتري رجال المال وأثرياء المهجر ألوف الهكتارات على الساحل وفي البقاع وفي عكار ويحولون ألوف المزارعين إلى عمال يتولون هم تحديد أجورهم أو يستعوضون عنهم بمن هم أكثر قابلية للاستغلال من سوريين وفلسطينيين. والحرفيون؟ كانوا هم أيضاً منتجين مستقلين يبيعون في السوق المحلية، حالهم تعرفها هذه البلدة حق المعرفة. كان «الكندرجي» يعمل لزبائنه في المنطقة فرداً فرداً أو يبسط انتاجه

في السوق الأسبوعية. اليوم هاجر مئات «الكندرجية» إلى بيروت أو إلى الخارج. وبات الباقون هنا والمقيمون في بيروت يعملون لمصلحة التجار الكبار والمصدرين الكبار والصناعيين الكبار. وافتحت في البلدة نفسها محلات لتجارة الأحذية وثيقة الصلة بسوق بيروت، الخ..



ما علاقة هذا كله بمشكلة التعليم؟ يستحيل تماماً فهم مشكلة التعليم خارج الضوء الذي يلقيه عليها هذا الانقلاب في بنية القوى العاملة. التعليم طبعاً لم يصنع البرجوازية الصغيرة الحديثة ولا تسبب في انهيار البرجوازية الصغيرة التقليدية واندماجها وما رافقهما من هجرة ريفية، خاصة. هذا كله نتاج لتحول الرأسمالية اللبنانية، أي للنمو الهائل الذي شهده قطاع الخدمات ولسيطرته المباشرة أو غير المباشرة على مجمل قوى الإنتاج وعلاقاته ولما استتبعه ذلك من نمو في جهاز الدولة. لكن التعليم كان الرافعة الحاسمة التي أتاحت استقبال هذا الانقلاب وتنفيذه. فالبرجوازية الصغيرة التقليدية أمية في الغالب أو شبه أمية. المزارع والحرفي لا يحتاجان إلى القراءة والكتابة. وصاحب الدكان الصغير يكفيه أن «يضبط الهندي»، كما كانوا يقولون، أي أن يعرف أبسط مبادئ الحساب. أما البرجوازية الصغيرة الحديثة فهي متعلمة بالضرورة. في عهد السياحة والتصدير والاستيراد، يستحسن اللغ بالراء الفرنسية أو نفخ الأوداج لإخراج الـ (O) الأمريكية. ويستحسن أن تطفو فقايع الثقافة المنافقة أحياناً على سطح الحديث. هذا عدا ما تستهلكه من «المعارف» مهمات الوظيفة الإدارية والتعليم والمهن الحرة، الخ..

لهذا توسع التعليم وتعهدت الدولة جانباً منه وتعهد رأس المال الخاص جانباً آخر في حدود ضمان الربح. وكان محتملاً أن تكون وظيفة التعليم، في صيغته الجماهيرية الجديدة، هي تنفيذ هذا الانقلاب في بنية القوى العاملة، بإعداد عناصره البشرية. والتغريب الذي تحدثنا عنه هو أداة هذه الوظيفة أو صيغتها. فالتغريب يقتلع التلميذ من وسط معين هو بيئة نشأته ويعده لوسط آخر، طوال الدراسة. أما الوسط الذي يجري اقتلاع الولد منه فهو قد كان حتى الآن، في معظم الأحوال، وسط البرجوازية الصغيرة التقليدية.

الأسلوب إذن هو إبعاد الولد، قدر المستطاع، عن المحترف والحقل والدكان والشارع، الخ. . أما صلب التكوين الجديد الذي تعوض به المدرسة هذا الاقتلاع فيتمثل في ثلاثة أشياء: القراءة والكتابة والحساب. هذا في الواقع هو الهدف الرئيس - الجماهيري - الذي رسمه نظام التعليم لنفسه: أن يتعلم الأولاد القراءة والكتابة والحساب. يعلق الولد في الفضاء، خارج عالم المادة والصراع، سنوات طويلة يقرأ خلالها ويكتب ويحسب. وهذه الأشياء تعد الولد لكل شيء ولا تعده لشيء. فهو، في الألوف المؤلفة من الحالات، يكبو قبل عتبة الجامعة ويخرج من الدراسة. وحين يخرج، على أثر الكبوة، يكون آلة كاتبة أو حاسبة، وقد بذلت المدرسة وسعها حتى لا يكون شيئاً آخر ولا يكتسب أية مهارة أخرى. الآلة الكاتبة أو الحاسبة تضعها حيث شئت: في المصرف، في المتجر، في المكتب، في وكالة السفر. . . أو تضعها تلقن القراءة والكتابة والحساب لأطفال آخرين جاؤوا طازجين من البيت. . هكذا يتم العبور من البرجوازية الصغيرة التقليدية إلى البرجوازية الصغيرة الحديثة، وهو مصير الأكثرية الساحقة من التلاميذ. يتم هذا العبور بعد سنوات من حياة الحبر والورق على مقعد المدرسة. ذلك أن البرجوازية الصغيرة الحديثة لا تعيش في عالم التراب والأشجار واللحم والخضار والنعل والجلد والشحم والحديد. انها تعيش في عالم قوامه الحبر والورق. حياتها حبر على ورق.

طبعاً يتعلم التلامذة أموراً أخرى غير القراءة والكتابة والحساب. لم أكن قد نسيت ذلك، لكنني اخترت أن أبرز جذع التعليم أولاً وأعود الآن إلى الفروع. في بلادنا شائعة قوية مفادها أن تلامذتنا يتعلمون لغة أجنبية في المدارس. سرّ بيني وبينكم في هذا المكان العام: الشائعة المذكورة عارية من الصحة. والمجرب يعلم أن الذين يصلون إلى الجامعة، وبعضهم يدرس اللغة الأجنبية في المدارس الابتدائية، لا يعرفون منها إلا ما قلّ ولم يدل. فما بالكم بالذين لا يصلون؟ هل تستحق اسم المعرفة باللغة الأجنبية معرفة لا تؤهل صاحبها لكتابة رسالة طولها عشرون سطراً ولا للخوض في حديث مدته خمس دقائق؟ الذين يتعلمون اللغة الأجنبية فعلاً هم بعض أبناء

الذوات وأبناء المثقفين. يتعلمونها في بيوتهم وفي مدارسهم. في بيوتهم قبل مدارسهم. يتعلمها أيضاً نفر من عصامي الثقافة في سن متقدمة، وبعض من واتتهم صدف العيش في بيئات متفرنجة. أما السواد الأعظم من التلامذة فيراد منه أن يحسن إلقاء التحية وأن يقرأ إسماً أو أرقاماً أو معاملة يجربها مراراً كل يوم أو شكاً محرراً باللغة الأجنبية. هل يستحق هذا جهاد سبع ساعات أسبوعياً في المدرسة عدا البيت، مدة اثني عشرة سنة؟ وما سر هذا الهدر؟ سره انه لا يراد من سواد التلامذة اتقان اللغة الأجنبية وآدابها. يراد من اللغة الأجنبية وآدابها أن تبصق سواد التلامذة، عاجلاً أو آجلاً، إلى خارج المدرسة. هؤلاء الذين لا يتعلمون اللغة الأجنبية، هل يتعلمون العربية؟ تلك مسألة أخرى تطرح على بعض الذين يلمعون لاحقاً منهم، على بعض أهل الصحافة والخطابة والإذاعة والتعليم والأدب. فإذا عرفتم مقدار ما يعلمه هؤلاء من أمر اللغة العربية عذرتهم التلامذة وأدركتم أن لغتكم الجميلة تموت موتاً بطيئاً في المدارس...

يتعلم التلامذة أيضاً ما يسمى المواد الاجتماعية: التاريخ والجغرافيا والمدنيات والفلسفة. تتم هذه المواد - ومعها النصوص التي يتم عبرها تعليم اللغة - عن وجه جديد من وجوه التغريب. هاهنا يتواصل التدجين الاجتماعي وترسم معالم الفكر والسلوك التي يقبلها النظام. هاهنا يجري تفتيت الواقع الاجتماعي واختزاله وتزويره. هاهنا يُعتدى على العقل وعلى الشعور. ومظاهر الاعتداء الفاضحة الصارخة ليست أكثر جوانبه خطراً. بل المخفي أعظم. حين يكتب كمال الحاج - أحد أساتذة الأساتذة - أن القومية العربية والقومية السورية والقومية الصهيونية هي الأخطار الثلاثة التي يواجهها لبنان، يتصدى له الطلاب الوطنيون بالمكانس. حين يقول أحد كتب التاريخ المدرسية في السنة الثانوية الأخيرة أن نهرو وشو إن لاي وتيتو وعبد الناصر قد لمعوا في مؤتمر باندونغ وتألفت معهم أيضاً أنسة لبنانية من آل النحاس أسرت قلوب المؤتمرين بفتنتها وزينتها، يتقلب التلاميذ على أفقيتهم من هول المهزلة. أما حين يقول كتاب السنة الرابعة المتوسطة إن الحرب الطائفية عام ١٨٦٠ بدأت في بيت مري بسبب خلاف الصبيان من النصاري والدروز أثناء لعبة الكلل

وامتدت إلى هنا وهناك وهناك وانجلت عن... نحو عشرة آلاف ضحية،
 فإنكم لن تجدوا إلا قليلاً من التلاميذ - والمعلمين - يعجبون كيف استطاع
 نفر من صبيان النصارى والدروز أن يفرضوا شجارهم هذا على النظام اللبناني
 كله مدة مائة وخمسة عشر عاماً، حتى الآن، وأن يتمادوا في اللعب أحياناً
 فتصبح الكلل قنابل، من وقت لآخر، ولعبة الكلل حرباً أهلية. ليس هذا كله
 بالأمر العظيم الخطر. الخطير أنه حين يقدم التاريخ بقضه وقضيضه، على أنه
 تاريخ الملوك والقادة لا تاريخ الشعوب ومجتمعاتها، فإن أحداً لا يتحرك
 للتصدي. إنني أعلم أن فصلاً يخصص هنا وفقرة هناك للحديث عن
 المنجزات الحضارية لعهد من العهود، ولكن أين هي القوى الاجتماعية التي
 تصنع الحدث التاريخي وتبني الحضارة؟ حين يقرأ الولد أن الحرب كرو وفر
 بين جيوش لا تحملها بنى اجتماعية وكأنها نبتت من الأرض أو هبطت من
 المريح، وحين يقرأ أن الحرب تنتهي دائماً إلى مائدة مؤتمر، يتعلم أن
 الصراع العربي - الصهيوني مثلاً أمر لا يد له فيه وأن مؤتمر جنيف قادم على
 أي حال... حين يقدم الكتاب غزاة سفاحين من الإسكندر إلى نابليون على
 أنهم أبطال تحملهم قوة القدر وتذهب بهم هفوة ارتكبوها قضاءً وقدرًا، يزداد
 رعب الولد الجنوبي من قنابل القدر الدايانية ويقع في رعبه ينتظر الفرج من
 القدر. حين تقرأ الطفلة في كتاب القراءة أن فاطمة فتاة عاقلة تطيع أباه
 وأما وتحتزم المعلمة وحين لا يقدم الكتاب للطفلة شخصاً واحداً لا تطيعه
 فاطمة ولا تحتزمه، يكون على فاطمة - وعلى الطفلة أيضاً - أن تطيع زوجها،
 في المستقبل، ولو ضربها كل يوم، وأن تطيع رب العمل متى وصلت إلى
 مصنع غندور أو إلى إدارة حصر الخبث، الخ... الخ..

لا يتسع الوقت للحديث عن المدينيات التي تعلم الطفل أن يمدّ رجليه
 على قدر بساطه، أي أن يحشر ركبتيه في بطنه ويسكت إذا كان البساط أضيق
 من قفاه. لا يتسع الوقت للحديث عن علم النفس الذي يقسم النفس إلى
 دوائر ومصالح ومديريات منتقلاً بالقمع إلى أعماق الداخل. لا يتسع الوقت
 للحديث عن العلوم والرياضيات التي لا ينم فرضها على جميع التلامذة إلا
 عن تحكم الجامعة، التي يصل إليها آلاف معدودة، بمصير مئات الألوف من

تلامذة لا يصلون ولا ينتفعون بشيء من العلوم والرياضيات، وإذا وصلوا لاحقاً لم يختاروها أبداً مواداً لتخصصهم. لا يتسع الوقت لفضح الحياء الاجتماعي المزعوم الذي تختبئ خلفه العلوم والرياضيات ولا للتبسط في وظيفة تصنيف العلم التي تتولاها.

ما أردت قوله هو أن كل شيء جاذب خطير في المدرسة، حتى اللعب، وأن أستاذ التاريخ مثلاً حين يتحدث، وهو يذوب براءة، عن عدالة بشير الثاني، عدالة الخازوق وبقر البطون وقطع الألسنة وسمل العيون، إنما يتجه بجوهر حديثه، رغم الظواهر، نحو عدالة أقبية المخبرات هنا أو في أي بلد آخر، ويبلد انتفاضة الأطفال ضد الاستبداد، وهي من أوائل الانتفاضات التي يرتج لها جسد الطفل متى جاوز سنته الأولى؛ لكأننا في ألف ليلة وليلة، حينما يصيح هارون الرشيد بلسان شهرزاد: يا مسرور هات السيف والنطع واضرب عنقه، يقطع مسرور رأس الرجل. . أمر لا يقف أحد عنده. . رغبة عابرة أبدأها الخليفة ثم انعطف إلى كأسه وجواريه. .



قلنا إن حالة التغريب التي يحدثها نظام التعليم رمت غالباً إلى الانتقال بالولد من برجته الصغيرة التقليدية إلى البرجة الصغيرة الحديثة. غير أننا لم نقل بعد أن البرجوازية الصغيرة الحديثة مراتب ودرجات. فالمستكبة في المصروف ليست من طينة المدير العام. وحاجتهما إلى التعليم ليست واحدة. لذا كان على كل أن يعرف حدوده. والمدرسة تلقنه، بين دروسها، درساً في هذه الحدود. تنصب له فخ اللغة الأجنبية وآدابها هنا وتحفر له فجوة العلوم والرياضيات هناك. فإذا كان من أهل الذكاء تصدى له أسلوب للعرض في كتب التاريخ والجغرافيا والأدب العربي يتحدى الذكاء لأنه معد للذاكرة العارية. ما هو أمله في النجاة إذن والأدب الفرنسي من ورائه والكيمياء العضوية من أمامه؟ أمله أن يكون أفرنجي المنشأ لبناني الجنسية أو أن يكون الجبر والورق، الكتب والأقلام، مادة شائعة في بيته أو أن يكون له صبر القديسين وذكاء المنجمين. فإن لم يكن له شيء من ذلك لاكته آلة التعليم

ثم لفظته إلى مكانه المحدد سلفاً في سوق العمل. ابن الفلاح محرز. ابن الحرفي معلم. أبناء القادة في كل مجال، قادة المستقبل في كل مجال. والشواذ القائمة طبعاً لا تغير القانون. فذاك هو قانون التصفية، وجه التغريب المفضل وسيفه القاطع. ولن أزيد على هذا سوى حساب صغير استنتقت فيه بالكّد أرقاماً من إحصاءات رسمية تتقن فن الصمت، بعد إخضاعها لمزيد من الاعتصار والتعذيب.

عام^(١) ٦٨ - ٦٩ كان ١٢٢٠٠٠ تلميذ في الأول الابتدائي
عام ٧٢ - ٧٣ كان ٥٧٠٠٠ + ١٥٪ = ٦٥٥٠٠ تلميذ في الخامس الابتدائي
٥٦٥٠٠ = ٤٧٪ لم يصلوا
الباقون ٥٣٪ وصلوا

عام ٦٨ - ٦٩ كان ٥٣٢٠٠ في الخامس الابتدائي
عام ٧٢ - ٧٣ كان ٢٣٣٠٠ + ١٥٪ = ٢٨٨٠٠ في الرابع المتوسط
٢٤٤٠٠ = ٤٦٪ لم يصلوا
الباقون ٥٤٪ وصلوا

(١) استقينا الأرقام من الإحصاءين التربويين الصادرين عن وزارة التربية لعام ٦٨ - ٦٩ ولعامي ٦٩ - ٧٠ و٧٠ - ٧١ وعن دليل الإحصاء التربوي الصادر عن «المركز التربوي» لعام ٧٢ - ٧٣ ومن المجموعة الإحصائية اللبنانية - العدد ٨ لعام ١٩٧٢ الصادرة عن «مديرية الإحصاء المركزي». وسبب إصافتنا نسبة ١٥ بالمئة إلى بعض الأرقام هو أن الإحصاء الصادر عن مركز البحوث يعترف بأن عدداً من المدارس يتبين من الحساب أنها تضم نحو ١٥ بالمئة من التلاميذ لم تملأ استماراته. ونحن نفترض أن هذه المدارس تضم النسبة المذكورة لا من المجموع العام وحسب بل من مجموع كل صف. وسبب افتراضنا «نسبة ثابتة» للتصفية في كل مرحلة، أجرينا الحساب اللاحق على أساسها، هو أننا لم نثر على أرقام تغطي اثني عشر عاماً متوالية (من ٦١ إلى ٧٢ مثلاً) فتعطينا عن هذا الافتراض. ثم اننا أبقينا المعيدين في الأرقام التي نوردها لأنهم حاضرون في جميع الأرقام ولا يسيء بقاؤهم إساءة كبيرة بالتالي إلى حساب السب. وحذفنا «الأحرار» من المرشحين للبيكالوريا الثانية لاختلاف وضعهم في الغالب عن وضع المعيدين العاديين. هذا كله مسيء طبعاً إلى الدقة - لمصلحة نظام التعليم في الغالب - ولكن ما الحيلة؟

عام ٦٩ - ٧٠ كان
 عام ٧٢ - ٧٣ تقدم إلى البكالوريا الثانية ٦١٤٠ باستثناء «الأحرار»
 ١٤٤٦٠ = ٧٠٪ لم يصلوا
 الباقيون ٣٠٪ وصلوا
 نجح منهم - أي من الـ ٦١٤٠ - في الدوريتين ٤٣٥٠ = ٧٠٪ تقريباً.

إذا افترضنا أن نسبة التصفية ثابتة عملياً في كل مرحلة (أي أنها ستكون في أية مرحلة ابتدائية مقبلة مثلاً ما كانت في المرحلة الابتدائية ٦٨ - ٧٢) وإذا أطلقنا على تلامذة الصف الأول الابتدائي اسم الأصل، حصلنا على النسب الآتية:

يبقى ٥٣٪ من الأصل في نهاية المرحلة الابتدائية.
 يبقى ٢٩٪ من الأصل في نهاية المرحلة المتوسطة.
 يبقى ٨،٧٪ من الأصل في نهاية المرحلة الثانوية.
 ينجح ٦،١٪ من الأصل في امتحانات البكالوريا الثانية النهائية
 ويصبحون مرشحين لدخول الجامعة.

فإذا كان ١٢٢ ألفاً من التلاميذ قد دخلوا الصف الأول الابتدائي عام ٦٨ - ٦٩ فإن نحواً من ٧٥٠٠ تلميذ فقط من بينهم سيدخلون الجامعة عام ١٩٨٠ أي بعد قضاء ١٢ عاماً فقط في المراحل السابقة. ولكن ينبغي أن نحسب معهم معيدي السنة الجامعية الأولى في ذلك العام والذين يصلون إلى الجامعة في ذلك العام أيضاً بعد أن يكونوا قد أضاعوا عاماً أو اثنين أو أكثر في الطريق. ماذا يحل بالـ ١١٤٥٠٠ تلميذ المتبقين؟ يرسبون. يعيدون. يخرجون.

أضيف إشارة خاطفة عن القمع، بعد حديث التصفية. القمع بالعصا لم يعد نهجاً سائداً في المدارس، والقمع بأعقاب البنادق ليس أسلوب كل يوم، رغم تكراره. أصل القمع الدائم يقع في علاقة التعليم نفسها. في

اعتداد المعلم باحتكاره للمعرفة، في تشوّفه الناتج عن الموقع الذي أسند إليه. في سعيه الدائب إلى إثبات تفوقه أمام جمهور من الأولاد، يسعى، دون عمد بالضرورة، إلى إبراز ما يجهلونه لا ما يعرفونه، فإذا هم بين يديه قطع من الأنعام جاهل عاجز... وليس الاكتفاء بهذه الإشارة إلى القمع قليلاً من أهمية مشكلته. فإن كل تغيير في النظام التعليمي يستمد قيمته - السلبية أو الإيجابية - من المكان الذي يعدّه للمتعلمين - وللمعلمين بالتالي - في علاقة التعليم.

من يحمل هذا الهم؟ من يحمل همّ التغريب وما يتبعه من تدجين وتصفية وقمع؟ أجدني مضطراً إلى القول إن حركة الطلاب لا تحمل منه إلا أطراف أذيله. وهذا أمر لا يعصى على التفسير وإن صعب تبريره. فقيادة حركة الطلاب هي في الجامعة لأن طلاب الجامعة هم الأوفر تجربة والأوسع حرية. وتصويب البصر إلى المرحلة الابتدائية أو المتوسطة يجشمهم لفظة طويلة لم يحزموا أمرهم على القيام بها حتى اليوم. حق أنهم يحملون همّ المرحلة الثانوية، وإن كانوا لم يحملوه حتى النهاية في أي تحرك. وذلك لأن الثانويين يستطيعون أن يحملوا همّ أنفسهم ولأنهم سند لحركة الجامعيين ومادة لتظاهراتهم. لكن أوان المعالجة في المرحلة الثانوية يكون قد فات، أو كاد. إذا كنت قد بدأت تتعلم الرياضيات في السنة الأولى المتوسطة، فلا بد لك أن تواصل الشوط، وفقاً للمنطق ذاته، حتى السنة الثانوية الأخيرة، وإلا خسرت جهدك السابق وزدت من احتمال رسوبك. والأمر نفسه يقال عن التاريخ مثلاً، وهو يدرس منذ المرحلة الابتدائية. فثمة فصول تعود، هي إياها، في سائر المراحل، وإذا كان التلميذ قد ألفها، رغم مصيبتها بها، فهو لن يطلب إبدالها، وذاك أيضاً شأن معظم المواد الأخرى. هكذا لا يدهشنا أبداً أن يصر الثانويون على تعريب الفلسفة العامة - وهي مادة يصادفونها للمرة الأولى في سنتهم الأخيرة - وإن يصابوا بالبكم أمام مطلب تعريب العلوم والرياضيات. فالذي تعلم رياضيات وعلومًا طيلة أربع سنوات باللغة الأجنبية، لن يطلب تعريبها وقد أصبح في السنة الأولى الثانوية، حين يفتتح عهد التظاهر. ماذا يسعه أن يفعل الآن وقدمه في الفخ؟ يطلب الاختزال!

اختزال المادة واختزال الامتحان . لست أقل حماساً من أي منكم لإلغاء البكالوريا الأولى . لكنكم إذا نظرتكم إلى هذا التدبير من زاوية نظام التعليم كله ، أعدتموه إلى مكان يناسب حجمه وقرعتم طبولكم لما هو أهم وأشمل . تتولى هذه البكالوريا تصفية قسم من القلة التي تصل إليها . ولا شك أن هذه « القلة » تعد بالآلاف وليست كمية يصح إهمالها . لكن التصفية متصلة الحلقات من بدء التعليم إلى نهايته ، والذين تطالهم ، في مختلف حلقاتها ، يعدون بمئات الألوف . .

ثم إن الامتحانات ليست سوى الأصبع الصغير الظاهر على السطح من ذراع التصفية الضاربة . لنقل إنها ناب الأفعى . . . أفعى التصفية تستنبت لنفسها أنياباً جديدة ، ما دامت فتية سليمة الأعضاء . أما الناب فلا يعرض بلا أفعى ! والأفعى هي مضمون مواد التعليم وتوزيعها وعلاقات السلطة في بنية التعليم ثم تجهيز التعليم ولا إلزاميته . . ليس جائزاً إذن أن تكون البكالوريا الأولى ، في الأصل ، مظهراً جزئياً للتصفية ، فتسمي ، في الرؤية الفئوية القاصرة ، قناعاً يحجب التصفية . . والاختزال ليس حلاً هو الآخر . حديث « مستوى التعليم » حديث صعب لأنه كان حتى الآن حديثاً مشبوهاً يفوح منه نتن التغريب وما يلحق به من تصفية . كان « المستوى » هو مستوى الطبقة المغربية أصلاً ومن يستطيعون الالتحاق بها ، أي أنه كان الصورة الرقراقة لتبعية الثقافة . لكن نقيض هذا المستوى ليس الاختزال . فأنت إذ تختزل الشيء تفقره دون أن تغير طبيعته . هكذا يدخل القهر في التغريب . تقول الطبقة - القدوة : أنا الإنسان . وتقع في مكان لا تطاله مئآت من ألوف السعادين يقهرها الشوق العاجز إلى « مطلق » هو مطلق التبعية . الاختزال هو إلقاء فئات المطلق المزيّف لمخلوقات نسبية . هو إلقاء فئات الإنسانية المغربية للسعادين . ولكن ماذا لو كان السعادين بشراً ؟ ماذا لو كان في طاقتهم بناء إنسانية أخرى ؟ الحل هو التغيير !

هل يحمل المعلمون هذا الهم ؟ في حركة المعلمين ، قبل عامين ، لم يبدر ما يشير إلى الاستعداد لحمله . تصرف المعلمون وكأن تلامذتهم لا

يواجهون مشكلة مضمون التعليم وعلاقاته أصلاً، وكأن زيادة رواتبهم و«تعزيز» التعليم الرسمي وتجهيزه - وهي أمور لا يخطر لي أن أعترض عليها - ترسي، خارج أي أفق (خارج الأفق)، بناء المدرسة المثلى . . .

على مقاعد الصفوف الابتدائية والمتوسطة يجلس اليوم ربع الشعب اللبناني. يجلس الربع الغض، ربع الطاقة العظيمة المختزنة، أروع ربع من الشعب اللبناني، ربع شعبنا وثلاثة أرباع مستقبله. هذا الربع هو جذع قضية التعليم، وهو عاجز عن حل قضيته. هو يقدم كثيراً لهذا الحل، فهو يقاوم التغريب باللعب والشيطنة والكسل والانطواء والتأزم. تلك هي وسائله للمقاومة. وهو يقدم حاجاته لمن يستطيع تلمسها ويقدم طاقاته لمن يستطيع تحريرها وإنماءها. وهذا كثير لكنه لا يكفي. تحتاج هذه المئات من ألوف الأطفال، من ألوف الفتيات والفتيان إلى معونة أهلها. إذا لم يلتفت الأهليون، آباء التلامذة وأمهاتهم، أخوتهم وأخواتهم، إلى المدرسة، فلن يلتفت إليها أحد لفئة خير. وحين يتحرك الأهليون، سيجد الجامعيون والشانويون والمعلمون مكاناً واسعاً لهم في الحركة لأنها ستصل إلى قضاياهم أيضاً.

لن تصل حركة الأهلين، متى قامت، إلى طرح موحد لقضية التعليم. سيكون فيها كل ما يتلاطم في صفوف هذا الشعب من متناقضات. وستبرز فيها تيارات محافظة أو رجعية وتيارات طليعية وتيارات بين بين. ولن يغلب الطليعيون، بالضرورة، في مدى منظور. بل إن حركة الأهلين ستكون بالضرورة أدنى قدرة في البدء على صياغة وجهة لتغيير التعليم من حركة الطلاب الآن. لكن الرهان على نتيجة طيبة للصراع أمر يستطيع أنصار التغيير أن يدخلوا فيه. المهم هو أن تستيقظ، في ميدان صراع حقيقي، مشكلات كبرى نائمة هي صلب قضية التعليم الوطني. ولا يهم من يوقف هذه المشكلات، ولا يهم أن يكون هذا الإيقاظ تنويعاً من طراز آخر لأن صاحب الطرح، أيّاً كان، سيجد دائماً من يتصدى له بطرح آخر. ثم إننا، على أي حال، لن نجد بديلاً لهذا الرهان. فهو ضرورة. لا بديل لتحرك الأهلين ولا غنى عنه.

ما الذي نرسمه نحن أفقاً لهذا التحرك؟ قلت إن نمو التعليم قد واكب تحوّل الرأسمالية اللبنانية فأدى وظيفتين تكمل إحداها الأخرى: أولاً إعادة توزيع القوى العاملة تبعاً لمنطق الرتب في تقسيم العمل الاجتماعي. وثانيتهما التدجين الاجتماعي الذي يقتضي اعتناق ما تمليه الطبقة المسيطرة، لمصلحتها، على الشعب من فكر وقيم وسلوك. هذا كله نسيمه إعادة إنتاج علاقات الانتاج ومواكبة تحولها. وهو وظيفة يضطلع التعليم بقسط منها في كل بلد من وجهة نظر الطبقة المسيطرة^(٢). وقد كان التغريب أسلوب قيام التعليم بوظيفته في لبنان. وكان هذا التغريب مضاعفاً هنا - شأنه في سائر المجتمعات التابعة - لأن البرجوازية الجديدة قامت من جهة أولى بنقل فئات شعبية بالغة الاتساع من موقع طبقي إلى موقع طبقي آخر مختلف عن الأول في نمط عمله وحياته، وقامت من جهة أخرى باستيراد أنماط السلوك والتفكير والشعور والعيش التي أملت على تلك الفئات، من الخارج. يحملك التعليم من موقعك في الداخل إلى موقع آخر ويكون هذا الموقع الجديد مستورداً. ذاك هو التغريب المضاعف، وهو نتيجة من نتائج تبعية الرأسمالية اللبنانية لامبريالية الغرب. والتعليم وسيلة هذا التغريب، والتصفية والتدجين والقمع أدواته وأشكال تنظيمه.

ثمة جانب من التغريب لا يقاوم في ظل الرأسمالية، وهو جانب تحديد الوظائف الاجتماعية وتوزيعها. فرأس المال هو الذي ينشئ تلك الوظائف. إذا تخرّج من الجامعات مزيد من المهندسين الزراعيين لا يحتاج إليهم رأس المال، اضطروا إلى البطالة ثم إلى الهجرة، وعزف الطلاب الجدد عن

(٢) تشترك انتماءات أخرى: عديدة في تعيين الانتماء الطبقي (وبالتالي في إعادة انتاج علاقات الانتاج). فالطائفة، في لبنان، ومنطقة النشأة والعائلة (الكبرى والصغرى) والوسط المهني للأهل، الخ... تتضافر جهودها مع جهد المدرسة في هذا الصدد. وبعضها (الطائفة خاصة) يعمل إلى جانب التعليم وفي داخله. والمحمّل، حدساً، أن لا يكون للتعليم في لبنان مكانته بين سائر الأجهزة الأيدلوجية «(التوسير)، في المجتمعات المسيطرة. لكن تحديد العلاقات عندنا بين هذه الأجهزة، وتحديد مكان الهيمنة، يستلزمان دراسة دقيقة مستقلة.

اختيار هذا الفرع. رأس المال يحتاج إلى المتعلم، ولكن المتعلم لا يستطيع جر رأس المال إلى حقله. لذلك سيظل المتعلمون يصبون في مستودعات البرجوازية الصغيرة الحديثة، وهي الوقود البشري لرأسمالية الخدمات، ما دامت هذه الرأسمالية قائمة. وسيظل المتعلمون يتوزعون على المراتب التي ينشئها رأس المال من المستكتب إلى المدير العام، وستظل كل مرتبة تنال حاجتها من العناصر. مجال المقاومة إذن ضيق الحدود متى كانت سوق العمل في المواجهة. لكن باب المقاومة ينشق قليلاً متى سألنا: هل يبقى أبناء الفقراء هم المستكتبون وأبناء القادة هم القادة؟ يتعدل هذا الواقع قليلاً أو كثيراً إذا تراخت أطواق التصفية. غير أن مشكلة الأصل الطبقي للمدير العام أو للطبيب والمهندس، تظل، في ما أرى، مشكلة ضئيلة الأهمية نسبياً، ما دام في ظل النظام الرأسمالي. ثمة أطباء من أبناء الشعب يتفانون في جعل أنفسهم خدماً للشعب. لكن أكثرية من يصلون من الأسفل إلى الأعلى يتغيرون كثيراً للأسف. وحين يخرج واحد من الوحل والشحم إلى العيادة أو المكتب لا يتمالك نفسه عن إنكار أهل الوحل والشحم والتمسح بكل العتبات غير المقدسة. تلك هي مثلاً حدود مطلب لا جدال في سلامته مبدئياً، هو مطلب إنشاء الكليات التطبيقية في الجامعة اللبنانية.

أين تكون المقاومة إذن، إن لم تتناول تحديد رأس المال للوظائف الاجتماعية التي ينتهي إليها الإعداد التعليمي؟ المقاومة، في الواقع، موفورة المجالات. إذا كنت مضطراً إلى قبول العمل الذي يحدده لك رأس المال، فما الذي يلزمك بقبول العزل الذي تفرضه عليك المدرسة؟ ما الذي يلزمك بقبول الحدود التي يضعها رأس المال على مهارتك، وهي حدود حاجته إليك؟ ما الذي يلزمك بقبول التدجين والرسم المسبق لفكرك وحاجاتك وعواطفك وسلوكك على الصورة التي شاءها رأس المال؟ ما الذي يلزمك بقبول القمع المختبئ في تضاعيف العلاقة المدرسية، وهو صورة الخنوع المراد منك في المستقبل؟ إن فتح المدرسة على بيئتها الشعبية وكسر الجدران التي تعزل التلامذة عن مهارات ومعارف لا يريد لها رأس المال وتقويم الصورة الزائفة التي ترسمها المدرسة للتلاميذ عن ذواتهم وعن

مجتمعهم وبناء علاقة بين التلامذة وجهاز المدرسة تحرر التلامذة وتوحدهم، هي كلها ميادين مقاومة ونضال، وهي وجهة التحرك في سبيل المدرسة الجديدة^(٣).

أصل إلى بضعة اقتراحات ملموسة. لا أقدم برنامج عمل ناجزاً أضيفه إلى الصروح الوهمية ولا أحتفل بوضع الحجر الأساس. البرامج الحقيقية يصنعها نمو تطلعات الجماهير وتوحيدها في الممارسة. ولا توجد خارج طاقات الحركة. ما أقدمه هو ما تتيح الحركة تقديمه، وهي في أزمة وعلى أبواب تحول، وهو لا يعدو أن يكون أمثلة عما يمكن السعي إليه. وأظل مستعداً بالطبع للتخلي عن هذه المقترحات، كلها أو بعضها، لدى بروز أي بديل مقنع.

أدعو الأهلين هنا أولاً إلى قراءة كتب أولادهم والتشاور في ما يستطيعون المبادرة إليه حيالها، على ضوء ما تقدم وضوء ما قد يراه سواي في تلك الكتب. هذه بداية محلية.

أدعو، في النطاق العام، إلى فتح أبواب المدرسة الابتدائية لشيء من الفرح: إلى إخراج الأطفال من عالم الحبر والورق، إلى الأشغال اليدوية والرسم الحر والموسيقى والسينما التسجيلية وإلى مزيد من اللعب وإلى

(٣) حين : رد اليوم إلى تصفح المقالات الأربعة التي كتبناها لمجلة «الحرية» في نهاية عام ٧٢ (الأعداد ٥٩٥ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩) نقع فيها على ثغرات عدة بينها القشل في رسم صورة الصلة العضوية بين ديمقراطية التعليم الحقيقية ووطنية. ويقع فيها خاصة على انحراف حاسم هو الميل إلى حس التعليم في منطق الحاجات المنشقة من نظام الانتاج. لا جدال في أن فصل الغاية المهمة للتعليم عن حاجات سوق العمل أمر مستحيل. لكن الغاية المهمة للتعليم لا تستغرق كل مضمون التعليم الذي يبقى شيئاً مختلفاً عنها رغم كثرة نقاط التقاطع. وفي هذا التمييز يقع ميدان معركة التعليم برمتها ويقع المكان الفاصل بين الموقف الانحراطي - الإصلاحى - الاقتصادي - العفوي (عذراً للإكثار من النعوت، ولو مرة واحدة!) والموقف الوطني الثوري. . في ما عدا ذلك - وهو ليس بقليل طبعاً - تبقى في المقالات المذكورة بدايات طرح جديد (لمشكلة التعليم الابتدائي والمتوسط مثلاً) هي التي نسعى هنا إلى إنمائها في حقل آخر.

الرحلات. وفي وسع السينما التسجيلية مثلاً أن تعلم الأطفال أسماء النباتات والحيوانات وأشكالها وخواصها وأن تبرز لهم العمال والحرفيين والفلاحين أثناء العمل وأن تدخلهم إلى أسواق وبحار وعوالم لم يدخلوها قط. وفي وسع الرحلات أن تصل بينهم وبين ما يتوافر من ذلك كله في بيئتهم.

أدعو إلى إلغاء تعليم اللغة الأجنبية من المرحلة الابتدائية لأن الولوج إلى لغة غير لغة الحاجة يستلزم طاقة على التجريد لا يمتلكها الطفل، ولأن العلم في الصغر، هنا، هو نقش في الماء، ولأن ما يتعلمه الطفل في خمس سنوات أو سبع (إذا أضفنا سنتي الروضة) يستطيع تعلمه لاحقاً في بضعة أشهر.

أدعو إلى إلغاء الفصل بين المدرسة المهنية والمدرسة النظرية وإلى تعريف تلامذة المدرسة الثانية بأهم المهن اليدوية، خاصة تلك التي تتوافر في بيئتهم، وإن كانوا لن يمتهنوها في المستقبل. وأدعو إلى تسهيل عبور التلميذ من التعليم النظري إلى التعليم المهني، في المرحلة المتوسطة، متى ثبتت رغبته في ذلك. وأدعو إلى تنظيم زيارات لتلامذة المرحلتين المتوسطة والثانوية إلى المصانع والمزارع والمحترفات وما شاكلها وإلى إشراكهم في العمل حيث استطاع ذلك وتعريفهم إلى العاملين. هذا كله لأن أي أمي متقدم في السن من هذه البلدة يعرف كل شيء عن عمل «الكندر جي» والحراث و«السنكري» ومزارع التبغ والبناء والنجار. أما الذي قضى عشرين عاماً في المدرسة فلا يعرف شيئاً من هذا كله. وفي ظني أن هذه المعرفة سر من أسرار الألفة القديمة في القرى، رغم ما اعتورها من صراع عائلي وأنها أساس من أسس وحدة الشعب.

أدعو إلى الإكثار من المواد الاختيارية في مراحل التعليم كلها وإلى تنوع الشعب بالتالي وإلى حصر امتحانات الترفيع في عدد محدد من المواد هي مواد التأهيل الرئيسة لكل شعبة. ولا تقف هذه الدعوة في زاوية الضيق الذي يسجن التلميذ في مهارة واحدة أو يقيه بلا مهارة سوى القراءة والكتابة والحساب، بل يقف في الزاوية النقيضة.

أدعو إلى تعريب العلوم والرياضيات وإلى مواصلة تعليم اللغتين العربية والأجنبية في المرحلة الثانوية وإلى استبدال تاريخ الأدب المحنط بنصوص تحتوي معاناة راهنة وإن لم تكن نصوصاً معاصرة بالضرورة. وأدعو إلى إدخال اللغة الإنكليزية من الباب الواسع في التعليم المتوسط الرسمي لأنها أيسر تلقياً على التلامذة ولأن التعليم الخاص استغل تعاطم الطلب عليها ليحوّل إليها جانباً هاماً من جهوده ورساميله. وأدعو أيضاً إلى تدريس لغات حية أخرى، خاصة تلك التي يتسع انتشارها في العالم الثالث (الإسبانية مثلاً).

أدعو إلى إلغاء تاريخ الملوك والعسكريين والمؤتمرات والتشريفات وإلى إحلال التاريخ الاجتماعي محل صدارة في التعليم منذ المرحلة المتوسطة. وأدعو إلى نقد صارم لكتب المذنيات والقراءة والحساب بحيث تنقى من فكر الخنوع والاستهلاك والتجارة وتحقير المرأة والعنصرية وتقديس السلطة على اختلاف أشكالها، الخ. . .

لا يقوم التعليم الوطني على حشو الكتب المدرسية بهجاء الصهيونية والاستعمار. ولا على تغطية سموات التبعية بقباءات الغزل النرجسي بالذات القومية. التعليم الوطني هو ذاك الذي يؤدي ما يقع عليه من مهمة توحيد الشعب، بهدم جدران العزل بين فئاته المستغلة المغرّبة ويضع أصبعه في عين مستعبديه. عند ذلك يكون لحادث الصهيونية والاستعمار حديث آخر ليس مجرد حديث. وحين ندير ظهورنا للمدرسة، لثلاثة أرباع المليون، أو أكثر، من أبنائنا وأخوتنا، لا يبقى لنا حق في الحديث عن النضال وعن بناء المناضلين، ولا عن العمال أو عن الفلاحين. فالذي لا يكثرث للأطفال لا يكون مهتماً إلا بالذين يقدمون له شيئاً ما لقاء اهتمامه، بالذين يقترعون لمرشحه في الانتخابات أو يدعمون تجمعه في التظاهرات أو يقبلون بالانتماء إلى حزبه. الأطفال لا يقترعون ولا يتظاهرون - إلا لعباً - ولا يضحمون صفوف الأحزاب. أيعني ذلك أن لا نكثرث لهم؟ لن نبني حينذاك إلا التكايا الضيقة ولن نشذب إلا أوراق الاستغلال والقهر مستكفين عن مس الجذور^(٤).

(٤) هذا الاهمال نتاج لعقوية مؤصلة في أسس الجدران التي تسيج المصالح الفتوية . .

في أوروبا، عند نهاية القرن السابع عشر، نشأت المدارس بمعناها المعاصر. قبلها كان الأولاد يتدربون على الحياة في المحترفات وفي الحقول. وكان أبناء الذوات وحدهم يرودون الأديرة، طلباً للعلم، أو يقتنون لأنفسهم معلمين. في أثر المدارس نشأت مصحات المجانين والسجون والمستشفيات ومآوي العجزة... كان نجم البرجوازية الصاعد آنذاك يشير إلى جميع من خصتهم هذه الطبقة بمقتها لأنها، قبل ذاك، لم تكن تجني منهم ربحاً: المجانين والمجرمين والمرضى والعجزة والأطفال... وحين قدم الاستعمار الأوروبي إلى بلادنا جلب معه مدارس وعجره وبجره. وما زال نظامنا التعليمي قائماً على خدمة الإمبريالية وخدمة وكلائها إلى اليوم. إننا لا نصدق كلمة مما يقوله وديع الصافي عن السعادة في الضيعة، فنحن نعلم أن الضيعة الأمية كانت شقية قبل مائة عام باستبداد الاقطاع، وأن الضيعة المتعلمة شقية اليوم باستبداد البرجوازية. لا نريد العودة إلى الأمية. نريد هدم مدرسة الاستعمار لبنني مدرسة الحرية ركناً من أركان مجتمع جديد.

ما إن يشتعل دولا من المطاط أمام مدرسة حتى تنهال الشهادات الذاتية في حسن السلوك. تقول منظمات اليمين الطلابي: هذه فوضى. وتقول منظمات اليسار: هذه عفوية أو مغامرة. و«علمية» اللفظ، في الحالة اليسارية، هي أناقة التي ترتدي ثوباً زفت فيه جذتها قبل ٦٠ سنة. وللعفوية هنا، وهي بيت القصيد، معنى محدد: فهي المبادرة، جماعية كانت أم فردية، أي إفلات الحركة من يد القيادات. لكن العفوية كان لها، في أصلها، معنى آخر. فالبرنامج «الديمقراطي» للحركة الطلابية اللبنانية مثلاً، برنامج عفوي تماماً. أي أن بنوده ملتقطة عن سطوح التطلعات الفئوية وأنه ينحو إلى الانخراط في النظام والتخفيف من تناقضاته بـ «مساواة» المواطنين في «حق» التعليم، دون بحث في مضمون التعليم القائم وفي الوظيفة التي كرستها له الطبقة القيمة على التبعية. هذه العفوية لا يراها القادة لأنهم أربابها. هكذا يصبح عمل القيادة (أي نقيض العفوية) هو التحكم في ساعة المهرجان أو التظاهرة وفي مكان التجمع أو خط السير وفي ترتيب الصف الأول الذي تشر صورته الصحف. هذا الفكر القيادي - هذا التصور للعفوية وللتنظيم - هل هو بعيد عن فكر ضباط الأمن أكثر من بعد قوى الأمن عن الصف القيادي في التظاهرة؟



- ٢ -

الأرض ومن عليها

ذات صباح، وكان غريغوار سامسا خارجاً من
حلم مشوش، استيقظ وقد تحول في سريره
إلى هامة من هوام الأرض.

فرانز كافكا

منفذ (١)

النفشرف بعرض ما يلي*

* وادي خالد

خمس عشرة طائفة،
ما عدا العلويين
واسماعيلية عكار
وعرب وادي خالد،
تتكلم،
بانفعال ظاهر،
جميعها في وقت واحد.

* ذلك

أثناء ذلك
تحولت
طائفة الروم الأرثوذكس
إلى طائفة من الأنبياء.

* يومان

الدهر يومان:

(*) نشرت في جريدة النهار، في عدد من أعداد شباط ١٩٨٤.

مجنون يحكي وعادل يفهم .
أما أن العادل يحكي
فهذه
لم تنزل في كتاب .

■
الدهر يومان :
يوم لك ويوم
عليك .

*
الدهر يومان :
يوم علينا
ويوم علينا .

*
الدهر ثلاثة أيام :
مجنون يحكي
وعادل محتاج
إلى مزيد من الوقت
ليفهم .

* دليل الإعراب والإملاء

اتهجأ
طوال اليوم الثاني ما هو
مكتوب
على جدار قيد البناء .
من هو ؟
شيعي أخطأ أم أمي أصاب ؟

أمي أخطأ أم شيعي أصاب؟
مكتوب: «نعم لا أمل».

* حي لا يموت

وما ان همست
لنفسي
أن يداً واحدة لا
تصفق
حتى ضج الحي كله
بالتصفيق.

* الدليل على وجود الله والغاية
من وجود الصحف

شتمني أحد العساكر،
لعن الله أباه.

* البحة

ألفان من المفقودين
بقيت لهم
من الأهل والخلان
مائة واحدة.

*

٢٠٠٠

*

ألفان...
جائزة مالية من الله،

جائزة قيومة
لمن يطلقهم
في أبواق العالم.

* المثقفون ومشكلة الانتقال

ثم رفع أحدنا شعار المرحلة :
«من الملجأ إلى المطار» .
لكن الملجأ هادر
والمطار ثائر وكنت صغيراً
في الخمسينات ، أيها الرفيق ،
فتأخرنا .
مشكلة الانتقال مطروحة ،
أيها الرفيق ، وتأخرنا
في اكتشاف طبيعة العصر .

* هذا

عنوان على جريدة حزبية :
«هذا أو التقسيم!»
ما هذا؟

* الدوائر

إلى أن أتشرف
بعرض ما يلي :
على المستدعي
تدور الدوائر الرسمية ،
وهذا الكوكب الـ
مفخخ
يدور أيضاً ،

حول مستودع الذخيرة الشمسي ،
طوال الدوام الرسمي
ودوام عزكم
الإضافي .
أعنى الدول
هي الدولة المنهارة :
على المستدعي تدور الدوائر
ولا من
يتفضل
بقبول الاحترام .

* ما يناسب

عشية العودة إلى
بيروت ،
اثقلت عنقي بالذهب
وأصابع يدي أيضاً
ومعصمي
وبما يناسب
أيضاً
من الحجارة .
قلت :
لن يقتلوا رجلاً
لم يعد يقدر بثمان .
*

في سفر آخر
نمت عارياً
وحدي

حيال موقد .

قلت :

لن يقتلوا

رجلاً

لم يعد .

*

هكذا

أحسن التصرف كل مرة

وأنجو

* عبقرية اللغة

طظ في هذه الحرب ،

مدوية برفع الـ

طاء . . .

مكثفة

بفعل الشدة :

مسمى في جملة المساعي ،

ذات صدى

بفضل التنوين ،

سلطانية

لإبدال الظاء زائاً مفخمة ،

مثنى في هذه الحرب !

يا لها !

فلقة أكبر من فلقة كأنما

يجول

في معائها المستقيم

جنين أعور .

الطوائف . المناطق .. على علّاتها

أ - قبل الحرب : الدولة و«خجل الطوائف»

في أوائل السبعينات(*)، كان قد بدأ يشيع، في الأدبيات الاجتماعية - السياسية المتعلقة ببنى الكيان اللبناني، طرحٌ لا تخلو العودة إليه الآن من فائدة. وذلك أنه كان جهداً لبس لبوس العلم لتطويق بؤر في هذا الكيان ما لبث أن انفجرت في الحرب وبدت عصيّة على التطويق. كان المراد ترويضاً نظرياً يقصي أشباحاً من الماضي تظل، عند كل أزمة، تنتفض في المخيلات.. وكان المؤمل أن يسفر إحكام الطوق النظري عن طمأنينة جديدة بعلماء الفلك: لن تثور عاصفة، من الآن فصاعداً، في هذا المجتمع، إلا وفي يد العقل مقاليد مجراها وأفق مرساها. أي إننا تغيرنا، فصارت محاور أزماننا مجانسة لعلم العلماء: شقافة تخترقها قوانين المنطق من الوريد إلى الوريد، منتظرة شأن الأجوبة في جدول الضرب. كان علينا، في حسابنا هذا الطرح، أن نستبعد، بعد الآن، من بين احتمالات التركيب اللبناني، انفجار اللاعقل، وأن نستبعد، من بين انفعالاتنا، البغنة والشدة.

أما منطلق ذلك الطرح فكان أن تُكثّف حصائل الماضي في لحظة حاضرة، بحيث يبدو الحاضر صدفة نقبلها على علّاتها قبل أن نتنبه إلى ما في أيدينا من أدوات للتغيير حسبناها آنذاك متمادية السلطان، فنمعن فيها - أي في تلك الصدفة - تعديلاً وتبديلاً.

كيف بدا لبنان في حاضره - الصدفة ذاك؟

(*) ورقة أعدت لندوة كان مقرراً عقدها في فيينا ثم ألغيت. وقد شرت بعد ذلك في مجلة الواقع، العدد الثاني، تموز ١٩٨١.

بدا مشكلاً من طوائف ومناطق، بطبيعة الحال. على أن الطرح الآنف الذكر كان يلاحظ:

- ١ - أن مناطق لبنان تتميز كل منها بأكثرية طائفية معينة.
 - ٢ - أن التخلف والنمو، لما كانا موزعين توزيعاً متفاوتاً على المناطق، فهما موزعان توزيعاً متبايناً على الطوائف أيضاً.
 - ٣ - أن على الدولة أن توزع جهد الإنماء توزيعاً يصحح شيئاً فشيئاً هذين التفاوت والتباين. وأن هذا التصحيح، إذا حصل، هو القمين بقطع عرق التوتر الذي يتخلل المجابهات السياسية ويظهر كأنه يهدد، ضمناً، بتحويل كل مجابهة إلى مجابهة شاملة.
- وإذا كان بدا آنذاك أن ثمة «معارضة اجتماعية» تشدد النكير على الدولة لحملها على مباشرة التصحيح المذكور، فإن قوى السلطة نفسها كانت بعيدة عن إنكار صحة التوجه الذي كان يضع دورها في مكان القلب من السيرة الاجتماعية. هذا برغم أنه كان لا بد من الدخول شيئاً ما في التفاصيل. فكان يلاحظ:
- ١ - أن تدخل الدولة في تصحيح تفاوت النمو بين المناطق - وبين الطوائف بالتالي - يقتصر في الأغلب على تعزيز الخدمة الاجتماعية العامة (المواصلات، الماء والكهرباء، التعليم والطبابة، الخ...).
 - ٢ - أنه يمتد جزئياً إلى حماية بعض السلع (الزراعية بخاصة) وإعانة منتجها بوسائل تتراوح بين المساعدة على الاستصلاح وشراء المحصول بأسعار تشجيعية مباشرة (التبغ، الشمندر) وتخصيص منح لصادراتها (التفاح) وإيلائها إعفاءات ضريبية (بعض الصادرات الصناعية).
 - ٣ - أن التدخل نفسه لا يتجاوز هذه «الرافعات»، بسبب من طبيعة النظام الاقتصادي - الاجتماعي، نحو دخول الدولة نفسها حلبة الانتاج وتولي القطاع العام دوراً قيادياً فيه.

كان يلاحظ أيضاً، حال الانتقال من الرغبة في التصحيح بهذه الوسائل إلى تنفيذها، أن الوسائل المذكورة معطلة إلى حد بعيد. فإن مشروعات الخدمة العامة ومبادرات الإعانة الاقتصادية كانت، من حيث طبيعتها وتوزيع مواقعها وأحجامها، موضع تجاذب شديد بين محاور السلطة السياسية أولاً... وهي محاور يتضافر على تعيين موقف كل منها اعتبارات عدة تمت بصلات وثيقة إلى المناطق والطوائف ومراكز القوى الرأسمالية. وإذا كانت الضغوط «الجماهيرية» والنقابية قد عادت إلى التدخل في هذا التجاذب منذ أواسط الستينات عودة متزايدة القوة، فإن مقاليد الحسم بقيت، حتى النهاية، دون أدنى ريب، في يد محاور السلطة نفسها. وكانت الاعتبارات (المذكورة أعلاه) الغالبة على سلوك هذه المحاور تؤول إلى طبع حصيلة التجاذب بسمة رئيسية: وهي تبعية التوزيع الأخير والقرارات التي تحدده (من أصغرها إلى أكبرها) لنسبة القوى بين محاور جزئية النظرة بالضرورة... أي هشاشة دور «الخطة» و«المركز»، أو، بعبارة أكثر سذاجة، هشاشة ما يمكن أن يسمى دور «المصلحة العامة»، وإن لم تكن هذه إلا مصلحة «النظام».

كان هذا التجاذب ينتهي بالطبع إلى وضع مسألة السلطة السياسية على بساط البحث. ولكن الطرح الذي بدأنا منه ظل يوحد أطراف السلطة وأطراف المعارضة حول وظيفة الدولة «الاجتماعية»، وبقيت هذه الوحدة قادرة على تهميش المطالبة بأي تغيير ذي أهمية في البنى الأساسية لهذه الأخيرة. فبقيت القوى الرئيسة لا تتجاوز اقتراح «مرافق» جديدة تكون أدوات «اجتماعية» في يد السلطة... على أن تحتفظ هذه الأخيرة بأسس بنيانها: أي بديمقراطيتها البرلمانية القائمة على تمثيل المناطق - الطوائف وعلى فرض حصص لها - يتباين تحديدها دقة - في السلطة التنفيذية وفي أجهزة الدولة كلها. كان يفترض أن «المصلحة العامة» سوف تجد لها مكاناً لا تتراحم فيه، من جراء هذا الإجماع الأيدلوجي على «الدولة الحديثة» وعلى «الإنماء» وعلى «الخدمة الاجتماعية» وعلى «الوحدة الوطنية» أولاً وفوق كل شيء.

بدا إذن - في إطار هذا الطرح نفسه - أن لا خلاف على بنية السلطة الواحدة ولا على وظيفتها. وإنما الخلاف كل الخلاف على... اقتسامها.

كان ينبغي أن يحل التكافؤ بين أحجام الطوائف والمناطق وحصصها من السلطة، ليحل الوثام داخل هذه الأخيرة وتكتسب وحدة «نهائية». هذا الطرح الذي نستخرج منه مفهوم «الطوائف - المناطق» (على علته) ظلت تحفره مسلمات أهمها التالية:

١ - ضرورة توطيد وحدة السلطة ونفوذ مركزها.

٢ - ضرورة تعزيز وظيفتها «الاجتماعية».

٣ - ضرورة الدخول إليها والوصول بها إلى توازن دينامي يتيح تصحيح التفاوت ما بين «المناطق - الطوائف» انطلاقاً من المركز.

تلك صورة «الصيغة» اللبنانية، لا في سكونها الموهوم، بل في وجهة الصراع الذي استوت إطاراً له قبل الحرب الأهلية. وإذا كانت بعض مراكز القوة، في صراع كانت هذه مسلماته، قد واطبت على إنماء طاقات خاصة بها (أي طاقات طائفة - منطقة)، بمعزل عن سلطة الدولة، فإن هذه الأخيرة بقيت المصّب، الراهن أو المنتظر، لهذا الإنماء الخاص. كان استنفار التواريخ الخاصة يضع هدفاً له ومطمحاً هذه «الكلية» التي تجعل سلطة الدولة نظيرة العقل في دعوى أنها بلور لا تاريخ له.

ولا ريب أن في هذه الدعوى قسطاً من الزيف لازم مجمل ذلك الطرح الذي تصدرته بصور مختلفة انطلاقاً من مواقع «الطوائف - المناطق» مسألة استقلال سلطة الدولة والمشاركة في قيادة المجتمع وتصحيح التواءاته عبر الانتماء إلى السلطة المذكورة. ولكن الإجماع المنعقد على هذا «الزيف» كان أمراً مهماً، بل كان أهم ما في أمر نظام لبنان السياسي. ولنعمد إلى مقارنة لا تعدى النطاق الذهني: كان النقد الماركسي، لعهد خلا، يرى في «الديمقراطيات» الغربية دكتاتوريات مقنعة لطبقة واحدة. ولكننا نعلم أن الوضع في أية «ديمقراطية» يتغير تغيراً بليغاً إذا أزمعت الطبقة إلغاء قناعاتها وممارسة «دكتاتوريتها» صراحة. أي أن القناع - إذا صحت هذه التسمية - جزء لا يتجزأ من الوجه، تتغير معالم هذا بزوال ذاك أو بتغيره. في لبنان

كانت الطوائف - المناطق تدافع عن حصصها في السلطة، ولكن أيّاً منها لم تكن تقول أنها تبغي التسلط على السلطة أو إفقاد هذه الأخيرة استقلال قرارها. وكان «خجل الطوائف» هذا - وهو مقابل القناع في المثل السابق - هو ذلك القسط من الزيف، الضروري لوجود الدولة.

ب - العمود والأفق - من الدولة - المحور إلى الدولة - الغنيمة

اليوم يبدو الطرح أعلاه مقصوم الظهر. وذلك أن المستقبل - المنطلق من حاضر نسي ماضيه - كان هو البعد الزمني المستولي على الصراع السياسي، قبل الحرب الأهلية، بل أيضاً خلال العامين اللذين استغرقتهما هذه الأخيرة. الحاضر الذي نسي ماضيه أي الدولة، والمستقبل أي مستقبل الدولة. اليوم - بعد الحرب - دخلنا عهد التفسير: أي إن الماضي عاد هو سيد الموقف. الماضي أي الطوائف - المناطق. بل إن الحرب قرّبت هذا المفهوم من التحقق في الواقع. اقتربنا خطوات من التقسيم النقي إلى «طوائف - مناطق».

خلال الحرب نفسها بقيت سلطة الدولة محور البرامج. ولكن «خجل الطوائف» أخذ يتراجع، على الأرض، فصار اقتسام الدولة والسيطرة عليها - في إطار الاقتسام، ناهيك بالتقسيم - يطغيان، في الجدل، على فرضية استقلال سلطتها، والمشاركة فيها موحدة. اليوم لم يعد ثمة جدل فعلي يتناول المستقبل، بل إن الأطراف الكبرى تبدو متفقة على معالم «صيغة» للدولة، أو، في الأقل، موجودة في مواقع نظرية تجعل المناقشة النظرية أمراً يحتمل أن يفضي إلى وفاق. ولكن ما بات موضع شك هو جدوى الاتفاق أو الوفاق النظري. لذا تبدو الساحة النظرية مستغرقة في التفسير، أي في الماضي.

هذا الماضي، أي «الطوائف - المناطق»، هو المائل على الأرض. وذلك أن ما كان يدعى - بالاصطلاح المذهب - انقساماً عمودياً للمجتمع اللبناني، قد استحال إلى تفتت يعمل القائمون به لتوطيده بمختلف الأساليب. بعد أن زادت الحرب من تماهي الطوائف - المناطق، لم يتبع

التشقق خطوط هذه الأخيرة وحدها، وإنما انفجر الماضي نائراً تشكيلاته على أنواعها من الطائفة إلى المنطقة إلى الأسرة إلى الحي إلى الزقاق. وارتدت الوحدة الاجتماعية إلى أكثر أشكالها تجريداً، بحيث أن بعض هذه الأشكال يبقى غير منظور: الدولة الحاضرة بعناوينها، جهاز الدولة المستهلك تقريباً في دفع رواتبه وترميم خرابه، شبكة المصارف الممتدة بوحدتها النسبية تحت السوق المنقسمة... أما السياسة، وأما الخدمة الاجتماعية، وأما هوية السكن، وأما سوق العمل وسوق التبادل، فهي كلها منقسمة - أو مفتتة عمودياً.

وأما الانقسام الأفقي فكانت أتاحت له قبل الحرب مناسبات ليتجاوز حدود «الطوائف - المناطق». في معارك زيادة الأجور بخاصة، كان - وما يزال يبدو - أن ثمة صفتين من الهيئات يتواجهان: نقابات العمال والمستخدمين وهيئات أرباب العمل. وبدت عمومية الأجر - الذي يحصى بنقد «لا رائحة له» على ما يقال - متجاوزة خصوصية «الطوائف - المناطق». يمكن بالطبع إبراز نسبة التمثيل الذي تتمتع به هذه الهيئات، بل ضعفه، ويمكن القول أيضاً أن الإضرابات العامة - أو التهديد بها - لم تكن آنذاك عامة فعلاً. ولكن افتراض الوحدة الطبقية شرطاً لوجود الشعور بالهوية الطبقية هو افتراض زائف شأنه شأن افتراض وحدة الطائفة شرطاً للقول بفعالية الانتماء الطائفي أو بغلبته. فإن كل طائفة وكل طبقة منقسمة بالضرورة شأن المجتمع كله، وهي، بالتالي، متشعبة التحالفات. على أن الريبة تدخل إلى فعالية التجاوز «الطبقي» للطائفية من مسارب أخرى. فالنظر عن قرب مثلاً في تركيب الهيئات النقابية وهيئات أرباب العمل يظهر أن رعاية التوازن الطائفي في كل قطاع غير غائبة عن التركيب المذكور. والنظر - قبل ذلك - في تركيب الهيئات العاملة داخل المؤسسات يظهر فعالية الانتماء الطائفي - والانتماء العائلي أو العشيري الذي يليه - في تقسيم العمل التقني وتوزيع المسؤوليات، في كل مؤسسة. ولا تكفي الحالات المخالفة بالطبع، وإن كانت كثيرة نسبياً، لدحض الفعالية المذكورة. أخيراً، يتبدى أن الخرق الطبقي - وكانت هذه حدوده - بقي متقطعاً للغاية واقتصر على نطاق المطالبة النقابية.

في السياسة، ثمة ملاحظتان بشأن خرق الطائفية، سواء باسم التمثيل

الطبقي أو باسم وحدة الدولة: الأولى أن محاولات التنظيم المعارض للطائفية انتهى نفوذها الفعلي إلى الانحصار، لا في طائفة واحدة، بل في حلف طائفي واحد، وبقي ضمن هذا الحلف نفسه أقلية. والثانية أن اللقاءات والجبهات التي تتعقد ما بين أطراف من طوائف متعددة، ينطلق إليها أطرافها من مواقع تمثيل طائفية. ولا يبطل ذلك، بل يؤكد، أن يلم كل طرف، في تمثيله، شتاتاً من طوائف أخرى يتحلق حول نواته الطائفية الرئيسة. ولا يبطله أيضاً أن تبدو اليوم، مثلاً، طائفة الروم الأرثوذكس منقسمة إلى قسمين متقاربي الحجم ينتمي كل منهما إلى أحد الحلفين الطائفيين. إن ما ينبغي اجتنابه، في المقارنة ما بين الطائفة والطبقة، هو الخلط بين الطائفة ومجرد العصبة المذهبية، والقول بالتالي أن الانتماء الطبقي يلخص مصالح أصحابه الحيوية، بينما يقتصر أثر الانتماء الطائفي على إحداث تضامن يكرس غبن المغبونين في الطائفة وخضوعهم لسادتهم ولا مدار عاماً له إلا التعصب الجاهل. . فهذا الرأي لا ينم إلا عن جهل أصحابه بماهية الطائفة، وهي أنها هيئة اجتماعية متعددة الوظائف وأنها تستحوذ تبعاً لذلك على جوانب متعددة من حياة المتضمن إليها، أفراداً وجماعات. فإذا كان التضامن الطبقي يسهل زيادة الأجر، فإن الانتماء الطائفي مدخل للحصول على العمل نفسه و- أحياناً- على الترقية. وإذا كانت الطائفة ذات تراتب يقرب، في حالات متفاوتة الانتشار والاتساع، من الاستبداد الصارخ، فهي، في مقابل ذلك، إطار تنافس مع الجماعات الطائفية الأخرى، في المواقع المقابلة أو في المواقع المختلطة، حيث تبدو هذه الجماعات الأخرى «خطراً» مشتركاً لا ينجو منه الرفيع ولا الوضع. تستوي في ذلك المواقع «المحلية» و«العام» الاقتصادية والسياسية، الخ. . . فهي كلها أسيرة هذا الحاضر المتشقق إلى أن يلوح في الأفق المنظور فعلاً نظاماً للمستقبل يغري بخط انقسام آخر. . ولكن هذا الأفق لا يصنعه الدعاة وحدهم بل يحتاج أولاً إلى من يظهره على أنه في المتناول حقاً وأنه يستحق انفصال الجماعات عن مصالح طائفية ليست مجرد أوهام على الإطلاق. من يظهر الأفق المذكور؟ في الحرب كانت بشاعة الانقسام الطائفي في عريها الأقصى. هذا بينما كان حديث

«الحضارات»، في جهة، وحديث «الديمقراطية - العلمانية»، في الجهة الأخرى، يضمنان الأذان. لم تظهر الأطراف في نفسها هذا الأفق الآخر، بل ظلت أسيرة الأطر القديمة، فلم يكن من هذه الأخيرة إلا أن ازدادت تماسكاً.

ج - «التفسير» أم «المشروع»؟ : اضمحلال الداخل

يطغى التفسير الآن - كما سبق القول - على أي مشروع.. فكأن الأطراف استسلمت إلى إسقاط «التغيير»، أيّاً كان، من بين «أهداف» الحرب، أو كأن الحرب بقيت لها أسباب ولم يعد لها أهداف، في يد الداخل. هذا التراجع في زخم «المشاريع» - وهو حصيلة خيبات متكررة - يشير إلى اعتراف أطراف الداخل، دون استثناء، بأنهم، على رغم الغبار الذي يثرونه والقوة التي يستعرضونها، فقدوا كل سيطرة فعلية لهم على مسار الحرب. فما يشهده لبنان اليوم - وما يدل عليه ذواء مصداقية المشاريع - إنما هو اضمحلال السياسة اللبنانية الداخلية، أي «استقالة» لبنان الداخل. هذه الاستقالة ليست متعارضة مع حيوية «الطوائف - المناطق» وما جانسها، ولا مع اشتداد القبضات عليها... بل العكس أقرب إلى الصحة.

وإذا كانت هذه الحيوية التي ردت إلى الماضي، تحفز، اليوم، ازدهار التفسير بالتاريخ، فإننا، من جهتنا، نجد لتاريخ «الطوائف - المناطق» دوراً محدداً في إنشاء حالة الحرب ليس له أن يتجاوزه. وحدّ هذا الدور أن الطوائف - المناطق، وإن قدمت للانقسام أطراً جاهزة أو قابلة للتجهيز والتعبئة بسهولة نسبية، ليست هي علة اتخاذ الشقاق صورة الحرب. فإن كل من عاين استبداد حالة الحرب، شيئاً فشيئاً، بمنطقة من المناطق، يعرف أن هذا الاستبداد يفرض فرضاً، كل مرة... وأن القرار يفرضه تتخذه قيادات صغيرة أو كبيرة منفصلة، إلى حد يكون بعيداً أحياناً عن التوجه السائد في المنطقة... وهي تتحرك بتوسط أقلية - في المنطقة أو المدينة أو الحي - لا يبعد، في بعض الحالات، أن تكون مجلوبة إلى المكان الذي يقصد إشعاله - أي إن التعبئة، على كل جبهة، غالباً ما تغتصب اغتصاباً حقيقياً قبل أن تصير الجبهة جبهة حرب. على أن الحرب ما تلبث أن تأخذ تتغذى من

نفسها، أي من كل قتيل يسقط ومن كل قذيفة، وتتحول إلى سجن. رغم هذا لا ينبغي أن نبالغ في أمر هذا الاغتصاب، فإن حضور الزعامة التقليدية وسلوكها قبل الحرب كانا هما أيضاً حضوراً وسلوكاً معبرين عن سلطة «منفصلة» ومفروضة بمظاهرها وأدواتها، إلى هذا الحد أو ذاك... لولا أن الحرب لم تكن آنذاك بين وسائل الفرض، وهذا بالطبع فارق شاسع.

تحفظ آخر: وهو أن القول بأن «الطوائف - المناطق» من الماضي لا يعني أنها كانت قبل الحرب تحفاً محنطة، فأيقظتها الحرب. بل الفارق هو أنها كانت منصبة على إثبات أهليتها لدخول هيكل «الحداثة»، أي الدولة الواحدة... وأنها، مع الحرب، أخذت تغلب على هذا الطموح توكيد الهوية الطائفية أو ما جانسها.

أما الذي أردنا الخلوص إليه فهو أنه لا بد من التمييز بين أطر الحرب وأسبابها، وأن الطوائف - المناطق، وإن كانت شكّلت أطر الحرب، فإن دينامية تناقضاتها لم تكن كافية لتحلّ هذه التناقضات وما تأتى عنها من مطالب، بين الوقائع التي يؤول تعاطيها، على وجه من وجوه الضرورة، إلى الحرب الأهلية.

د - نحو علاقة حرة بالتاريخ

يقود هذا إلى تقليص المكان الذي يسوغ أن يحتله «تاريخ المجتمع» أو تاريخ بناء الأساسية في تعليل الحرب، وإن كان هذا التاريخ قدّم للحرب أطرها. ويقود إلى إبراز التداخل السياسي ما بين قوى الداخل وقوى الخارج، بديناميته المرحلية، على أنه ميدان التعليل الفعلي. رغم ذلك نرى:

١ - أن العدول، في هذه الحرب، عن تحديد كل طرف بموقعه (والموقع، هو تعريفاً، نقطة يمكن الانتقال منها) إلى تحديده بهويته (والهوية ثابتة)، وأن محاولة كل طرف فرض هويته أو اسمه على الآخر (برغم ادعاء العكس أحياناً)، من القول بالלבنيّة التي «تفوق الوصف» إلى

القول بلبنانية عربية لا تجاوز أن تكون حجاباً متزايد الرقة للإسلام، إنما كانا (العدول ومحاولة الفرض) بين العوامل التي برز فيها حضور «الطوائف - المناطق» وأفضت بالمواجهة اللبنانية - اللبنانية إلى المأزق الراهن.

٢ - أن على «الطوائف - المناطق» أن تعين نقاط التقائها وتشكيلها كياناً موحداً إلى هذا الحد أو ذاك، في التاريخ لا في الأزل. فإن القول بأن لبنان الحاضر هو صورة لبنان - الأزل، أو أن هذا هو طموح ذاك، إنما هو قول مضّر، ناهيك بزيفه. فمن حيث الحقيقة، عاش جبل لبنان وجبل الدروز (أي جبل لبنان الموحد لاحقاً) وبلاد بشارة والبقاع وعكار، الخ. . . وعاش الدروز والموارنة والروم والسنة والمتنوعة تواريخ متوازية أي مغلقة أساساً أحدها على الآخر. . . وأن إخضاع هذه المنطقة تلك أو هذه الطائفة تلك مدداً متباينة من الزمن هو أميل، في أكثر الحالات، إلى تأكيد التوازي منه إلى إنتاج الوحدة. عام ١٩٣٦ كان أحد المؤرخين اللبنانيين يثبت «لبنانية» طرابلس منذ العهد المعني بقوله أن أهلها «خافوا» و«تحصنوا» حين علموا أن فخر الدين متوجه بجيشه شمالاً. أن هذه الحجة تبدو مضحكة اليوم. ويبدو مثيراً للحزن، على العكس من ذلك، أن لا نتمكن من تقبل حقيقة بسيطة: وهي أن طرابلس لم تكن لبنانية في عهد الإمارة المعنية، وأنه لا ضير عليها أبداً ولا على جبل لبنان من أن تكون جاءت إلى «اللبنانية - الجديدة» بعد ١٩٢٠. . . بل إن ما يجعلنا نتوهم وجود الضير في هذه الحالة وفي سواها إنما هو سحق سائر التواريخ المحلية تحت تاريخ القطب الجبلي، أي إلحاق تلك التواريخ بهذا التاريخ كما ألحقت المناطق والمدن نفسها بجبل لبنان. إن الاعتراف مثلاً بأن جبل عامل وعكار والبقاع هي أسماء ذات تواريخ، وأنها، بهذه المثابة، مكافئة لإسم لبنان ومتميزة عنه - لقرون طويلة - برغم وجود أي اختلاف في «الحجم» أو في «الوزن» التاريخي، لا يخلو من فائدة لاستيعاب «الشركة» اللبنانية المعاصرة استيعاباً «يتساوى» فيه سائر أطرافها.

٣ - أن على الطوائف - المناطق أن تعترف بتفاوت مصادرها التاريخية وتعدد مصائرهما، بسوابق الصراع في ما بينها وبأن كلاً من شخصياتها هي حصيلة تطور معقد، وأنها لم تكن منذ البدء ما هي عليه اليوم. إن من العيب أن تجلى لكل طائفة صورة تاريخية بسيطة بحيث تبدو هذه درع العروبة وتلك حصن الاستقلال والثالثة ملاذ الإسلام. إن الاعتراف بالتعدد الذي انتهينا إليه - وبحدوده - هو شرط لأي لقاء لا يسوده القهر... على أن يكون الاعتراف تاماً، فلا يُدعى إلى قبول «السوى» في نصوص تنضح احتقاراً لهذا «السوى» وإنكاراً مستميتاً لقيم تاريخه وتأليفها بائساً للتاريخ الخاص لا يدع، في الواقع، أي مجال لذلك «التفاعل» الذي تُرفع راياته... بل لا يترك إلا مجالاً واحداً مفتوحاً هو مجال الحرب الأهلية. ثمة ضرر إذن في فرض لبنان - الأزل على أنه هوية لبنان الحاضر. فعدا أن هذا الفرض الزائف يسحق التواريخ المحلية تحت أحدها، فهو يسحق تحت ما يمكن تسميته «هوس الهوية» دور الإرادة والمصلحة في تكوين لبنان الحاضر... إذ لا يمكن القبول بتغلب الماضي على الإرادة والمصلحة، ولا بطغيان إرادة الأمانة على إرادة التغيير، ولا بواد حركة المواقع في سبيل جمود الهويات... لا يمكن القبول بهذا دون أن يصير الوطن عبثاً مفروضاً لا وطناً.

هذه مقترحات تتناول وعي الذات ولا تتناول البنى والمؤسسات، وميزتها أنها تتوجه لا إلى «السلطات» القيمة على البنى والمؤسسات، بل إلى أي فرد قادر على أن يفصل «خطابه»، إلى هذا الحد أو ذاك، عن «خطاب» الحرب. وهي تدعوه إلى فرض رقابة أكثر صرامة على مفرداته وتراكيبه، وإلى إحداث تعديلات عميقة فيها. ورغم أن موضوع هذه المقترحات هو التاريخ، فإن هاجسها هو الحاضر والمستقبل. أما «السلطات» القيمة على البنى والمؤسسات، فإن التوجه إليها لا بد أن يفترض، بادئ بدء، أن تثبت امتلاكها لزاماً ما من أزمة المبادرة غير زمام الماضي قدماً في الحرب ومراكمة الفوائد من خوضها.

وجه الصيغة وقفها

درج أناس مختلفون^(*). بينهم كتاب وبينهم سياسيون، منذ بداية الحرب اللبنانية، على إظهار دهشتهم حيال عادة ميزت الكلام في الصيغة اللبنانية، وبخاصة كلام المنافحين عنها، منذ الاستقلال في أدنى تقدير. تلك هي عادة التورية في ذكر الصفة الطائفية للنظام السياسي الذي استقر مع الاستقلال والميل إلى رذلها أو إلى التهوين من شأنها، على الأقل. فأهل الصيغة يؤثرون تسمية الطوائف «عائلات روحية»، مثلاً، وكأنهم يخجلون باسمها الأصلي. وهم إذا ذكروا الطائفية لم يتورعوا عن التصريح بأنهم يجدونها بغیضة. وهم وضعوا، في بعض المراحل، بين شروط توطيد الوحدة الوطنية، شرط الكف - تقريباً - عن ذكر الطوائف. فكان الطائفية لوثة شائنة لا بد من سترها وكان أبناء الطوائف محدثو نعمة بالوطنية باتوا يستكروهون تذكر أهل لهم كانوا فقراء إليها.

لم يكن هذا الخجل - الذي ما يزال يستغربه كثيرون ولا يحاولون له تفسيراً - ينقص شعرة، بطبيعة الحال، من وجود الطائفية في أصل الصيغة ولا من حرص أهل النظام على تزييت آلتها ورعاية مقتضيات ديمومتها والتزام أوامرها ونواهيها بحجب الأبناء البررة. وكان هذان العقوق بالقول والبر بالفعل هما ما أثار حفيظة البعض ممن بلغوا رشدهم مع الحرب الأهلية، حينما أخذت الطائفية تذهب برشد الطوائف وأخذت دولتها تضعف كلما ارتفعت هي نحو أوج القوة والعافية. وقد تساوى في الغضب (من بين أبناء جيل الحرب) من كانوا حماة الطائفية ومن كانوا يستعجلون جنازتها. فقال

(*) مشاركة في «حوار من أجل الوحدة» فتحته جريدة السفير، وقد نشرت في عدد ١٩٨٧/٥/٢٥.

الأولون: لنعلنها جميلة مادامت هي وجهنا. وقال الآخرون: لنخلع هذا القناع ما دمنا نجده بغيضاً.

وأما الخجل بالطائفية فقد قصرُوا جميعاً موقفهم منه على الدهشة والحيرة والغضب أيضاً وهي ما يعجز المرء عن مجاوزته حين لا يستقيم له رد الشيء إلى أصله أو إلى وظيفته أو إلى غايته.

مكان للدولة

فهل كان هذا الخجل مجرد «تكاذب مشترك»، على ما رأى بشير الجميل مثلاً؟ أم إنه كان مجرد ستار من دخان يغشي به أهل النظام صيغة نظامهم ليوهموا ضحاياها بأنهم لا يقلون عنهم مقتاً لها ولا اقتناعاً بأنها شر ينبغي بذل الوسع لتجاوزه، وهو ما كانت أوحى به مادة شهيرة من الدستور؟ هذا تفسير آخر قد يغري أصحاب النظر المادي في العواطف التاريخية.

يوجد تفسير ثالث هو الحرص الشائع بين اللبنانيين على توكيد انتسابهم إلى العصر. فالمعاصرة مالت بالعالم، جملة، نحو الضيق. فكان لا بد أن تبدو الطائفة غاية في «الضيق» (وهو من نعوتها التي شاعت عندنا) وأن يؤثر عليها الوطن الذي يعتبره الرأي الشائع أيضاً «كبيراً» مهما يكن من أمر مساحته التي تبرر نعته بـ «الصغير» تحبباً. هذا التفسير يغريني، شخصياً، لأنه يماشي عناية اللبنانيين التقليدية بالمظهر من كل شيء وإصرارهم على الوقوف، كيفما كان، في الطليعة من كل شيء ولو كان طابوراً أمام باب القرن.

يوجد أخيراً تفسير رابع وهو مجازاة تصور «الوطن» وتصور «الشعب» لمنطق الوحدة الذي يقال أن عقولنا الشرقية أسيرة له ونوب تصور «الطوائف المتعاشية» عن هذا المنطق، وهذا تفسير يستأهل النظر أيضاً برغم معاكسته لسابقه.

غير أن هذه التعليقات الأربعة - برغم ما في كل منها من نكهة الحقيقة - لا تسد للعقل رمقاً في نهاية الأمر. فالأول منها، أي الميل إلى

التكاذب، يحدو إلى التساؤل عن علته، أي عن السبب في امتناع المصارحة. والثاني، أي الزيف الملازم للأيدلوجية يوقفنا مبهورين أمام عجز جهود «الفضح» و«شحذ الوعي» عن فعل فعلها في هذا الوعي الكهام. والثالث والرابع، أي الرغبة في المعاصرة والوحدة، ييقنان من غير تفسير عزوف اللبنانيين عن الوصول من قشور هاتين إلى لبابهما أي عن التمثل بمبدأهما في مواقفهم العميقة وفي تنظيم مجتمعهم. لا بد إذن من طلب السر في مخبأ آخر.

والحق أنه لا يوجد في الأمر سر ولا مخبأ. بل الأمر ظاهر وإن عزّ بين جحافل المتكلمين في «الصيغة» من أشار إليه بكلمة. وذلك أن وصف الصيغة بأنها صيغة «تعايش بين الطوائف» (لا يستبعد بطبيعة الحال «الصراع بين الطوائف») إنما هو وصف قاصر. هو قاصر لأنه لا ينشئ مكاناً للدولة الطائفية ولا يسعف في رسم حدود لهذا المكان كانت له فعلاً وما تزال له بقية منها. فإذا بانتماء مؤسسات الدولة إليها وعدم توزعها أشتاتاً بين الطوائف، وإذا بهامش المبادرة الذي كان للدولة حيال الطوائف تصير كلها ألغازاً من الألغاز. الحق إذن أننا إن شئنا إجمال صيغة ١٩٤٣ (وهي قد تكونت قبل هذا التاريخ) في عبارة واحدة، وجب علينا أن نضيف، إلى «التعايش بين الطوائف» (وإلى الصراع بينها أيضاً) مقوماً آخر لا يقل أصالة عن مقوم «التعايش» على الإطلاق. ذاك هو الانقسام في كل طائفة من الطوائف الكبرى على حدتها. الصيغة اللبنانية كانت، بالتالي، «صيغة تعايش وصراع بين طوائف مقسمة». ونحن نرى أن الانقسام هو ما أتاح التعايش وهو ما ضبط الصراع. طالما وجد تعايش متاح وصراع مضبوط. هذا الانقسام هو مقام الدولة وضمان السلام الأهلي أو صورة العيش فيه.

شيء لا يحتمل

جعلت الصيغة اللبنانية إذن - والفاعل مجهول ضرورة - بحيث لا تحتمل اتحاد طائفة من الطوائف الكبرى لا على الدولة ولا معها. وذلك أنه كان من شأن الطائفة الواحدة إذا ضوت بكل قواها إلى الدولة أن تستفز

طوائف أخرى إلى اتخاذ الموقف المقابل، فيقع النظام الطائفي - والكيان معه - في المحذور إياه. وكان للدولة تحسس يكاد يكون غريزياً لهذا المحذور. وكيف لا، والسكين على رقبتها هي قبل أن يكون على رقبة الطوائف المتفرقة الصفوف؟ لذا لم يسع رؤساء الجمهورية، عادة، إلى جمع ساسة طائفتهم الكبار من حولهم - وهم منافسوهم الطبيعيون - بل استبعدوهم من ملكوت الحكم واستبدلوا بهم من هم دونهم، في معظم الأحيان، ونكلوا بهم في بعضها. وكان الحد الذي لزموه في ذلك أن لا تجتمع طائفتهم على معارضتهم. فكانوا يجرّون منها إلى صفهم هيئات وقوى فيها الجمعية الأهلية أو التجمع المحلي، وهما محتاجان إلى الدولة، وفيها السياسي الصغير الذي يوحون إليه أن نجمه قد سطع. وجهد الانتداب - وإن بشيء من التردد - وهو يرسي للطاغم المسيحي الحاكم، شيئاً من الاستقلال عن مرجعه الديني، في الحد من نفوذ البطريركية المارونية. بدأ هذا مع المندوب السامي ساراي الذي وجه دعوة شبه رسمية إلى العشب لينبت على طريق بكركي، وكان هذا في العشرينات. وبقيت الدعوة قائمة حين لم تنفع مصالح البطريرك في ردع شركة التبغ الفرنسية عن اعتماد نظام الحصر، فإذا بالبطريرك يتقرب إلى السوريين المطالبين برفع الانتداب وإذا هو في صف الانتفاضة المعادية للشركة، وفرنسا.

وكان هذا في الثلاثينات. كان الانتداب نفسه يعلم أن الاتكاء إلى الطائفة الواحدة، بسائر مراجعها، يغري مرجعها الديني، تلقائياً، بنصب نفسه مرجعاً سياسياً لها، ويغري سائر الطوائف بالاصطفاف خلف رؤساء الدين فيها أيضاً، ويودي بلبنان الكبير إلى مواجهة بين طوائفه الموحدة لا تقوم له بعدها قائمة على الأرجح. فالطائفية «سياسية» ما دامت الطوائف مقسمة، وزعماؤها، إذ ذاك، يسعهم أن يكونوا سياسيين أي رجال دولة. أما الطوائف الموحدة فليس بينها إلا الجهاد المقدس، وقادته «الطبيعيون» - برغم أي استثناء واقعي يفرضه امتناع النماذج النقية في التاريخ - هم رجال الدين أو، في الأقل، من يرتجلون أنفسهم أشباهاً لهؤلاء، ونواباً عنهم.

بعد الاستقلال أيضاً لم يكن رؤساء الجمهورية في العادة رعاة لوحدة

الموارنة السياسية. وبقيت العلاقة أميل إلى السوء، في معظم الحالات والحقب، بين البطيركية، رمز هذه الوحدة، ورئاسة الجمهورية. وحينما اقتربت هذه الوحدة من التحقق، شيئاً ما، مرة مع شمعون في أواخر الخمسينات (وقد حقق وحدة السنة في وجهه) ومرة على أجهزة الدولة الشهابية في أواخر الستينات، كان من تحققها النسبي هذا أن وقف بالبلاد على عتبة الخراب المعجل أو المؤجل. وكان الأمر مختلفاً، في الحالين، عما جرى سنة ١٩٥٢، حين أمكن لكيمياء الطوائف المتعددة أن تزيج، في حركة بقيت فريدة، رئيساً للجمهورية (قبل أوانه) وأن تأتي بآخر بعد معركة عادية في مجلس النواب.

جذور الفرقة

وما دما قد أشرفنا من موقع الرئاسة الأولى على حال الموارنة ووجدناها مشتغلة، في العادة، بتفريق قادتهم الكبار شذر مذر، فلنقل أن حال الرئاستين الثانية والثالثة لم يكن مختلفاً مع طائفتيهما. فهذه تشق صف السنة وتلك تحفظ الفرقة ما بين الشيعة. على أن مفعول الشق والتفريق هذا لم يكن افتعلاً، بطبيعة الحال. بل التوحيد، حين يحصل، هو الاستثناء والافتعال أيضاً. فللفرقة في كل طائفة أكثر من جذر، وكلها عميقة متينة. من هامش اللقاء الطبقي المتعدد الطوائف، وإن كان يبقى عادة في ما دون السياسة، إلى عصبية القرية والحي وما يتصل بها من مقومات الهوية والمعاش معاً إلى عصبية المناطق التي تتوزع عليها كتل الطائفة. والعصبية هي ما فسر به ابن خلدون حركة التاريخ ولم يحاول لها تفسيراً لأنه كان وإياها في ألفة تشبه الفتنة للأشجار والحجارة. وهي ما قصرت الدولة عندنا همها على إدارته، فوفرت لها كثرة عناصره حورية في المزج والتركيب مرموقة، وقدرة، بالتالي، على صوغ أساس لاستقلال سلطتها وعلى ممارسة هذه الأخيرة.

عاشت الدولة الطائفية إذن عمرها القصير بين الاستقلال والحرب الأهلية، وهي في حال رعب شبه مقيم من الطوائف. كانت هي نفسها طائفية

بمعنى أنها بقيت محتاجة، على الدوام، إلى الاستواء محطاً لأنظار الأوساط الطائفية كافة ومضطرة إلى التكون وإلى إعادته من عناصر طائفية المصدر والصفة. وكان حرصها على استبقاء الفرقة بين ساسة كل من الطوائف لا يعدله إلا حرصها على جذب التكوينات العميقة (أي «الأهلية»)، بخاصة، وهي لا تكون ذات صفة سياسية مباشرة) نحو فلکها هي وإخراجها من فلک خصومها. وكانت ترعى، في جهدها هذا، نسبة القوى الأصلية بين الطوائف. وهي نسبة ممثلة أصلاً في مرآة الدولة نفسها. فحتى فؤاد شهاب الذي تألب عليه الأقوياء من ساسة الموارنة، لم يغبن الطائفة المارونية نصيبها من «إنمائته» وما تزال منجزاته في مناطق الموارنة إلى اليوم تبرز بكثير نظائرها في غيرها. بقيت الدولة طائفية إذن من حيث أساس التمثيل فيها وأساس التوجه. ولكن إدراكها العميق لمؤدى اعتبار الطوائف وحدات سياسية بقي أيضاً. وهذا الإدراك العميق هو رعب عميق.

وظيفة للديمقراطية

على أن تدخل الدولة، بالترغيب والضغط والمناورة، لم يكن هو سبيلها الوحيد إلى صون حياضها من جنوح الطائفة إلى رص الصفوف. فما ذكرناه من أصالة عناصر الفرقة في كل طائفة كان معناه أن الحريات السياسية، أو الديمقراطية - في صياغتها اللبنانية - كانت، إلى كونها ضماناً للعديد من مقومات المجتمع اللبناني، ضماناً جوهرياً لدولة هذا المجتمع. فالديمقراطية اللبنانية هي ما كفل أصلاً عدم حصول ما لا يحصل إلا عنوة: أي هيمنة قيادة وحيدة على هذه أو تلك من الطوائف الكبرى... والعنوة - أو العنف - تصدر أولاً من خارج الطائفة ولكن أداتها الرئيسة هي، في نهاية الأمر، قوة تخرج من صلب الطائفة نفسها. فلا تستقيم وحدة الطائفة - ما لم تكن هذه ضئيلة الحجم وفقيرة البنية - إلا بعد دورة من عنف متعدد الصور تكون ضحيته الطائفة نفسها ويكون عنف الخارج - أي خارج - ذريته التي لا ترد. وليس خافياً أن توحيد الطائفة بفعل السيطرة الوحيدة عليها كان وما يزال، منذ بداية الحرب الأهلية، هدف المحاربين الأسمى والجائزة الكبرى التي أملوا ربحها من الحرب. وما سواه إنما هو شروط له وضمانات.

عليه يبدو اضمحلال الديمقراطية - لا توطيدها - هو النتيجة المحتملة لمزيد من «استقلال» الطوائف بشؤونها وتضاؤل وجود الدولة المركزية. فإن عودة كل طائفة إلى ربة الاقطاع الشرقي، وهو صيغتها القديمة، أمر يصعب جداً تفاديه - ولو كان «الإقطاعيون» الجدد من ذوي التربية «الحديثة» - إذا نشأت بين الطوائف علاقة فدرالية مثلاً. ولا نذكر التقسيم... هذا في أي حال أمر تشهد به تجربة العلاقة، بعد الاستقلال وقبله، بين الزعامة والأهالي في مناطق بقيت «ناثية» بعض الشيء عن سلطان الدولة الكامل، فأمكن لزعمائها أن يظلوا «يذبحون بظفرهم».

هكذا بات يسعنا إذن أن نعود إلى العادة التي بدأنا منها: عادة تستر الطائفيين على الطائفية ونكرانهم لصوقها بهم وفضلها عليهم. فعلة ذلك واضحة بعدما سبق: وهي أن التسليم بالطائفية صفة أصلية غير مدافعة لنظام الدولة ولسياستها ولأفرائقها إنما هو دعوة صريحة لكل من الطوائف إلى رص صفوفها لتأخذ من النظام متحدة ما لا يصيبها متفرقة. أي أن التسليم المذكور دعوة صريحة إلى تدمير الدولة.

كلام قديم

فلا يستغرب، والحالة هذه، أن تعزف الدولة عن مثل هذا التسليم ولا أن تسعى إلى تقديم الطائفية على أنها عرض زائل (يبقى بعده الوطن) ولا أن تجدد تأسيس نفسها على اتصال هذا السعي. لكن الدولة لم تكن جادة في السعي إلى جعل الطائفية عرضاً زائلاً فعلاً. بل هي كانت تجدد أركانها بانتظام. وكان يكفيها من الغنيمة الاياب بالطوائف المقسمة. وهو أمر لا يخطر لنا الغرض من شأنه في أي حال. فقد أخذ دعاة التغيير أنفسهم - في ذرى عدائهم للدولة - بخفر الطوائف هذا، الذي لا نرى له غير الرغبة في الدولة مصدراً. فإذا قام بعض الشيعة إلى حقوقهم جهد قائدهم (موسى الصدر) في حمل بعض المسيحيين على القيام معه. وإذا قام بعض الدروز، قبل ذلك، إلى سابق مكانتهم في الإمارة بالغ قائدهم (كمال جنبلاط) في توشية ركائبه ببعض النصاري والسنة، في أول الأمر، ثم بآخرين أحدث مرتبة في سلم النشوء والارتقاء. لم تكن غاية الجهد المذكور، في الحالين - وفي

حينه - مجرد التمويه . وإنما كان رسالة إلى الدولة وإلى المجتمع فحواها أنا لا نبغي توحيد طائفة بعينها بل نتوجه إلى شطور من طوائف مختلفة . لكن الطائفة التي تباشر جمع شتاتها بهذا الخفر كله تنمو لها شيئاً فشيئاً عضلات لا يملك القادة حيالها، حين تماط الأستار، إلا إظهار الإعجاب بالمخلوق الطائفي المتجبر وقد طلق خفره وأطبق على الدولة المتهالكة . . .

وذلك أن كلاماً كان قد بقي يتردد على الألسن أعواماً لا نحصيها، وليس بيننا من لم يسمعه هنا أو هناك، قبل الحرب، مرة أو مرات، وليس بيننا من لم يمالئه بعض الممالة أو يصرف سمعه عنه يقيناً بأنه لغو لا طائل تحته . كان الأقوياء يقولون : «يجب أن نتحد لثلاث فترسوننا» . وكان الضعفاء يقولون : «لولا تفرقنا ما هضمت حقوقنا» . كانت الدعوة إلى وحدة الطائفة في هذا الكلام، أي بين صفوف «الجماهير» . أما السياسيون فلم تكن الوحدة المذكورة في واردهم لأسباب مختلفة قد لا يكون بعد النظر واحداً منها، ولكن بينها بالتأكيد أن بعض السياسيين كان - بالضرورة - في الحكم وبعضهم الآخر كان - بالضرورة أيضاً - في المعارضة . رغم ذلك لم تكن الحرب الأهلية في إصرارها المذهل على الاستمرار صنع الجماهير . وإنما كانت، أولاً، صنع «المراكز» التي لم يعامل أي منها جمهوره على أنه ذو إرادة «عامة» . عامله على أنه، في تشتهه وعجزه، مادة «للتنظيم»، أي للسخرية المنظمة لقاء «الحماية» بالمفرق من أشباهه وجيرانه والاستقواء بالمفرق على سواد الناس، أي على من لا يكون «منظماً» من الجمهور نفسه . والمركز، في الحرب اللبنانية، مكان يأتلف في الداخل والخارج، بفصل أو بلا فصل، ويحتوي السياسيين أو يرتجلهم . وهو يغتصب فوارق وعداوات، خافته أو مشتته، كان يسعها لولاه أن تبقى آماداً طويلة بمنأى عن التحول إلى نزاعات مسلحة، ويرسي عليها بالعنف، وبالتواطؤ مع سواء من المراكز، حالة الحرب الأهلية . ولكن منتهى طموحه هو الإعلان أن من لم يدخله من سياسي «دائرته» فلن يكون سياسياً بعد الآن، لا في الحكم ولا في المعارضة . وقد يصح القول أن هذا الطموح نموذج مجرد وأن تحقيقه بتمامه أمر محال . وما رسمته هذه السطور، على وجه الإجمال، هو فعلاً نماذج مجردة تظل تتطاير

من حولها ألوف التفاصيل . ولكنها تريد ، رغم ذلك ، أن تستوعب مواضيع الأفعال التي أمكنت والأفعال التي قد تمكن لإرساء حالة الحرب ولصنع حالة السلام سواء بسواء .

مستقبل نموذجي

لم توحد الحرب الأهلية أية من الطوائف الكبرى توحيداً مطلقاً في الواقع . ولكنها أنشأت لبعضها قيادات يسعها الزعم - زعماً مسلحاً - في الوقت الحاضر ، انها قيادات كلية الطوبى لطوائفها لا يستغنى عنها في أية صياغة لحكم مقبل ولا يصح عليها مبدأ التعاقب . هذا الفرض - بمعاني الكلمة كلها - بصور الطائفة على أنها موحدة ضمناً وينحو إلى اعتبار قواها السياسية الأخرى كميات تستحق الإهمال . أي إن هذه القيادات غادرت خفر الطوائف - وكل خفر آخر - فضربت عرض الحائط بما يمكن أن نسميه قفا الصيغة اللبنانية - وهو ضرورة الطائفة المقسمة - ولم تستبق مؤقتاً إلا وجهها - أي ضرورة تعايش الطوائف . وليس إطلاقنا اسم «القفا» على الجانب الأول إزراراً بشأنه ، بل إشارة إلى أن الصيغة لا تكشف عنه إلا لبعض الخاصة من أهل العلم !

والمشكلة بناء على ما سبق بيانه ، هي أنه إذا صح أنه لا يمكن جمع الدولة الواحدة إلا من هذه القوى ، فإنه يصح أيضاً أنه لا يمكن جمع هذه القوى في دولة واحدة . هذا الامتناع يفرضه النموذج المجرد برغم أن الجمع المذكور قد حصل فعلاً . فالذي حصل فعلاً هو أن كل طرف من أطراف الحكم ، في صورته الأخيرة ، مال ، بقدر استطاعته ، إلى اعتبار ما في يده من الدولة - ومن الأرض والمجتمع أيضاً - حكراً ، لا على طائفته ، بل على جماعته المجسدة ، في زعمه ، لوحدة الطائفة . فلحق ما كان لا يزال في يد الدولة بما كانت قد جردت منه في أوقات سبقت وأمسى ما تبقى من وحدة الدولة شيئاً مفروضاً على أطراف الحكم ، لا تحفظه إلا حاجة كل من هذه الأطراف إلى الآخر لا حاجة الناس إلى وجود الدولة .

لا ريب إذن في أن أبرز مظهر تقى لوحدة الحكم هو رغبة معظم

أطرافه الجامعة في التقسيم . على أن التقسيم ما زال لا يجد منفذاً إلى التحقق لأسباب خارجة عن إرادة هؤلاء القادة الحاكمين . لذا نعود مضطرين إلى النموذج المجرد لنستشرف مستقبلنا المحتمل في ظل وحدة الطائفة وانقسام الدولة : محافظة فيها شبكه هاتف ممتازة وليس فيها أي طريق . أخرى فيها مدارس فخمة فائضة عن حاجتها وليس فيها نقطة ماء . أفران يحمض فيها العجين وأخرى ليس فيها إلا المازوت . دوائر فيها الملفات وأخرى فيها الجوارير، الخ، الخ . . .

ما الحل ؟ قد تحمل الشماتة المرء على الغمغة : من أصعد الحمار إلى المئذنة فليتبذر أمر نزوله . لكن نهيق الحمار ، في هذا الليل الطويل ، يورق مضاجعنا جميعاً ورفساته تزلزل الأرض تحت المئذنة . ثم إن المرء قد يتذكر ، إذا أجهد ذهنه قليلاً ، أنه حضر - ولو في الصفوف الخلفية - الاحتفال الطويل بصعود الحمار . عليه اكتفي بالزعم أن الحل واضح أياً كان حظه من الشبه بالعنقاء . . .

وما أراه هو إذن أن الدعوة إلى توحيد أية واحدة من الطوائف والعمل في سبيله يجعلان الحياة ، في هذه البلاد ، أمراً محالاً . لكنني أرى أيضاً أن تشقاً في الطائفة لا يضبطه سلطان الدولة والمشاركة فيه (أو الطموح إلى هذه المشاركة ، على الأقل) إنما هو مجرد تغيير في صيغة الحرب الأهلية ، ينتقل بها إلى داخل كل من الطوائف . فالانقسام المرغوب فيه هو حيوية في الطائفة تحفظ وحدة الدولة ، وليس انفجاراً للطائفة يردها أشلاء دامية . ورعاية الحريات السياسية ، في أي حل ، للجماعات وللأفراد قبل الجماعات ، هي وحدها ما يجعل للحل - أي حل - مقومات العافية . هذه الحريات قد لا تنسـ ها أوراق الحلول المتكاثرة من حولنا . ولكنها تنسى للأسف شروط إنشائها وصونها . فلقد شاء غدر الزمان أن يتوافق أصحاب الحل والربط عندنا - أو يكادون - على أن الحرية (والحل) هي حرية كل طائفة في تدبير شؤونها كافة . أي حرية قادتها وزبانيتهم في الدوس عليها بأثقل الأحذية حتى النشوة الأخيرة .

- ٣ -

البيان وسحرته

أنا في شمال الحبّ قلبٌ خافقٌ
وعلى يمين الحق طيرٌ شادٍ
غنيت للشرق الجريح وفي يدي
ما في سماء الشرق من أمجاد
الأخطل الصغير

كالعظام للكلاب، يتركون لنا الحنين.
جورج خضر

اللغة الفرنسية والمدينون الأربيا.

بات على المثقف اللبناني^(*)، إن شاء الإحاطة بلبنان الواحد، أن يقدم عليه من الخارج. من خارج ما. وذلك أن المقيم إذا أجال طرفه اليوم بحثاً عن الوحدة اللبنانية - من حيث هي موضوع للبحث لا غير وليس من حيث هي شيء واقع - كبا بصره دون الصورة المرتجاة وقصر خياله عن ترتيب عناصر الموضوع. فحتى الوحدات التي ارتدت إليها البلاد، خلال السنوات الأولى من الحرب، وبدت على شيء من الثبات أقرت لها به كيمياء الطوائف والأقاليم وفسيفساء التمثيل الداخلي والتمثيل الخارجي، قد عادت فتفسخت وعرتها فوضى محمومة في السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة. لم تعد تسمية «الشرق» شرفاً ولا تسمية «الغرب» غرباً بقادرة على الاطمئنان، شيئاً ما، إلى مرجعها. فالتفتت واضح هنا وهناك، وإن على تفاوت، وكلتا البقعتين جبلي لا يرتاب ذو عقل في أن مخاصها قادم أو قائم، دفعة في إثر دفعة، ولا يصدق أحد أنها ستلد شيئاً يذكر فيشكر. وأمست صورة كل منهما فقيرة إلى لون غالب وإلى ملمح يقدر على حمل التسمية. لا الموارنة عادوا موارنة إذ هم اليوم الرئاسة و«القوات» والكتائب والبطريرك و«النواب المستقلون». والرئيس فرنجية وإيلي حبيقة في أدنى تقدير. وهذه كلها قوى يغلب بينها التخالف المضطرب على التحالف المستقر. والجثث التي بات يعثر عليها

(*) مراجعة لكتاب جورج قرم: G Corm Géopolitique du conflit libanais, Editions la déconverte (جغرافية النزاع اللبناني، باريس ١٩٨٦، ٢٦٠ صفحة) وقد نشرت في ملحق السفير الثقافي، عدد ١٣/١٢/١٩٨٦.

في السودان أو تحت الجسور لم تعد جثث الأسرى أو المخطوفين من جماعات معادية بل هي الآن جثث الموارنة إياهم. وقد كانت القوى التي ذكرنا توأ موجودة في الماضي، كلها أو جلها، لكنها اليوم ترفع رؤوسها دفعة واحدة ولا تكاد إحداها تقوى على إلزام الأخرى بشيء. هذا هو الأمر الجديد الذي ينذر بإطاحة «مكسب» كان الطموح إليه - قبل الطموح إلى أي مكسب سواء - وراء المسارعة المارونية إلى الغرق في الحرب: وهو تكوين الموارنة على صورة الطائفة المعسكرة ذات القيادة السياسية - الاجتماعية الموحدة.

ولا الشيعة عادوا شيعة ولا الدروز مرجح بقاؤهم دروزاً برغم أن هؤلاء وأولئك يبدون شيعة ودروزاً أكثر من أي وقت مضى. فعلى هذه الضفة وصلت الحالة إلى درجة من السوء أعلى وهي كانت دائماً أسوأ مما هي عليه على الضفة الأخرى. ففي الوقت الذي مضى كانت الحركة الوطنية وحواشيها مثل قشرة الجرح الجديدة: لها في اللحم غرزات متباينة المواقع والعمق، ولكن لحم الطوائف تحتها فيه دم يجري ويقاوم العدوى مقاومة سلبية لم تمنع توسع الجرح إلا أنها حفظت كثيراً من شروط العافية للجسد، اليوم صار الجسد جرحاً، وهو ما كان غربان الشعر قد أعلنوه قبل أن يحصل. كان ثقل الحرب، على هذه الضفة، فلسطينياً. ونحن إذا استثنينا بعض السياسيين المسلمين الذين تعودوا إحناء هاماتهم أمام كل ريح وبعض المنظمات الصغيرة، أمكن لنا القول، بلا إفراط في المغامرة، أن المنظمات الفلسطينية جرّت الطوائف الإسلامية من أنفها إلى الحرب. وهي اليوم تجهد لتسكير حرب جديدة تأكل فيها هذه الطوائف بعضها بعضاً، بعد أن مهدت نزاعات العامين الأخيرين بين منظمات الطوائف المذكورة للحرب المذكورة أحسن تهديد. هذه الحرب تجد الشيعة منقسمين، فيرجح أن تبدو لبعضهم مهرباً من الصدام الداخلي ولبعضهم الآخر فرصة لإنهاك الطرف المتصدر منذ مدة في الجنوب وفي بيروت، أي حركة أمل. وهي تجد الدروز مسيطرين على مناطق ومرافق يجدها السنة والشيعة حيوية لمصالحهم حين يزنون مصالحهم بالميزان الطائفي، وهو ميزان الطوائف الوحيد اليوم. وهي تجد سنة بيروت، أخيراً، أقرب من ذي قبل إلى أصولية طرابلس وصيدا، بعد أن أبعدهم

عنها، طيلة سنوات، عمق تاريخهم المدني، فأخذ يقربهم اليها اليوم القهر المسلح اليومي لجماعة أمست من غير سلاح واستشراء الفقر أيضاً في الطوائف كلها. وأما الدولة..

وضع هذه صفته

في وضع هذه صفته يمعن الفقر في حفز الجماعات على انطواء لا يضعف الرغبة في التوسع وفي الاستئثار بما تبقى أو في الدفاع عنه إذا كان في اليد. ويمعن انهيار الفرص السوية في توسيع الهوامش التي هي مدد التنظيمات المقاتلة. ويزيد خلو البلاد من فوائضها وارتفاع كلفة الحرب، مع انهيار العملة، في حدة التبعية لأطراف الخارج. فإذا صح - وهذا محل نظر - أن الليرة كانت رابطاً بين اللبنانيين فإن الدولار هو - دون أي تعمد من جانب الإمبريالية الأميركية بالضرورة - عامل فرقة بينهم. وذلك أن الحروب باتت في نظر آلانها المقيمة بين ظهرانينا، مصدر حياتنا وموتنا معاً، وباتت في نظر كل من يروم القتال من خارج حدودنا وظيفه بلادنا الوحيدة. فأوَّصد جل هذه الأطراف - إن لم نقل كلها - أبوابه دون السلام.

في وضع هذه صفته أيضاً، أي انغلاق الجماعات على ذواتها، والمصادمات القائمة أو المحتملة بين كل منها والأخرى، أياً كانتا، أو في صفوف بعضها، وتقرّح أجهزة الدولة التي اجتاحتها المحاربون الأهليون من كل أبوابها، واستحالة ضبط ما قد ينالنا من آثار الأخذ والرد في صراعات أطراف الخارج، إذ نحن نعانينا بتفاصيلها الظرفية لا باتجاهاتها الكبرى وحسب وإذ يستحيل أن يقوم اتفاق دولي بين طرفين من الأطراف الساهرة على شؤوننا أو أكثر ولا يرغب في تخريبه عندنا (بنجاح منقطع النظير دائماً) طرف آخر أو أكثر - في وضع هذه صفته، أقول، يصير مجازاً الكلام على حرب واحدة وعلى مجتمع واحد وعلى مصير واحد، ما لم نطلق على مصيبة الكل بعضه ببعض اسم المصير الواحد. وقد كان وضاح شرارة قد سبق في العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ إلى الحديث - لا عرضاً بل في العنوان - عن «مجابها

في المجابهة» وعن «حروب» للاستيعاب^(١). ولكن هذا الحديث كان، في جانب رئيس منه، استشرافاً وكان تقديراً لدرجة الوحدة المتيسرة لمجتمعنا. اليوم، بعدما صنعتته الحروب، أخذ الشك يطول إلى وجود الوحدة المذكورة وإلى وحدة كل من الطوائف التي «أنعمت» الحرب على لبنان بتوحيدها، وقد كان انقسام كل منها، في الماضي البعيد، شرطاً حيوياً للسلام الأهلي ولوحدة الدولة فأخذ اليوم يتحول إلى شرط لما كنا سميناه ذات مرة «اضمحلال الداخل»^(٢)، ولسلب ما قد يكون تبقى من إرادة استقلاله وإلى صيغة للحروب المقبلة.

في وضع هذه صفته تصغر أحلام الناس وبينهم المثقفون. فعيون الناس اليوم على آخر الشارع وعلى آخر الشهر لا تتجاوزهما إلا لترقب، عاجزة، ما جريات مصيبة كبرى تحل هنا أو هناك وينساها الناس حالما تخلي «الساحة» لسواها. قبل عامين أو نحوهما مثلاً، كان إلغاء خطوط التماس (أي خطوط منع التماس، في الواقع) مطلباً. اليوم بات المطلب حلماً يحتاج البيروتيون إلى عقاقير تروق مزاجهم ليبصروه في منامهم. والفارق بين المطلب والحلم أن الأول لا يستقيم إلا بوجود الإرادة والقدرة، وأن الثاني يعوض غياب هاتين بمجرد الرغبة. اليوم يبدأ المثقف يومه وهو أشغل من ذات النحيين بالانتظار لشراء الخبز وبحمل الماء على درج المنزل وبالبحث عن وقود للسيارة وباتقاء الرصاص والقذائف أحياناً واسترجاع أولاده من المدرسة قبل الأوان، وبوظيفتين يمارسهما كيفما كان فيما هو يبحث عن ثالثة دفاعاً عن حقه في الأكل وقراءة الجريدة بعد أن استغنى منذ زمن عن شراء الأسطوانات وأخذ يستغني عن شراء الكتب. وفي المساء تمنعه عتمة الليل من القراءة والكتابة.

رغم ذلك - أو بسببه - يزداد عدد الأصوات المجاهرة بالعداء للحرب

(١) في مقالتي نشرتهما دراسات عربية، عدد تشرين الأول ١٩٧٥ وعدد آذار ١٩٧٦ وأعيد نشرهما في كتاب حمل عنوان الثانية، دار الطليعة ١٩٧٩.

(٢) في مقالة عنوانها «الطوائف المناطق في لبنان». الواقع، العدد ٢، ربيع ١٩٨١.

وبينها أصوات مثقفين. وتستقبل هذه الأصوات وسائل تعبير كانت حتى
الأمس القريب - وما تزال إلى اليوم بصور مختلفة - وسائل تأجيج لكل الصراعات.
ويزداد وسط ذلك سواد الناس، من الصامتين، مقتاً للحرب أيضاً ولآلاتها
ورؤوسها وذبولها. لكن مقت الحرب - وهي في وحدتها على ما رأينا من
التجريد - لا يترجم إلى تنصل من المواجهات المحسوسة، مع أن الحرب
ليست إلا الحال المتحصلة من هذه الأخيرة. فلا مهرب لنا من الإقرار - على
ما فيه من إحراج لـ «أبرياء»، جورج قرم الذين سنعود إليهم - بأننا ننقسم
حين تشتبك حركة أمل بالمنظمات الفلسطينية - بين متمن لانتصار هؤلاء
ومتهم لانتصار أولئك، وبأننا ننقسم حين تشتبك القوات السورية وحلفاؤها
بأصولي طرابلس بين راجٍ لغلبة هؤلاء وراجٍ لغلبة أولئك، وبأننا ننقسم
حينما يندلع قتال ما - وهذا أنواع - في أحياء بيروت الغربية بين أملٍ في
سحق هؤلاء ومتطلع إلى سحق أولئك، وبأننا حين يبدأ القصف العشوائي أو
المركّز - وهما سيان - بين البيروتين، ننقسم بين يائس من انتصار هؤلاء، وإن
كان يرجوه، وقانط من غلبة أولئك وإن كان يتمناها، وبأن مقاومة المحتلين
الإسرائيليين، أخيراً لا آخرأ، تقاوم معهم جماعات لبنانية تحظى بالعطف في
أوساط من طوائفها، الخ... هذا وأمر ما في الأمر أنه لا مناص لأي عاقل
من مواجهة هذه الانقسامات كلها بشيء من التفهم. فمن السائغ مطالبة
رافضي الحرب بالاعتدال في مواقفهم ومطالبهم على نحو يسهل الخروج
منها. أما التنصل التام من أي صراع متصل بمصيرك فشرطه أن يتنصل منه
أيضاً من يريد قتلك أو إخراجك من بيتك. وحينما يطلق المثقف على
المدنيين صفة «البراءة» ويقف هو بينهم وقفة رئيس الملائكة لا يكون لكلامه
معنى إن لم يشر، في آن معاً، إلى كراحتهم لحال الحرب جملة وحيرتهم في
أمر الكثير من ما جرياتها وإلى تورطهم، متفرقين، في نزاعاتها المتفرقة تورطاً
تجوز المجادلة في تجلياته ولكنها لا تجوز في أساسه ولا في عجزهم عن
مغادرته، ما دامت الحرب قائمة.

في وضع هذه صفته وصل إلينا من باريس كتاب جورج قزم الأخير وقد كدنا أن ننساه. على أننا لم نجد حافظاً إلى المحافظة على وحدة نص موضوعه أن أحداً لا يحافظ على وحدة شيء. وصل إلينا حاملاً غربته ومنها سعة أفقه وسهولة اللعب فيه بوقائع وألفاظ كبيرة. هذه الغربية جغرافية أولاً لأن عين المؤلف في باريس ليست على آخر الشارع - ولا نعلم إن كانت على آخر الشهر - وإنما هي على المتوسط وعلى الشرق الأوسط وعلى لبنان كله في هذا العالم الفسيح. والغربة نفسها نفسية - سياسية ثانياً لأن المؤلف ليس غارقاً في النزاع حول مخيمات الفلسطينيين ولا في مصائر خطة أمنية ما، ولا في مخاض المواقف داخل بيروت الشرقية، وإنما هو ينظر إلى فيفساء الطوائف كلها من موقع صنعه بيديه وأسنده إلى تواريخ بعيدة وقريبة ما زال يسعه أن يوزع فعاليتها كما يشاء. فلا يحول بينه وبين ذلك توزيعه هو بين نزاعات الحاضر المتنقلة ولطيه بين جذرائها. وما زال يسعه أيضاً أن يستند إلى التواريخ عينها وإلى المبادئ الجميلة - لا إلى الحاضر - صورة عقلية للمستقبل. ثم إن غربة المؤلف أخيراً غربة لغوية. فعبارته الفرنسية تردنا إلى عهد غير بعيد كنا نلعب فيه نحن أيضاً - نحن جميعاً - بألفاظ ضخمة عهدناها مفاصل متينة لصورة مجتمع واحد - وإن يكن مركباً بطبيعة الحال - ولصورة عالم برمته. وما تزال اللغة الفرنسية تسوغ هذا اللعب للمؤلف لأن هذه الألفاظ ترد فيها ضمناً إلى مراجع ذات تماسك وإن لم يكن مدار الحديث - في الكتاب الذي نتناول - فرنسا ولا أوروبا وإنما لبنان. وأما الألفاظ التي نقصد فهي من قبيل: مجتمع ودولة وسياسة ونظام وسلطة وجغرافيا سياسية وحرب وحزب أو حركة وهوية وسلفية وعلمانية وقومية ونهضة وثقافة ومواطن ومدني وحتى طائفة ومنطقة وعائلة، الخ... توجد إذن مقابلات عربية لمصطلح قزم الفرنسي، وها نحن قد ذكرناها. وما يزال يجري بها مداد المثقفين اللبنانيين حين يكتبون بلغتهم الأم عن لبنان. على أن شيئاً ما يفرق ما بين كتابة هؤلاء وكتابة قزم. ولعلنا لا نخطئ إن نحن سميناه الإيمان. ففي الوضع الذي سبقت صفته ما يزال المثقفون المقيمون، بمقتضى حرفتهم، يحملون أنفسهم على النطق بألفاظ

تصنف وترتب وتوحد. لكن وتيرة ورودها ضعفت عند الكثيرين منهم وأخذت، هي، عند آخرين، تشي بأعراض فصام يتفاقم أحياناً حتى ليعث على الضحك. ومال أكثرهم استجابة لدواعي الحال إلى تسمية الأشياء بأسماء أعيانها دونما تجريد وإن لجأوا أحياناً - طلباً للأمان - إلى الاحتيال بفنون البلاغة من استعارة وكناية وتسمية للكل باسم الجزء - في النادر - وللجزء باسم الكل - في الغالب لأن هذا الضرب الأخير من التسمية أقدر على تمويه القصد وأقرب للتقوى. من هذا الفن الأخير - وهو مختلف جداً عن التجريد - أن سوربة هي «المحيط العربي» وأن حزب الله هو «الإسلام الأصولي» وأن هذه أو تلك من الميليشيات المسلحة - إذا كانت مقيمة في الجانب الذي يقيم فيه الكاتب - هي «الميليشيات المسلحة»، الخ... على أن ما هو أهم من التقوى - وهي موقف لا يسع أحداً أن يغض من شأن مبرراته - إنما هو في ما يعيننا الآن العزوف عن اصطناع الجواهر أو الماهيات الأيدلوجية، عند سواد المحللين، هياكل للتحليل. فهي قد ابتعدت عن متناول الآمال وخوت من الإيمان. لذا بات ورود هذا اللفظ أو ذاك من مصطلح قرم في نصوص المقيمين عرضاً أو أثراً باقياً من لسان عهد سلف. وبات بناء النص يرسى على الأحداث ومجرياتها والشخصيات ودوافعها والمنظمات وظروفها وعلى أطراف الخارج، بالطبع، ولكن بعد تفتيت سياسة كل منهم إلى جملة تصرفات تتوزعها الأحوال والقوى والأمكنة.

يبقى أن نستثني من هذا التشخيص كتبة قوى الحرب، وهم كثرة. إذ لا تزال نصوصهم تعج بالصور الكبرى من «ديمقراطية تعددية» وأخرى «عددية» و«وحدة إسلامية» و«إلغاء للطائفية السياسية» و«وحدة للشعب والأرض والمؤسسات»، و«دولة علمانية» و«سيادة واستقلال» وما شاكل. إلا أننا - بعد طلب المعذرة - يصعب علينا أن نصدق عن أحد من هؤلاء الكتبة أن في وسعه، بعد أدنى نظر في أفعال جماعته، أن يحمل هذه الواجهة على محمل الجد. ويبقى أخيراً جورج قرم، وحقه أن يستثنى من الإدراج بين هؤلاء أو بين أولئك.

إقطاع ما يزال ينهار

لا يغفل قزم فعلاً - كما قد نكون أوحينا - عن هذا التشتت الذي يعتور صورة الحرب اللبنانية، بل هو يبدأ به. فيشير إلى كثرة السبل التي ينزل منها الموت على اللبنانيين. على أنه لا يلبث أن يباشر تبين الخطوط الكبرى في فوضى هذه الخارطة. يعود أولاً إلى زواج المدينة والجبل وعنه نشأ لبنان المعاصر، بعد الحرب العالمية الأولى، وهو، في نظر المؤلف، «زواج غير موفق»^(٣). هذا في البنية. ثم انه يتنهي إلى «تركة الدولة العثمانية». فيرى في الصراع عليها أساساً ذا حضور مستمر في مصائر مجتمعاتنا، ويرى في القومية العربية «وريثاً خائباً لها لأن هذه الحركة لم توفق، في أية صورة، إلى بناء قوة اجتماعية منسجمة تشمل نطاق المجموعات السكانية العربية»^(٤). وهو، هنا، لا يني يشدد على دور الحركة الصهيونية في كسر التعددية الاجتماعية التي وسمت العهود العثمانية وبالتالي في بعث مشكلة الأقليات. يلي ذلك لوحة لاشتباك مصالح الدول الكبرى بتأسيس الدول المستقلة في الشرق الأدنى ينطلق المؤلف في رسمها أيضاً من التركة العثمانية فيبرز الحيوية التي اكتسبها، من نزاع إلى نزاع، الانتماء إلى الكيانات المستقلة. ولكنه يبرز أيضاً هشاشة هذه الدولة، المتأتية من ضمور قواعد السلطات فيها إلى الطائفة والعشيرة وإلى الإرهاب والإفساد وتوزيع فئات المنافع. وهو يرد إلى هذا المسلك سهولة انتشار الأصولية، المسيحية منها والإسلامية، إذ هذه «حلم مجنون يقوم العدل فيه على التقوى وعلى جمع أبناء الدين الواحد بفعل حرارة الإيمان الواحد»^(٥).

تلي هذه اللوحة واحدة أخرى تقدم تنازع الهوية اللبنانية بين الطوائف من خلال الصور التاريخية المتعارضة. إذ يرى المؤرخ أن أسبقية الطوائف على الكيان السياسي تسهل إلحاق تاريخ الكيان بتاريخ هذا أو ذاك من عناصره الطائفية. ويزيد هذا إلحاق حدة، اليوم، ما يحمله منطق الحرب من نزوع إلى الاستئثار بقيم التاريخ الوطني، ما أمكن، وإلى الغضب من شأن الخصم

(٣) ص ٢٨.

(٤) ص ٤٥.

(٥) ص ٥٧.

وتأصيل صورة مناسبة لزمان الحرب عن الذات والخصم في التاريخ كله. تنتهي هذه اللوحة إلى تأكيد صمود البنى التقليدية، والجبل مصدرها الأول، في وجه تيارات التحديث التي شهدتها المدن، وإلى ملاحظة التوازي بين انقلاب الموارد على إقطاعهم، في أواسط القرن الماضي، وصنيع الشيعة في السنوات الأخيرة^(٦)، وكأن تطور الطوائف يسلك سبلاً متشابهة ولكن على غير تزامن. على أن هذا التطور، في سائر أحواله، لا ينتهي إلى رصيد الدولة. فيعد الميثاق الوطني تنجّه البلاد نحو «القابلية لتفكيك الدولة لمصلحة الطوائف والأسر الكبرى (...). ما دامت النخبة التي تتولى إدارة النظام مجردة من الروحية المدنية وتمارس انتهازية متوحشة في الاستيلاء على السلطة»^(٧). وأعيان الطوائف ومعهم «مداخلات الخارج القوية»^(٨) هم أيضاً الذين هزموا الشهابية. هذه اللوحة تستعيد، في الحقيقة، ترسيمة متداولة. لكنها تحمل إلى المتداول تعديلاً وحيداً ذا شأن وهو أن المؤلف، بعد أن يبرز حصر المؤرخين «للهوية اللبنانية في الهوية المارونية» عملياً^(٩) لا يقيم كبير اعتبار لامتيازات الموارد في لبنان الكبير، بل يراهم، عشية الحرب الأهلية، شركاء في العجز العام وفي التمهيد لانتهيار الدولة، مؤكداً أن سلطتهم باتت مذ ذاك «مظاهر سلطة»^(١٠).

فقدان المناعة المكتسب

ثم نصل إلى بيت القصيد. وهو فصل في «طبيعة العنف في لبنان وإوالاته ومراميه». ولا يغني إيجازنا هذا الفصل هنا، بأي حال، عن قراءته. فأهم ما فيه النفس والحبكة وموقع الكاتب. أما الفكرة النواة ببسيطة. وهي أن ضحايا العنف هم أولاً «المدنيون الأبرياء» وأن ما يلقونه لا يعثر له على تفسير مقبول لا في مسيحيتهم ولا في إسلامهم. ولا هو أيضاً فعل مؤامرة ولا طابور خامس. وإنما مرماه الأول، بحسب المؤلف، هو تدمير النسيج المشترك الذي

(٦) ص ٧٨.

(٧) ص ٨٣.

(٨) ص ٨٥.

(٩) ص ٦٧.

(١٠) ص ٨٨ - ٨٩.

كان يجمع ما بين الطوائف. يحصي المؤلف صور هذا العنف مشيداً بمقاومة المدنيين له وإن كان يقر بنجاحه إلى الآن في إصابة مرماه الأنف الذكر. ثم انه يحصي الأدوار الخارجية فيه وما أثمرته من مواجهات لم يكن اللبنانيون فيها إلا وقود العداوات ما بين قوى غير لبنانية مختلفة، قريبة وبعيدة. أخيراً يردد إلى عنف الميليشيات فيبرز ما كنا أشرنا إليه من تعميمه بعد الاجتياح الإسرائيلي وبخاصة إلى «عسكرة» كل من الطائفتين الشيعية والدرزية، وقد أضيفت إلى «عسكرة الطائفة المسيحية»^(١١). وهو في هذا كله يشدد - بالإضافة إلى إبرازه المسؤولية الإسرائيلية - على انحراف الإعلام الدولي الذي لا ينصب إلا على العنف «ولا يحاول إلا نادراً إظهار الوطنية الفائقة عند الغالبية العظمى من اللبنانيين، وقد تمسكوا بالتعايش في وجه جميع الميليشيات العاملة على الفصل ما بين الطوائف»^(١٢).

بعد ذلك يعكف قـرم - في تـمة الفصل نفسه وفي الفصل التالي - على الأدوار الخارجية في العنف اللبناني وفي الحروب التي تعلن نفسها عبر تسعيـره. واللوحـة هنا تامة ولكنها جامدة شيئاً ما لأنها مقصورة على تعداد الأطراف وما بينها من أزمات دونما إظهار لدينامية التحالف والعداوة التي انتهى قلبها الشـع إلى رهن الحرب والسلام في لبنان، لا بالتزاع العربي الإسرائيلي وحده مثلاً، بل بمجابهات كبيرة وصغيرة تحملها معطيات هي في جملتها شبكة التناقضات الإقليمية والدولية التي يستحيل تصور الشرق الأوسط خلواً منها في ظل الظلم العالمي الراهن. إذ ما الذي يدعو إلى الاعتقاد أن الشرق الأوسط سيستوي يوماً جنة للسلام وأنه إذا خلا من الصراع السوري العراقي والصراع العراقي الإيراني فسيخلو مما يشاكلهما؟ والحال أننا رأينا «الساحة اللبنانية» تستقبل صراعات خارجية لم تك هي نفسها طيلة عمر الحروب اللبنانية. ورأيناها - وهذا هو الأدهى - تفقد بين طفرة وطفرة جانباً من مقومات الحصانة في وجه عوامل الفتنة الزاحفة من المحيط، أي، بعبارة أخرى، جانباً من استحقاقها أن تسمى مجتمعاً ودولة. برغم هذا الجمود في ألوان اللوحة التي

(١١) ص ٩٧.

(١٢) ص ١٠٠.

يلوّن، ينتهي المؤلف، على أي حال، إلى استبعاد نهاية قريبة لما نحن فيه. فيبقى على اللبنانيين الذين لم يعتمدوا الحرب أسلوب حياة أن يناضلوا في سبيل «سلام المستقبل»^(١٣) وأن يبتذوا التطرف والتعصب وأن يطلبوا مع سواهم «دكتاتورية حقوق الإنسان»^(١٤). على أن قرّم يدرك ما قد يبدو عليه هذا البرنامج من سذاجة، فيختم هذا الفصل بتوكيد ضرورة الإصرار على «تصور المستقبل والدعوة إليه، ولو بسذاجة، على شاكلة غير شاكلة الحاضر الذي لا أفق له والماضي الذي يقتات من إدراكه الخرافي العنف والبربرية»^(١٥).

لن نمضي إلى النهاية في تلخيص الكتاب. يدفعنا إلى ذلك ضيق المجال ويسوغه لنا أمران: أولهما أن القسم الثالث منه كان قد نشر تماماً بالعربية في جريدة لبنانية^(١٦)، وثانيهما أن القسم الأول، الذي أوجزنا، يبدو، بترابط فصوله وكأنه هو الكتاب. هذا بينما تبدو نصوص القسمين الآخرين - ومعظمها كان قد سبق نشره - ملاحق له وتوسعات. على أن هذا لا ينقص الفائدة من قراءة هذه النصوص الأخيرة. فهي منظوية على توجهات نراها بالغة الأهمية. منها مثلاً هذا التشديد على الصراع في صفوف كل من الطوائف اللبنانية - لا على الصراع بينها وحسب - من حيث هو وجه من وجوه الحرب الرئيسة وصورة لما حملته من تغيير اجتماعي سياسي وصيغة لاستمرارها أيضاً. غير أن في هذه النصوص نفسها وجوه ضعف. منها مثلاً هذه القراءة المتسريعة لمبادئ الديانتين المسيحية والإسلامية تخلصاً إلى القول انه كان يسعهما أن يمكثا على رأي أنسجام لولا أن البعض من أتباعهما يحرفون الكلم عن مواضعه. هذا الرأي الشائع الذي يحل المقدس من كل مسؤولية عن اختلاف أطواره. يكفيه دمع المشكلة بالزيف مؤونة التصدي لعلاجها. فهو أشبه بالحديث الدائم عندنا عن «الصراع المفتعل بين الأخوة».

(١٣) ص ١٠٩.

(١٤) ص ١١١.

(١٥) ص ١١٢.

(١٦) نشرته النهار على حلقات في أيلول ١٩٨٤ وأعدت نشره الباحث، عدد كانون الثاني - شباط ١٩٨٥ تحت عنوان «نحو ثقافة وطنية لما بعد عهد الفتنة».

الرجاء والحقيقة

ليس جورج قرقم بجاهلٍ إذن صفة الوضع الذي وصف ووصفنا. فكتابه، وإن يكن مرماه الأول تنظيم عناصر هذا الوضع في مخيلات أجنبية، قادر على تنظيمها في المخيلات اللبنانية أيضاً. واللبنانيون يجدون فيه صفحات لها وقعها عليهم وإن تكن جلودهم قد خدرت من وقع ما تصفه تلك الصفحات. على أن هم التنظيم في الكتاب مفرط يتأتى إفراطه من نظام لغته ومن توجهه إلى عالم منظم. وهو لا يخلو من جعل الجوهر عارضاً ولا من حمل الأحلام على أنها مشاريع. يحفز في ذلك غالباً إلحاحه في الرجاء. نحن من جهتنا نرى، والله أعلم، أن للرجاء مصلحة في أن تبقى الحقيقة مقدمة عليه. ولا ننكر مع ذلك أن يكون للرجاء - وللإرادة - دور في إنشاء الحقيقة والحقيقة أن اللبنانيين لم تُعد الحرب خلقهم طبقةً مستوية من «المدنيين الأبرياء» باستثناء ميليشياتهم. والحقيقة أيضاً أنه لا يكفي الإقرار بأن هذه الطائفة أو تلك قد «عسكرت». بل ينبغي أن يرتب على الأمر مقتضاه. والحقيقة ثالثاً، أن حروب لبنان ليست مرهونة المصير بأزمة إقليمية واحدة بل ان لبنان بات فريسة سهلة لصراعات مختلفة سوف يظل الشرق الأوسط، إلى ما شاء الله، حافلاً، إن لم يكن بها فيما يعادلها. والحقيقة رابعاً، أنه لا يوجد الآن في العالم من يريد - أو من يستطيع إن أراد - رد اللبنانيين عن مقاتلة بعضهم بعضاً ورد من يقاتل بعضهم عن قتاله ورد بعضهم عن قتال من يقاتله من غيرهم ورد من يقاتل غيرهم عندهم عن مقاتلة هذا الغير، في آن واحد.

رغم هذا كله تشتد موجات البرم بالحرب وتكشف لعيون الكثيرين ملامح هاوية غادر اللبنانيون حافتها منذ زمن، لكنهم باتوا يعرفون اليوم أنها بلا قرار. هذا البرم يتخذه جورج قرقم - وهو اقتصادي - رأسماً له ومخططاً لرجائه ولرجاء أمثاله ممن كانوا يسمون قبل الحرب «مواطنين شرفاء» وأخذوا يسمون فيها «مدنيين أبرياء». وما استطاع هؤلاء إنجازه حتى اليوم هو أنهم شهدوا تحول السلام من واقع إلى حلم ولم يفرطوا به رغم ذلك. وهذا كثير حقاً. غير أن أي «مدني بريء» يسعه أن يستوقفك في الشارع ليقول لك - بالعربية أو بالفرنسية - إن الأحلام لا تكفي.

جورج خضر أو صعوبة هابيل

يحاول جورج خضر، في هذه المقالات^(*)، نوعاً من الكتابة المقدّسة. ولا أشير، هاهنا بالذات، إلى الشواهد من الكتاب المقدس، تتخلّل النصوص، ولا إلى العبارات منه تدخل في سبّك العبارة، فهذا كله لا يعدّ كثيراً من راهب يصحبه الكتاب المقدس في العشيّ والأبكار. وإنما أشير إلى هذا التلمّس، في الكتابة، لحرية الله. وذلك أن قدسيّة المقدّس لا تتأتّى له من أنه لا يُمسّ، فلا يتغير منه حرف ولا فاصلة. هذه صفة تابعة. المقدس محمّيٌّ من عبودية البشر، على الحقيقة، لا من حريتهم. فهم، لو أُنِج لهم الرقي إلى نبعه (وهذا هو المرقى الصعب) مدركون أن الذي جاء على هذه الصورة كان له أن يجيء على غيرها، وأن الصراط الذي يختطه الكلام الإلهي أشبه بالشفرة ولا يشبه السهوب، إلا أنه يرسم خلقاً إذ ليس لرسمه أنموذج سابق.

كيف للمرء أن يلمّ بهذه الحرية التي في منبثق المقدس؟ يحاوله. أي يحاول كلاماً لا يعرف آخره بأوله، فما من قربي، إذن، بينه وبين انحطاط العرب بشعرهم بغية إحكام تعريفه.

ومحاولة المقدّس، عند جورج خضر، تورث لحناً. وهذا كان شأن

(*) كلمة أُلقيت في لقاء حول كتاب المطران جورج خضر: الرجاء في زمن الحرب، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٨، وذلك بدعوة من دار الفن والأدب في ١٥ نيسان ١٩٨٨.

المقدس في الكلام الإلهي وفي نصوص المتألهين. فاللحن لا يغادر المقدس وأنت تعجب كيف يلحق به اللحن من لغة إلى لغة مهما يكن من أمر الترجمة. واللحن هو الذي يوهم بملازمة العبارة للعبارة، في الوحي وفي كلام المتألهين، على وجه الضرورة. فإذا تلي من القرآن: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾، حسب مَنْ ليس له فضل نظرٍ في حرية الله، أن صاحب الوحي كان مضطراً إلى الآية الثانية بعد أن جاء بالأولى. وهذا ليس بشيء، إلا أن اللحن هو ما يشعر بهذه الضرورة، مع أنه ناشئ عن عكسها، لأن الوحي أنشأ لحنه أول مرة.

وحين نذكر اللحن عند جورج خضر نكون ناظرين إلى مبدأ الحرية في مبدأ العبارات وفي مجراها ومرسأها، ونكون راآين إلى شفرة الصراط هذا التلوي وهذين الصعود والهبوط ونكون راغبين في ذلك السر الذي يجمع أقصى الألفة إلى أقصى الخلق وينزل على الرحب بالضرورة الدهرية في حرية لحظة كانت لجورج خضر وحده يوم كتب وكان له أن يحجبها عن الجماعة التي تحسب نفسها ناطقة وهي قارئة لا غير.

واللحن الذي ينشئه جورج خضر ينبغي له أن يُسمع بمعنييه في اللغة وبما هو أكثر منهما. فالذي يدل على أن الموسيقى جديدة، هاهنا، هو أنها تكاد تؤدي بمنشئها إلى اللحن الذي هو، في اصطلاح النحويين، الخطأ. هذا الفارس بين مروّضي العربيّة يُخاشِنها ولا يُسَلِّسُ لها قيادَه ويرتجل لها المسالك ولا يرضى بالمطروق من مسالكها. فالفصاحة، عنده، هي اضطراب اللغة إلى حرية فكره. ولهذا تجري الجمل على حافة اللحن، أي على حافة الهاوية، لولا أخذُ العبارات بعضها برقاب بعض في حركة هي بين التدافع والتناصر.

ولقد تمنيت أن يكون للحن معنى الخطيئة أيضاً، ولكن لم أجده في ثبُت إلا أن من شأن المقدس - ونحن هنا في حديثه - أن يجمع اللَّاحِنُ فيه الخطيئة إلى الخطأ، فلا يكفيه، من بعد، أن يَقُومَ اللفظ، بل يجب عليه أن يستغفر ويتوب. وهذا المطران الذي ينشئ لحناً وهو يحاول المقدس والذي

توصله فصاحته إلى محادة اللحن، لا يني يحاذي الخطيئة أيضاً وهو يطلب نصيبه من القداسة.

والخطيئة نافذتنا على المعنى وعلاقتنا بالتاريخ، لأن الحرب هي موضوع هذه المقالات. والحرب، وما كان أهلياً منها على الأخص، هي احتمال التاريخ المرجح، لسهولته. وحين أقول الخطيئة والتاريخ والحرب، يخيل إلى السامع أنني أقول «المضمون». وحين كنت أقول «المقدس» واللحن خيّل إليّ أنني أقول «الشكل». ولكن يسعني أطراح هذا الفصل، بل يجب عليّ، لا تنازلاً للشائع في أيامنا من أن المضمون والشكل واحد، بل شعوراً حقاً بأن التاريخ قد يكون غير المقدس إلاّ أنهما يتلاسان تلبساً هو غير الصلة بين الشكل والمضمون. والخطيئة واللحن مختلفان أيضاً - في دعوى الشعور نفسه - ولكنهما قائمان في مساحة واحدة، فلا يعرف أين يبدأ هذا وأين تنتهي تلك.

وبعد، فإنني مستعجل الاشارة بالعلاقة التي يطمناها لنا جورج خضر بتاريخنا. فقد لا يكون وجد مطران آخر أو من قام مقامه من سادة الملل، في بلادنا هذه، ألحّ علينا مثل هذا الإلحاح لنقيم مع تاريخنا في علاقة حريّة. من أوائل هذه المقالات إلى أواخرها تتردد قوله هذه إحدى صورها: «(. . .) الذاكرة - إذا كنا عندها وحدها - حابسة لفعلا. الحرية من التاريخ شرط للإسهام في الحاضر» (ص ٤٥). معنى هذا أن الحاضر، عند خضر، له أن يكون جديداً. بل عليه ذلك. والجدّة المذكورة تصلنا، من باب آخر، بسائر ما قلنا عن الخلق الذي هو حريّة والذي يكون مقدساً حين يكون لحريّة الله منه نصيب. وحين يقبل خضر أن تكون المجابهة صفة رئيسة لعلاقتنا بالتاريخ يكاد يجد نفسه وحيداً بيننا، نحن أهل الأديان القديمة والجديدة، نحن أهل الشرق الرايح تحت وهم الأمانة، نحن الدين نخون كل شيء منذ أن اتخذنا الأمانة حطيئة لنا أصلية.

عدنا إلى الخطيئة إذن. وهي محتملة من الإثنين وصاعداً، ولم يكن صدفة أن شهوة الجسد كانت خطيئة الزوجين وأن شهوة القتل كانت خطيئة الأخوين. هذا لمن يفترض أن ما نسميه «اقتتال الأخوة» شيء من إبداعنا -

الذي لا أحب أن يلحقه مني إزاء. وهذا لمن يفترض أيضاً أن له أن يدير قفاه وينصرف إلى شأنه، بعد أن يرطن بالقول إنه «يقبل السوى ولو مختلفاً» أو بعد أن يصرح بأنه لن يظلم أحداً من «المعاهدين» وأن لا تَزِر وازرةُ وزر أخرى. جورج خضر الواقف، شخصياً، على شفا الخطيئة، يعرف أن قابيل من حواضر بيوتنا وأن هابيل هو الأعجوبة وهو الغريب. فالاختلاف منظو على الخلاف حتماً - وهذا داء لا تنفع فيه الرطانة ولا الأصالة - لأن الناس (من الإثنيين فصاعداً) لا يختلفون في صفاتهم وحسب، بل يختلفون - وإن شط بينهم المزار - على أشياء وأوضاع واعتبارات.

وجورج خضر الواقف بين اللبنانيين، في حروبهم، يتذكر هابيل القرآن بادىء بدء: «لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين». (ص ١٦٩). هذا موقف أصلي، صعوبته قصوى ولكن بساطته قصوى أيضاً، لأن الأفرقاء ثلاثة وحسب: قايين وهابيل ورب العالمين. وهابيل لا تكفيه الأخوة بل هو محتاج إلى الخوف من رب العالمين لتبقى يده مقبوضة. أما حين تكون لبنانياً واقفاً بين اللبنانيين فإن أقصى التعقيد يضاف في تبينك للخطيئة ومعالجتك إياها، إلى أقصى الصعوبة. تلك حال كل منا بالطبع وجورج خضر أحدنا وزيادة. هو مسيحيّ مشرقي وهو مطران أرثوذكسيّ وهو طرابلسي لبناني وهو عربيّ يقيم فيه القرآن - برغم حذره من الشرائع - فتبدأ بعض جملة إنجيليّة وتنتهي قرآنية. والذي هو هذا كله والذي هو، مع هذا، يباشر المقدّس من باب الخلق لا من باب الامثال، كيف لا تكون الخطيئة احتمالاً لكل خطوة من خطاه؟ أعلم أننا في الكلام، هاهنا، ولكن لا أنسى معنى الكلمة من سقراط إلى عيسى ولا ينساه جورج خضر، وهو أولى مني بالقول إن احتمال الخطيئة يبدأ من احتمال اللحن. والذي تتقاطع أبعاده على هذه الصورة، أو على تلك الكثرة من الصور، وتتوزع مقالاته، أسبوعاً بعد أسبوع، مواضيع منتشرة بين الميлад والأرز والنخيل ومهجّري الجبل ومعارك طرابلس، لا يسهل عليه حفظ التعادل بين كفتي ميزان الحق وقد لا يتيسّر له أن يزن الحق بميزان واحد أصلاً.

الرجاء عنده تحت كل حرف، ولكن اللبنانيين يبدون، في بعض فقراته، أولى الناس بتخيب الرجاء. وهو لسان المحبة، ولكن بعض كلامه يتطير شرراً من عينيه: «كالعظام للكلاب يتركون لنا الحنين»، يقول مثلاً (ص ١٦١). وهو يتعفف عن الدولة تعففاً ينسبه إلى المسيحية، وهذه نسبة يصعب عليّ قبولها إلا على أنها رواية جورج خضر، اليوم، للمسيحية. روايته إياها في الحرب وفي زحف الإسلام الجديد على السياسة. وهي رواية كان لخضر نفسه غيرها قبل عشرين سنة حين كان يقول ما معناه أن قيصرًا مسكين ليس له شيء، وأن طلب المسيحية هو سيادة الله على شعبه. ثم إنه، بعد هذا كله، لا يجد راحته في هذا التعفف. فنراه مُغرًى، في مقالة عنوانها «الأرز والنخيل» مثلاً، باقتراح مبادئ لنظام البلاد ولسياستها ونراه، في مقالات أخرى، يقترح بعداً روحياً للسياسة، وهو ما لا تني تفعله الثورات الدينية، على اختلافها، ثم نراه ينكر على البشر - وهم الخطأة - نسبة سياساتهم - أي خطاياهم - إلى الله. أخيراً يصير هذا المسكوني عربياً مسلحاً بماكس فيبر حين يقرب أمريكا ويصير عربياً - أي عربي - حين يصل إلى حديث إسرائيل، ثم يغدو طرابلسياً حين تضرب طرابلس.

لا أعلم - على وجه اليقين - أين يخطئ جورج خضر في هذا كله وأين يصيب. ما أعلمه هو أن هذه النفس معرضة للعالم وأنها نفس كبيرة. أعلم أنها كبيرة، وأنا أنظر إليها تنقلب، عبر زمن الحرب، من مقالة إلى مقالة ولكبرها عندي أمانة يقينية. وهي أنها تغالب بالرجاء وبإنشاء المقدس خطايانا جميعاً. ونحن نعلم أن خطايانا عظيمة. وجورج خضر يعلم - ولعل شقيقه جرجس كان يعلم أيضاً - أن الذي يغالب خطايا العالم قد يراها - بعد لحظة سهو - دخلت إلى نفسه وأصبحت خطاياها.

التغيير وعدمه والأسماء الحسنی

(مطالعة في مسؤولية المثقفين اللبنانيين)

نحن تغیرنا كثيراً فما الذي لا نزال نريد تغييره؟^(*) ونحن زعمنا أيضاً أن الذي نريد المحافظة عليه لا يحاط به لعظمته، فلم يبق فينا ولا بين ظهرانينا كثيراً نحافظ عليه. في عنوان هذه الندوة غلط فادح لعلّه يشهد أن ما لم يتغير فينا هو هذا التبعّد للكلمات الكبيرة والعزوف عن التفكير فيها. هذا الخوف من التفكير خوفاً قد يصل إلى الاستشهاد. النصر أو الشهادة، كان يقول بعضنا. أما النصر فهو عنا جميعاً بعيد.

نحن؛ أعني المثقفين. والذين ينتصرون وينهزمون هم أهل الحساب وهم قلة بيننا وكثرتهم من غيرنا، إذا حفظنا للثقافة استقلالها من حيث هي حرفة ولم نحشر في حيزها كل من أمر وقاد. أهل الحساب هم الساسة وهم قادة العساكر وهم أرباب المال. وهم جميعاً وغيرهم يحتاجون أشد الاحتياج إلى كلماتنا الكبيرة. وقد تعودوا أن نزجها إليهم، دون حساب، بأبخص الأتمان، أو بلا ثمن. منهم الإشارات الأولى ومنا البقية، وهم، في الأعم الأغلب، كانوا يجرونا من ألسنتنا ومن أقلامنا إلى حيث شأوا، إلى حيث شاء حسابهم القريب الذي نحتهد في تمويهه لعلّه يبدو حساباً بعيداً. وهم، في الأعم الأغلب، لم يكونوا يتكلفون عنا، مخاطبتنا بالكلام الصريح ليخطرونا بما ينبغي لنا أن نقول أو نكتب. كنا نشتم إرادتهم من لفظ الناس

(*) ورقة قدمت في المؤتمر الذي عقدته الهيئات الثقافية اللبنانية حول موضوع: «لبنان: الثقافة والتغيير» وذلك من ٦ إلى ٨ أيار ١٩٨٨ في مركز الحركة الثقافية - أنطلياس

حولنا في الأسواق أو نتلمسها بين سطور الجرائد فنطوّع لها، دون إبطاء، كل ما قرأناه، في الكتب. الكتب مراكبنا ولكنّ أهل الحساب كانوا يمسون بدفّتنا من الجرائد ومن الإذاعات.

وإذا كانت السياسة - وهذا ما يقال - فنّ الممكن، فنحن قد سجّرنا المستحيل الذي هو صناعتنا لجميع الممكنات. لا أزعم أننا مجردّ أجراء، ولا أن لنا طهارة الملائكة، فنحن، في الواقع، بين بين، وهذا، في أي حال، شأن محدود الأهميّة. المهم أننا وأهل الحساب - على ما بيننا من اختلاف سأذكره لاحقاً - متشابهون من وجه، والشبه هو في تنصتنا الدائم إلى ما تريده القوة، وإن كنا نختار ما يلائمنا بين ما يعرض لنا من القوى. نحن نحب ما ينمو وما «يصعد»، ولو «إلى الهاوية»، على ما يقول عنوان مصري. يختار كل منا قوة ثلاثه إذن ويسبح في تيارها الذاهب صعوداً، على ما يحسب، ويمني النفس بالوصول، بعد سباحة تطول أو تقصر. بل إن الوصول قد لا تداني لذته لذة الرحلة في التيار. نحن قوم لا نحب العزلة وخوفنا من الحرية عميق.

ما الذي يريده أهل الحساب وما الذي نقدمه، نحن، بين أيديهم؟ الذين هم، من بين أهل الحساب، حيث يحون أن يكونوا، يريدون أن يبقوا حيث هم، وهذا ما يسمّى محافظة. والذين ما يزالون منهم حيث لا يرضيهم أن يكونوا، يريدون الصعود إلى حيث أقرانهم والحلول محل هؤلاء، وهذا ما يسمّى تغييراً. أعلم أن هذا يظلّ كلاماً سخيلاً ما لم يقرن بذكر ما يشدّ أهل الحساب، جملة، إلى مجتمعهم. فالسياسة على ما بات يعرف الأولاد في المدارس، لها أساسها الاجتماعي. ولكن ماذا لو كان المجتمع مقطع الأوصال إلى حد يكاد يحرر قاداته منه، وإن لم يحرره منهم مطلقاً؟ أزعم أن هذه كانت حالنا، بمعنى معيّن، منذ عهود سبقت الحرب، وأزعم أن الحرب ضاعفت من مفاعيل الحال المذكورة. قلّما فعل أهل الحساب ما شاؤوا في الحرب ولم يكن زمام أمورهم في أيديهم عادة. بل أدبرت أمورهم - وأمورنا معها - في دوائر لا يحيطون بها دائماً ولا نحيط. ولكنهم لم يفعلوا ما شئنا أيضاً ولا ما شاء سواد الناس. فقد أحلنا، بالتدريج - وبالعنف طبعاً - إلى

فتات شعب. وأمكن لأهل الحساب أن يبنوا بسواعدنا وبكلماتنا، أوضاعاً ومؤسسات متعادية في ما بينها ومعادية، من حيث هي كذلك، لوجودنا على أننا شعب واحد. لكن هذه الأوضاع والمؤسسات، على تعاديتها، متأثرة من حيث أن وجود بعضها مشروط بوجود ما يعاديه، وهي قد اضطرت إلى النمو متقابلة حتى بات مبناهما العام لا يخلو من متانة. بات يصح الحديث عن دولة موازية في الدولة، وعن اقتصاد مواز في الاقتصاد، وعن عسكر مواف في العسكر، وعن سياسة وثقافة موازيين في السياسة والثقافة. بات يوجد ما يشبه أن يكون مجتمعاً أو شعباً موازياً في المجتمع أو الشعب، أي أن شعبنا لم يعد يفي بوصفه القول أنه مكوّن من جماعات متعادية. بل التشخيص الدقيق لحاله أنه بات، في جانب منه، شعباً موازياً أو مضاداً، كما يقال «ثورة مضادة». وهو بالطبع مضاد لنفسه.

وأهل الحساب الذين يتربعون قادة سعداء لهذا الشعب المضاد باتوا شبه أحرار من الشعب الأصلي بل يكادون، في مناسبات كثيرة. يتبرأون من اسمه ومن الانتماء إليه.

نحن - نحن أعني المثقفين - حسبنا هذا الشعب الذي نحن منه جزءاً تام الصنع شأن أي براد نستورده من وراء البحر. كان الشعب اللبناني صناعتنا الوطنية وكنا لا نتعب من الإشادة بمراياها ولا يزال بعضنا لا يتعب. أما المجابهات التي اعتورت تاريخه فقلنا أنها كلها دخيلة عليه وأضفنا أن هذه الحرب آخر ما فرضه عليه الفارضون. ولا أرمي إلى الإيحاء من جهتي أنها غير مفروضة بإطلاق، ولكن أسأل كيف أمكن لها أن تفرض. وحكاية الغرسة والتربة يعرفها الجميع، والله أعلم. وأما الصراعات التي وجدناها قائمة في حاضره فممنحها بعضنا أسماء تثلج الصدر وارتجلها من ذات نفسه مراحل نجتازها نحو الأعالي. فما كان يعزل جماعات غفيرة في هوامش الاجتماع وينذر بسحق ولأئها الجديد لوطس عمره اليوم سبعون سنة - لا ستة آلاف، على ما يشاع - سميناه حرية. وما كان ينذر برد جماعات أخرى إلى ما قبل مثال الوطن - وهو مثال جديد أصلاً في تاريخ هذه المسكونة - سميناه وطنية وديمقراطية، هذا ناهيك بالقومية. والحقيقة أن هذا لم يكن دأب

مثقفي لبنان المعاصر منذ بداية أمره. فإن مثقفي الثلاثينات مثلاً كانوا لا يزالون على جانب من الحذر والحكمة. هم أرسوا لهذا الوطن أسساً لا يصعب الطعن في صمودها. ولكن يصعب الإدعاء أننا لم نزدها اختلالاً عوض السعي إلى توطيدها.

الحقيقة أيضاً أننا لم نكن فريقاً واحداً في هذا المعمعان. فإن أهل الوطنية اللاطائفية وأصحاب دعوى العدل الاجتماعي هم غير أهل الحرية وتعايش الطوائف. ويسمى الأولون، على درجاتهم، أهل التغيير، ويسمى الآخرون، على درجاتهم أيضاً، أهل المحافظة.

في الحالين لم تسأل سائر الجماعات اللبنانية سؤالاً جامعاً رأيها في المحافظة ولا في التغيير. الذين كانوا يريدون التغيير - أي تحقيق المواطنة والعدل - من المثقفين لم يسألوا أنفسهم لم يبق مطلبهم من غير صدى، على وجه الإجمال، إلا في طوائف بعينها، فينحو مطلب المواطنة دائماً إلى أن يصير مطلباً طائفيّاً مفتوحاً على احتمال المجزرة. والذين كانوا يريدون المحافظة لم يسألوا أنفسهم لم يبدو بعض الطوائف، في ساعات الغيظ، غير راغب في المحافظة على شيء، وإن يكن هذا الشيء لبنان نفسه؛ ولم يبدو فهمهم للحرية وللتعايش مكلّلاً بالتالي على إطاحة الحرية وتدمير التعايش. وقد كان لهذا الاستنكاف عن استنطاق الآخر وفهم منطوقه ثمن باهظ نعرفه. فخبّرنا ذواء الوطن عوض المواطنة، والجوع والذل عوض العدل، والاستبداد من الداخل والخارج عوض الحرية، والتقاتل المعمّم من أكبر الأجزاء إلى أصغر الخلايا عوض التعايش.

على أننا نفرط إن اعتبرنا أن الاستنكاف المذكور كان وبالأعلى على جميع اللبنانيين من غير استثناء. فهو قد أثمر صعوداً بيناً لأرتال جديدة وقديمة من أهل الحساب، وإن أضّر ببعضهم. وضّم هؤلاء الصاعدون إلى حواشيهم مثقفين لا يبعد أن يكونوا اليوم معجبين بالحال الذي نحن عليها. حصل هذا كله في المساق الذي سمّيناه تكون الشعب المضاد الذي يخطيء من يظنّه شراذم زهيدة الشأن من الناس.

في أي حال، وجد معظم المثقفين أنفسهم بين ضحايا المعمة وهم سواد الناس أو الشعب الأصلي. بعضهم لفظتهم الحرب لأنهم لفظوها من البداية وبعضهم الآخر لفظوا عند هذه المحطة أو تلك من محطات الحرب، بعد أن قضوا في قطارها زمناً رعداً، وقد لا يكون حلم ركوبه ثانية قد غادر مخيلاتهم إلى غير رجعة.

لَمْ فاتنا نحن المثقفين - ومعظمنا فراخ أنبياء - أن نتنبأ بعاقبة استنكافنا هذا عن استنطاق التغيير والمحافظة بحقيقة أمرهما؟ السبب، على ما أحسب، أن التغيير والمحافظة كانا في نفوسنا ربيّن يُعبدان - أو صنمين في الأقل - ولم يكونا فكرتين. والصنم نعبده والفكرة نُفكر فيها. أعود إلى الخوف من الحرية الذي ذكرت وإلى الخوف من العزلة. كان التغيير وعدمه، على السواء، يدرجان كلاً منا في عالم يسوده دفء التضامن وحرارة المجابهة. كانا يجلساننا في حضن ما حسبنا أنه الشعب أو الوطن، وكنا نرى الشعب أو الوطن مقدّسين ودائماً على حق. لم يكن وارداً أن نفكر قليلاً أو أن نمعن النظر لنكتشف أن الشعب والوطن، بخروقهما الواسعة، يصيران، في بعض الظروف، أخف عقلاً مما نعتقد وأكثر جنوحاً إلى الانتحار.

تعبّدنا للتغيير أو للمحافظة، للعدل أو للحرية، للوطن أو للمواطنة ولم نفكر حقاً في أي منها. . إذا سلّمنا بأن التفكير الحق شرطه أن يحيط بغرضه كله أي - هاهنا - بلبان كله. وإذا قلت تعبّدنا فأنا أستحضر معناها القوي وأصلها الديني. وذلك أنني - إذا جازت المغامرة بتفسير - أرى في الطمأنينة التي تنتجها العبادة أصلاً لهذا النزوع إلى جعل الفكرة صنماً، فلا تعود تحتل الشك أو الشبهة لأنها ماثلة أمامك. تلك طمأنينة أراها من حق المؤمن، تحملها إلى نفسه عبادة الله. فهل يحق للمثقف أن يحمل طمأنينة الإيمان إلى علاقته بالأفكار وأن يجعلها سبباً للاطمئنان المطلق إلى التزامه وللتمتع بأنس الإنضواء، في تيار من الناس يقودونه في الحقيقة، ويمنحونه، في الوهم، لذة الشعور بالقيادة؟

وبعد فهل كان علينا أن ننزل، طوعاً، وهل وحشة الثقافة هي مناخ

الحق؟ ليس هذا ما أراه ولم أبتغ الدينونة بل التحذير. وقد وجدت في عنوان الندوة دليلاً على أن قتابل الحرب لم تحطم أصنامنا لأنني لا أرى أن التغيير وعدمه ما يزال يسعهما أن يكونا اسمين للخير وللشر عندنا، ولا أرى التساؤل عن التغيير وعدمه مناسباً، بعدما جرى، بل المناسب هو مساءلة المصلحة الجامعة. وذاك أنني أجد تلك المصلحة حائلة دون أن يتغى التغيير أو عدمه لوجهيهما أي دون أن يكونا صنمين. في هذا السبيل لا بدّ للمثقف من المضي إلى أبعد ما تحمله ساقاه نحو حقيقة هذه المصلحة، ولو وصل إليها غير مرضي عنه وتجاوز، كرمى لها، ما اعتاد أن يسميه الالتزام، وهو انقياد في حقيقته.

وإذا كفّ مثقفو لبنان - أو بعضهم، بالأحرى - عن إعمال العقل الديني الذي ينتظمهم - مؤمنين وملاحدة - في شؤون الأرض، فما الذي سيتغير في الثقافة؟ سيتغير ما يسميه نقاد الرواية «موقع الراوي» وهذا كثير. لن يخرج الوطن والحرية والعدل وما إليها من حيز المطالبة الثقافية. ولكن ستتغير، رغم ذلك، أشياء في هذه المطالبة، قد لا نقوى على وصفها سلفاً لقلّة خبرتنا بشروطها. سيتغير موقع الراوي إذ يعود تماهيه غير مطلق وهذا أو ذاك من شخوص الرواية. وسيظل سائغاً للراوي أن يقول، إذا كان مؤمناً: سبحان المغير! سبحان من لا يتغير! وهو مدرك أن الله واحد في العبارتين... ولكن لن يسوغ لمثقف الهتاف: سبحان التغيير! ولا لمثقف آخر الهتاف: سبحان عدم التغيير!.. لأن هذا هو الشُّرك بعينه وهذه هي المجزرة.

- ٤ -

ما علمتم وذقتم

شَيْخُ الرَّجُلُ: كَبُرُ فَرَايَ الشَّيْخَ شَبَّحْنِ.

محيط المحيط

الحاشية: صغار الإبل لا كبار فيها.

وكذلك من الناس.

محيط المحيط

جنوب ١٩٧٦: زحف العداوات وأطر التضامن

ذات يوم من حزيران ١٩٧٦ غادرنا بيروت إلى بنت جبيل^(*). قلنا نصطاف على جاري العادة. لم تكن بنت جبيل حمى كُليب. فالقذائف كانت تشعل حواشيها منذ سنوات ست ولم تتورع عن الوصول إلى ساحتها ذات مرة. لكن مطلع ذلك الصيف لم يكن يُنذر هناك بشرّ داهم. أما في بيروت.. استأجرنا منزلاً عند مدخل البلدة الشمالي: «صف الهواء».. كان الهواء يطير بغسيلنا عن الشرفة. لكن شهرة ذلك المدخل لم تكن طارت بعد إلى أرجاء العالم البعيدة. وذلك أن القذيفة الأولى لم تسقط (على أمتار قليلة من منزلنا) إلّا في نهاية آب. هكذا كانت أماننا أسابيع عديدة مضت قبل أن يضطرونا الحال إلى الرحيل مرة أخرى.. الرحيل إلى بيروت حيث لم يكن العيش أمراً نتمناه.. لا للعدو ولا للصديق. في أي حال كنا بدأنا آنذاك لا نميّز بوضوح العدو من الصديق. بلى! كان لنا عدو صريح هو الحرب. لذا بذلنا ما لا يُبذل علّنا ننساها. لكن كان محالاً قضاء النهار كله في لعب الشطرنج عند عاطف! فاضطرونا إلى التنزه في السوق، إلى «التفرج» على أمثالنا من القادمين والمقيمين وعلى الذين لم يعودوا يشبهوننا كثيراً: المسلحين. بل إن التجول في السيارة بين انقري، جنوباً حتى الحدود، بقي ممكناً أسابيع عدة. تجولنا وتحدثنا واستمعنا، دون قصد الإحاطة.

وفي تموز من العام التالي كان نصّ من نحو ستين صفحة موضوعه

(*) نشرت في مجلة الواقع، العدد ٥ - ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٣.

ذلك الصيف. هنا أنشر ثلثه الأوسط. في الثلث الأول تأملات في الماضي القريب وفي ماضٍ أقل قرباً: في غياب المنطقة عما كان يسمّى «قضيّتها»، في بيروت، وانصرافها عن كانوا حَمَلَة «القضية» وبعض أسبابها في آن واحد. في انصرافها أيضاً عن سياسة ساستها، وهي سياسة مستغرقة في صراع الطواقم على الدولة. في بقاء «المراكز» كلها، بالتالي، خارج منال الحدوديين وبقاء كلامها خارج تجربتهم. في الطائفية «الخافتة» المشيرة، عهد ذاك، إلى أطراف القنوات التي تصل كل فئة بموقع طائفي ما في أجهزة الدولة، ولم تكن، بأي حال، خميرة جاهزة لعجين الحرب الأهلية. في بُعد الأطراف الطائفية الكبير، أيامها، عن تخيل أفق ينتهي إلى الاقتتال في ما بينها. في قلة الجدوى من تفسير المواجهة الزاحفة بسوابق الاقتتال التاريخية، وهي سوابق كانت قد اندملت بقدر ما يمكن للسوابق أن تندمل. في اضطراب المراكز القيمة على إرساء حالة الحرب، بالتالي، إلى اغتصاب الفوارق المحلية (ولست أجد عبارة أخرى) بغية اختزالها في تناقض وحيد، أو يكاد يكون وحيداً، الخ... أما الثلث الأخير فيسعني إعفاء القارئ من تلخيصه لأنه مركّز على اشتباك المراكز الكبرى فوق أرض تلك المنطقة: الإسرائيلي منها والفلسطيني والسوري واللبناني (إذا وجد آنذاك «مركز» لبناني). لم يعد ثمة كبير طائل اليوم تحت هذا القسم من النص، لأن أمثاله عشرات، كثير منها أحدث منه وأكمل. فالأمر الوحيد الذي لا زلت أريد لهذا النص أن يقوله هو أن تلك القرى (قرى جبل عامل) لم تكن، عام ١٩٧٦، واقفة، منذ عهد سحيق، تنتظر سانحة ليمسك بعضها بتلابيب بعض. بل كانت الحرب أولاً وآخر قرار «المراكز». توصلت المراكز بالطبع شبكة «الفوارق» المحلية. ولكن هذا لا يعني شيئاً سوى أن في المنطقة «فوارق»! فوارق «تميّز» ولكنها لا تدفع طرفاً إلى طلب الخلاص من الآخر. كيف إذن أمكن للمراكز أن تغلب النفور من الحرب في منطقة تكره جداً هذه الأخيرة؟ فليعد من شاء إلى تعداد «المراكز» المذكورة. . وليجد، بعد ذلك، ما يلوم عليه هذا العقد المتناثر من قرى الحدود المسكينة. . ولعلّ في ما يلي بعض تيسير لأمر من شاء أن يعذر.

* * *

(...) لم يكن قد طرأ على أحوال هذا الجنوب الحدودي تغيير يذكر في الجولات الثلاث الأولى من حرب ١٩٧٥. أما الجولة الرابعة (في خريف تلك السنة) فقد بدأ معها امتحان صعب تناول بنية المنطقة الاجتماعية برمتها. خلال الأسابيع التي كان يشتد فيها القصف أو يتعاضم القنص والخطف في ضواحي بيروت الشمالية والجنوبية، كانت طريق بيروت - صيدا تغص بقوافل رهيبة. كان الجنوبيون «يعودون» ومع كل عائلة منهم أثاث لا تحظى العين هويته: الحصر والفراش الذي يمدّ على الأرض والخزانة التي طالما تألقت خلف زجاجها الصحون والفناجين، الخ... وحين كان الداموريون - قبل سقوط بلدتهم - يقطعون الطريق أو يشتبكون مع جيرانهم في حارة الناعمة، كان طول الطريق، عبر عرمون والشوف، يتضاعف مراراً.

بقيت مشكلة «العودة» من النبعة والدكوانة والشيخ، الخ... إلى القرى الحدودية الوجه الأبرز لمعاناة القرى حرب لبنان، إلى أن بدأت «حرب الجنوب» قبل توقف الحرب الأم شهرين أو ثلاثة. وقبضت لهذه «العودة» عدّة وظائف جنوبيّة. فهي التي نقلت صورة الحرب والانفعال بها إلى القرى. فشكّل الموقف، في النبعة، بخاصة، بؤرة تكون فيها الموقف الجنوبي من الحرب، بعامة. وكان هذا التكون واضح الوجهة، منذ البداية، وإن يكن قد حصل تدريجياً. فقد كان القادمون مجمعين، في ما بدا، على التنديد بضعف جهاز الدفاع عن النبعة. كانوا يعلمون أن المنطقة سوف تواجه مصيراً أسود إذا أتاحت الظروف السياسية للطرف المقابل اتخاذ قرار باحتلالها. كان أي تسلل إلى سن الفيل، من هنا، أو هجوم على ظهر الجمل، من هناك، يرفع «المعنويات» بعض الشيء. أي إنه كان يعيد التماهي الجزئي مع المدافعين عن النبعة إلى حالة الظهور. لكنه كان يبعث أيضاً خوفاً عميقاً من حصول رد واسع. وظلت الآمال معلقة على الوصول إلى حل عام يجنب النبعة الكارثة. كان سراب هذا الحل يتراءى - كما نعلم - كل بضعة أيام مع بروز اتفاق عابر على وقف إطلاق النار أو وصول وسيط جديد... وما يلبث أن يتلاشى وتتضخم مع تلاشي قوافل المهجرين. في ما عدا الحديث عن ضعف الجهاز الدفاعي، كان المهجرون ينقلون

معهم أحاديث سلوك «المنظمين» حيال بعضهم البعض وحيال الأهالي :
الصدّامات المتكررة بين التنظيمات، مقتل هذا أو ذاك من المقاتلين بسلاح
رفاقه، المبادرة بقصف غير مسؤول يعرّض الأهالي، في حالات الهدوء،
إفراغ هذا الدكان أو ذاك البيت، احتكار التموين من جانب النافذين في
التنظيمات، الخ . . . وكان الرواة يلقون بمعظم المسؤولية على المنظمات
الفلسطينية؛ فهي، عندهم، سبب الحرب، وهي التي أتاحت بروز مسلحي
التنظيمات الأخرى وتسلطهم. وهي فوق ذلك لا تبدي كثيراً من الاستعداد
للدفاع عن النبعة، بل ينقل عن المسؤولين فيها كلام متواتر مؤداه «إن النبعة
ساقطة عسكرياً»! . . .

عليه، لا يُستغرب أن يكون قد هجر النبعة - وسواها من الضواحي -
في موكب المهجرين، وقبل سقوطها بزمان، سقط المقاتلون فيها. جاء هؤلاء
ومعهم آخرون لم يكونوا مقاتلين ليضخموا صفوف تنظيماتهم في قرى
الحدود. وعاد إلى هذه التنظيمات، من القرى نفسها، أناس كانوا نسوا
انتسابهم إليها منذ زمن طويل. حين احتدمت حرب النبعة، لم يكن ثمة
حرب في قرى الحدود. لكن سهولة التسلح، مع غياب القتال، ضخمت
أحلام النفوذ والمنفعة لدى الأفراد، وسهولة الاستقطاب ضخمت أحلام
السلطة لدى التنظيمات. واستشرت الظواهر إياها في القرى . . . كمين يسلب
سيارة، وشلة تحاول سلب تاجر في بيته، وقيادي حزبي يُقتل في خلاف مع
تنظيم آخر على فتح مستوصف . . . فلا يفتح المستوصف، ومسلحون حزبيون
يفتحون مستودع طحين معدّ للتوزيع على الأهالي فينقلون بعض الأكياس
إلى بيوتهم، وشخص يُسلب في الشارع العام مع غروب الشمس، الخ،
الخ . . . كان الانتماء إلى تنظيم مسلّح، في قرى الحدود، مع حلول ربيع
١٩٧٦، مصدر حماية وأمان وسبيلاً إلى عزة الجانب، في القرية، وكان
مصدراً أيضاً - وهذا شأن تختلف أهميته من شخص إلى آخر - لبعض الامتياز
في مواجهة الضيق التمويني ولبعض المال، مع استثناء البطالة والغلاء. كان
يكفي أن نقارن بين خياط جاء من سن الفيل ليبيع - وهو بكامل أناقته! -
سخانات كهربائية بائسة، على أرض الشارع في قريته، وبين بائع يانصيب

حمل بندقيته - بعد تعطل اليانصيب - حتى ندرك ان ثمة دوافع هويه حملت
مئات الشبان الحدوديين على امتشاق سلاح لم يكونوا يحاربون به أحداً
حينذاك ولم يحاربوا به أحداً بعد ذلك (هربوا جميعاً تقريباً حين اشتدت
الحرب في القرى الحدودية!). ولعل من المفيد القول أن هذا كله جرى في
منطقة كانت تمضي خمس سنوات أحياناً قبل أن تسجل فيها سرقة واحدة
وكانت تمضي عشر سنوات أحياناً ولا تسجل فيها جريمة قتل «عادية» واحدة.

في هذا الخندق الذي حفره «المنظمون» بينهم وبين أكثرية الأهالي
(وهو خندق شكل خطأ سياسياً، بالنتيجة، ولم يشكل جملة تجاوزات عن
الخط، كما يحلو للبعض أن يدعي) طمرت جهود وتضحيات بذلها منظمون
لا يرقى شك إلى تفانيهم ولا إلى شجاعتهم. بعضهم نجح مثلاً في جعل
مشكلة التموين، داخل قريته، شأنًا خاضعاً لإشراف جماهيري فعلي.. وما
لبث أن خذلته مصادر التموين «المركزية» لأنها لا ترضى بديلاً من زبائنهاا
المعتمدين. وبعضهم الآخر نظم الدفاع عن قريته بحيث استطاع مواجهة
الملاات الإسرائيلية ساعات طويلة، منتظراً عبثاً نجدة الآخرين الذين كانت
مواجهة الملاات آخر هواجسهم..

على أن الحديث عن «خندق» بين «المنظمين» وسواهم لا ينبغي أن
يضع البراءة، في صفة «الجماهير». فهذه الجماهير ليست سديماً لا شكل
له، بل هي تشكيل تخترقه خطوط تعارض بالغة التعقيد. لم يكن نادراً أن
يجد أي كان خيطاً - يمر بقريب أو جار مسلح - يهديه إلى حل لأية مشكلة
صغيرة طارئة (يؤمن له طحيناً لحيزه أو وقوداً لسيارته أو يلزم الآخرين، على
الأقل، بالحذر من التعرض له). فالمسلحون الذين يتولون هذه الشؤون في
القرية هم - كلهم أو جلهم - من أبنائها، من عائلاتها. وهم لا «يقاومون»،
في العادة، طلباً لقريب أو صديق يمنحهم فرصة لإثبات نفوذهم أو
لـ «كسبه» إلى صفهم بمنحه أفضلية صغيرة على الآخرين. وقد كان هذا
النوع من الخدمة يقيم، في النهاية، شبكة متفاوتة النسيج من العلاقات بين
«المنظمين» و«الأهالي» ينظر إليها الطرفان بفخر كتوم أحياناً ومتبجح أحياناً
أخرى. وهي شبكة توافق خيوطها، من حيث النوع (وإن لم توافق دائماً من

حيث الرسم)، شبكة العلاقات القائمة فعلاً في القرى... علاقات القرى والصداقة والوجاهة... وقد حصل أن عزل في القرى نافذون قداماء... لكن النافذين الجدد كانوا يحرسون على احترام مراتب أقل تحدياً لهم من مرتبة الوجهاء... فيستمرون مثلاً في تقديم المتعلمين أو الموظفين على سواهم... هذا كله لم يحل، بطبيعة الحال، دون تعميق الخندق السابق الذكر. فمن سمات هذا السلوك أنه يستبقي كتلة ضخمة من الناقمين وأنه يتسبب في فوضى عامة تكتنف كل مبادرة واسعة يقوم بها المنظمون (إذ يستحيل، في غمرة التوسط المفتت، تطبيق القواعد الشكلية الموضوعية للمبادرة أي تنظيمها) وأنه أخيراً، لا آخرأ، يختلف كاختلاف الحياة والموت، عن صورة «العلاقة بين الطليعة والجماهير» التي تغذيها مخيلة «الطلائع» الكنبية.

هذه الملامح المبسطة تكتنز بمزيد من البروز والدقة إذا عرضنا بالتحليل للمواجهات التي كان الجنوب الحدودي مسرحاً لها، خلال مدة قصيرة نسبياً، هي تلك التي بدأت مع صيف ١٩٧٦، وانتهت مع اندلاع «حرب الجنوب» نفسها في شهر آب من العام نفسه. وإذا كان مبرر النهاية واضحاً فإن مبرر البداية هو انفراط أجهزة الدولة المحلية إذ ذاك في الجنوب (مع استمرار البعض منها في توفير خدمات لا يستغنى عنها كإصلاح الماء والكهرباء، وتشغيل الهاتف ودوائر النفوس مثلاً، على مسؤوليته) وانحياز الجيش والجهاز الأمني المحلي عن ولائه المركزي وتعميم السلاح الظاهر وعمل التعبئة المكشوف والتواجد الفلسطيني المسلح على مناطق وقرى كثيرة لم يطلها في السابق وانسحاب جهاز التمثيل النيابي في معظمه من الجنوب وانكفاء عناصره المتبقية إلى هذا الحد أو ذاك، وتقدم الجيش السوري إلى مشارف صيدا والبقاع الجنوبي. ثم إن هذه الأشهر الثلاثة هي التي شهدت موجة تهجير الجنوبيين الكاسحة من ضواحي بيروت... كانت مشكلة المهجرين أحسن محك تعرضت له العلاقات الجنوبية برمتها - قديمها والمستجد منها - خلال الحرب. هذا رغم أن المشكلة المذكورة لم تعمر في صورتها الأولى سوى أشهر قليلة ثم اتخذت صورة جديدة (الهجرة المعاكسة) مع بداية حرب الجنوب نفسها. وقد بدأ توافد المهجرين من النبعة والشيح

والدكوانة وسائر ضواحي بيروت إلى القرى الجنوبية مع بداية «الجملة الرابعة». لكن الآثار الظاهرة للموجات الأولى لم تكن تشير إلى أن في الأمر مأساة ما. فاقصر الجديد على تكاثر السيارات في الشوارع الضيقة وعلى ظهور التخمّة في دكاكين التجار الكبار (محلياً على الأخص) إذ انفتحت صناديقهم واسعة لتلقف مدخرات السّجّرين، فشهدت سوق السلع الغذائية، بخاصة، ازدهاراً ملحوظاً. وعادت دمشق، كما كانت قبل عدة عقود، مصدراً أساسياً للعديد من السلع التي كانت تسلك منها إلى الجنوب طريق مرجعيون. وأقيمت، على عجل، في الأسواق، بسطات جديدة، عدا الدكاكين، أخذت تعرض بضاعة شامية خالصة.

لم يكن ينم عن البؤس، علناً، حتى أواسط عام ١٩٧٦، إلا تكاثر مهن صغيرة لم يبدأ أنها تجد من الزبائن ما يقوم بأودها (باعة السجاير، ماسحو الأحذية، باعة الحلويات الصغار، الخ...) وإلا فلتات لسان حادة من رواد متاجر الأغذية ودكاكين الفواكه والخضار وهم يرون العديد من السلع الضرورية يزداد ابتعاداً عن تناولهم كل يوم.

ذبول الحرب وعلاقات الريف

آنذاك لم يكن ثمة ضواح قد احتلت بعد ودمرت. وكان الهاربون يتقون خطر القصف والقنص والخطف أو يهجرون أحياء مسيحية لم تعد على استعداد لاستقبالهم أو يحملون إلى الجنوب حرفتهم وبضاعتهم بعد أن تعطلت أعمالهم في مقامهم البيروتي. وكانت سرعة استيعابهم في القرى موضع عجب عام. فقد ظل المهجرون، رغم كثرتهم، حتى أوائل الصيف، يجدون بيوتاً يأوون إليها. ولم يُسمع أن مدرسة في قرية جنوبية اضطرت، حتى ذلك الحين، إلى إقفال أبوابها أمام التلامذة لتفتحها أمام مهجرين بلا مأوى. بل إن السنة الدراسية استكملت حتى النهاية (وكانت الصفوف مكتظة جداً) ولو أن التلاميذ صرفوا قبل الموعد المعتاد بأسبوع أو اثنين.

لم تطفح القرى بأهاليها «العائدين»، فتقذف الفائض منهم إلى المدارس وإلى بعض الأبنية العامة الأخرى، إلا عشية سقوط النبعة وبعده

مباشرة، أي في أواسط الصيف. فقبل أن يبرز خطر احتلال الضواحي، كان أولئك الذين تضيق بهم قراهم يعودون مكرهين إلى الضواحي الخطرة أو يشروعون في معاملة الهجرة إلى الخارج. لكن تدفق عشرات الألوف، مرة واحدة، على قرى الجنوب في غضون أسابيع قليلة، مزق للمرة الأولى على نطاق واسع حجاب «السترة» الذي كانت القرى قد نجحت حتى ذلك الحين في إسداله على العائلات الهاربة من الموت. فجأة تكونت في المدارس والنوادي والدوائر (تلك التي لم يكن للتنظيمات حاجة بها) عناقيد من العائلات وصلت إليها وهي في حالة إدقاع رهيب ونشر غسيل المهجرين، في وجه المسلحين الذين كانوا ما يزالون في الشوارع، ببارق الهزيمة. رغم ذلك بقيت «المعجزة» حرية بالتسجيل: فبين أكثر من ١١٠٠ عائلة مهجرة أحصيت في بلدة بنت جبيل وحدها، بعد سقوط النبعة، لم يسكن الأبنية العامة سوى أقل من مائتي عائلة.

ذلك أن التهجير كان الجبهة الرئيسية التي خاضت عليها علاقات التضامن العائلي - بأصغر ذراتها - معركتها الحاسمة ضد العلاقات «الجديدة» التي حاولت أن تضع في الصدارة من معجمها مدركات «التنظيم» و«الجماهير» و«قيادة» هذه الأخيرة والدفاع عن مصالحها «العامة» وبناء «وحدة» لها تتجاوز العلاقات «التقليدية».

عدا ما سبقت الإشارة إليه من نفاذ أشكال الممارسة السائدة في الوسط الريفي إلى قلب التنظيمات «العصرية» نفسها، لا بد من القول أن المعركة بين هذين الطرازين (السائد و«المقترح») من التضامن الاجتماعي لم تخض على صعيد التمثيل السياسي. وذلك أن أحد طرفي الصراع، في هذا الصعيد، انسحب باكراً من المواجهة المحلية ولو أنه بقي حاضراً في ما تبقى من هيكل جهاز الدولة، وأن انسحابه المحلي لم يكن شاملاً أيضاً. فمنذ أن عرضت المنظمات الفلسطينية والتقدمية سلاحها في ساحات القرى، معلنة توليها مسؤولية الحرب العامة ومسؤولية ما ينجم عنها من هموم محلية، مكررة شعائر تبني الشهداء على الجبهات البعيدة، مستقبلة إياهم في مساقط رؤوسهم، مستعيدة في تصدرها مواكب التشيع طقوس قيادة سحرية الشمول

لجماهير المشيعين، مستفيدة من انتماؤها المركزي إمكان الإشراف على جانب من التموين ومن الخدمات العامة. مذ ذاك تراوح موقف نواب الجنوب بين الانسحاب منه والركون في منازلهم بلا حراك. أو أن حراكهم المحلي كان نادراً في الأقل، محصوراً في إطار ترسمه الأطراف المسلحة سلفاً. على أن اختيار الحقول لتحريكهم كان بالغ الدلالة. ويكفي أن نذكر حقليين: حين كانت الضرورة تدعو إلى جمع التبرعات لإسعاف المهجرين، كان الأمر يوكل إلى النائب وإلى الوجهاء والمشايخ (وهاتان الفئتان أيضاً ظهرتا وكأن دورهما السياسي قد اضمحل). وحين كانت الضرورة تفرض اتصالاً عاماً بالقرى المسيحية لمعالجة مشكلة طارئة، كان هذا يوكل أيضاً إلى الطاقم نفسه (مفاوضات الخيام - القليعة وبن ت جيل - عين ابل). وكان معنى التكليف الأول أن سلطة التنظيمات ما زالت غير قميئة وحدها بإيصال النخوة إلى جيوب «جماهيرها» (إذا استبعد الإرهاب بالسلاح)، وأن الموقف من «حضور» سلطة جديدة لم يتحول إلى تسليم بشرعية جديدة. وكان معنى التكليف الثاني أن السلطة «الوطنية» الجديدة هي فريق يواجه القرى المسيحية من القرى الشيعية وليست بأي حال جامعاً بين القرى الموزعة على هذين الانتماءين. ولم يكن هذا الموقف المسيحي يعني (حتى ذلك الحين، على الأقل، أي حتى صيف ١٩٧٦) انفراداً معادياً للقرى الشيعية عامة، بقدر ما كان يعني استمراراً في الإقرار بصيغة العلاقات القديمة ورفضاً لإبدال الطاقم الشيعي القيم على هذه الصيغة بسواه. لكن الأمر الغالب بقي بالطبع انزواء الأقطاب العائليين أو انسحابهم من الميدان^(١).

جبهة المهجرين

إذن، كانت أوسع الجبهات التي خاضت عليها علاقات التضامن العائلي معركة مصيرها السياسي جبهة لا تنتمي مباشرة إلى الحقل السياسي.

(١) هذا رغم محاولات بذلتها حركة «فتح» خاصة لتقريب البعض من هؤلاء في سياق يتراوح بين الإدراك الفعلي لحقيقة التوازن المحلي وبين دواعي الصراع السياسي مع الأطراف التقدمية اللبنانية.

تلك هي جبهة المشكلات اليومية الناجمة عن الحرب وبخاصة مشكلة التهجير فقد شكلت هذه العلاقات بنية استيعاب بارزة الاتساع للمهجرين في قراهم الأصلية. ولم يكن الأمر سهلاً ولا صغيراً، بل إنه اقتضى صبراً وشجاعة مكتومين يصعب قياسهما من الخارج، بذلتهما هذه العائلات التي انطوت على بؤسها وبؤس الوافدين إلى بيوتها الضيقة. كان البيت الجنوبي ذو الغرفتين أو الثلاث يتسع في كثير من الحالات لعشرين نفساً ولثلاثين. وكانت المدخرات الضئيلة تسرب من بين الأصابع ثمناً لأرغفة تُقسم وقد فحشت أسعارها^(٢). وكان القادمون النادرون من الخارج (بعد إغلاق مطار بيروت) يحمل كل منهم في حقيته بريداً ضخماً ويوزع مغفات تحوي مبالغ من المال على العائلات المقيمة من الأب أو الأخ المهاجر. وتشارك المقيم والوافد في زرة دكان المنزل أو في إنشاء بسطة جديدة. ونما القمح في حقل لم يكن ست فيها منذ بضعة سنود. كان الموسم هائلاً وكثر البناء غير المشروع في الأسواق وعلى امتداد الشارع لاستغلال المساح الجديدة كانت روابط العائلة، عبءاً حتى الصحار. لكن هذا لم يمنع من أن النجدة العائلية لم يحل دائماً دون تدبير في العائلة. صاحب البيت (أو أبنائه الكبار) إلى قضاء مساهمة في مشروع منزل هرر من كثرة الأطفال. وكثير ما نشحن النساء الوافدات ومعهن وكثيراً ما شكا والد قلة النجدة عند انقضاء السنة التي جاء من المساعدة بقية شيء لبيت وكان يقام التوتّر أو عدداً كبيراً من العائلات الوافدة في منزل تملكها أو يملكها والد رب العائلة، بل استضافتها فروعها (بيت الأخ أو بيت العم، الخ... إلخ). ولم يندر أن تجدد شجار، كان نائماً منذ سنوات طويلة، على سكني منزل لم يحسم أمر ملكيته، أو كانت تقيم فيه لسبب ما عائلة غير عائلة صاحبه. هذا في وقت كان الشجار فيه يعني بسهولة بالغة إطلاق

(٢) كان ثمن كيس الطحين قد قفز في عام تقريباً من ١٤ إلى ٦٠ أو ٦٥ ليرة. وكانت لحان التنظيمات تبعة بأقل من ذلك بكثير (بحو ٢٠ ليرة) لكن الكميات الموزعة (وكانت تتفاوت من أسبوع إلى آخر) بقيت دائماً أدنى من الحاجات بكثير، واعتور توزيعها ما ذكرنا من اعتبارات.

النار. . وقد أمكن لبعض الوافدين الأول أن يستأجروا ببدلات تضاعفت عن السابق منازل في قراهم أو في قرى مجاورة قلّ الوافدون إليها. وتبين بسرعة أن صلة «المهجر» البيروتي بالقرية لم تعد على ما كانت عليه قبل ٢٠ سنة. فأكثرية المقيمين الجنوبيين في ضواحي بيروت لم يعد لهم مساكن خاصة بهم في قراهم. وبعضهم مات أهله وباع منزلهم القديم أو تركه للخراب. وكثيرون من الشبان الذين هم دون العشرين كانوا يفدون إلى قرية لم يزورها من قبل أو هم جاؤوا إليها في مناسبات عابرة ويكادون لا يعرفون من المقيمين فيها سوى أقربائهم المباشرين.

عدا مظاهر التوتر «الاجتماعية» هذه، طغى تضاؤل المداخل وتكاثر الأعباء وارتفاع الأسعار، في بعض الحالات، على أسوار التضامن. فكان رب عائلة من هنا أو هناك يعلن رزوحه النهائي تحت وطأة وافدين لا يعيلون أنفسهم ولا يستطيع هو إعالتهم ولا يريدون أن يتزاحوا من بيته. وكانت هذه الحالات توصل أصحابها إلى استجداء يبقى في الغالب مكتوماً. فيتدبر الرجل لنفسه معونة (كيس طحين أو مائة ليرة مثلاً) من بعض الميسورين أو يشكو أمره إلى هذا أو ذاك من جامعي التبرعات. أي إن علاقات استنفرت في هذه الحالات أوسع من علاقات التضامن العائلي وهي متصلة بالتكافل القروي وبفكرة الصدقة الدينية. وبذل الآلاف ماله للسفر إلى الولايات المتحدة بخاصة وإلى سواها. وكان أنساباؤهم يرسلون إليهم معاملة التأشيرة إلى السفارة الأميركية في دمشق (بعد إغلاق قسم التأشيرات في سفارة بيروت). وهناك كانت الرشوة تستنزفهم منذ الخطوة الأولى حتى ركوب الطائرة. وكان موظفو السفارة أنفسهم (وبعضهم جاء من سفارة بيروت) بين متناولي الرشوة البارزين. إلى هذا كله كان على البيوت المكتظة أن تصارع غائلة الأمراض السارية. فقد أدت ندرة الماء^(٣) إلى حصول إصابات بالجرب، وظهرت أيضاً

(٣) ندرة الماء حالة دائمة في الجنوب الحدودي. وتعوض الآبار المنزلية جزئياً قصور مشروع مياه جبل عامل الذي يسقي المنطقة. وقد كانت مضخات المشروع، حتى بداية الصيف، معطلة منذ زمن وكانت الجرارات تملأ خزاناتها من رأس العين.

في بعض القرى إصابات بشلل الأطفال. وقبل أن يبدأ أهالي رميش المارونية رحلاتهم اليومية للعمل في إسرائيل، كان بعض أطفالهم قد أصيبوا بجفاف الأمعاء من «التغذي» بعُجْر التين الذي لم تنضج أثماره إلا مع بداية حرب الجنوب.

امتنحت هذه الخروق جميعاً (وبعدها تكدس العائلات «الفائضة» في المدارس قبيل سقوط النبعة وبعده) أسوار التضامن العائلي الصغيرة. لكن هذه الأسوار لم تسقط وبقي إنجازها فذاً (زاد تعداد المقيمين في بعض القرى عن ضعف ما كان عليه قبل الحرب). في المقابل كان الفشل يغلب على معظم المبادرات التي قامت بها التنظيمات المسلحة لمنح المشكلات المحلية الرئيسة «الناجمة عن الحرب» صفة «عامة» تضرب صفحاً عن أطر التضامن المحلي السائدة، ولتنظيم حلول «تجرد» المواطنين - مبدئياً - من انتماءاتهم «الخاصة» و«تسوي» ما بينهم في ظل سلطة تعتمد في تركيبها وعملها مقاييس مختلفة عن المقاييس التي نظمت مواجهة التشكيلة الجنوبية، في أعماق مستوياتها (مستويات المواجهة)، لظروف الحرب. أي أن ما هزم في هذه المحاولات كان بالدرجة الأولى ادعاؤها الانتساب إلى ما يسمى، في المصطلح الغربي، «سلطة» أو «قيادة ديمقراطية».

أما التنظيمات فكان عليها أن تستقبل من المهجرين «الفضلة» التي قصرت عن استيعابها روابط التضامن العائلي. وفي بعض الحالات عمد المسلحون إلى «مصادرة» المدارس لإيواء المهجرين. لكن المهجرين أنفسهم ومعهم بعض الأهالي المقيمين تولوا ذلك بأنفسهم في حالات أخرى. وجمعت للمهجرين معونات فورية من أغذية وألبسة وأغذية. لكن لجناً غير حزبية تولت جانباً كبيراً من هذه المهمة وقامت مؤسسات خيرية من خارج المنطقة (وخارج البلاد أحياناً) بعبء جانب آخر. ولم تبدر إلا

= مثلاً قرب صور وتبيعها بأسعار تجاوزت الخمسين ليرة للخران الواحد، خاصة مع ارتفاع أسعار المحروقات. لكن المضخات أصلحت لاحقاً بتبرعات جمعت لهذه الغاية.

محاولات عابرة لإنشاء لجان من المهجرين أنفسهم. وكان موقف هؤلاء من التنظيمات المسلحة يتراوح بين الحذر والتصدي القارص. فلا ننس أن المهجرين حملوا معهم تجربة أشهر من القتال والحصار في النبعة. وحملوا معهم، على وجه أخص، رواية لسقوطها، قلما اختلفوا فيها، وكانت تحمّل المقاومة الفلسطينية - أو بعض أطرافها على الأقل - تبعه افتعال الصدامات الأخيرة مع الأرمن الذين كانوا حتى ذلك الحين قد حجبوا النبعة عن القوات المارونية وتولوا إيصال المؤن (والسلاح والذخيرة أحياناً) إليها وهربوا الكثيرين من أهلها عبر الحواجز المارونية (وجنى بعضهم من ذلك كله بالطبع أموالاً طائلة). وكانت الرواية نفسها أيضاً تهتم معظم الأطراف المقاتلة بالهرب عند استفحال الهجوم وتنعي على مقاتليها تسليم أنفسهم، لقاء الأمان، في نادي الأرمن. هذه الرواية نشرتها آلاف الأفواه المهجرة في طول الجنوب وعرضه، ولم يكن سهلاً بعدها على تلك التنظيمات نفسها مقاربة المهجرين^(٤).

جبهة محصول التبغ

شكل التبغ في زعامة الرئيس في الجنوب الحدودي. وهو مصدر الدخل لأهل المنطقة (بمختلف أنواعه متفاوتة). على أكثرية المقيمين، من أصحاب حصص وأراضٍ في المنطقة، وهو بالتالي (بالإضافة إلى الوصاية والحرف وأصوب المهجر وبعض الموارد الأخرى،

(٤) حين سقط مخيم تل الزعتر في ١٢ آب رحل إلى الجنوب حويسيون آخرون كانوا يقيمون في بعض أطراف المخيم (كان العديدون منهم ملاكين في رأس الدكوانة). إن ذلك لم يكن قد مضى على سقوط النبعة إلا أيام وكانت التعبئة الحاققة في أوجها. فلم ينشر القادمون في الجنوب صور تل الزعتر التي كانت تغطي الصحف الوطنية: «الطولة، الصمود، الاستشهاد»، الخ... بل نشروا صوراً أخرى: تمير المقاومة بين اللبنانيين والفلسطينيين، حجب التهوين المكدر في المخازن عن الأهالي، إطلاق النار على البعض من رواد البئر الوحيدة بسبب احتجاجهم على عدم تقييد المسلحين بـ «الدور»، الخ.

وكلها أقل منه شأنًا) دم الدورة التجارية الذي تتغذى منه آلاف البسطات والدكاكين الصغيرة والمتوسطة، الخ، ويتغذى منه البناء والنقل، الخ... ويتم تسليم التبغ المجفف الموضب لشركة الحصر عادة في غضون الشهر الأول من السنة. في حزيران ١٩٧٦ لم يكن موسم ١٩٧٥ قد سلم بعد. وكانت قد مضت على الوفود المختلفة أشهر وهي تنتقل بين رؤس الحكومة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والعراق وليبيا. كان قسم من المحصول قد بدأ يدب فيه التلف. وكانت المستودعات (وهي البيوت نفسها في معظم الحالات) قد أخذت تستقبل طلائع الموسم الجديد التي جاءت تتقاسم هذه الغرف المكتظة مع الموسم السابق وأهل البيت... والمهجرين إليه. ولم يحل دون إشهار المنطقة إفلاسها سوى أن أصحاب الرخص الذين يستلفون في بداية كل موسم ما يكاد يوازي ثمن إنتاجهم ولا يسددونه إلا بعد التسليم. لم يكونوا قد سدّدوا شيئاً للمصارف لأنهم لم يكونوا قد قبضوا شيئاً.

أخيراً علم المزارعون أن ليبيا قررت شراء قسم من الموسم. وتولى «جيش لبنان العربي» مهام الاستلام والدفع، بعد أن استنفر من استطاع وضع يده عليهم من خبراء إدارة الحصر. لكن الغنيمة كانت كبيرة فلم يشأ أي من التنظيمات حرمان نفسه من المشاركة في تنظيم الاستلام والدفع. وأورث ذلك مشاهد كان يتجسد فيها تشابك العلاقات القديمة والجديدة وقصور التنظيمات العميق عن استخراج ممارسة عامة من لجاج الانتماءات الخاصة. أمام مكاتب الدفع في بنت جبيل مثلاً كانت جميع قواعد التراتب الريفي ماثلة فاعلة، ومعها بعض التصنيفات الجديدة. الوجيه (الصغير والكبير) يتقدم على غير الوجيه، والموظف المتعلم (صاحب الرخصة الذي يوكل إلى سواه استثمارها في الغالب) يتقدم الأمي غير الموظف، والحزبيون أكثر يوزعون نشاطهم بين تقديم رفاقهم في الحزب وتقديم أقاربهم وتقديم أصدقائهم الشخصيين. وكان الزحام الهائل يوهن استقامة أشد المتمسكين بـ«النظام» ويدفعهم إلى ركوب مركب الوساطة. فلم ينظم سلفاً أي ترتيب للقرى بحيث يضرب لكل منها موعد محدد تقبض فيه. ولم يجر، بالتالي،

إخطار القرى بهذا الترتيب ولا يبدء الدفع أصلاً. بل كانت اللجنة تصل ذات صباح إلى مركز القضاء، فيعلم بوصولها أهالي البلدة نفسها أولاً، ثم يسري الخبر سريان الشائعة إلى سائر القرى. وفي غضون ساعات يكون مزارعو القضاء جميعاً قد تجمعوا في مركزه. فيقبض عدد ضئيل منهم ويقتل الآخرون خاوي الوفاض إلى قراهم، بعد أن يكونوا قد أمضوا سحابة النهار في هرج الساحة ومرجها أمام مكتب الدفع. ثم يكرّون جميعاً عائدين في اليوم التالي إلى مركز القضاء ليقضوا فيه نهراً آخر... وهكذا. حتى تفتن «اللعان» بعد ثلاثة أيام أو أربعة إلى أن في الإمكان استدعاء القرى بعضها تلو الآخر، وأن ذلك يقلص الزحام ويخفف عن الناس بعض وطأة الانتظار في عين الشمس. فتعلق لوائح بأسماء القرى ومواعيد الدفع لها على أبواب المكاتب. هذا في وقت عزّت فيه المحروقات وعزّت معها كلفة الانتقال من قرية إلى أخرى^(٥).

لم يكن في الأمر من عجز فني عن الإعلام أو التنظيم. فقد كان أي تنظيم يصدر بياناً أو نعيّاً لشهيد في ذلك الحين يتمكن من تعميمه على سائر قرى القضاء خلال يوم واحد. وكان العديدون من الحزبيين، الذين اشتركوا في «تنظيم» شراء التبغ ودفع ثمنه، معلمين أو موظفين لا يخلون من إلمام بأصول الإدارة (وبخاصة إدارة عملية لها، بحد ذاتها، هذا القدر من البساطة). كان وراء العجز، في الواقع، غياب المركز المؤهل لحمل تبعة التنظيم ولكفالة عمومية الممارسة. فخلف أشكال «التنسيق القيادي» وهيئاته العابرة أو الثابتة (تبعاً للمناطق) وتحت شعار وحدة المعركة كان يشط صراع على النفوذ بين التنظيمات سبق أن أشرنا إليه. وبقي هذا الصراع هو الأصل

(٥) شمل التسليم والدفع (الذان بوشرا في حزيران ١٩٧٦ ثم توقفاً شهراً لِيُستأنفا في نهاية تموز) قسماً من موسم ١٩٧٥. وقد قيل يومها أن منظمة «فتح» أودعت في المصارف لحساب المزارعين ٧ ملايين ليرة تعهدت ليبيا بتسديدها. وكان مقدراً أن ثمن الموسم في الجنوب يبلغ ٣٠ مليوناً على الأقل. وعادت إدارة الحصر بعد نهاية الحرب فتسلمت بقية موسم ١٩٧٥. وكان التلف قد دب إلى قسم كبير منه. ثم بدأت تعدّ لتسلّم الموسم التالي.

باستفادته من خطوط الانقسام القائمة فعلاً، في الريف الجنوبي، وبتعزيزه إياها رغم إنكاره وقعها عليه. لذا كان جهد تعميم المشكلات وحلولها يواجه دائماً جهد شدها نحو خصوصية التنظيم وهي خصوصية طرأت على خصوصيات أخرى قائمة، أضيق منها أو أوسع، وتشابكت معها تحت غلالة بسطتها أيولوجية المركز «الديمقراطية». وكان هناك عامل آخر، سوى دخول العلاقات الخاصة في بناء التنظيمات نفسها، يحول دون الطرح العام، ذاك هو انكفاء كل من التنظيمات دون مركز الهيمنة، وهو أمر بالغ الوضوح في الجنوب. فرغم التفاوت الضخم في الحضور العددي، بين تنظيم وآخر، وفي الوسائل العسكرية والمادية بعامة، لم يكن أي من التنظيمات قادراً على إطلاق تيار شعبي غالب في المنطقة. كان الوجه الأبرز في التفاوت بين التنظيمات (وبعضه فلسطيني، كما نعلم، يستمد قوته الرئيسة في الجنوب من خارج الجنوب) هو أنه تفاوت بينها وليس، بالدرجة الأولى، تفاوتاً في طاقتها القيادية الراهنة على نطاق الوسط الأهلي كله. بل إن تنظيمات صغيرة جداً امتلكت في قرية أو اثنتين طاقة قيادية لم تمتلكها تنظيمات أخرى أكبر منها بكثير في أية قرية. وإذا كان هذا الانكفاء أو الهامشية حصيلة للمزاجية بين الإعلان الأيولوجي الديمقراطي ومسايرة أضيق خطوط الانقسام التقليدي (أي الخطوط العائلية بخاصة) مسايرة غير معلنة، فإنه متى استقرّ استقرّ فعله عن مصدره وغداً مُعطى جديداً بين المعطيات التي تصد «تجمع التنظيمات» عن التحول إلى قيادة ذات هيمنة. فيمسي محتملاً أن تأتلف العصبية التنظيمية مع عصبية أقدم منها عهداً ائتلافاً مضمونه الصراع الدائب، ويستحيل بالتالي إخراج أية مشكلة من نطاق المعالجات الخاصة إلى نطاق معالجة عامة رأينا أن وجود المركز المعترف بعموميته هو شرطها الواجب. زاد من حدة هذه الظاهرة اضطراب الأحزاب إلى النمو بسرعة، في ظروف الحرب، وتمكنها فعلاً من ذلك، بسبب من تلك الظروف نفسها، إذ وجدت الكتل العائلية نفسها مقودة، في الغالب، إلى طأطة الرأس أمام العاصفة تفادياً للاستضعاف: استضعافها من قبل التنظيمات واستضعاف بعضها بعضها الآخر.

من هنا كان الخط السياسي الذي بدأنا بالقول أن «التجاوزات» تشكله يقوم على تناقض متفوت الحدين. فالمقارنة بين الادعاء الديمقراطي الذي يشكل مصداقاً لصيغ لتنظيم الداخلي والخارجي المجردة ومادة للدعوى وبين انغراس «لتجاوزات» في شبكة العلاقات السائدة، تظهر أن الانغراس الأخير هو أكثر المنحيين عراقية. ومع أن هذا التناقض لا يجرد المنحى الديمقراطي من الفعل، إلا أنه يصنع ما هو أدهى: إذ هو يعطل جزئياً كلا من المنحيين ويمنعه من اتباع منطقته الأصلي والتماسك في إطار علاقاته. فبدو التجاوزات - وهي صلب الممارسة - «تجاوزات» أي توالياً من الحوادث لا منطق له (في نظر التنظيمات بالطبع)، لأن الحد الأيدلوجي من التناقض (وهو الحد المعلن الغالب، بالتالي، على نمط الإدراك) يفترض للممارسة منطقاً آخر. ولا ينجح هذا الحد الأيدلوجي، بدوره، في نقل منطقته إلى نطاق ممارسة عامة بقيت تستمد قواعدها من النظام الاجتماعي كله. بنيت تاريخه. فنقع في النهاية على صورة لا تحلو من السخرية التاريخية، إذ تتحول قوة مناهضة العصبية نفسها إلى عصبية جديدة، أو على الأصح، إلى تجمع عصبية متداخلة مع العصبية القديمة، تتراوح عناصره بين التآلف والتعاقد. أي إن قوة التعميم تتحول إلى قوة تخصيص. وينشأ عن حلم التنظيم والوحدة والنصر (المستمر فعلة في صورة الأيدلوجية) منطق فوضي وتشردم وهزيمة غريب الصلابة. حتى إذا تسهنا إلى أن هذا التحول يترافق مع سعي - ليس من الضروري أن يكون عامداً أو منتظماً - تبذله البنية العائلية للانتفاع بالسبب التنظيمية، بعد أن سعت الثانية إلى الانتفاع بالأولى، وقعنا على موقف يطلق عليه المصطلح السياسي اسم «الانتهازية». وهي انتهازية متدانة تزود الصورة بأخر ملامحها إذ تضيف إلى ما في التحويل السابق الذكر من سخرية (تحويل الشيء إلى ضده) عنصراً جديداً يدفع السياق نفسه شوطاً أحر هو عنصر تسخير الضد لصدّه. هكذا نتوصل إلى المفهوم الفعلي لما أطلق عليه اسم «التجاوزات» من جهة ولما يمكن اعتباره «تنازلات» من العلاقات «التقليدية» أمام العلاقات الطارئة من جهة أخرى. «فالتنازلات» و«التجاوزات» هما، في الواقع، الوجهان الأصيلان لعلاقة

متحركة مرنة تجدد التسوية. مرة بعد مرة، بين طرازين من التنظيم الاجتماعي. هذه التسوية لا تخلو من غلبة لأحد الطرازين بطبيعة الحال، ولكن تحديد الغلبة ينبغي أن يظل مرناً هو الآخر. إذ لا شك في أن العلاقات العائلية، مثلاً، تلحق بمشروع «مركزي» يعلن أيدلوجية «تحديثية».. أو بأكثر من مشروع واحد.. ولكن هذه العلاقات تنتهي، برغم التحاقها التبعية هذا، إلى نخر المشروع المركزي نفسه، إلى هذا الحد أو ذاك، على أكثر من مستوى واحد، وفي أكثر من مبدأ واحد.

لم تكن المشكلة الناشئة عن التهجير ولا مشكلة تسويق التبغ وحدهما عاملاً في إبراز هذا الوضع الذي ارتسمت ملامحه في الجنوب مع احتدام الحرب اللبنانية ثم ظهر فعله كاملاً مع اندلاع الحرب في الجنوب نفسه. لكن شيئاً لا يتغير فعلاً في صورة الوضع المذكور إذا عرضنا مثلاً لمشكلة «الأمن» أو لمشكلة «التموين» اللتين امتحتتا بإلحاح أيضاً طاقة الأطراف والانتماءات في الجنوب. فقد كانت حوادث السلب المتناثرة مثلاً تطعن، تكراراً، في قدرة التنظيمات على حمل المسؤولية العامة عن الأمن. بل إن طرح مشكلة الأمن على الصعيد العام كان يميل إلى رسم حدٍّ عازل بين مسلحين معتمدين على الأمن وغير مسلحين معندى على أمنهم. وإذا كانت تهمة الاعتداء هذه لم تشمل جميع المنظمين (ولا أكثريتهم بالضرورة) فإن التنظيم كان يتحول إلى «جنس» في نظرة «الآخرين» إلى حوادث خرق الأمن، فيصبح غير السالب مسؤولاً هو الآخر عن السلب، بسبب تسره عليه (تجنباً لتعريض التحالف بين المنظمات) أو بسبب عجزه عن التصدي له، في الأقل، رغم إدعائه مع بني «جنسه» حمل مسؤولية الأمن العامة. لكن هذا الحد، العازل مبدئياً، كان يميل بالطرف المستضعف، في الواقع، نحو الانتساب بصورة ما إلى الطرف العزيز الجانب. فإذا وجد المرء، في التنظيمات، من يتبنى أمنه «الخاص» تبنياً «خاصاً» (كأن يستطيع القول مثلاً أن ابنه أو ابن عمه ضابط في المنظمة الفلانية) فذاك يوازي دخوله دار أبي سفيان!.. وهذا التبني هو أيضاً في حالات لا تحصى، أنجع الحلول لمشكلة التموين (سواء أكانت المؤونة طحيناً أم وقوداً للمطبخ أو للسيارة).

والتموين، هو الآخر، حين تطرح مشكلته في التداول العام، يسمي غرضاً للتبرم من تقنيته ومن غلاته ومن التفاوت في توزيعه. وينحى باللائمة في ذلك على التنظيمات التي لا تفلح إلا في توفير كميات زهيدة منه وتعجز عن كبح التجار أو تتواطأ معهم وتضع، في التوزيع، سلم أفضليات واقعيّاً، لا يكاد يحظى باعتراف معلن حتى من أصحاب الامتياز فيه. وطبيعي أن التنظيمات نفسها تستفيد هي أيضاً من الحلول «الخاصة» الأنفة الذكر، توسعاً في صفوفها وتقرباً إليها من جانب «الجماهير». هكذا تستأنف حركة الرقاص الجهنمية التي سبق وصفها.

أطر التضامن: أطر التفتيت

ألمحنا مراراً إلى أن ما يسمّى العلاقات التقليدية ليس شيئاً متساوي الصفحة، ولا تتوزع بالتساوي على جميع مستوياته طاقته في توحيد الجماعات وإمداد ممارساتها بالتماسك والاستمرار. فلا يملك التضامن السلطاني في الجنوب قدرة التضامن العائلي على التوحيد. وليس لتضامن العائلة الكبيرة (التي تمنح اسمها لأفرادها) ما لتضامن العائلة الصغيرة من بساطة. وإذا كان هذا كله طبيعياً، فإن ما يضاف، في حالة الجنوب، هو أن المستويات الواسعة من التشكيلة التقليدية كانت، عشية الحرب، في حالة انحلال ظاهرة، ترعرعت على مجمل التحولات التي أحدثها دخول الرأسمالية اللبنانية إلى الريف. فكان أن تفتت ملكية الأرض، وانتشار التجارة الصغيرة، وتقلص الحرف وفقدان كل منها شيئاً فشيئاً صفتها العائلية الموحدة، وانتشار التعليم والوظيفة، وتوسع الهجرات وتعدد مقاصدها، قد مارس كله آثاراً موحدة الاتجاه. فنشأت في كل عائلة موسعة تقريباً مراكز قوة متعددة، تجاوزت مع زعامة العائلة ونزعت عامة إلى الاستقلال عنها وإلى الدخول في صراع معها أحياناً. وشكل التاجر أو المغترب الثري والموظف الكبير أو المتوسط وصاحب المهنة الحرة، الخ. . . مواضع استقطاب قد لا تصل إلى كسر الوحدة العائلية، إلا أنها تنقص من «صلاحيات» الزعامة وتضع عملها أمام حسابات قوى من طراز جديد. وإذا كانت حدة الانقسام

العائلي في القرى قد شكلت، في ما مضى، حائلاً دائماً دون اجتماع القرية وراء مطلب موحد، فإن تراجع هذه الحدة لم يسفر عن توطد مبادر في وحدة القرية. بل بات الإجماع مطلباً أعسر في زمن برز فيه قطب يعرض نفسه مآلاً للشكوى والمطالبة هو الدولة. وبات ما تقوم به الدولة، من بناء مدرسة إلى شق طريق إلى مد الماء أو الكهرباء، رهناً بـ «خطة» الدولة العامة وبما تمثله من مصالح أولاً. وبات تحديد موقع المدرسة أو أسعار الأرض المستملكة للطريق أو ما هو أدنى من ذلك شأنًا، من أشغال تنفذ في هذا الحي أو ذاك، رهناً بمراجع عديدة. فالحي الذي يوالي نائباً في المنطقة يراجع النائب. والعائلة التي لم يوات الحظ مرشحاً للنياحة تواليه، تراجع موظفاً كبيراً يمت إليها بصلة ما، أو تستفيد من ولائها «للعهد» فتراجع مرجعاً من مراجعه، أو تواتيها فرصة السيطرة على بلدية القرية فتخص حيها ببعض الامتياز في استخدام مواردها. لكن عمل «المراجعة» في جميع هذه الحالات قلما يكتل العائلة أو يستنفر قسماً كبيراً منها. بل هو يبقى في حيز «الوجاهة». وتؤول هذه المسارب كلها إلى حجب بروز القرية على أنها وحدة ذات «مصلحة عامة»، يحمل أهلها وحدتها ومصالحتها.

حتى إذا وصلنا إلى الانتماء الطائفي بصفته إطاراً ودافعاً ممكناً للتوحيد، على صعيد المنطقة أقللاً (وهي مركز الكشافة الشيعية الرئيسة في لبنان)، وقعنا على مشكلة شائكة سوف نعود إليها في مجال آخر. على أننا استجمعنا، في ما سبق، عناصر لطرق هذه المشكلة، يحسن التذكير بها. من ذلك أن ضعف الوشائج التي تشد التحالفات العائلية في القرية وخفوت المنافسة بين طرفي هذه التحالفات التقليدية (وهو خفوت زاد منه تكاثر «المبادلات» على اختلافها) قد أضعفا «الجملة العصبية» (بمعني الكلمة) التي تتوجها الزعامة الطائفية. وجاء اعتماد الدائرة الانتخابية المصغرة ليعزز قدرة الزعامات الضيقة على المساومة وليحرم الزعامة الكبيرة من بسط ظلالها النيابية على المنطقة برمتها^(٦). وبأن الارتهان القوي الذي تمسك به الدولة

(٦) لم يكن هالك، في أي وقت، منذ تأسيس لبنان الكبير، زعامة كبيرة واحدة، بل =

(بأجهزتها وعنصرها الطائفي المهيمن) هذه الزعامة، فتمنع اتساع الخروق في سيطرتها لقاء تعهداتها بالتزام حد لا تتجاوزه. وضائق حلقة المتصلين مباشرة بهذه الزعامة وكثر الحجاب بينها وبين الجمهور وتقلص طابعها «الشعبي» القديم. أما الزعامات الضيقة، فقد نحت هي الأخرى إلى «الاعتزال» في العاصمة، وعوضت تضاؤل العصبية التي كانت غذاءها بوظيفة هي ما يسمى بالوساطة أو ما يشاكلها تشبه في برودها الوظيفة الرسمية أو وظيفة تخليص المعاملات. هكذا اتسعت دائرة الشؤون المحلية التي تزوغ من نزوع الزعامات إلى التدخل إذا وجد. وقامت أجهزة الدولة بالقسط الأكبر من مهمة التوسيع هذه. فانتزع القضاء وظائف عدة من الزعامات. ولم يعد وقع الزعامات حاسماً، في كثير من الأحوال، على السلوك المحلي لأجهزة الدولة المركزية. وظهر أحياناً أن تدخل موظف كبير أو صغير في بعض الشؤون أجدى من تدخل النائب أو الزعيم، الخ... وإذا كان صحيحاً أن الزعامات تمسك دائماً بخيوط عديدة في إدارات الدولة، وأن «الوساطة» سنة عامة من سنن السلوك الإداري في لبنان، فإن ذلك لم يمنع تكوّن الدولة طرفاً يقوم بينه وبين المواطنين تعامل يظل حضور الزعامة فيه حضوراً متقطعاً قد تغني عنه الرشوة أو القرباة الخ... ولا شك أن استقلال دائرة من العلاقات المدنية والحقوقية (التي لم يعد تدخل الزعامة يكسبها صفة «سياسية» مباشرة) هو سياق تاريخي طويل وناقص. فهو قد بدأ بفقدان

- اثنتان أو ثلاث. وكانت زعامة الجبل (آل الأسعد) تواجه زعامة الساحل (آل الحليل وآل عسيران) وزعامة آل الرين الدين اتسع نفوذهم أيام الفرنسيين. لكن هذه الزعامات الأخيرة لم تكن تداني الأولى في عراقها واتساعها. وقد ظهر ذلك جلياً أيام الدائرة الانتخابية الموحدة في العهد الاستقلالي الأول. حتى إذا اعتمدت الدائرة المصغرة برز ثقل «النور» التي تحتلها زعامة إقليم الشيف القديم وزعامات الساحل فانكفا ظل آل الأسعد إلى حد بعيد عن صور أولاً ثم عن الزهراني وعن النبطية، نسبياً. ولم يعد نفوذهم هناك، على أي حال، عنصراً مقررأ، بل صار عصر ترجيح بين الطرفين المحليين ظهر أنه لا يقوى بالضرورة على حسم المواجهة لمصلحة الطرف المستفيد منه وتكونت في مرجعيون معارضة حزبية قوية لهم، شارك في منعها من حرق جبهتهم عداء الدولة لها والتفاف أكثرية المسيحيين والدروز في المنطقة حول الزعامة الأسعدية.

الزعامات إقطاعها الزراعي . وخطا خطوة إلى الأمام مع تكون الإدارة الانتدابية وإخضاع أجهزتها للمستشارين أو للمندوبين الفرنسيين أو لقائماقين وموظفين محليين تختارهم السلطة الفرنسية التي كانت قد استعّدت عليها معظم الزعامات الجنوبية . وقد استؤنف هذا السياق ، بعد انتكاسة العهد الاستقلالي الأول ، مع توسع الشقة بين جهاز الدولة التنفيذي وجهاز التمثيل النيابي في عهدي كميل شمعون وفؤاد شهاب . وأسعف التقسيم الانتخابي الجديد - الذي سبقت الإشارة إليه - إمكان موالاة الزعامات الجنوبية كلها تقريباً للعهد ، بعد أن حثّها توطد استقلالها في ماطقها مغية التنافس الحاد في ما بينها . وقد باتت ظاهرة الموالاة الإجماعية هذه ثابتة تقريباً منذ نهاية عهد فؤاد شهاب ، إذ استقر كامل الأسعد في رئاسة مجلس النواب ، ودخل الوزارة عادل عسيران ، وكاظم الخليل وسليمان الزين وبعض نواب الكتلة الأسعدية . وتجنّب من كان خارج الوزارة استثارة «العهد» واعتبر نفسه مرشحاً للحكم لا بد أن يأتي دوره . ولم يمنع ذلك استمرار الانفصال بين كتل الزعامة ، بل أدخل عليه عامل تنافس دائم هو التنافس على حصة الجنوب الشيعي من الحكم بعد أن انحصر الصراع على رئاسة مجلس النواب بين الزعامتين الشيعيتين الأسعدية ولحمادية . هكذا كانت شروط الموالاة الاجتماعية لرأس السلطة هي نفسها شروط تباعد الزعامات الشيعية المستمر وشروط التنافس بين كتل الزعامة على الساحة السياسية . إلى طور الانعزال النسبي بعضها عن بعض ، أي ، بالنسبة ، إلى نشرذم التمثيل السياسي التقليدي لشيعية الجنوب والحد من فعاليته .

ليس هذا الوضع الذي انتهت إليه كتل الزعامة الشيعية في الجنوب سبباً وحيداً لمنع شوء وحدة طائفية مبادرة في مواجهة «أزمة» الجنوب التي أخذت عناصرها تتكون مع الدخول الفلسطيني المسلح إليه ، ثم احتدمت في أوج الحرب اللبنانية وانفجرت مع «حرب الجنوب» . بل إننا قد أشرنا إلى أن تفسخ المستويات الدنيا من العلاقات الاجتماعية - السياسية السائدة ، قد رافق الاعتكاف النسبي للزعامات الكبيرة وغذاه . ولم تفلح الحرب الأخيرة في جمع موسى الصدر بكامل الأسعد ولا في إنشاء أي تجمع شيعي له حظ

ثابت في عمومية التمثيل الطائفي. يطرح هذا التوزع مسألة الانقسام الشيعي بين حلم الاندماج في الدولة وحلم التكون الذاتي، وهما حلمان تعيشهما الشيعة - تعيش خيتهما - في صورة الاحتفال. ويطرح أيضاً، في سياق الانقسام نفسه، مسألة الإمامة ومسألة غيبتها على أنهما استبعاد لتوحيد الجماعة وإرجاء له إلى الحياة الأخرى واستبقاء لتراتب اجتماعي في علاقات الولاء (أو في «المرجعية» حسب المصطلح الأصولي الشيعي) يستبعد علاقة الإمامة ويكثرها محيلاً إياها إلى إمامة مفتتة. هذه كلها مسائل تشكّل مستوى في التفسير يرسو تحت مستوى العلاقات الاجتماعية - السياسية ومستوى مواقع الزعامات السياسية وعلاقاتها، ولها، في أي حال، مجال آخر.

عظمة العائلة وبؤسها

بين صور العلاقات التقليدية بقيت في الجنوب إذن صورة واحدة أصابتها هي الأخرى شروخ التحولات الطارئة على المنطقة، إلا أن ضرورات حيوية فعلاً (نجم بعضها عن هذه التحولات نفسها) ظلت تحفظ تماسكها وتجعل منها شكل التنظيم الأساسي الذي واجه به الجنوب أزمته الطويلة ثم واجه به الحرب. تلك هي العائلة. وإذا كنا لا نقصد العائلة في صورتها الموسعة أي تلك التي تمنح أعضائها اسمها، فإننا لا نقصد العائلة النووية أيضاً. العائلة التي نقصدها هي أولاً شبكة قرابة وثانياً شبكة تضامن بتحدد اتساعها أو ضيقها انطلاقاً من موقع يحتله فرد ما ونختار أن نقف فيه. فهي إذن موئل رئيس لا فكاك منه، في هذا الريف، للعلاقات اليومية الدائمة. وهي أنموذج الموائل الأخرى من علاقات الصحبة إلى بنوة القرية الواحدة إلى علاقات العمل. بهذا المعنى تشمل العائلة علاقات الأمومة والأبوة وعلاقات البنوة التي تناظرها وتشمل أيضاً علاقات العمومة والخوالة وفروعها. فلا تكون العائلة بطناً ولا فخذاً، بل تغطي شبكتها أجزاء متفاوتة من الإثنين. وينجم هذا التفاوت عن تدخل عناصر طارئة على القرابة (من صحبة أو نفور أو تجاور أو تباعد إلخ...) توهن التضامن المنبثق من القرابة أو توطنه. لكن القرابة تبقى محور التضامن وطاقته التي تستنفرها الحاجة

فتكنس العناصر المنافية للتضامن أو تتعثر عندها، تبعاً لميزان بين الطرفين يتغير من حالة إلى أخرى.

استطاع هذا المستوى من التضامن، رغم ما عتوره من تقطع نتيجة النزوح السابق على الحرب والهجرة البعيدة ورغم اختلاف سلم القيم من جيل إلى جيل بفعل التعليم وتناثر الانخراطات القطاعية وتباين الانتماءات السياسية، أن يستنفر في الجنوب بيوت المقيمين، حين بدأ النزوح عن ضواحي بيروت، وأموال المغتربين، وآلافاً من الخدمات الصغيرة، شكلت لحممة المواجهة الجنوبية للحرب وأسدت ما يسميه الجنوبيون «السّتر» على ما حاق من جرّاء الحرب بكل عائلة. لكن اضطلاع «العائلة» بهذا العبء، في وقت انسحبت فيه أجهزة الدولة، واعتكفت التمثيل السياسي التقليدي، وضعفت عصبيات العائلات الكبيرة، وكانت فيه معالجة التنظيمات على ما وصفنا من ضيق الرقعة والقصور، وفي منطقة تكاد تعدم فيها مؤسسات التعاون الأهلي (الجمعيات...)، كان له ثمن باهظ. ففي وسع العائلات أن تداري صنفاً معيناً من آثار الحرب. لكنها لا تستطيع، في نطاق أضيق من هذا النطاق العام، أن تفعل في سلوك تنظيمات كانت إما خارجيّة (فلسطينية) وإما ضيقة التمثيل المحلي ومقيدة (لكونها فريقاً في الحرب) باعتبارات ليس للأهالي سيطرة عليها. فلا نرى لمستوى التضامن العائلي أثراً في ردع سلوك من شأنه أن يستثير العداء الطائفي في المنطقة مثلاً. وهي لا تستطيع، في نطاق أضيق أيضاً، أن تنظم حفظ الأمن في القرية مثلاً. وإذا تسلح الأخوة وأبناء العمومة لحماية أنفسهم وبيوتهم لم يستبعد أن يتعدوا بالسطو أو بالأذى على آخرين. وهي قاصرة عن تنظيم معالجة عامة لأزمة التموين... بل إن ضعف الأطر «العامة» يتيح للعائلات «تخريب» صيغ المعالجة العامة. عليه، كان ثمن التفاوت بين تعبئة التضامن العائلي وانحسار مستويات التضامن الأخرى، أو هامشيتها، أن التشكيلة الجنوبية لم تمسك بأي من مقاليد الحرب رغم تلقّيها العنيف لآثارها. فكانت أطراف الحرب «حرّة» في تحديد حصّة الجنوب من الحرب ودوره (السلبى) فيها ومواعيد اندلاعها فيه وتجوّلها بين أرجائه. كان الجنوب حاضراً في الحرب غائباً عن هيئة أركانها (الوهميّة

طبعاً). وكان هذا الحضور - الغياب تمة وانفجاراً لحضور - غياب سابق هو حضور الجنوب وغيابه في «أزمته» الطويلة قبل الحرب.

زحف «التنسيق»

حين بدأ الجنود وأنصار الجيش، في رميش، يجأرون بالشكوى من تمنع جيتز لبنان العربي عن دفع رواتبهم (في تموز ١٩٧٦)، لم يكن لهذه الشكوى صدى في القليعة. فقد كان حنا سعيد، قائد الجيش اللبناني، وابن القبة، يرسل إلى «جنوده» و«أنصاره» هناك سائر ما يحتاجونه. كن الجنود والأنصار في القليعة نحو ٤٠٠، أي أنهم كانوا يشكلون، دون شك، أكثرية الذكور الراشدين (إذا استثنينا الكهنة) في قرية لا يزيد تعداد سكانها عن ثلاثة آلاف نسمة. وكانت نسبة الإسرائيليين في القرية قليلة جداً. ولم يأتهم إلى القليعة إلا بعد سنوات من نكسة حزيران. وفي الفترة التي كانت قيادتهم محسنة - منظمين - بهاء لقرية في سرسيس. ولم تواجه هذه القيادة معرضاً. وكان في وسع المارين عبر القليعة إلى وسط منطقة باتت مدحرجة حتى أصبح سلاح الفلسطيني المتدمر أن يروا على حدرانها، مرة أخرى، تلميذاً يقرأ أشعارات الكاتب الفلسطيني حتى الموت»، «سئلهم درساً في اسمه». هذا قبل أن يوضع مسلحو القليعة الطريق... كان الموقع ممتازاً. لا حاجة إلى القليعة - جهة صلبة حملت، منذ هذا الصيف، (مجبساً) للحرب اللدنية فيها، حيث تكتمل معالمه. أهم هذه المعالم: تماسك الإعداد الذاتي الماروني وسيطرة نواته العسكرية على وسطها... القدرة المارونية الثابتة على تغليب انصياع الطائفية للحرب، بحيث يمنحها إحكام الخصم فرصة التصعيد والغلبة ويعزز إقدامه صلاية الشرف المارونية... ستنباط قدرة ثانية من هذه القدرة الأولى على تحديد مواقع القتال وتوقيت الجولات، على نحو يستبعد المغامرة العسكرية ويبرز وزن الحمایات السياسية - العسكرية التي يستفيد منها الموارنة وحدود الحمایات التي يستفيد منها الخصم. وقد كانت حصيلة هذه الاستراتيجية ماثلة للعيان في حالة القليعة ومعها ثقل الدور الصهيوني في الحرب كلها.

فالقلعة بؤرة تهك الشريط الحدودي، ببطء، وهي، في مكانها، يجنبها الردع الإسرائيلي مغبة التصفية مقابل اضطلاعها بعبء وكالة معلنة له وتمثيلها الرمزي لحضوره العام في موازين الحرب. في ظل هذه الحماية الرئيسة أمكن للقلعة أن تتلقى تناقضات الصف الآخر في الجنوب الحدودي (وقد عرضنا لها سابقاً)، وأن تستثمرها لتفكيكه، وأمكن لها أيضاً أن تستقبل وأن تستكمل وجهة الكتلة المارونية في حربها على الفلسطينيين. وأمكن لها طبعاً أن تجتنب دخولاً فلسطينياً لا تقف دونه حوائل عسكرية تذكر (عدا الحائل الإسرائيلي)، وأن تجتنب التدخل السوري. وبدا أن القلعة الصغيرة (وهي، على صغرها، أكبر مجمع ماروني في قضاء مرجعيون) تخوض حربين على الأقل: الحرب الصهيونية - المارونية على الفلسطينيين، وهي حرب غير محدودة. والحرب المارونية على الشيعة وهي حرب محدودة. وبدا أيضاً - رغم ما أصاب القلعة من القصف - أنها تخوض هاتين الحربين من طرف واحد. هذا بينما كانت تتلاطم، على الضفة الأخرى من جبهة الجنوب - تحت وطأة هاتين الحربين، حربٌ أخرى هي في لبابها داخلية .

لاحقاً جرت في الجنوب أمور كثيرة، ولكن كلاً من اللاعبين كان قد حفظ دوره .

في رميش كان العسكريون يزدون عن المائة (مع الدرك)، وكانوا في دبل نحو سبعين. وكان في كل من القريتين عشرات من «أنصار الجيش». أما عين إبل فلم يكن فيها وجود عسكري جدير بالذكر. لكن بعض دوريات الحراسة كانت قد نظمت فيها بعد مقتل اثنين من فلاحيهما نهراً في حقل كانا يحرقانه، وسرقة سيارة منها، وانتزاع بندقية صيد من شاب كان يحملها وهو يتنقل في القرية خلال السهرة. ورغم حرص العنبلين الظاهر على تسوية كل إشكال يطرأ على العلاقات بينهم وبين بنت جبيل، دون إبطاء، كانت تسري شائعات - مضخمة، على الأرجح - عن ورود السلاح بكثرة على عين إبل. في التوابيت!.. أما القوزح - وهي رابعة القرى المارونية وأصغرهما في القضاء - فقد بقيت متزوية صامتة.

رفضت قيادة جيش لبنان العربي، أول الأمر، أن تدفع رواتب

العسكريين الرميثيين ما لم يلتحقوا بها. وكان هؤلاء يعلنون عزوفهم عن دخول أي من الجيشين (جيش الخطيب وجيش بركات) ويطلبون، لقاء هذا الحياذ، رواتبهم التي تأخرت أشهراً. أما قيادة جيش لبنان العربي فكانت في حرج. . ذلك أن دفع الرواتب لعسكريين يشترطون البقاء في بيوتهم يفتح باب المطالبة بمعاملة تجري على القاعدة نفسها أمام بعض العسكريين الآخرين الذين التحقوا بهذه القيادة ووضعوا أنفسهم في تصرفها. لم يكن يسع جيران رميش الإسرائيليين أن يدعوا المفاوضات تجري وهم يتفرجون. وإذا كان جيش لبنان العربي قد رضي، في النهاية، بدفع رواتب العسكريين النظاميين عن شهر واحد (مشرطاً تسريح الأنصار وجمع سلاحهم) فإن إسرائيل عرضت في المقابل فتح بوابة واسعة بين رميش والمستعمرة الصهيونية المجاورة دوفيف. . بوابة يمر منها إلى رميش التموين والسلاح والمال، ويمرّ منها إلى إسرائيل العمال وطالبو التدريب والمرضى والتبغ. . ويعبرها في الاتجاهين ما أطلق عليه مذ ذاك اسم «التسيق» بين قرى الحدود المارونية والسلطات الإسرائيلية والتنظيمات المارونية. هكذا أقفلت رميش أبوابها أياماً أمام «الغرباء» لترتيب البيت. فسمّيت هيئة لإدارة القرية، ونصّب أحد الرتاء مسؤولاً عسكرياً، ووزع السلاح، ونظّمت الحراسة، ورتبت صلات العمل والتجارة والتدريب مع المستعمرات الإسرائيلية المجاورة، وافهم المعارضون القلائل في القرية أن السكوت سلامة^(٧). . وأرسي التنظيم نفسه في دبل بعد أسابيع وبدأت قافلة العمال الدبليين تعبر حانين الشيعة ورميش إلى بوابة دوفيف كل صباح وكل مساء، شاهرة بنادقها من نوافذ السيارات ومقطورات الجرارات. ورغم أن دبل كانت آخر القرى رضوخاً للتسيق، إذ انتظرت إغلاق المفترق الذي يصلها بطريق عين إبل - رميش

(٧) توافقت هذه الإجراءات مع المفاوضات على تسليم التبغ الرميثي بين حزيران وتموز ١٩٧٦، في إطار «الحل» الذي سبق حديثه لمشكلة المحصول. اشترط مسلحو رميش قدوم اللجنة إلى قرينهم متذرعين بما جرت عليه عادة إدارة الحصر وبوجود حاجز فلسطيني على مدخل بنت جبيل. وحين رُفض شرطهم «أغلقوا» قرينهم ومنعوا خروج التبغ منها.

أمام المسلحين المرابطين في بنت جبيل، وانتظرت أيضاً عودة قسم من عسكريها كانوا في جبهات بيروت والجبل، فإن رضوخها كان لئناً. ففي بداية الصيف اختطف شابان منها قرب حانين وقتلا وألقيت جثتهما في وادي صربين القرية - ولم يكن عليهما (بشهادة سائر الأطراف) مأخذ معروف. فاعتملت في القرية، مذ ذاك، بواعث خوف ونقمة لم يكن من الصعب استثمارها. ثم إن المشاركين في الحرب اللبنانية، من عسكريي دبل، لم يكونوا قلة. وكانت التنظيمات المارونية، و«الأحرار» الشمعونيون بخاصة، صاحبة نفوذ في القرية.

ولم يلبث مدّ التنسيق، بعد رميش، أن وصل إلى عين ابل، وكان وصوله صعباً. ففي ذات يوم من آب ١٩٧٦، وصل إلى القرية من ميناء جونية عبر ميناء حيفا وبوابة دوفيف - رميش، أربعة عشر شاباً غادروا حديثاً جبهات الحرب اللبنانية. كانوا من عين ابل نفسها. إلا أنهم كانوا من ساكني بيروت. وكان سلاحهم عند وصولهم بنادق «فال» الإسرائيلية. . قبل أن تضاف إليها الملاطات والمصفحات. ولم يكن في القرية نفسها موقع واسع أو مرجع صلب معدّ لاستقبالهم فعلاً. بل انهم هبطوا من خارج التراتب العائلي والعلاقات المنسوجة مع الجوار وهموم الحياة اليومية. وبهتت القرية وهي تستمع إليهم في أول اجتماع دعوا إليه في دار البلدية، بعد وصولهم بيومين. قالوا أنهم جاؤوا لشن الحرب على «الغرباء» وأنهم سيعملون على كسب الجوار الشيعي وأنهم يملكون ضمانات للنجاح. وكان رفض القرية لهذا الكلام قاطعاً. على أن حزم وجهاء القرية لم يمنع بعض الشبان من التفلت حين بدأ توزيع البنادق وبوشر التدريب. وسرعان ما وجد سواد أهل القرية أنفسهم بلا حول ولا قوة حيال تكاثر البنادق في الشوارع. وأخذ «نظام» القرية يتآكل وينزوي أمام نمو الكتلة الجديدة. وحين قتل المسلحون - بعد أسابيع - أربعة من مقاتلي «فتح» كانوا يعبرون القرية في سيارة، بعد زيارة لحانين وتوقف في عين ابل نفسها (وقد قتل من مسلحي عين ابل ثلاثة)، ظن طاقم «النظام» القديم في القرية أنه ما يزال قادراً على النطق باسمها. واتخذت المقاومة الفلسطينية طاقم بنت جبيل - عيتا الشعب وسيطاً يحسن

التحدث إلى نظيره الماروني . لكن وفد عمن إبل المفاوض لم يكن القاتل ولا أهل القاتل ليصح إجراء الصلح معه . وسرعان ما قهقهت القذائف الإسرائيلية على أطراف بنت جبيل . . ساخرة من المفاوضات . ومع القذائف كان البصل الإسرائيلي قد بدأ يباع في أسواق الجنوب ، وكان المرضى الجنوبيون - مسلمين ومسيحيين - قد أخذوا يتوافدون زرافات إلى بوابة الحدود الإسرائيلية قرب كفر كلا . وكان مسلحو القليعة قد بدأوا يقطعون طريق مرجعيون ويفتحونها .

لم تحمل حرب الجنوب إلى الجنوب إلّا ما كان مطويّاً في هذه المقدمات وفي خواتيم الحرب اللبنانية . فهي قد وقعت على قرى مسحقة تحت وطأة مهجريها ومنظماتها وتفتت أطرها السياسيّة وغربتها عن «مدار» الحرب رغم حضورها الكثيف في «سياقها» . وحين كان القصف يبدأ (في أوائل أيامه) كانت النساء المهجرات يأخذن بالنواح في المدارس - مقر إقامتهن - نواح من يشعر أن ظهره إلى الحائط وأنّه لا يستطيع حراكاً . ولم يلبث معظم المقاتلين من أبناء القرى التي شهدت قصفاً متصلاً أو قتالاً أن هربوا مع أهلهم الهاربين . فقد استطاع تفتت التشكيل الأهلي أن يجرف معه تماسك التشكيل التنظيمي العسكري المتصل به . وأقفلت بذلك حلقة الغربة . كان قوام المقاتلين في مواجهة الجبهة الإسرائيلية المارونية من القطعات الفلسطينية القادمة طازجة من الجبل - وفيها حضور لبناني لا يستهان به . وكانت تقاتل أيضاً وحدات من جيش لبنان العربي متعددة المنابت ، ومسيحيون من جبل لبنان (قوميون سوريون) و«محرومون» من البقاع ومن قرى الجنوب البعيدة وعراقيون ، إلخ . . عليه ، كان الانفصام تاماً بين القرى وجهازها العسكري ، في معظم الحالات . وإذا نحن استثنينا جهداً بذل في بعض المواقع (في بنت جبيل بخاصة) للاستمرار في المحافظة على أمن القرى الداخلي وفي تنظيم التموين ، وقعنا على تقسيم غالب للعمل بين الأهالي والمسلحين . فعلى المسلحين مهمّة خوض الحرب (أي القصف ، غالباً) وعلى الأهالي ، في تشكيلهم الذي سبق وصفه ، مهمّة تلقي آثارها .

هكذا وقعت ، في النبطية مثلاً ، معركة طالت أياماً بين «الصاعقة» و«جبهة الرفض» لم يكن أهالي النبطية يملكون حيالها إلا الهرب أو الاحتباس

في البيوت وانتظار القذائف. وهكذا خلت حواضر جبل عامل الثلاث (النبطية، الخيام، بنت جبيل)، إلّا من «صامدين» نادرين، بعد أن تجاوز تعداد المقيمين في كل منها العشرين ألفاً، خلال صيف ١٩٧٦. وهكذا تداول الجنوبيون تهماً تنسب إلى المقاومة الفلسطينية العمل على إخلاء الجنوب الحدودي من سكانه. فأناس يقولون أن قذائف صغيرة (هاون ٨١) سقطت في النبطية، لا يمكن أن يكون مصدرها القليعة التي يفصلها عن النبطية خط نار طوله ١٦ كيلومتراً. وآخرون يقولون أن جدراناً شرقية في بنت جبيل (غير مواجهة لإسرائيل ولا لعين إبل) أصيبت بقذائف الرشاشات الثقيلة. أما الخيام فقد اقتسم مسلحون فلسطينيون أثاث بيوتها مع أهاليها، حين سمحوا لهم بإخراجه (في أواخر حزيران ١٩٧٧) بعد أن كانوا قد منعوهم من ذلك طوال أشهر، حفاظاً على «صمودهم». ولم تنج الطيبة من بعض النهب حين تمّ استردادها من المسلحين الموارنة. هذا بينما نجت ربّ ثلاثين الصغيرة، لأن تنظيماً آخر - أو جناحاً آخر من التنظيم نفسه - هو الذي استعادها. يضاف إلى ذلك تداول أنباء عن «تجول» المدافع بين الأحياء حين القصف وعن المبادرة إلى القصف دون سبب، كلما بدأ أهالي البلدة في العودة إليها، بحيث يشمل الرد جميع الأحياء ويمنع العودة.. . وسواء كان بعض هذا الكلام مختلفاً (باستثناء أخبار النهب فهي ثابتة) أم لا، فهو لا يجد تفسيره الشافي في نسبته إلى «حرب نفسية» ما، بل يشير إلى الانقطاع الذي بات قائماً بين منطق الكتلة الأهلية الجنوبية، حيال الحرب، ومنطق العمل العسكري المزروع في القرى. فحين ينهب مسلحو «الصف الوطني» قرية «وطنية» خاضوا معركة بالغة العنف لاسترجاعها، وحين يجعلون لأنفسهم حصّة في أثاث مدينة ريفيّة يدعون حمايتها من العدو (بعد أن شكلت قاعدة لهم طيلة سنوات، قصفت خلالها مراراً)، تكون القرية والمدينة قد تحولتا إلى موقعين عسكريين لا غير.. . ويكون أهلها قد تحولوا سياسياً، في نظر المسلحين، إلى أصفار مستباحة تنحصر قيمتها في أثاث منازلها.. . بهذا المعنى كانت القاعدة التي أرسيت عليها حرب الجانب التقدمي - الفلسطيني في الجنوب مجرد فجوة ظلّ قرارها يزداد ابتعاداً كل يوم.

خبرات بالزمان والمكان في مدينة مختلة

تدرك (*) أحياناً أنك حبيس هذا الحي الذي اسمه «رأس بيروت» فيحزنك ذلك جداً. ولكن حزنك - على ما يظهر - سطحي الجذور. ففي الصيف الماضي كان باص النقل العام، في باريس، ومعه الفراغ، يقربان إليّ المدينة بتمامها. ولم أتوان، من جهتي، عن اغتنام الفرصة المتاحة. على أنني، منذ الأيام الأولى، لم أجد، في حرية التنقل هذه، كل حلاوة المفاجأة التي كنت أتوقع. بل علمت بسرعة أن الجاذبات يسعها أن تكون من الطول بمكان يجعل المرء لا يجد في ساقيه من القوة - وإن يكن لا يزال فتياً - ما يكفيه لعرض جميع الواجهات التي على الرصيف الأيسر وللعودة، بعد ذلك، على الرصيف الأيمن، إلى المقهى الذي منه انطلق. فكان مني أن منحت نفسي، دون قرار، إذناً بالضجر.

البؤس الراكد

في دوار مدينتنا التي غادر عليها العنف، بسائر أشكاله، كل هذه البصمات، لا تحتمل الأشياء أن تطول بها جدتها. فهي تنساق، بسرعات مختلفة، في دورة اهتراء تدريجي. وحين تضمّر كلمة «أطلال» مقارنة ما ببقايا صور القديمة أو بيومياتي تعود غير صالحة لوصف هذه الناحية أو تلك من بيروت، وإن تكن الناحية المقصودة سوقاً من الأسواق في قلب المدينة

(*) وضعت هذه المقالة أصلاً بالفرنسية ونشرتها مجلة Autrement الباريسية في عددها الثالث والثمانين (تشرين الأول ١٩٨٦)، وهو خاص بـ «مدن في الحرب»،

المهدوم. فإن شيخوخة الآثار القديمة وجلال مظهرها يفرغانها من كل حضور بشري فعليّ، ويصير حضورنا نحن أمامها مقصوراً على المشاهدة فيبقى منها على مسافة. وأما اهتراء بيروت فقد تواصلت تحت أنظارنا. فحفظنا لكل شارع ولكل واجهة صورة أولى (أو صوراً عدة امتزجت في واحدة) وظلت تلك الصورة تشعل، كلما شاءت، في نظراتنا الحاضرة، بصيصَ حنين.

الشبه أولى بأن يُبحث عنه بين عمارتنا والإنسان المنهار (بسائر معاني العبارة) أو بين شارعنا والأسرة المنكوبة.

هذا وتردّي المدينة يتقدم نحونا في صور كثيرة. نرى، بطبيعة الحال، هذا الجدريّ على الجدران التي أكل وجوهها الرصاص وشظايا القنابل. ولكنه لا يبدو مهولاً حقاً إلا على جانبي «الخط الأخضر» المشهور وفي قلب المدينة بخاصة. وهذه مواضع لم يحفظ منها ذكريات حيّة إلا الذين جاوزوا الثلاثين. فهم يستعيدون فيها مشاهد من حياة أخرى حولتها اثنتا عشرة سنة من الحرب إلى طفولة إجمالية. فما قبل الحرب لا يتفصل عن منظر الجمهور: منظر الخليط البشري في الشوارع أو في المقاهي أو على أبواب دور السينما. لذا تجرّد ما قبل الحرب من كل ما هو شخصيّ فيه وصار نوعاً من عهد صبا جماعي. أما اليوم فنحن نبدو منفيين من المدينة، ملقى بنا على أطراف ما كان قبلها. فشأننا مع هذا القلب شأن قدماء التلامذة يعودون إلى مدرستهم، بعد سنين، ليحتفوا بمناسبة ما، فيردّهم الاحتفال جميعاً إلى طفولة مشتركة.

هذا الانقباض في الصدر لا يحصل كل يوم. فمعظمنا يمتنع عليهم قلب المدينة لأنهم يقيمون بينهم وبينه سوراً من الرهبة. فهم، حتى في أوقات الهدنة، لا يفكرون في الاقتراب منه بلا داع جدي. يستثنى من هذا طبعاً آلاف من الناس ما زالوا يعملون - بل يعيشون - في ما تبقى منه. ويستثنى أيضاً أولئك المتحصنون بالمتاريس، يصوبون أسلحتهم إلى جدار بعينه أو إلى مفترق بعينه.

مع ذلك أجد أن الجدران المهذّمة ليست أكثر ما يثقل على النفس.

وإنما هو الإهمال. والإهمال أراه على جدران رُمِّمت مرات عدة في خلال عقد من السنين ولكن لم يجدد طلاؤها أبداً؛ وأراه في تلال القذارات التي لا يرفع الكُنَّاسون إلا جانباً منها، وفي الاستكانة لحال الأرصفة التي احتلتها السيارات؛ وأراه في الشيخوخة القاسية التي دهمت الورشات المتروكة وفي ذبول العمارات الفخمة وعري مداخلها التي كانت، في ماضي الزمن، متألثة بالنور ومزهرة، وأراه في ألف شيء من هذا القبيل. وأما الأحياء المكتظة فقد حفظت فيها المبادرة إلى البناء حيويتها. حفظها لها تحالف المضاربة العقارية ونوع من الاستقلال الطائفي بشؤون الحي يحمي الشق من الاحتلال غير الشرعي. على أن الحرب اجتاحت الواجهات والشوارع هناك في صور أخرى. فالبناء فالت من عقاله هناك يتجاوز على الرصيف وعلى أرض الطريق. والنقص في التجهيز الصحي يسعفه حضور الرمل الغامر، بما هو مادة بناء وبما هو مادة دفاعية، فتنشأ من ذلك سيول موحلة في الشتاء، تمسح الزفت الرمزي عن الطرق ثم تتجمد، في الفصل الجاف، لتصير معجوناً ذا رائحة، تثور منه سحب غبار حمراء أو سوداء. في ما خلال ذلك تظهر العمارات الجديدة وهي محشورة بعضها إلى بعض، مملوطة إلى أعلى، أهمل تهذيها بعد الفراغ من إنشائها، وكأنها تلاقي، في جدتها، قدم العمارات الفخمة في بؤسها المكتسب. هذا والأحياء الشعبية أكثر تعرضاً للقصف من غيرها. لذا تشرع عبر الفجوات في واجهاتها المبقورة هشاشة الأعمار البشرية التي تنقضي خلف هذه الجدران الورقية، وأشية بما تناوب عليها من صرير العنف وصرير المضاربة.

على أن المدينة، وهي تفرغ من وسطها وتقسم إلى اثنتين بشريط طويل من الخرائب، لم تكف عن النمو. فإن كلاً من شطريها واصل توسعه بحيث يهرب على قدر الإمكان - مع استثناء ضخم واحد - من جوار المساحة التي يلامس عندها الشطر الآخر. أما الاستثناء فهو الضاحية الجنوبية، وكان فيها سكن شيعي قديم فعل، برغم قربه من الجبهة، فعل المغناطيس في الجماعات التي اقتلعت سنة ١٩٧٦ من الضاحية الشمالية. ولما كانت

الضاحية الجنوبية محفوفة بمنطقتين مسيحية ودرزية لا يسهل (وقد يستحيل) حملهما على تقبل زحف شيوعي له هذه الكشافة، فإنه لم يبق أمامها إلا أن تستطيل على امتداد «الخط الأخضر». أما على الجانب الآخر من الجبهة فكانت الأحياء المسيحية تفقد، في ذاك الوقت نفسه، شيئاً من مادتها البشرية. ومضى توسع بيروت المسيحية متجهاً بخطى وطيدة نحو الشمال.

الأشجار

أما تقلص المرافق العامة فإنه سائر اضمحلال الدولة. في هذا الميدان بالذات كانت الطوائف الدينية وبعض الجماعات النافذة الأخرى قد كسبت، قبل الحرب، أكثر من جولة واحدة على السلطة الأخذة في التحلل. وكان حرج بيروت أول المرافق تضرباً من ذلك. فقد تحول جزئياً، وهو الذي اشتهر بأنه رئة المدينة، من مساحة خضراء إلى مقبرة أو أكثر. ولم يهتم الأحياء أن يحقوا إليه بالرؤاد من موتاهم. وهكذا أنشئت مدارس وأماكن للعبادة أو للاحتفال في جوار القبور، ووضعت كل طائفة مؤسساتها الخيرية في حماية موتاهها. وكانت الدولة قد انتبهت قبل ذلك إلى أن الحديقة العامة لما كانت أحسن تنظيماً من الحرج العادي فإن أمر الدفاع عنها قد يكون أيسر تناولاً. لذا أخذت تحول الشطر الذي كانت لا تزال قادرة على التصرف به إلى منتزه مجهز. على أن هذه الجهود ذهبت درج الرياح لأن الجانب المذكور من الحرج ما لبث أن ضمته الحرب بعفوية تامة إلى «الخط الأخضر» المشهور. وجاء الاجتياح الإسرائيلي، سنة ١٩٨٢، ليجث معظم الأشجار التي كانت الحرب الأهلية، قد تركتها واقفة. فلعل هذه الأخيرة كانت أحرص من الاجتياح على توازن البيثة. وذلك أن الأشجار تخفي المتقاتلين بعضهم عن بعض، وأن هؤلاء لم يكونوا مصرّين على كشف المساحة الفاصلة بينهم حتى لا تسهل إصابتهم وحتى لا يضطروا أيضاً إلى إحكام التصويب على الواقفين في الجهة المقابلة. فكان من جراء ذلك أن أرض الأسواق القديمة نفسها أجيز لها أن تتفتق عن خصوبة مَرْضية. في الوقت نفسه كانت جنينات الأحياء التي بقيت أهلة تسلم نفسها إلى نزع لا رجعة فيه.

ما تحت اليومي

لم يظلّ كسوف الدولة مجال الدولة دون غيره. فإن كلّ مجال أعدّ للاستعمال الجماعي - وإن يكن خاصاً - قد أمكن أن يمتد إليه ظل الكسوف المذكور، لا يعفيه منه إلا أن يكون قد استجاب لدواعي العزلة الطائفية أو أنه يتمكن من هذه الاستجابة قبل فوات الأوان. سرعان ما اكتشفنا، إذن، أن الذهاب إلى السينما أو الجلوس، بهدوء، إلى مائدة في مقهى - ناهيك بالتنزه قبالة البحر أو بمجرد التجول في المدينة - إنما هو، في ذاته، فعل جسيم الخطر، كان خطره - القتال في بعض الحالات - يختبئ، في ما مضى، تحت آلة قمع بوليسي بالغة التعقيد. فلما أخذت هذه الآلة تتآكل تحت أبصارنا، بات على المرء أن يدخل في آلة الحرب وأن يتخذ لنفسه نفسية المقاتل ليتيسّر له أن يبقى قادراً على الانصراف إلى هذه الأمور، دون تقييد، لا بهدوء الإنسان المسالم بل بكل العدوانية المفروضة.

فكان أن دوراً للسينما ومقاهي وفنادق وما إليها غيّرت زبائنها وبيئتها. أما تلك التي كان موقعها أو وظيفتها يملّي عليها أن تختار جُلّ زبائنهم من بين المواطنين المسالمين (الذين يلقبون هنا بـ «الأبرياء») فإن بعضها اضطرّ إلى إقفال أبوابه، هذا حين لم تصل إليه يد الدمار. وواصل بعضها الآخر العمل متباطئاً، هابطاً درجة أو درجتين عن المستوى المعهود له. وواجه بعضها الأخير سوء طالع بالرضا والتسليم. ومهما يكن من أمر فإن ملذات المدينة وسلاوها لا تستجيب بسهولة لمن يجهد في جرّها نحو ساعة الظهر. وذلك أن معظمها حليف الليل. والليل في بيروت... لنا إليه عودة.

تسييس المنظر

نشدد مرة أخرى على ما ذكرنا من تشظّي المجال العام وإلحاقه بكل ما هو خاص. فمن كان له اشتغال بالإناسة السياسية، يسع بيروت أن تعرض لناظريه مشهداً - يبدو وكأنه مقلوب - لحالة سياسية منقوشة نقشاً في معالم المدينة المادية. وهو نقش يبدو، بأحد وجوهه، وكأنه نقض للسياسة وتسجيل

نبدولها. ويبدو، بوجهه الآخر، تسييساً مفرطاً لكل ما هو يومي، يصل إلى أدق التفاصيل من هذا الأخير. وما نشير إليه ليس، بالدرجة الأولى، هذا الكسر الذي جعل من بيروت اثنتين ولا هو، بالضرورة، هذا الظل، الشامل أو الجزئي، الذي تبسطه الميليشيات على مرافق اقتصادية كانت، في أيام الخير، بيد الدولة (كالمرفأء والمطار والسجل العقاري واستيراد التبغ ونوادي القمار، الخ...). وعلى وظائف للدولة نفسها (من حفظ الأمن إلى القضاء، الخ...). وإنما نشير، قبل ذلك، إلى مظاهر التوغل الفردي في حرم المجال العام وإلى النزوع نحو الكفاية الذاتية في نطاق الأسرة الواحدة أو العمارة السكنية أو المنشأة الصغيرة في ما يتصل بإنتاج خدمات أولية كانت في ما مضى من شأن الدولة.

هذا ومظاهر التعدي على المجال العام والجهود الخاصة لتعويض التقصير في الخدمات العامة متصلة بعضها ببعض بأوثق الأسباب. فما تسعى إليه الخلية الاجتماعية، هاهنا، (أي الأسرة أو المنشأة بل الفرد الواحد أحياناً) إنما هو الاستقلال عن سائر الأخريات، بل هو، بخاصة أيضاً، التحصن في وجه سائر الأخريات. هكذا تقبل الأسر التحدي الذي تعبر عنه قصيدة مدرسية مشهورة لسولي برودوم، فتشتري مولدات للكهرباء أو بطاريات أو، في الأقل، قناديل تضيء بالغاز لتداري الخراب المتكرر في مرافق إنتاج الكهرباء وتوزيعها أو التقنين المنظم للتيار. فيتيح لها ذلك إنتاج الطاقة المنزلية في شبكة مقفلة. ويعمد سكان العمارة الواحدة إلى حفر بئر أرتوازية يواجهون بها نقص المياه المزمن، ويذهب القادرون منهم إلى حد الاكتفاء من مياه الشرب بما يباع معبأ في القناني. وقد أتاحت أجهزة التلفزيون والفيديو لمعظم العائلات أن تقاطع دور السينما مقاطعة تامة، لأن الدور المذكورة ساء صيتها أو لأن الوصول إليها يقتضي انتقالاً ليلياً قد لا تؤمن عقباه. وفي الحياة اليومية ألف تفصيل آخر هذه حالها. هذا ولا يصح الاعتقاد أن الرغبة في الاستغناء عن الكل المدني تفضي بالضرورة إلى إنماء التعاضد في نطاق الحي الواحد أو في نطاق العمارة الواحدة. بل إن بعض العمارات يصل إلى حد الاستغناء عن البوابين (مكتفياً من الصيانة والتنظيف

بما يوجد به الزمان) وعن التدفئة المركزية (التي تحلّ محلها تجهيزات فردية مختلفة تكون أعلى كلفة منها في بعض الحالات) وعن هاتفيها الداخلي (الذي تستبدل به بعض الشقق، متى اختلّ، عنقوداً من الهواتف المفردة أيضاً). لا ريب أن قضبان البوابة الحديدية تظل تشهد بوحدة العمارة وبتضامن سكانها في وجه شرور الخارج. ولكن الأبواب المصفحة التي تزدوج بها أبواب الشقق الأصلية وتفتح بعكس اتجاه هذه الأخيرة تتم عزل الأسر بعضها عن بعض وتبرم استقلال كل منها عن الجماعة. ويتوج هذا المسعى كله وضع اليد على رقعة من شارع أو رصيف تسوّر وتوضع عليها الأقفال لتهدأ بذلك لوظيفة بعينها أو لوظائف عدة: أن تستقبل سيارة الأسرة، أن تحول دون وقوف السيارات الغريبة - وهي مشبوهة سلفاً - أمام المحل، أن تبقى حرة لتستقبل، في أثناء النهار، فرشاً لبائع تبغ أو عربة لبائع جوال، إلخ. . . وأمام مراكز الميليشيات أو منازل قادتها يصل الأمر إلى منع وقوف السيارات على طول الشارع، هذا إذا لم يُمنع الشارع على السيارات أصلاً. ولا يخلو منظر الشارع إذ ذاك من الإيحاء بما يشبه أن يكون وحدة سياسية تأتت للشارع من تحوله إلى فدرالية للقلق. هذه الحرب على المدينة يشارك فيها كل بحسب إمكاناته، بل إن كلّ يجد نفسه مرغماً على أن يضيف مسّة من ريشته إلى اللوحة.

عليه ينتهي الأمر بالشخص الخاص، بفعل تفتت المجال العام وتناوب الجهات الخاصة على قصمه، إلى الاستواء وحدة سياسية - أو لا سياسية، إذ الوصفان سيان، على هذا المستوى - قائمة برأسها ومعادية لشيبهاتها. تداري الميليشيات قلة الثقة التي يضعها فيها الناس بإرساء سيطرتها فوق هذا الردّ للمجتمع المدنيّ إلى جزئياته الأصلية. أما فكرة التضامن بغية التصدي لتجاوزات «العناصر المسلّحة» - وهي فكرة لا يني المدنيون يلوكونها طوال أيامهم - فهي لا تقضي إلا في ما ندر إلى مبادرات احتجاج ملموس ذات حظ يعتدّ به من الصفة الجماعية. والميليشيات، التي يفترض في كل منها، مبدئياً، أن توحد جماعتها وتعبثهم، لا تسيطر على جماعاتها، في الواقع، إلّا بتجريدهم من كل إرادة سياسية. فإن «تجاوزات» الميليشيات هي أبعد ما

يكون البعد عن أن تكون مجرد زلات فردية تسأل عنها «العناصر غير المنضبطة» على ما توحى العبارة المكرسة، وإنما تتأزر هذه «التجاوزات» من تلقائها لتشكل منها آلة سياسية عظيمة الفاعلية وحالة إرهاب منظم. في هذه الظروف يصير البحث في تكوين قوى سياسية قادرة على حفز العودة إلى ظل سلطة للدولة تستحق اسمها، حديث خرافة لا أكثر.

الألمانية الجميلة

كان عصام مسمرًا في دهشته. كان ينظر مذهولاً إلى سيارته الـ B M W التي اشتراها مستعملة إلا أنها شبه جديدة، وهي واقفة بهدوء، إلى جانب الرصيف، حيث تركها العشية. كانت القذائف قد طردته من بيته العشية فلجأ إلى شقة صغيرة مفروشة استأجرها في هذا الحي، ولم يكن قد وجد بعد مأوى في موقف سيارات مقفل لألمانيته الجميلة. كان ثمن هذه الأخيرة قد بلغ، في غضون أشهر، ثلاثة أمثاله بالعملة اللبنانية منذ بدأ انهيار الليرة الهائل. وكان يترك السيارة متسخة بعض الشيء لـ «يخدع العدو». ولكن البحث عن تفسير لم يكن له، على وجه اليقين، أن يتجه هذا الاتجاه.

عليه قال عصام:

- نحن، والحق يقال، أكثر شعوب العالم تعلقاً بالفضيلة! تركت مائتي ألف ليرة، طيلة الليل، على قارعة الطريق فلم يخطر لأحد أن ينحني لالتقاطها!

نحن، والحق يقال، لسنا جميعاً من صنف اللصوص! خمس سيارات أو ست تسرق كل يوم، فرع مصرف يسلب، بضعة بيوت ومخازن تجرد من بعض محتوياتها: ذاك كثير، على الأرجح. لكن من يمعن النظر يتحقق أن ستة من العصابات الصغيرة يسعها، دون إفراط في الكد، أن تقوم بعبء هذه المآثر اليومية. وذلك أنه ما من سلطة في بيروت يسوغ لها أن تدعي القدرة على ردع مجرم صادق العزيمة. فإذا وضعنا جانباً هذا التفصيل - وهو يفسر دهشة عصام تفسيراً يغنيا عن سواه - عدنا لا نجد في بيروت (على هذا

الصعيد بعينه) ما هو خارق للعادة: لا شيء إلا نحو مائة من اللصوص بين مليون ونصف مليون من السكان!

أسفاً! أعرف أنني سأقع على من يذكرني بأيام النهب الواسع وبانتشار «الخوة» الشامل، مكشوفة الوجه - مسترة وراء مختلف الأقنعة، الخ... وماذا بعد؟ ما الذي يثبت هذا؟ أن نيو ريك ليست بعيدة؟... إذ كان كافياً أن يقطع التيار فيها وأن يترك الناس لظلمة شهواتهم...

الطور الثالث

القذائف التي تطلق من الجهة الأخرى من خط الجبهة تجهز، لمدة من الزمن هي مدة القصف، على شعور المحبة المحلية، أو على ما بقي منه بعدما ناله من تراخي الضمانات الجماعية أمام إرهاب الميليشيات. وكلما زاد خطر القصف زادت قدرته على توليد التعزيات الأنانية.

الطور الأول: المقذوفات تسقط على جانبي خط الفصل؛ والأهالي من المدنيين ليسوا معينين؛ فإن لم يكن للمدني من يخصه على الجبهة فهو لا يأبه. ذاك شكل جماعي من أشكال الأنانية يشبه أن يكون تضامناً سلبياً. ذاك هو العداء للسلاح وهو شبه إجماعي، إلا أنه قلق مع ذلك.

الطور الثاني: بعض الأحياء السكنية أصيبت. حيناً لم يُصب بعد. نشعر بالحزن على الضحايا، بطبيعة الحال. فمن النادر جداً ألا يكون لك أهل أو أصدقاء أو زملاء في هذا أو ذاك من الأحياء المقصوفة. غير أنه يصعب الزعم أن فكرنا، بتباره الأقصى، لا يتجه نحو حقيقة بعينها يهمس بها كل لنفسه: وهي أننا لم نقصف بعد.

الطور الثالث: القذائف تقترب، تسقط في الجوار. اندفاع نحو الأدوار السفلية. وما يزال في الوقت متسع لیتصايح الأبوان لأن أحدهما لم يبادر بسرعة كافية إلى إخراج الأولاد. وموقف هؤلاء، إذا كانوا قد بلغوا سن الفهم، يتراوح، في الواقع بين حدين. فبعضهم يخرجون قبل الكبار، لاهئين، يكسو وجوههم شحوب الموتى، وبعضهم الآخر يظهر، على خلاف

ذلك، بلادة تحرق الأعصاب، فتراهم لا يغادرون الشاشة الصغيرة إلا بشق النفس أو يجتازون الممشى وعيونهم مثبتة على فقرة يريدون الانتهاء من قراءتها. ويندر أن تجد بينهم من يظهر خوفاً «طبيعياً» يتحكم فيه إلى حد مقبول. هذا والقذائف تهطل وتزداد أصواتها قريباً والتنازلات تتوالى. فكل واحد راضٍ، في عمق نفسه، أن يكون لا يزال على قيد الحياة هو وذووه، وهو يضحى بالواحد تلو الآخر من الشوارع المجاورة وبالواحدة تلو الأخرى من العمارات القريبة ثم بالدور الذي أصيب حالاً من عمارته نفسها.

هذه الأفكار المهينة لا تستمر، في الأغلب، إلا بضعة ثوانٍ أو، على الأكثر، بضعة دقائق. فالقذائف تأخذ تتعد مرة أخرى. ويخرج كثير من الناس - بل أكثر ممّا يجب - لنجدة المصابين. ويرز آخرون إلى الشرفات. هذا بينما يمكث آخرون في أقفاص السلالم أو في حمامات بيوتهم أو في الملاجئ، يمكنون لحظات أخرى أسرى طور المهانة الثالث، متمسكين بآخر بقعة يسعها أن تحمي أملهم في البقاء، وقد يحصل أيضاً ألا يكون الطور الثالث هو الأخير.

حالة بسيطة ومزعجة

يبدو التراشق المدفعي بين قطاعين فاقد الحيلة، على وجه الإجمال، حيال النزوع الأصيل في الإنسان إلى إبعاد الطابع الشخصي عن شعوره بالخطر. فالنصف الواحد من بيروت ضخم إلى الحد الذي يمكنه من أن يحجب عنك الإحساس الفظيع بأنك مستهدف شخصياً. وإذا نحن أخذنا بمنطق الإحصاء، ظهر لنا أن العدد الهائل من البنايات ومن الشقق في البنايات ومن الغرف والمماشي والحمامات في الشقق، لا يترك لكل فرد من الحظ في أن يصاب إلا ما يكاد يساوي حظه في ربح جائزة متوسطة من جوائز اليانصيب الوطني. أما معارك الشوارع بين الزمر المتخاصمة في القطاع الواحد، فإن لها شأناً آخر. وذلك أن هذه المعارك تؤدي إلى اختلاط عام للوجهات التي تقود، في العادة، اختبارنا المكاني للمدينة الخطرة. وأبسط الحالات هي أن يجد المرء نفسه بين نارين لا يسهل عليه أن يحدّد

مصدريهما. وهي حالة قد يصل انزعاجك منها إلى حدّ تعود معه - أو تكاد - لا تشعر بوجود سماكة للجدران. فأنت مذ ذاك في الهواء الطلق، ولكن ليس لك قدرة العصفور الطريد على الطيران ولا سرعة حركته. وإذا كانت الجدران لا تزال واقفة، فما ذاك إلاّ لتمنعك من الهرب. يبقى لك، لحسن الحظ، ملجأ أخير، مشكوك، والحق يقال، في موضوعيته، إلاّ أنك لا تجد سواه: وهو اقتناعك بأن مقاتلي الفريقين لن يصوبوا قذائفهم إليك، عامدين متعمدين، ما دمت لم تؤذهم بشيء قط. على أن خبرة الماضي تبقى ماثلة لثبت لك أن هذا الملجأ، وإن لم يكن من غير أساس، فهو نسبيّ الحصانة جداً. فهؤلاء الفتيان الفالتون من عقالهم يبدلون وسعهم، في كل مرة، - أو أقلّ من وسعهم بقليل، في الحقيقة - حتى لا يصيبوا إلاّ أعداءهم المؤقتين (وهم كانوا حلفاءهم العشية) في كمائنهم الموزعة بين سطوح العمارات السكنية وزوايا الشوارع. وقد سبق أن أتحت لك الفرصة لتلاحظ أن احتياطهم هذا يبدو قليل الفاعلية، ما دام القتلى والجرحى، في أكثريتهم الساحقة، يخرجون كل مرة من صفوف طائفة «الأبرياء» الذائعة الصيت وما دامت خسائر الميليشيات لا تتجاوز عادة، إلاّ بنسبة غير ذات دلالة، نسبة عناصر الميليشيات إلى جملة السكان.

ودعنا من إطالة التأمل في الحالة التي يتحول فيها سطح شقّتك إلى مريض للمدفعية. فهي حالة قد تكون أوخم عاقبة من غيرها لأن الخصم، متى اقتنع بعجزه عن تدمير المدافع، سيرى من دواعي سعادته أن يتمكن من إحراق العمارة. ولا يصعب عليك، في هذه الحالة، أن تعي الاتجاه الذي تصل منه القذائف الصاروخية إليك ولا نقطة انطلاقها التقريبية. فيسلك إذن أن تذهب إلى أبعد نقطة يمكنك الوصول إليها في الاتجاه المقابل وأن تهبط ما أمكنك الهبوط. ولكن عمق الشقة، إذا أمكنه أن يحميك من قذيفة هاون وصلت من مسافة كيلومترين لتنفجر على شرفة بيتك، فهو لا يكفي، بالضرورة، ليرد عنك غائلة النار المتصلة، القادمة إليك من قاذفات صاروخية ركزت على بعد مائة متر منك وحزمت أمرها على إقصائك من دار الدنيا. ومهما يكن من شيء، فإن القاذفات الصاروخية، ليست بالضرورة أعظم

خطراً، في هذا النوع من المعارك، من الرشاشات التي يسعك، إذا مدَّ الله في عمرك، أن تقيس فاعليتها، في اليوم التالي، وأنت تنظر إلى آلاف الثقوب التي خلفها رصاصها في الجدران حول مخبئك البائس.

الزمان - المكان

قبل عشر سنوات، حين كان مذبح التلفزيون يحصي، في نشرة المساء، الأحياء التي تلقت، في خلال النهار، نصيبها من القذائف «العشوائية» كان يوجد، في كثير من الأحيان، من بين سامعيه، واحد يهتف:

- يا الله! كنت ماراً من هناك بالضبط قبل هذا بساعتين..

إذ ذاك كانت النظرات كلها تتركز عليه، وكان ذووه، لولا الحياء، لا يحبسون دموعهم، ولكانوا نهضوا، لولا الحياء، لمعانقة العائد من الموت.

اليوم ينبغي أن يكون المرء قد عبر بمحاذاة سيارة ملغومة قبل الانفجار بخمس دقائق، أو حتى بثلاث، ليستقر في روعه أن ما جرى له حدث يستحق الذكر. فالمستمعون - والناجي نفسه معهم - يعلمون أن دقيقتين تكفيان ليقطع المرء ماشياً أو راكباً تلك الأمتار المائة التي نذرت نلموت في ذلك النهار. حتى أن الرغبة في زيادة التوتر تستبد بك، فتأخذ تلمح إلى أنه كان محتملاً أن تبطئ أمام واجهة أو أن تعلق في زحمة السير!...

هل علينا أن نستنتج أن الناس طغى عليهم، شيئاً فشيئاً، الميل إلى عدم المبالاة بالخطر؟ كلاً، بل نحن أبعد ما نكون عن هذا. فالواقع أن عدد الناس الذين باتوا يخشون أن يموتوا من أجل لا شيء قد زاد وأن خوفهم وبائي. وما بتنا اليوم أقرب إلى اللامبالاة به إنما هو «العنف - المشهد» لا «العنف - الخطر». فإن صور العنف ظلت تنهال علينا، طيلة هذه السنوات، وكانت من الحدة ومن التنوع، من التسارع ومن الكشافة، بحيث أنه بات يصعب علينا الآن أن نغتم منها. بات يجب أن تكون الضحية من معارفك وأن تكون قادراً على الدخول في حبكة ما جرى لها، في تضافر الظروف الخارق الذي أدى إلى موتها. أو بات يجب، في حالة أخرى، أن يكون موتنا

نحن هو الذي يرهف إحساسنا بفضاعة موت الآخرين، أيّاً كانوا. لذا ترانا
نخترع الواجهة وزحمة السير.

مجال السلطة

السلطة في بيروت معجبة بنفسها. وفي ما خلا أمواج الأثير والمنابر،
فإن مجالها المفضل هو الشارع. وللشارع مستويان: مستوى أفقي هو أرض
الشارع يعلن قابليته للتوسع حتى يشمل البلاد برمتها، ومستوى عمودي هو
الجدران التي تغمز السماء. أما أرض الشارع، فهي مجال لبني البشر الذين
يتنقل بينهم المقاتلون. وسواء أكان هؤلاء مندفعين اندفاع الأعاصير على
ظهور مركباتهم أو كانوا يقومون بالحراسة أمام مراكزهم أو يتشاغلون بتفتيش
السيارات عند حواجزهم، فإن السلطة التي لهم على سائر الناس تبدو
فاحشة. وهي لا يمكن أن تكون جاءتهم إلّا من المستوى العمودي الذي هو
لهم وحدهم، أي من الموتى الذين علقوا صورهم على الجدران وبالتالي من
الله نفسه، أو - إن آثرنا فرضية أكثر تواضعاً - من صورة الوطن في عالم المُثُل
الأفلاطوني. فالمقاتلون يرون أنفسهم نسخاً حية عن شهدائهم لأنهم، بقوة
المبدأ، قتلوا بالقوة. وهم، باسم الموتى من بينهم، يزعمون لأنفسهم الحق
في حكم الأحياء الذين كتب عليهم (وهذا عار عظيم يشترك فيه شبيهم
وشبانهم) أن تكون حياتهم أطول من حياة المقاتلين وأن يموتوا، متى حلت
ساعتهم، مغمورين بالعار في أسرّتهم. لذا فإن أقلّ واجبات الأحياء هو أن
يدلّلوا إخوتهم الصغار وأن لا يرفضوا لهم طلباً لأن رغباتهم هي بمثابة الأمانة
الأخيرة التي يتفوه بها محكوم بالموت، اتفق أنه أيضاً بطل من الأبطال. في
هذا الرسم الإجمالي يظهر القادة الذين تعلق صورهم صور الشهداء - وهم،
عادةً، شديداً الحذر - وكأنهم حقارو قبور قصر الزمان عن أن يجود بمثلهم
فحكم عليهم بالخلود.

على أن المدنيين يعلمون أن هذه اللوحة محتاجة إلى بضع لمسات.
فهم أولاً معرضون للموت قتلاً بقدر تعرض المقاتلين تقريباً، وإن كان موتهم
لا يترك من أثر غير ورقة نعي عابرة تلتصق على مدخل البناية. ثم إن الشارع

شارع - وهذا هو الأمر الثاني - والبلاد بلاد، والشارع الذي يزعم أن وحدة البلاد ستستعاد منه لا يظهر أنه سيقسم، في مستقبل منظور، إلى ثلاث مناطق للنفوذ بدلاً من أربع. الأمر الثالث هو أن المسلحين لا يسوقهم، في كثير من الشؤون، إلا هواهم وأنه أياً تكن الصورة التي يرى المرء فيها وجه الله أو وجه الشهادة، فإنه يظل عسيراً أن يقوم برهان على أن السماء هي التي توحى بهذا الغبار من «التجاوزات الفردية» و«الحوادث المعزولة» التي تتحول، بين الفينة والفينة، إلى مجازر.

في تعيين مصدر الصوت

كانت ربة البيت متكئة على أريكتها المريحة، مسترخية في الظاهر، تعرض على مسامع صوحيباتها موال الشكاوى الطويل الذي يحظى بتأييد الجميع وإن لم يصغ إليه أحد. أليست هذه هي الآهات نفسها التي أطلقتها كل منهن، على مر السنين، كلما وجدت لها جمهوراً مضمون المواطاة سلفاً.

قالت السيدة الشابة :

- إنهم يهلكوننا. التيار مقطوع اليوم، وهم، ولا ريب، سيعلمون مرحلة جديدة من التقنين في النشرة القادمة. ذاك بسبب اشتباكات الليل الفائت. أنتن هل استطعتن النوم؟ غداً لن يكون عندنا ماء. وإذا استأنفوا القرعة فسيتكرمون علينا بأزمة محروقات. لقد حطّموا أعصابنا حقاً. هذا شيء يمكن القول أنه قد تمّ لهم. أنا بدأت لا أتبيّن الأمور بعضها من بعض. صرت أنتفض لأقلّ صوت.

وكانما خطر لها خاطر وجدت فيه ما يسعفها على الاقتناع بأنه لا يزال في يدها ما تستقوي به، فأضافت :

- أحمد الله على أن صحتي العامة، من جهتها، لا تزال متينة. ننقر على الخشب!

وما إن نقرت نقرأ خفيفاً على ذراع مقعدها حتى حوّلت بصرها نحو باب

البيت وهتفت وهي تتأهب للقيام:

- نعم! من هناك؟!

ذاكرة للهواء الطلق

الزمن اليومي في الحرب الأهلية مولد للعزلة. فإن اضطراب المرء إلى الاحتباس في بيته منذ الساعة مساء يستكمل ردّ الأفراد إلى أفق لا يتجاوز بيئة العمل المسطحة ومستنقع العائلة الذي لا يقل عنها إفقاراً. الحرب تجرّد الليل من قابليته لأن يكون وقت عيد، أي رحماً لللقاءات تكسر العادة ولمبادلات منعشة. لذا كان خنقاً بطيئاً لما تبقى فينا من روح أن يُحال بين الناس في أماسيهم على هذا النحو الصارم. ولعلنا حين نجلس مسمّرين، بغباوة، إلى شاشاتنا الصغيرة، نمثل غباوة التسمم العالمي بالصورة. غير أننا لا نجد في متناولنا تلك المهارب التي تجدد الإحساس والعقل. ولا تطلّ رتابة أماسينا، حين لا تكسرهما المعارك، إلّا على الذكريات وتكاد لا تطلّ أبداً على مشاريع. وهي ذكريات نادرة عند من كبروا في الحرب وهي ذكريات مشتتة، لتقادم العهد بها، عند من هم أكبر سنّاً. وهي، على الجملة، ذكريات عادية، إلّا أنها ملتوية التواء غريباً. فهذه ذكرى شطائر أكلت على الرصيف، مع انتصاف الليل. بعد الخروج من السينما، وأضعف منها ذكرى الفيلم الذي كان يعرض. وهذه ذكرى الرتل المترامي من السيارات، وهي عائدة من بعلبك وكل مصابيحها مضاءة، وأضعف منها ذكرى الحفل الذي قدّم، في ذلك المساء - وكان فائقاً - بين خرائب الهياكل الرومانية المتلاثلة بألف نور. وهذه ذكرى نزعات ليليّة، على الأقدام أو في السيارة، وأضعف منها ذكرى ليالي الغرام.

هذه أيضاً ذكرى المطر الناعم، مع طلوع النهار على ساحة البرج - وكانت قلب المدينة الخفاق - ثم هذه ذكرى الثلج على طريق زحلة، وأضعف منهما ذكرى سنة تدريس بتمامها. وهذه الآن ذكرى المشي الدائم المتعرج الذي كانت تلزمك به، تحت الشمس الساحقة، تلك العواثق

البشرية السائرة على رصيف ساحة البرج أيضاً. وهذه ضحكة تثيرها مقارنة العوائق المذكورة بأخرى ضخمة وجامدة باتت اليوم تسدّ أمامك الطريق كل عشر خطوات، مع أنك العابر الوحيد على ذلك الطريق...

لا مشغولون ولا سالون

على أنه ما يزال عندنا، اليوم، ما نتسلّى به. وتسلياتنا، في معظمها نهائية: كرة المضرب أو الغولف للأغنياء والسباحة لمن هم أقلّ غنى والنزهة على شاطئ البحر للمعتمدين. إلى ذلك، يحصل بين وقت وآخر أن يتحمل أحدنا مسؤولية دعوة البعض من أصدقائه إلى عشاء. ولا تقبل الدعوة أبداً بخلوّ بال. ولكنها تلبى، مع ذلك، بعد تنسيق أمر الذهاب والإياب مع مدعوين آخرين وإطلاع الجيران على أن الصغار باقون وحدهم في المنزل. ولا يحصل مكروه، على وجه الإجمال، فإن حوادث السلب، في الليل، لا تزيد بكثير عما هي عليه في النهار. الفارق الوحيد هو في ضرورة أن تعود مخترقاً، وحدك، في وسط الليل، مدينة يمكن أن يحصل فيها كل شيء.. كل شيء على الإطلاق.

الخلاصة أننا نعيش في جهنم، ويحدث لنا أن نلهو فيها. ولكن وقت تسليتنا وقت مسكون. فالحرب تظل مقيمة فيه وإن اتخذنا منها مسخرة. نضحك أحياناً من أمور أخرى. نقبع معاً بين جدران شققنا ونحاول أن ننسى، أن نحفر فراغاً مؤقتاً بين هذا العالم الأصغر الذي تدور فيه، وسط الدخان، حواراتنا الهشة، والموت الجوّال في الخارج. وليس ذاك بالأمر السهل. فالوجه المشؤوم يعود يتراءى عبر جهدنا للهو عنه أو عبر سأمنا. اللهو... ذاك، على وجه الدقة، ما يبدو لي غائباً، في كثير من الأحيان، عن أوقات فراغنا: أن تكون أوقات لهو.

أما وقت العمل فهو وقت غير منتظم، فضفاض، مطموس الحدود. فهو مختل بفعل التراخي العام في الأنظمة، وأيامه يقصّرها اضطراب الأمن المفترض في أصائل النهارات، وتتخلله أيام بطالة إجبارية، فيتقدم متعرجاً ويعلق نفسه حيث لا ينتظر تعليقه ويعلن، بالنتيجة، عصيانه الأصيل لإرادة

التنظيم والتوقع. فالأعمال التي تقتضي تكاملاً بين المهمات، تفسدها ضروب كثيرة من الأوضاع شأنها أن تجعل المشاركين في تلك الأعمال غير متساوي الاستعداد للقيام بما عليهم. كل امرأة معرضة، مثلاً، للاضطراب إلى البقاء في بيتها سواء أكان السبب اضطراب حبل الأمن في حيها أم كان اضطراب طفلتها لأمر ما إلى التغيب عن المدرسة. والتشوش الظرفي أو المزمّن في بعض الخدمات الجماعية يزيد أيضاً في هدر الوقت والطاقات. فإن رب الأسرة الذي يضطر إلى اختراق المدينة من جهة إلى جهة بحثاً عن قينة غاز منزلي أو عن صفيحة وقود يجد نفسه في وضع مشابه إلى حد ما لوضع آخر (حقيقي أيضاً) هو أن لا يوجد في إدارة ما ما يناسب حاجاتها من الورق. ثم إن تقنين التيار الكهربائي يثبط عزيمة التلاميذ الذين يضطرون إلى الاستضاءة بقناديل الغاز ويشوش نظام الأعمال المنزلية، إلخ . . .

هذا التراخي الذي يغذيه الشعور بقلّة الفاعلية يبقى منه أثر حتى في أوقات الهدنة التي نحاول الاستفادة منها لتعويض ما فات. فالسنوات المدرسية أو الجامعية التي تقتصر على ثلاثة أشهر هي حقاً وصدقاً سنوات مسلوقة رغم أن لقب «السنوات المكثفة» قد غلب عليها. وحين تبلغ مسيرة سنة - وحتى أسبوع - من العمل هذا الحد من التعثر، وحين يضطرب نظام الفواصل الذي يرسم وتيرة نشاط ما وينقشه في أجسام المشاركين فيه، ينتهي الأمر بهؤلاء إلى نوع من الازورار هو أقلّ ملاءمة للإنتاج من ذاك الذي يحدثه فرط التعود. فإن قلّة الفاعلية، وإن تكن إجبارية، قد تسوقك إلى التشكك في الغاية من جهودك، بل أيضاً إلى إفقارك احترامك لنفسك بسبب من تلك الأوقات الطويلة التي يقضيها المرء، هنا، في حالة خمول نباتية. ولقد دفع التضخم الذريع كثيراً من الناس إلى البحث عن عمل ثان. ومنحت الحرب موظفي القطاع العام، على الأخص، فرصة لحصر عملهم «الرسمي» في وقت ضيق جداً، فمكتهم من الانصراف إلى أمور أخرى. في مقابل ذلك، تفككت مرافق اقتصادية حيوية وقذف بأرباب أسر إلى خارج الدورة أو عطلت علة معاشهم فاضطر جانب كبير من جمهور العاملين إلى الاكتفاء بأعمال هامشية أو متقطعة وإلى التطفل على أقارب لهم يعملون في المهاجر سداً

لرمقهم. واندمجت فئة أخيرة - لا تخلو من تداخل والفئة السابقة - بآلة الحرب. فهذه تمنح الصغار ما يقيم أودهم بانتظام وتتيح للكبار ثروات تناسب ضخامتها انعدام ذمتهم. أما الإحصاءات فهي، للأسف، غير موجودة أو قليلة الدلالة.

الزمان المريض

هذه القرائن تتضافر لتجيز وصف الحرب بأنها مرض أصاب الزمن. ففي ما يتعدى السهرات الخربة وأيام العمل الضائعة وفي ما يتعدى السنوات الدراسية المهزولة، تقع الحياة. في الصفحات الأولى من هذا النص وصفنا الحرب من حيث هي مرض أصاب المجال المدني، ما دامت الحمامات وبيوت السلال لا تعدّ، أصلاً، لتكون ملاجئ وما دامت الأرصفة لا تنشأ لتكون مواقف للسيارات أو أسواقاً. وها نحن الآن نلاحظ أن زمن الحرب مريض، هو أيضاً. فالحياة، بما هي مشروع حسي، تبدو مفتقرة، على الإجمال، إلى الضمانات الموضوعية وغير قابلة للضبط من جانب أصحابها. إذ كيف يمكن أن نتصور الحياة على أنها مشروع حسي (وهذا مختلف عن «المشروع» السارترى) حين تكون الأجل فيها - ما طال منها وما قصر - معلّقة على هذا النحو (أي تقريباً من غير فكاك يقوى عليه البشر) بتلك الأسباب التاعسة، المسماة «أسباباً خارجة عن إرادتنا»؟ ربما كانت هذه واحدة من الحيل التي تلجأ إليها الحرب لتلحق بها أعمار الناس. فإن أولئك الذين يرضون باتخاذ الحرب الأهلية مشروعاً لحياتهم يجدون أنفسهم، على الأرجح، أقرب إلى السيطرة على مجرى هذه الأخيرة وعلى معناها. . . وربما صح أيضاً أن كوننا لا ندعى إلا في ما ندر، إلى اختيار ما يحصل لنا إنما هو العلة الحقيقية لهذا الخلط الغريب الذي نقع فيه كلما حاولنا أن نرتب إلى حد مقبول ما بقي في ذاكرتنا من هذه السنوات العشر. . . وذلك مع أن حياتنا وحياة ذوبنا في أثنائها كثيراً ما كانت في مهب الريح. فالناس هنا يعترفون بأنهم يخلطون ما بين صحيفة اليوم وصحيفة أمس الأول، وهم يلقون صعوبة في تذكر ما كانت عليه حالة الأمن في خلال الأسبوع

المنصرم، وفي تعيين الشهر - وحتى السنة - التي غادر الإسرائيليون فيها ظاهر بيروت، ناهيك بالتاريخ الذي تمت فيه زيارة السيد ريتشارد مورفي الأخيرة لبعثها. ويصل بهم الأمر إلى نسيان السنة التي أجبروا فيها، أول مرة، على استئجار شقة مفروشة. في هذا كله ما يحمل على الاعتقاد أن الذاكرة الإنسانية تؤثر أن تحفظ من الأحداث ما أمكن فيه للذات أن تحتل، على نحو أقل التباساً، موقعها بما هي... ذات.

ولقد كان من أمر كثيرين نضجت مثلهم قبل الحرب أنهم رأوا في هذه الأخيرة، بما جرّته من مذابح واغتيالات ومن تدمير قرى وحملات نهب واسعة النطاق، هزيمة شخصية وخروجاً من جنة الوهم. فقد وجد من بين الثوريين المستميتين، أعداء الدولة الألداء وأنصار المبادرة الشعبية المتعصبين، من لم يتعرف قطعاً صور حلمه في «الانقلاب الكبير» الجاري وانتهى به الحال، بعد أن وجد نفسه خارج السباق، إلى نفص عينيه من الحلم نفسه. أحسّ هؤلاء أنه قد غدر بهم، بل أحسّ بعضهم أن الحرب قد فضحتهم حين أظهرت للعيان - على حد قولهم - قفا عباراتهم الجميلة. هكذا باتوا مقطوعين عن مرحلة من حياتهم كان معناها معداً، في ما مضى، ليكون معنى تلك الحياة برمتها، فبات اليوم على ما هو عليه من التشويش.

هذا عن الماضي. أما الحاضر فكأنما هو يخطف، وكأن الشعور بما يحمله إلينا يغض منه بفعل انتظارنا أن نراه قد عبر. فالحرب، عند الذين لم يجعلوا منها مشروعاً لهم، تنزع عن الحياة صفة الزمن الإيجابي وتحيلها إلى انتظار - طال كثيراً حتى الآن - هو انتظار نهاية الحرب. على أن الانتظار لا يعبر بالضرورة عن أمل واقعي في أن نرى نهاية الحرب هذه قد وصلت. بل الانتظار أقرب إلى أن يكون رفضاً لتقبل الحرب إطاراً نهائياً للوجود. هكذا يعلق المرء بعض القرارات ويؤجل على سبيل الاحتياط أو بحكم الضرورة، إشباع بعض الحاجات. ولا يجد التأجيل دائماً تفسيراً له في الاستحالة الواقعية. بل نحن نتصرف، إلى هذا الحد أو ذاك، وكأن المستقبل لا يجب افتتاحه إلا بعد حين، في إطار مختلف. يبقى إذن أن نتقدم، محاذرين

الأشراك المنصوبة، حتى يوم البدء الموعود. والوقت الذي تستغرقه هذه الرحلة نحو المنطلق الجديد لا يكاد يعتد به، ولا يوضع، في أي حال، على سوية الزمن الآتي بعد الحرب. ولا ينفع القول أن الانتظار قد طال أكثر مما يجب ولا أن الغاية الوحيدة التي تبدو ثابتة لهذه الحرب هي أن يتأبد بقاءها لتظل قائمة على خدمة أكثر الغايات تناقضاً، ولا أن ما بعد الحرب، إذا بلغناه يوماً فلن يكون - على ما تشير الدلائل جميعاً - عهداً برّاقاً ولن يردّ أبداً ذلك السرور الوداع بالعيش الذي وسم ما قبل الحرب ودخل اليوم عالم الأسطورة.

وذلك أن التحليل لا يملئ على الأحشاء سلوكها وأن المقيم في المؤقت لا يغادره كرمى لحجج من هذا القبيل. وإذا كان بعضنا لم يترك البحث عن الأحاسيس القوية، بل حفزه إلى المزيد منه شعوره بهشاشة الوجود، وإذا كان، بالتالي، يعيش هذا الزمن المعلق بأعظم قدر ممكن من الحدة، فإن الحلم الغامض بخلاص سيأتي يبقى، مع ذلك، غامر الحضور.

يسع المرء أن ينفق من نفسه دون حساب لأن الإنسان لا يعيش مرتين، ويسعه، على خلاف ذلك، أن يحصر همه في البقاء واقفاً لا يهوي تحت وطأة القنابل وغلاء المعيشة. ونحن، إذا أمعنا النظر، رأينا أن الحلين قريبان أحدهما إلى الآخر أكثر مما يظهر أول وهلة.

البحر

«صارت بيروت الغربية قرية كبيرة». هذه اللازمة التي تتردد كثيراً في تلاواتنا لسبحه شكاوينا، هي عنوان تجتمع تحته طائفة كبيرة من الظواهر: من تهميش مؤسسات الدولة إلى سوء حالة الخدمات العامة إلى ضمور الأنشطة الثقافية إلى خواء المتاجر النسبي إلى ندرة الوجوه الأجنبية وهرب الدبلوماسيين إلى إقفال الفنادق الكبرى وسائر المرافق السياحية أو خرابها إلى صمت الليل الموحش لا تقطعه إلا رشقات النار أو الانفجارات، إلخ... وعند المحللين المحترفين ما يضيفونه إلى هذه اللائحة: من صور

التضامن العائلي التي زادت بها الحرب حدة إلى التقطيع اللاحق بها لدورات التبادل المختلفة إلى شلّ عمليات التهجين الثقافي التي تميّز الحياة المدنية، إلى «الترييف» الذي جعلت له الحرب ذراعاً عسكرية، إلخ. . .

لا اعتراض عندي على إبراز هذه المعطيات. بل يجب أن تبذل جهود ضخمة في الملاحظة والوصف والتحليل لتحقيق أشكالها ومعناها ومداها.

ولن أضيف إليها، من جهتي، إلا انطباعاً بسيطاً: وهو أنها قرية مقلقة حقاً، هذه القرية التي لا يتعرف فيها المتنزه، نهار الأحد، على جادة سيف البحر، أكثر من وجه واحد بين ألف وجه! يسع النزهة، بطبيعة الحال، ألا تكون شيئاً غير فرصة للقاء هذا الشعب الصغير الطيب - شعبنا - وقد اختلط نساؤه ورجاله وأطفاله. ولكن المتنزه قد يزوره أيضاً - ولو لطفرة عين - هذا الشعور بأنه تحت رحمة الآخرين جميعاً. . .

ما تبقى. . .

هذا ما عندي. وقبل أسبوع جاءنا زميل إيطالي وقضينا معه وقتاً في جلسة عمل. كان في بيروت لمدة يومين وكان يظهر عليه شيء من الخوف. ولم تنفع في تهدئة روعه تدابير متواضعة لم نقصد من اتخاذها حمايته بقدر ما قصدنا طمأنته. قال لنا: إنه وجد جو المدينة أكثر توتراً مما كان عليه قبل عام. . . على أننا توصلنا معاً، في أقل من ساعة، إلى وضع روزنامة نهائية لمشروع مشترك ذي أهمية. . . وهي روزنامة لا يوضع مثلها إلا في البلدان التي يسع المؤسسات فيها أن تحصى ما سيكون بتصرفها من ساعات العمل حتى سنة ٢٠٠٠! . . .

وحين نهض لوتشيانى ليرحل ألقى نظرة عبر النافذة الكبيرة.

- منظر البحر جميل من عندكم، قالها بصوت آلي.

أجبت وقد ندمت على جوابي قبل أن أتمّه لفرط ما فيه من مرارة

متعمدة:

- هذا كل ما تبقى، تقريباً.

وكان أن علا صوت لوتشيانني محتجاً:
- لا، ليس هذا صحيحاً! لا تقل هذا أبداً!

وما أزال، اليوم، أشعر بصدق الانفعال في جوابه وما يزال يعزيني^(١).

(١) الذين يعرفون بيروت الحرب أدركوا، لا ريب، أن الانطباعات المسجلة أعلاه تصح أكثر مما تصح عن بيروت الغربية. كانت غايتي أن أقدم إلى القراء وجوهاً من تجربة حسية، فحصرت كلامي في المنطقة التي قضيت فيها الحرب كلها تقريباً منذ عام ١٩٧٥. أما بيروت الشرقية فإن صورة الوضع فيها مختلفة وإن لم تكن أكثر بريقاً. فالعمل والتعليم فيها أكثر انتظاماً وإمكانات التسلية أكثر تنوعاً والليل أوفر حياة. هذا كثير بطبيعة الحال. على أن حضور الميليشيات المتعجرف هناك أشد وطأة و«الخوة» رفعت إلى مصاف المؤسسات ومرافق الدولة الحيوية (ومعظمها في شرقي العاصمة) واقعة تحت هيمنة الميليشيات: حتى ليجوز القول أن الدولة قد «ألغيت تأميمها». ولا تساهل هناك في أي اعتراض - ولو كان لفظياً - على السيطرة الميلشوية. هذا بينما بقي في بيروت الغربية شيء من حرية التعبير - يزداد هزاً كل يوم، للأسف - وهو ثمرة لتناقضات سياسية مستعصية. أما أسباب الشقاق بين الميليشيات فكانت على الحال نفسها من الخطورة، في الشرق وفي الغرب، حتى سنة ١٩٨٠، ثم صارت، بعد ذلك، أكثر خفوتاً في بيروت المسيحية. على أنها انفجرت هناك مرتين، مذاك، في صورة نزاع شامل سفك فيه كثير من الدماء. وعلى مستوى السياسة يظهر التناقض عنيفاً ما بين المرونة التكتيكية التي تبديها القبادات المسيحية والتصلب في تخيلها الأيدلوجي. هذا التخيل، وهو غير بعيد عن العنصرية، ينتصب عقبة بين العقبات الرئيسة أمام أي حل للأزمة اللبنانية. إلخ...

نظام الحرب ومقاومتها

رددت أصوات(*) يتعذر إحصاؤها طيلة السنوات الأخيرة المنصرمة أن الشعب الذي نحن منه عدوّ، في جملته، للحرب الضاربة أطنابها بين أظهره، وأنه لا يستثنى من هذا الجنوح العظيم إلى السلم غير قلة ختم الله على بصائرهما. ردّدت ذلك أصوات وأقلام. حتى أنه ليتراءى للمتأمل أن نفس التسليم بوجود هذه القلة غير خال من بعض تردد وحسرة، وأنه لو أمكن لأحباب السلم الادّعاء لادّعوا أن الحرب برمتها غريبة عن أهل لبنان روحاً وأجساداً، وأن أحداً منهم لم يخض غمارها قط. على أن دون هذا الادّعاء امتناع التسليم بحصول حرب من غير محاربين وصراحة انتماء الكثرة من محاربينا، في معظم مراحل الحرب، إلى أرضنا هذه. ثم إن هؤلاء المحاربين، أيّاً كان التقدير المعلن لنسبة عددهم إلى جملة السكان، هم أقوام ذات حضور ثقيل وجلبة قد تصمّ آذان سواد الناس، ولكن لا يتيسر لسواد الناس أن يصمّوا آذانهم عنها. وهم، إلى ذلك، يسمون أنفسهم «الفعاليات التي على الأرض» وهذا اسم ليس من الهين على أحد أن ينازعهم إياه ما دامت الحرب قائمة. عليه، أثر المؤثرون أن يقولوا أن أحباب السلم هم الكثرة، وأن يعيروا أهل الحرب بقلة عددهم، وأن يكملوا عنهم البيت المأثور إلى قافيته معلنين أن اللثام في شعبنا قليل.

(*) ورقة قدّمت إلى: ندوة «من أجل لبنان الموحد»، بيروت (فندق الكارلتون)، ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧، بدعوة من دار الفن والأدب. ثم نشرت في مجلة المستقبل العربي، عدد كانون الثاني ١٩٨٨.

ينطوي هذا الرأي على الإيحاء - من طرف يتفاوت فيه الخفاء والظهور - أن آخر صرعى الحرب سيخرون صرعى السلام يوم يتدافع اللبنانيون بعضهم إلى أحضان بعض، ويأخذ بعضهم برقاب بعض فلا يكون اختناق، من بعد، إلا لفرط عناق. ذاك يوم سيكون - على ما يقال - شبيهاً بيوم الحشر، ولكنه الحشر في الجنة بلا انتظار لحساب.

القدم والثبات

وإذ يعلن الناطقون باسم هذا الشعب اطمئنانهم، في ما وراء السياسة، إلى وثوق جبال المودة ما بين أجنحته الكثيرة، يصدرون عن صورة رسموا ملامحها بأنفسهم لحال العلاقات بين اللبنانيين، ولكنهم يحبون أن يزعموا لها، ما أمكنهم الزعم، صفتين:

- ١ - القدم، بحيث لا يظهر أنها - أي الصورة - من صنع أيديهم، بل يظهر أنها كانت ماثلة قبلهم، في الواقع، فيتوهمون لها الموضوعية بالتالي.
- ٢ - الثبات، بحيث يبدو أن الحرب لم تل من أصول التواء اللبناني، وأنه سيكون أن يرفع الركام ويمسح التراب حتى يلتصع الجواهر الذي لم يتغير.

ويقتضي منا الوقوف على حظ الصفة الأولى من الحقيقة عودة متشابكة الطرق إلى الزمن الذي كان قبل الحرب، قريبه وبعيده. وهي عودة ليس هذا اليوم يومها. وقد حاولها كثيرون، قبل هذا اليوم، في أي حال، وكان لنا من المحاولة نصيب، نحن أيضاً. وإنه لأمر حريّ بأن يوقف عنده هذا الميل الذي يستبدّ بنا، ما إن يقع بصرنا على الحرب، إلى الإشاحة عنها والمضي في طلب معناها أو لا معناها، بين آفاق غاية في التباين: من التجربة الشهابية إلى سيرة المدن الفينيقية، ومن ولادة الميثاق الوطني إلى مجابهات القرن التاسع عشر، ومن الفتح الإسلامي إلى تركة الدولة العثمانية، ومن ولادات الطوائف إلى وصول المثال الغربي للوطن وللدولة. ولم يكن لنا أن نستغرب من أناس هذا الإقبال على استنطاق تواريخهم، لولا ما أشرنا إليه من الإشاحة

عن منطوق الحاضر، أي لولا استغراق هذا المنطوق في منطوق عهد غبرت، والاكتفاء من الغنمة بالإياب به من هناك. والحال أنه إنما يحمل إلى هناك لتسنى العودة به. ولكن ما يحمل من منطوق الحاضر هو الشحنات التي فيه لا معقوله، وهو وقعه على النفوس لا تحليله. الخلاصة أن حاضر الحرب، سواء أنظر إليه على أنه ارتداد إلى ماض بعينه أو على أنه خيانة لماض آخر، فإنما ينكر عليه في الحالين حظّه من الوجود بصفته وضعاً - أو جملة أوضاع - لا تستغرقها نظائر الماضي ولا أصداده، فلا بدّ من قراءة لها تلمّ - بين ما تلمّ به - بحظها من الجدة وبما تحمله إلى التاريخ.

يتوزّع رواد الماضي إذن، في أيامنا هذه، بين مستعجل لرد الحرب إلى الماضي واستباطها منه ومستعجل لإنكار أبوته لها، يرى فيها عدواناً على صورة الماضي واغتصاباً لاحتمالات كانت الصورة المذكورة حبلً بها ففرض عليها أن تلد شيئاً غيرها - هو هذه الحرب - مختلفاً عنها كل الاختلاف. وفي كل من الحالين، يؤدي الاستعجال إلى أمر خطير. فالذين يستنبطون الحرب من التاريخ، يحيلونها إلى قضاء وقدر فيقعّدون أو يقومون حيث هم منها، محاربين أو ضحايا. والذين يرون في الحرب ارتداداً على التاريخ، تتجه أبصارهم، دون إبطاء، إلى خارج هذه الأرض أو خارج هذا الشعب، إذ لا بد أن يكون الشرّ - ما دام طارثاً - قد وصل من خارج ما. يؤول الموقف الأول إلى الرغبة في كسر الداخل والخلاص من اختبار الوحدة، سواء أكانت هذه الرغبة منتهية إلى الفعل من طريق السياسة والقتال أم كانت قابضة في حدودها على صورة الرضوخ والألم والهرب. ويؤول الموقف الثاني إلى الرغبة في عزل الداخل - وهذا طموح مقاتلين - أو إلى التدويم بين تقلبات الأحوال في المحيط - وهذا دأب سياسيين. والضحية الفعلية، في كل حال، هي البلاد التي يحاربها، من أهلها، من بات لا يجد لصورتها التاريخية مبرراً، ويعجز الراغب فيها عن عزلها، فيعزل نفسه في حيّز منها أو في بيته أو في أحلامه. هذا إن لم يبحث الفريقان عن معتزل لهما في المهجر، مهجر الإقامة أو مهجر الولاء. البلاد إذن - بأهلها - هي الضحية الفعلية. أما الضحية النظرية فهي الحرب، إن كان يصح القول أن الحرب ضحية. ومعنى

هذا أن الفريقين لا ينظران إليها على أنها وضع ذو حقيقة وضعية، ولا يرون أن مصائرهما متوقفة على ما يجري وما يصنع فيها، وليس على طبيعة أسبابها أو مقدماتها وحسب. وهم لا يرون أيضاً أن هذا الذي يجري وبصنع في الحرب، ينشئ أوضاعاً جديدة لا تلبث أن تستوي بدورها أسباباً أو مقدمات لأوضاع أخرى. الحرب ضحية نظرية إذن، بمعنى أننا نرتد دائماً إلى ما قبلها، أبعداً كان هذا الذي كان قبلاً أم قريباً. فنرغب في العودة إلى صورة الذي كان قبل الحرب، إن اعتبرنا الحرب كسراً لها، ونرغب في تغيير تلك الصورة إن اعتبرنا الحرب امتداداً لها. ولكننا لا نرى الحرب إلا كسراً أو امتداداً، فلا نراها، في ذاتها تحويلاً وتديلاً للبشر ولأحوالهم. أما نحن فنزعم أن ما جاءت به الحرب اللبنانية، على وجه التحديد، وما تزال تأتي به، إنما هو التأسيس العميق لمتاديتها. فهذه الحرب لا يكفي تحليلها بالتاريخ، القريب والبعيد، أية كانت وجهة التعليل، بل إنها، بما هي وضع متداد، ينبغي أن تعلق أيضاً وأولاً بما جرياتها نفسها.

والذي يتجاهله المتجاهلون هو أن الوضع حين يتمادى، بعد أن يعم، ينحو إلى أن يصير نظاماً. والحرب الأهلية باتت اليوم نظام حياة اللبنانيين. فهي ليست بحال ركاماً من الظروف الشاذة يكفي أن نرد كلاً منها إلى السوية التي كانت له قبل أن يشذ، أو يكفي أن نغير كلاً منها وفقاً لسوية كنا نتخيلها لظروفنا، قبل الحرب، وجاءت هذه الأخيرة فأوقفت سعيها إلى إدخالها في حيز الفعل. ليست الحرب ركاماً، على كثرة ما أنتجت من الركام، وليست شذوذاً على كثرة ما نعتناه من مظاهرها بالشذوذ. وإنما الحرب نظام. ولهذا معنى بارز هو أن السلام لا يسعه أبداً أن يكون مجرد وقف للحرب. وإنما السلام نظام جديد يحل، عبر عمليات متمادية أيضاً، في محل نظام الحرب. ولهذا معنى بارز آخر، وهو أن مقاومة الحرب لا يسعها أن تكفي بمقابل الحرب مرجعاً، مرغوباً فيه كان أم مطعوناً فيه، بل عليها أن تنظر في الحرب نفسها على أنها نظام، وأن ترسم بناء على هذا النظر، أولاً، صورة المستقبل المغاير.

هذا يكفي طعناً في الصفة الثانية التي قلنا أن لبنانيين كثيرين ينسبونها

إلى العلاقات في ما بين اللبنانيين، وهي صفة الثبات على الود وكأن الحرب ما مرت من هنا. بل الحرب مرت من هنا جيئة وذهوباً، ولا تزال. وهي قد عالجت مقاومة مقاوميتها، شأن أي نظام وأية معارضة أو مقاومة. عالجت هذه المقاومة بالعنف وبالحيلة، بالحسنى وبغيرها، مرحلة بعد مرحلة ومظهراً بعد مظهر. حتى أن هذه المقاومة التي تبدو اليوم في أوج قوتها حين ينظر إلى الحرب على أنها عنف وتجاوز وقعقة سلاح، تبدو، في الواقع، هزيلة للغاية، قاصرة ومستوعبة حين ينظر إلى الحرب على أنها نظام.

قوة الإقناع

ولكن ما فحوى القول أن الحرب باتت نظاماً؟ وما الذي يجعل مقاومة هذا النظام تنحو إلى أن تكون جزءاً منه، كما كانت المعارضات الملتزمة أصول الديمقراطية البرجوازية، في رأي أجيال غبرت من الشيوعيين؟

لا يكون نظام المجتمع نظاماً بقوة الولاء الذي يحضه إياه الناس أو معظمهم، بل بقوة الإلزام الذي يعتبر الولاء وجهاً من وجوهه لا أكثر ولا أقل. فالناس قد يحبون النظام المهيمن عليهم وقد يكرهونه. وهم في العادة موزعون بين محب وكاره وكل منهم موزع، بدوره، بين الحب والكره أيضاً. على أن قوة النظام هي أن يفلح في إقناع معارضته بأنها لا تملك فكاً منه، في المنظور، لأن وسائل الخلاص التي في يدها غير مناسبة أو غير كافية، أي لأن الخلاص ليس رهناً - في الأساس - بما قد يسع المعارضة المذكورة أن تبذله من سعي. ولعل أهم ما يفضي إلى هذا الاقتناع شعور المعارضين بعجز المعارضة عن التشكل وما يليه من تعبير وفعل، على اختلاف صور التشكل والتعبير والفعل واختلاف درجاتها. ثم إن النظام ليس خلاف الفوضى بإطلاق. وذلك أن قدراً ما من الفوضى وأشكالاً بالذات من أشكالها ملازمة لكل نظام. وقد لا تكون الحريات نفسها غير بعض من أشكال الفوضى هذه، إلا أنها أشكال مرغوب فيها، إجمالاً، لأن النظام نفسه ليس شيئاً مرغوباً فيه بإطلاق، ولا الفوضى مرفوضة بإطلاق. وما يعيننا الآن من هذا كله، هو أن الحفاظ على درجة رفيعة من الفوضى الاجتماعية محتاج في

الغالب إلى أن ينظم تنظيمًا غاية في الصرامة حتى يتعذر تداركه، وتتعذر عودة المجتمع إلى سويته المعتادة. فهذا الحفاظ على الفوضى لا يفرض، بإطلاق، غياب النظام وهو لا يستقيم من غير نظام. فأى فوضى أعم، مثلاً، من فوضى الحرب الأهلية، وأي شعور بالجبرية في الأمور وبالتضييق المنظم للقدرة على الاختيار، أقوى من الشعور الذي تحمله تلك الفوضى نفسها إلى أوضاع الأفراد والجماعات؟

يتأتى هذا الزوج الثقيل للحرب على أيام الناس وعلى مصائرهم من كون الحرب نظاماً قمعيًا. ونحن قد أشرنا إلى المكانة العظيمة التي لا تني الفوضى تحتلها في قلب هذا النظام. لكن علينا، أيضاً، أن نقف عند مبدأ يتبادر فوراً إلى الذهن من تلقاء ذاته، على أي حال، لوشوق الألفة التي أقامتها بيننا وبينه تربيتنا السياسية. ذاك المبدأ هو أن القمع لا يصلح وحده أساساً عاماً لنظام سياسي اجتماعي. فإن الإلزام الذي هو ضمان النظام ينبغي له أن يصدر لا عن القوة العارية، بل عن قوة متصلة بسبل المعاش المتاحة أمام الناس وبالعلائق المائلة بين جماعاتهم وبالضوابط القائمة على مثلهم وأشكال سلوكهم. على أن الأنظمة تتفاوت من حيث اتكائها المباشر على القمع، أو جعلها إياه احتمالاً بعيداً مدفوناً تحت جملة من ضوابط عرفية ومشرعة، تتخذ صورة العقد الطوعي أو شبه الطوعي بين عناصر المجتمع على اختلافها. والحرب الأهلية هي، من بين الأنظمة، نظام تغلب عليه الصفة القمعية. لكن هذه الصفة لا تعفي الحرب من أن تكون إطاراً لتلبية حاجات الجماعات والأفراد، وميداناً تجوسه مطامح تلك وهؤلاء. أية حاجات وأية مطامح؟ الحاجات والمطامح التي تنشئها الحرب نفسها أو ترسم لها حدودها، شأنها في ذلك شأن أي نظام لأي مجتمع. هذا وجه آخر من وجوه عمل الأنظمة، نصل، عند هذه النقطة، إلى ضرورة استذكاره: وهو أنها - أي الأنظمة - لا تليّ الحاجات والمطامح فحسب، بل تنشئها أيضاً، وترسم لها الفرص والحدود. وأهمية هذا الوجه هنا هو أنه يردنا مرة أخرى إلى الحرب بما هي ترويض، أي بما هي حاضر وفعل في الحاضر له ما بعده، لا بما هي جملة نتائج راهنة لأسباب تتفاوت حدوثاً وقدماً. أي إننا مردودون

هنا من تعليل الحرب - الذي هو وسواسنا المقيم - إلى تحليلها وقياس أفعالها، واستطلاع ما أنشأته من أوضاع مترابطة لا ينفع في شأنها ما نسميه وقف الحرب، وإنما ينبغي أن نعرف من يسعه تغييرها وكيف؟ ذاك هو الشأن الذي يستحق تعليل الحرب أن يكون وسيلة من وسائل القيام به، ليس غير.

لغة الطبيعيات

ومن الأدلة على ما في الحرب اللبنانية من قوة الإلزام أن الكلام عليها قد استعار، في كثير من أحواله وأطواره، لغة الطبيعيات، في ما يصل منها إلى المخيلة العامة، وهي أكثر اللغات قدرة على حمل الاقتناع وصياغته. ومدار الاقتناع هنا أن يسلم من يطلق عليهم اسم «المدنيين» بأن آلة الحرب تدار من مواضع ليست في متناولهم وبضروب من الطاقة لا قبل لهم بكبحها أو توجيهها. أي إن أول أفعال اللغة الحربية عندنا هي تعجيز «المدني» وتقزيم دوره في ما يجري له. أو أن هذا الدور، إن وجد، فهو ذنوب سلفت وأفعال وقعت من الأجداد أو من الأحفاد لم يعد تلافيتها الآن بالأمر المتيسر. وربما قيل إننا نحصد ما زرعت أيدينا أو أيدي أسلافنا، ولكن يسارع إلى الإيحاء بأن تدارك هذا الحصاد المدمر قد فات أوانه. هكذا يؤوب «المدني» من المسؤولية لا بالرغبة في الإقدام على أخذ مصيره بيديه، بل بالشعور بالذنب وبأن ما يكابده إنما هو الجزء الوفاق. ولا يمنع هذا فصائل المحاربين من الإطناب في القول أن نهوض هؤلاء إلى القتال إنما هو بالذات أخذ المصير باليدين وانطلاق مواكب الحرية في الأفاق. فمثل هذا القول يحكم الطوق على أعناق «المدنيين». إذ هم، من بعد، عرضة لهجوم لم يقصدوا استدراجه وموضوع لدفاع لم يطلبوه. والهجوم والدفاع متكافلان، بالطبع، يبرر أحدهما الآخر. وكلاهما قدر من أقدار «المدنيين» الذين ينصب سعي الحرب على ردّهم إلى حال البوء والتحمل، بحيث يدخل تحت هذه الحال حتى رفض الحرب والاحتجاج عليها. وهذا - إذا تم - هو منتهى الاقتناع.

نعود إلى لغة الطبيعيات. نعفّ عن التبسط في أمر لفظة «إفرازات»

التي شخّ تداولها، منذ مدّة، برغم أننا غارقون في مسماها أكثر من أي وقت مضى. ننظر مثلاً في لفظة «احتقان» وفي عبارة «تنفيس الاحتقان». واستعمالهما يكثر في عشايا البدء بالقصف وأثناء القصف وفي غدواته. يحسب محررو الأخبار أنفسهم جادين كل الجد حين يقدّمون إلى الناس ما يطلقون عليه اسم «الوضع» على أنه «محتقن». أي إن الوضع هنا شيء منفوخ بمقادير من الغازات لا يحتملها حجمه ومقاومته. وأحياناً «ينفجر» الوضع الذي كان «محتقناً». فهذا احتمال طبيعي في أمر أي شيء «محتقن». غير أن ما هو أفضل من «الانفجار» التأم أن يصار إلى «تنفيس» الاحتقان. وهذا أمر يقتضي إحداث بعض الثقوب التي تقدم إلى الناس على أنه لا بدّ منها لإدراك غاية التنفيس. والثقوب المذكورة - التي تسمى «منافذ» - لا تعدو أن تكون، عادة تلك التي تحدثها القذائف في بيوت المقصوفين. يبدو هذا كله في إعلام الحرب شيئاً من أفعال الطبيعة. فلا أحد يخطر له أن يسأل لماذا نطلق على الوضع صفة الاحتقان، أو أن يجادل في ضرورة انفجاره أو تنفيسه على هذه الشاكلة. ثم إن الإعلام، في الأعم الأغلب، لا يرى مناسباً أن يقول للناس ما هو هذا الذي يطلق عليه اسم «الوضع».

نوجز أيضاً في ذكر «المساعي المكثفة» التي تؤازر القذائف عادة في عملها لتنفيس الاحتقان. والتكثيف الذي يترجم مصطلحاً لاتينياً فيزيائياً له، بالعربيّة، نكهة كيميائية إن لم تكن مستعارة من صناعة المربّيات. فهو يوحي بفعل نفاذ، تتكاكأ الذرّات على إتيانه، شأن فعل الحوامض في المعادن. وكثافة المساعي كثيراً ما تحجب الوضع الذي يتركز عليه السعي وموضوع السعي (أي سبب التوتر المحدّد) والأطراف الذين يجري السعي لديهم، وما يعرضه السعي من حلول. بل هي - أي الكثافة - قد تحجب الساعين أنفسهم أحياناً. فلا يبقى للسامعين إلا أن يرقبوا تمام الفعل بعيون ساذجة لا تميّز الكيمياء من السحر ولا ينبغي لها. وذلك أن الساعين هم غير السامعين على كل حال، وأن قصارى علم السامعين هي أن ما هو آتٍ آت.

هذه الجبريّة التي تخالط كلام الحرب الأهلية، وإن كانت تخالط كل ضروب الإعلام المصاحبة لهذه الأخيرة، نراها تدرك درجات صفائها العليا

في الإعلام الأقرب إلى الموقع «المدني»، أي في إعلام الدولة. وإذا لم يكن من صفات موقع الدولة، من حيث المبدأ، أن يكون هو الأقرب إلى موقع المدنيين، ولا كان لهؤلاء موقع واحد، في المجتمعات غير المبتلاة بالحروب الأهلية، فإن هذه الأخيرة قد قربت هذين الأمرين من التحقق في مجتمعنا: فجعلت لمن هم «مدنيون» وجوداً نظرياً مستقلاً، من حيث هم لا يحاربون، ومكنت التلازم نظرياً بين هذا الوجود ووجود الدولة، حين أشفت هذه الأخيرة، فعلياً على الانهيار والتفرق أيدي سباً. فالدولة تمثل المدنيين من حيث هي، مبدئياً، لا تحارب. لذا تنحو أفعال الحرب، في إعلامها، إلى أن تكون مجهولة الفاعلين. فهي لا تنسى نسياناً تاماً أن المحاربين هم رعاياها أيضاً. وإعلامها الذي يريد أن لا يميز بينهم، مبدئياً، أي أن لا يجعل لبعضهم ميزة على بعض، ينتهي إلى عدم تمييز بعضهم من بعض. فهوياتهم تشبه في الإعلام المذكور هويات الطوائف التي تنتمي إليها الشخصيات في كتب القراءة الابتدائية، حيث يدعى جميع الصبيان سميماً، وتدعى جميع البنات ريماً.

أعلم مثلما تعلمون أن هذا التلازم بين «المدني العام» و«الدولة العامة» في إعلام الدولة، إنما هو تلازم نظري لا أكثر، وأن الحرب جعلت الدولة فريقاً فيها، بل فرقاء. غير أن شيئاً من ضبط النفس لا يزال يحفظ لهذا التلازم نوعاً من الوجود ويغذي الإصرار على استبقائه، أو على العودة إليه كلما سنحت الفرصة. وما شئت التشديد عليه إنما هو الترادف بين الموقع المشترك الذي نسميه، بكل تحفظ، موقع «الدولة - المدنيين» وقصور التعبير المحدد عن رفض الحرب الأهلية رفضاً جامعاً. فالرفض هنا يبقى مبدئياً، عاجزاً عن تسمية الأطراف وأفعالهم وعن الدخول في محاكمة معللة لهذه ولأولئك. أي إنه رفض منكمش على نفسه، جبيري المصدر والمسلك، عاجز، خالٍ من روح التصدي والمعالجة. إنه رفض دولة لا تجرؤ على النظر فعلاً في مجتمعها، ورفض مجتمع لا يجرؤ على النظر فعلاً في ملامح صورته. أي إن جل ما تفعله الدولة هو أنها تتلقى عجز المدنيين، ثم تردّه إليهم مضاعفاً.

اليوم - أي منذ عام ونصف العام تقريباً - تنضاف إلى هذا الإقناع بالعجز قوة جديدة هي قوة ما بات يسمى بـ «الجمود» يقدّم إلى الناس، شأنه شأن «الإفrazات» و«الاحتقان» و«الانفجار» وما إليها، على أنه حال من أحوال الطبيعة. أعرف أن صفة «السياسي» تطلق عليه أحياناً فيصير «جموداً سياسياً». ولكن سياسته هذه لا تعدو حدود «أطراف» الحرب الذين كان الجمود محصلة التجاذب بينهم. داخل هذه الحدود يحق للجمود أن يعتبر سياسياً، أي أن ينسب إلى تعارض إرادات بشرية. أما الصورة التي يزجى فيها الجمود إلى العامة فهي صورة القدر المقدر. ومؤدى ذلك أن يوضع الجمود سلفاً خارج نفوذ العامة. فلا يعطون، بأي حال، الحق في مطالبة أطراف الحرب بمجرد عرض أسباب الجمود عرضاً واضحاً أمامهم، فكيف باستفتائهم في المواقف الآيلة إلى الجمود المذكور، وكيف بتحكيهم في شرعيتها؟ هكذا يصير الخروج من الجمود في أذهان العامة، رهناً بالتحول في إرادات، خارجية، في الغالب، تفيض عن إراداتهم من كل جانب وتتقاذفها تقاذف السيل أوراقاً يابسة. ولما كانت الإرادات الخارجية عديدة، وكان لكل منها الخيار بين مسالك عدة، بحسب قراءته لاختيار سواه، في كل ظرف، فإن العامة، حين تنظر في مستقبلها - في مستقبل البلاد - تجد نفسها محمولة حملاً على مغادرة التحليل السياسي إلى التنجيم. ومعلوم أن التنجيم عمل من يعتقد بسيطرة النجوم على مصائر البشر وبامتناع هذه السيطرة عن البشر أنفسهم. على أنه لا بد من إضافة، هاهنا، هي أن ممارسة التنجيم ليست حكراً على العامة وحدهم، وإنما يشاركون إياها عندنا أركان الدولة وأطراف الحرب، وأن التنجيم هو الميدان الوحيد الذي يحتل فيه المثقفون اللبنانيون موقعاً قيادياً.

مسالك «مدنية» إلى نظام الحرب

لست على يقين من أن الوصف الأنف لحالنا كانت غايته حمل العامة على أن يلوموا أنفسهم، هذا ناهيك بأن لا يلوموا إلا أنفسهم. لكن محاولة تقديم الحال على صورتها الفعلية أمر حسن بذاته وإن لم يكن المحاول

يستثني نفسه من الحال المذكورة، أو يمنح نفسه الحق في محاكمة شعب برمته. نمضي في الوصف إذن. ويقتضي المضي فيه أن نعرض الآن لصور انخراطنا، على اختلاف المواقع، في نظام الحرب. وما نستخرجه من بعض الكلام الذي سبق هو أن الموقف الجبري وما يليه من شعور بالعجز، يحملان الناس حملاً على هذا الانخراط.

١ - الانعزال

وأولى صور الانخراط العامة في نظام الحرب هي الانعزالية المعممة. ومسمّاها هنا ليس بالطبع، الموقف المنسوب عادة إلى الموازنة والموسوم بتفريد الهوية اللبنانية وتسويرها وصمّ الأذان عن دواعي المحيط القومي. فنحن الآن في ما دون هذا بكثير. إذ المنفتح منا على سورية القرية والمنفتح على عالم الفرنكوفونيا البعيد، منغلقتان سواء بسواء على أهالي الحي المقابل أو سكان القرية المجاورة. والحكمة التي يزداد اللبنانيون ميلاً إلى التمثل بها كلما طالت الحرب، هي تلك التي كان كثيرون منهم، قبل الحرب، يشيخون عنها برغم قدم معرفتهم بها. وهي القائلة أن من أقام في غير ملته مات بغير علة. ذاك ميل يتنامى وإن تحتم التحفظ في الإقرار به والقول أن كثيرين ممن هجروا سيعودون إلى الاستقرار في ديارهم إذا استقرت البلاد على حال، وأن كثيرين يتحدّون العزلة الآن بالاستمرار في التنقل بين شطري العاصمة أو بين سائر مناطق البلاد. هذا صحيح طبعاً. ولكن اختيار مكان الإقامة أو مكان العمل دون تحسب لما تحمله الأيام الجبلى، والاقتصار في الاعتبار على المزايا الراهنة للإقامة أو العمل في هذا المكان بالذات، سيميلان، على الأرجح، إلى الندرة. أي إن قوة الإقدام على الاختلاط الطويل الأجل قد ضعفت، وهي ستبقى ضعيفة إلى أجل لا نعرفه. وسيثبت هذا الضعف بقاء معظم المؤسسات الرسمية والأهلية مقسمة، بقطع النظر عن استمرار الحرب أو انتهائها. وذلك أن جاذبية المنطق اللامركزي وحيوية المصالح المحلية التي مالت الحرب إلى تغليبها سوف تنافحان عن تثبيت هذا الانقسام. والمعلوم أن مركزية المؤسسات، من وحدة مؤسسات الدولة إلى وجود مركز تجاري واحد لبيروت، كانت هي رأس

العوامل التي استدرجت اللبنانيين إلى مزيد من الاختلاط وقذفت ببعضهم، لمدد كانت تقصر أو تطول، من جهة من البلاد إلى جهة أخرى. أي إننا سنكون فقراء، على الأرجح، في ما يلي من أيامنا، إلى رأس الأمور التي تحدث بها المدن في هذا العصر.

٢ - الجنوح

بعد الانعزالية المعممة، نذكر الجنوح المعمم مظهراً ثانياً من مظاهر الانخراط في نظام الحرب. لم نعد ندري، على وجه الدقة، ما هو المفهوم المتبقي للجنوح في مجتمع اختلطت فيه، إلى هذا الحد، مصادر الحق والقانون واضطربت معايير السلوك. لكننا نعلم، بالاختبار، أنه لا يزال للجنوح مفهوم ما، عندنا، لأننا لا نزال نجد كثيراً من التصرفات موسومة بسمته حين نظر إليها عن كثب. لا تزال الدولة، مثلاً، صالحاً عاماً، في نظرنا، بحيث أن تعدي المصالح الخاصة، أو الجزئية عليها، من داخل أجهزتها أو من خارجها، يبدو لنا واقعاً، إلى هذا الحد أو ذاك، تحت باب الجنوح. والحال أن هذا النوع من الجنوح ليس حكرًا على التنظيم الذي يستولي على مرفأ للدولة، مثلاً، أو يفتح مرفأ غير شرعي. وإنما هو اليوم جنوح جماهيري يقع فيه من لا يدفع بدلاً لاستهلاك الكهرباء والماء ولاقتناء الهاتف. ويقع فيه من يهنئ نفسه على غياب جمرك الدولة: لأن جمارك الميليشيات أرحم عادة، ولأن عودة جمرك الدولة لا بد أن يرفع أسعار ما يبيعه أو يشتريه من سلع. ويقع في الجنوح نفسه من يعتبر وظيفته في الدولة قاعدة انطلاق لا يكاد احتلالها يفترض مقابلاً من جانبه، يضعها خلف ظهره لينصرف إلى أعمال أخرى تعود عليه بدخول أخرى. هذا إن لم تأت الدخول الأخرى من الوظيفة نفسها فتزيد الراتب الأصلي أضعافاً. ذلك كله، حين نلّم بمدى انتشاره، لا يعود سهلاً نعتة بالجنوح من غير تحفظ. لكننا بتنا نبين ملامح محصلته، بعد أن أخذت تتكشف لنا شيئاً فشيئاً، وإن كان أهل الحرب لا يزالون مترددين في إعلانها علينا. هذه المحصلة هي أن الدولة قد باتت، لا من حيث مبدؤها طبعاً، بل من حيث موقعها الفعلي، عبئاً على المجتمع اللبناني وأنه قد آن أوان الخلاص منها، ما دام كل جهاز من

أجهزتها بات مضاعفاً بجهاز خاص مستعد للحلول محلّه وتوفير تكلفته على المجتمع. ولولا أن هذا الإعلان يتقرر في دائرة السياسة وبشرطها، ولولا أن الأجهزة الخاصة أثقل وطأة وأشد فساداً، والحمد لله، من أجهزة الدولة، لجاز لنا الافتراض أن الإعلان المذكور قريب الحصول.

ذاك، على أي حال، هو الجنوح حيال الدولة. ويقع على امتداده الجنوح حيال المجتمع: من المضاربة على الليرة إلى استقواء غير المسلح بالمشحون لتحصيل الشهادات «العلمية» تباعاً من غير دراسة، وكأن الحق فيها هو نفس الحق في شهادات قيد النفوس، إلى سلسلة من المنافع المحدودة التي تتراوح بين احتلال مكان للبطولة على الرصيف وخرق صف المنتظرين للحصول على رتبة خيز أو على صفيحة وقود. هذا وليست الصفة الاضطرارية لبعض هذه الأفعال مخرجاً لها من وضع الجنوح. فالذي يحول مدخراته مضطراً إلى عملة قوية، تفاقداً لخسارتها، والذي يعرض بضاعته على الرصيف، مضطراً، لأن محلّه الشرعي، في السوق، قد دمر، لا يرسى شرعية لهذا الفعل ولا لذلك. إلا أنهما يدلان، طوعاً أو كرهاً على اتساع نظام الحرب ومرونته. فحين تقدّم الحرب على أنها قدر تصير المشكلات الناشئة عنها أقداراً أيضاً. لذا يبدو أي حل متاح لأية من هذه المشكلات - وإن بقي دون الخسارة الحاصلة - كسباً للإرادة في مواجهة القدر والموت. ويقتضي الرضا بهذه الصنوف من الحلول أن تضيق المطامح وتصغر الأحلام، وهي تضيق فعلاً وتصغر.

ويدخل تحت هذا الباب أيضاً شأن ضخم هو شأن المهجرين. وذاك أن المهجرين في الأصل «مدنيون» لا يقوم دليل على اختلاف موقفهم المبدئي من الحرب عن موقف جمهور الأهلين الآخرين، وهو موقف الضيق بالحرب، وإن يكن فاتراً. على أن صيغة دخولهم في نظام الحرب تؤدي بهم إلى نوع من الحرب تذرّ قرنهما في ما بينهم ولو عن بعد. فالمهجرون يجري إسكان معظمهم في منازل ومكاتب يملكها أو كان يشغلها، في الأصل، مهجرون من الجهة المقابلة أو أناس يُستعدون، في الجهة المذكورة، فيصيرون في حكم المهجرين. والمهجر يحمل هذه الحرب التي زج فيها بلا اختيار منه على محمل الجدّ، فيباشر إقامته في مقامه الجديد بكل العنف

المفروض، ولا يكاد يقي باباً أو كرسيّ مرحاض في موضعه إن لم يكن سبقه إليه النهابون. هكذا يعلن عداوته لمهجر آخر لم يجاوز أن أسدى إليه معروفاً في الواقع حين غادر موضعه وتركه له. ولعلّ هذا العنف من طبيعة الأمور أو من عزمها، وفق عبارة الآية. ولكن أحكام الضرورة هاهنا أيضاً لا تمنع - إذا سلمنا بوجودها - أن يكون التهجير أوسع مداخل المدنيين إلى نظام الحرب بل إلى صلبه. إلى هذه العداوة بين المهجر والمهجر - على بعد الشقة، بمعنى الشقة! - ينضاف حسد المهجر للمستقرين من حوله - أي من جماعته - فيخرج من بين المهجرين أشرس المقاتلين يتنازعهم - على تساوي في الشراسة - همّ الدفاع عن محيطهم الجديد وهمّ إخضاعه. فتمّ لأناس لم يكن لغايات الحرب السياسية أهمية استثنائية عندهم، المشاركة في وجهي الحرب الرئيسين: وجه الصراع ما بين الجماعات المختلفة ووجه الصراع في الجماعة الواحدة وعليها. يساق المهجر سوقاً إذن إلى خوض حرب مختلفة الصور والدرجات على المجتمع، لم يكن لها أن تنشب لولا أن حرباً أعمّ منها - هي الحرب الأهلية - قد استحدثتها بالعنف وفرضت لها صفة الحرب على حقوق للأفراد والجماعات غير مدافعة الشرعية، أي صفة الجنوح.

على أن أعمّ صور الجنوح انتشاراً، في ديارنا اليوم، هي ضلوع الكبير والصغير في الحرب على النقد اللبناني. ولا يخطر لنا أن نسوّي ما بين الكبير والصغير في المسؤولية عن هذا الأمر. إلّا أن مشاركة الكلّ أكيدة، على تفاوت الحصص. فما يجري في هذا البحر الهائج منذ سنوات ثلاث أو أربع هو محاولة كل واحد العوم بالضغط على سواه في رزقه ولو أدى الضغط إلى إغراق السوى. وقد سُمّي هذا انتحاراً جماعياً، وهي تسمية لها ما يبرّرها لأن الذين يفلحون في العوم قلة قليلة في نهاية المطاف. لكن الأولى بهذا الجيشان الجماهيري المروّع أن يعتبر، بحد ذاته، حرباً أهلية عامة تختلف عن الحرب المعهودة باستواء كل فرد أو مؤسسة فيها معسكراً قائماً برأسه. ولنقل مرة أخرى أن استثناء اللعبة بين الجميع لا يهون من مسؤولية الكبار، أميليشيات كان الكبار أم مصارف أم كانوا هم الدولة بعينها. ولنقل أيضاً أن اعتماد التضخم واسطة للعيش - وهو ما يفعله كثيرون بينهم الدولة - يشكل -

وإن لم يلجم انحطاط العيش - واحداً من هذه الحلول الجانحة التي يجترحها نظام الحرب لكل مشكل ينشئه، باستثناء مشكل الموت بطبيعة الحال.

٣ - الصغارة

هذا الحل يردنا إلى المظهر الثالث من مظاهر الانخراط في نظام الحرب (بعد الانعزال والجنوح) وهو الصغارة. وأنا أؤثر لفظ الصغارة على لفظ الذلة لاتحاده في المادة اللغوية بمعنى الصغر. فاللبناني يخرج من الذل بيسر لأن زجّالاً عالي النبرة ينام في أعماق معظم اللبنانيين، ويستيقظ بين الفينة والفينة لينطق بلسان قرينه. ولكن اللبناني يغرق في الصغارة بيسر أيضاً. وأحسب أنني استوفيت الإشارة إلى أهم تجليات هذه الصغارة تحت عنواني الانعزال والجنوح. ومفادها العام هو ميلنا إلى الركون حيث يهبط بنا، وتدبير أمورنا حيث نستقر مؤقتاً دون سعي حقيقي إلى معاودة الصعود، ولا مقاومة حقيقية لمزيد من الهبوط. فالذي يحتجز منا في طائفته أو حيّه أو إقليمه يتقبل، عملياً، هذا الحسر لبصره وحركته وطموحه ويقصر همه على استبطان ما ينطوي عليه الانحسار نفسه من فرص لحفظ الرأس - بل أحياناً لشموخ الأنف هو، على الحقيقة، شموخ في الصغارة. وقليل ما يقاوم إغراء الفتات الذي يعرض في هذا السبيل، فتات النفوذ أو فتات المنافع. ناهيك بإغراء الأرغفة الكبيرة.

هذا، وفي الذي شدّدنا عليه من تصوّر الحرب على أنها قدر بداية تفسير للصغارة، يبعد عنا مرة أخرى شبهة الميل إلى أسلوب المحاكمة فالدينونة. وتمام التفسير قائم في ذاك الاتجاه العام الذي فرضته الحرب إلى تغليب الأطر الضيقة وتركيتها. فحربنا التي تصطرع رياحها في مدى العالم من واشنطن إلى موسكو إلى سائر حواضر الغرب والشرق والعرب، حوّلت أبصارنا وانفعالاتنا، في نهاية المطاف، إلى عوائلنا وأحيائنا وقرانا ثم إلى ميليشياتنا وطوائفنا. فلقد كنا محتاجين - ولا نزال - إلى توسط دولة لنا لنبصر عبرها سائر الدول، وكنا محتاجين أيضاً إلى توسط مجتمع موحد لنا لنلمّ بوحدة غيره من المجتمعات. فلمّا ذوت تلك وزلزل هذا، أصابنا الحسر الذي ذكرناه. والحق أن العائلة - قبل الحي أو القرية وقبل الميليشيا

وإطائفة، وهذه كلها أطر مفروضة فرضاً إلى حد بعيد - كات هي الاطر الطبيعي الذي أظهر صموداً مرموقاً وبقي وسطاً دافئاً لأفراده أثناء الحرب . فانصرف الولاء العملي إليها ثم إلى ما يجانسها من أطر تقليدية تتجدد بالتوارث. ثم كان ارتداد الناس إلى حاجاتهم الأولى وما يليه ويلبي الانزال الذي توقفنا عنده من ذواء للنشاط الثقافي ذي الأفق الجامع، وكان معهما ما أشرنا إليه من تصغير للهموم وللأحلام . في ظرف هذه صفته، يحبط الميل الذي هو في صلب الحداثة إلى تكوين الفرد - المواطن والمجتمع - الدولة وإبراز التقابل بينهما . ويسهل هذا الإحباط أمرين مترادفين، واقعاً، وإن تعارضاً ظاهراً. الأمر الأول هو الاستعاضة عن الولاء للمجتمع - الدولة بالولاء لقطب خارجي يزداد الولاء له استعاراً بقدر ما يكون هو بعيداً، لأن الرموز على خلاف الشائع، أقدر على تأجيج الهوى من أي واقع قريب، أحواله معروضة للفهم والمراقبة. والأمر الثاني هو العزوف عن السياسة والميل نحو تسليمها إلى من يدعون أنهم أهلها. لا يتعارض هذان الأمران لأن الولاء السياسي المطلق والعزوف عن السياسة كلاهما عزوف عن السياسة بما هي تدبير. وهما يؤولان، في محصلتهما، إلى فصل بالغ الخطورة بين مسلك القوى السياسية ومصالح الناس ورضاهم أو عدمه. أي إنهما يعلمان القوى السياسية الاستهانة بالناس والوقاحة في تحدي رغباتهم والتمادي في قمعهم واضطهادهم وفي العبث بمصائرهم. عليه شاهدنا قوى تقصف حيث لا يجد أحد غيرها مبرراً للقصف، وأخرى تصالح من تجب معاداته وتعادي من تستحب مصالحته، وثالثة تبشر علناً ما ليس يفي بمعناه لفظ الفضيحة، إلخ، ... إلخ.

مقاومة الحرب

آية مقاومة للحرب، إذن، وهذه حالنا في الحرب وهذه مواقفنا في شباك نظامها؟

أول ما هو حريّ بالذكر هاهنا أن نقد الحرب محدود بالقمع الذي وضع له قواعده، وهي صارمة وإن تكن غير مستقرة. فإن من العبث الاعتقاد

بأن حرية النقد ما زالت، عندنا، على ما كانت عليه قبل الحرب، وأن كلاً منا له أن يقول ما يشاء «في حدود القانون». الصحيح أن لكل منا أن يقول أكثر مما يشاء مدحاً للقوى التي يقيم بينها أو قدحاً في القوى المقيمة بمواجهته. ولكن الحرية تذوي متى عنّ للنقد أن يتناول ذوي القربى والجوار. إذ ذاك يظل نقد الحرب متاحاً ولكن يمتنع ذكر الوقائع والأسماء وتصير التورية مليكة الكلام. والناقد الذي يتوخى الحياد أو التجرد والعدل يمتنع عن الذكر الصريح لأية وقائع حسية بأعيانها ولأية أعلام إلا ما رحم ربك. هذه الحال الأخيرة هي حالنا الآن، في هذه المحاضرة، مثلاً، وهي حال «الجمهور»، بعبارة الفقهاء.

أما «الجمهور» فهو جمهور المثقفين. وبينهم أحرار في نفوسهم وشجعان بقدر ما تجوز الشجاعة وتنفع. واللبنانيون يفتقرون التورية، غالباً، ويكشطون طبقة التحفظ عن الكلام وهم يقرؤونه أو يسمعون. لكن اعتياد المداراة في الكلام يجعل الكلام خصياً، رغم ذلك، وأول من يضيق به هو صاحبه الذي قد يتوصل إلى إثارة الصمت. ثم إن في عداء المثقفين المبدئي للحرب - وهو منتشر بينهم - مشكلين غير هذا. المشكل الأول هو سهولة ارتدادهم عن هذا العداة حالما يمس في واحد منهم عصب بعينه يختلف من واحد إلى آخر. والعصب المذكور قد يتشعب على صورة لا تعصى على الإدراك ولكن يصعب التنبؤ بها. فإذا بالعصب يمر بفن العمارة الفينيقي مثلاً أو بالمردة أو ببني سرجون أو ببني بويه أو بصلاح الدين الأيوبي أو بطانيوس شاهين. هذا إلى غير هؤلاء من أهل اليوم الذين لم نجز لأنفسنا تسميتهم، على ما أشرنا للتو. والعصب قد يصير جملة عصبية فيمر بأشياء كثيرة. حالما يمس ذلك العصب إذن يصير المثقف المعادي للحرب أشرس المقاتلين. ولا بأس، بالطبع، في المنافحة عما يراه المرء حقاً، شرط أن يبقى له ما يرى به الحق والباطل. والمثقف الذي تمس عصبية يدركه شيء من العمى الذي نعرفه عن أهل الحرب عندنا وتأخذه حمى التلقيق. فإذا هو نافخ بين النافخين في نار الحرب، يمدّ مخيلتها بالصور الصارخة ودعاتها بالأقوال المأثورة. المشكل الثاني هو في المؤسسات التي تستوعب المثقفين، من صحف

وإذاعات ومراكز بحث وما إليها. فهذه أبلغ تأثيراً من الأفراد أيّاً كان شأنهم. وقد كان أهل الحرب حتى الآن هم الأقدر على استحداثها وتشغيلها بما لهم من نفوذ وطاقات. واجتذبوا إليها مثقفين بعضهم مجانس لهم وكثير منهم غير مجانس. ومؤسسات المحاربين الثقافية قد تترك للمثقف المسالم زاوية يرتع فيها على هواه، إلّا أنها ترسم له حدود زاويته طامعة في أن يضيفي هذا القلم أو ذاك بعض الجاذبية على وجهتها العامة. بل إن بعض المؤسسات التي جندت، في الماضي، خيلها ورجلها لسوق البلاد إلى الحرب، وصبّت الزيت على نارها في مراحل عديدة، لبست في مراحل أخرى لبوس المنابر الحرة وأخذت تحرص على إظهار ضيقها بالحرب وأهلها. ولكن وخز العصب الأنف الذكر يزيل الخدر، هاهنا أيضاً، عن أجفان المقاتل النائم. فيتكشف لنا أمر غريب، وهو أن الذي لم يعد يريد الحرب لا يزال يمقت أسس السلام. ما إن تمسّ صلاحيات رئاسة الجمهورية حتى ينخلع قلب هذا، وما إن تمسّ اتفاقية القاهرة حتى يطير صواب ذاك. والمثقفون في هذه المؤسسات بين متوجّ راسخ القدم وموظّف يفضّ الطرف ويستكين، ومعارض ساع إلى الرضا عن نفسه ولكنّه رهين زاويته.

تردنا حال المثقفين هذه إلى حال السياسيين. فإن معارضة الحرب السياسية، في هلامية تمثيلها، لم تكن فعلاً بتزويد نفسها منابر للأعلام وللثقافة. فاقصر حضورها على منابر قليلة أسسها المثقفون أنفسهم في الغالب أو أحيوها ثم أخذوا يتقاسمونها والسياسيين. وعلة ذلك أن المعارضة المسالمة لم تشكل في مؤسسات سياسية تجتذب المثقفين أو تحاورهم أو تتيح لهم فرص الحوار. ولا يردّ هذا الاحجام إلى قصور في الوسائل، بل إلى اقتناع بادّ على غير صعيد بالعجز حيال الحرب - القدر. وذلك أن أهل السلم من السياسيين قوم لا تكاد تعرف، على وجه اليقين، مواقفهم من المشكلات السياسية المطروحة في الحرب. فقليل منهم من يُعرف له رأي معلن في الطائفية السياسية أو في صورة نظام المستقبل أو في ما هو انتماء البلاد العربي أو في سبل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، الخ... الخ. وتقلب الأحوال يردّهم من الموقف إلى نقيضه. وهم دائمو الأسف لهذه الجريمة أو

لذلك الصدام مما يقع كل يوم في الحرب.. وأما صيغة الخروج من الحرب، فمتروك وضعها لأطراف الخارج وللمتحاربين.

والحال أن جعل السياسة بما هي تصوّر وفعل، حكراً على المتحاربين، إنّما هو مطمح رئيس من مطامح الحرب وركن من أركان نظامها. وحين يصدع الساسة المسالمون برغبة الحرب هذه، يقرّون بأنهم مستوعبون في نظامها. إلى ذلك يؤدي التقاء هؤلاء الساسة وجمهور العامة وكثير من الفعاليات غير السياسية على هذا الرفض الضامر للحرب، إلى الإيهام الذي ذكرناه في مطلع حديثنا بأن اللبنانيين، على اختلاف جماعاتهم، لا خلاف فعلياً بينهم، وهو ما صُرح به تكراراً وهو ما يشير إليه، في الغالب، نعت الحرب «بالعشية» حين يطلق من غير روية ترد إليه معناه الفعلي. أما الحقيقة فهي أن أهل السلم ما زالوا لا يعرفون صورة - أو صوراً - لهذا اللبّان الذي يزعمون الإجماع على صورته.

لكنّ الساسة السياسيين يطلعون في بعض الأحيان بما يشبه أن يكون رداً على تهمة الاحجام الحائقة بهم. وهو أن اللبنانيين يسعهم أن يسوّوا الخلافات الناشئة بينهم من غير حرب. فتكاد تنعدم بالتالي جدوى الحوار في صيغة السلام. ولهذا الرد معان منها أن السلام سيكون شأن أهل الحرب وحدهم، مـى حلّ، وأنهم سيحفظونه «أمانة» في أعناقهم حفظهم للبلاد والعباد من قبله. ومن المعاني المذكورة أيضاً أن في أية صيغة للسلام حصانة من تجدد الحرب، وهذا هراء لا مسكة له. فإنه لا بدّ من صيغة للسلام تتجاهل وقف الحرب لتذهب بنظامها، لأن الحرب - على ما رأينا - ليست مجرد حالة تحول ما إن توقف، وإنما هي المجتمع نفسه، في صورة من صور تنظيمه. وهي صورة لا بدّ من تحليلها وتركيب غيرها بتوسط القوى المناهضة للحرب قبل توسط المحاربين. حين يقال مثلاً إن جيل الحرب هو الذي سيصنع السلام، يوحي بأن جيل الحرب هذا قد يضم في صفوفه كل لبناني كبر في الحرب ولكن طلائعه هم المحاربون. وهو تصور للجيل المذكور تكذبه كل معرفة بأبنائه حيث يوجدون، وليس في ثكنات الحرب

الأهلية وحدهما. فإن جيل الحرب، في جمهوره الأعظم، هو جيل ضحايا الحرب. وقادة السلام فيه ليسوا أولئك الذين لا تظهر لهم أية مصلحة جوهرية في الخروج من الحرب وبناء السلام.

خلاصة القول على أي حال أن سياسة السلام لا يسوسونه بالمعنى الذي يسمّى فيه سياسة ترويض الخيول وتعهداها، وأنه ليس في أيديهم حتى اليوم أي زمام. فيسهل على الحرب - ولا نتعمد اللعب بالألفاظ - أن تظل قابضة على زمامهم. فهل تكون الحركة المطالبة قابضة على زمام ما؟ تأبى حركة النقابات أن تسيّس، وهذا من حقها. لكن سياسة الحرب موجودون في قلب النقابات، وهي، بخاصة، ملجأ لبعض الذين خبت نجومهم من هؤلاء. وسياسة الحرب هم الذين باشروا تفتيت الإضراب العام الأخير مثلاً فألزموه بالتوقف. وكان هذا الإضراب، وسواه من الإضرابات قبله، قد عف عن التعرض لهم مباشرة، حفظاً لوحدة المضربين وتهيئاً. ولكن الاحتياط والتهيب بلغا هاهنا حدّاً قريباً من المبالاة. فكيف تكون للدولة «سياسة تجويعية» - على قول أهل الإضراب - حين تكون الدولة، من حيث هي مشلولة، أقرب إلى هيئة للإغاثة تقتسم إعالة الشعب اللبناني مع أبنائه المغتربين وتخترع، عوضاً عن مواردها المنهوبة، كل ما يطول إليه الخيال من الموارد الوهمية لتواصل هذه الإعالة؟ وكيف تكون للدولة سياسة تجويعية حين تكون الدولة، من حيث هي فاعلة، مجموعة من القوى الحزبية يتنازعها تنافر الاتجاهات وائتلاف المسلك، تنهب المجتمع وتعدّ الدولة نفسها ضحيتها الأولى؟ وهل تستقيم محاسبة الدولة أو مطالبتها لمن يتجاهل أن قوى الدولة اليوم هي قوى الحرب، وأن ما في يد كل منها من الدولة إنما هو تمة لما تحت يده من المجتمع؟ وهل يحق لمن يطلب من الدولة تحصين الليرة أن ينسى أن الدولة، بغض النظر، مؤقتاً، عن فضائحتها وخطاياها (وهي ملازمة لها منذ نشأتها الأولى)، باتت مخيرة بين إعلان الإفلاس وتغذية التضخم؟ وهل يجوز للنقابات، بالتالي، أن تبقى بمعزل عن المطالبة برفع أيدي النهب عن موارد الدولة وعن الدولة نفسها وعن المجتمع الذي كانت تظله هذه الدولة؟ قد يجوز ذلك للنقابات، في الحقيقة إذا كانت تجد فيه شرطاً لبقائها أو لاجتناب

وضع الأيدي عليها كلياً. ولكن يجوز لنا نحن أيضاً - في ما يتعدى محاسبة النقابات أو تقرعها - أن نتقصى حدود موقعها وأن نرى أنها - في ما خلا رمز الوحدة الشعبية الذي أوقده الإضراب للحظات - لا تكسر حلقة قوى الحرب ولا نظامها ولا تملك صياغة مطالبها هي صياغة قابلة للاحقاق فكيف تملك إحقاقها؟

يبقى اللبنانيون طبعاً في ما يتعدى الساسة والمثقفين والنقابات. وتبقى مقاومتهم. وقد رأى بعض المثقفين أن هذه هي المقاومة الحق: مقاومة الذين ظلوا يعبرون بين شطري بيروت تحت رصاص القنص أو رفضوا إخلاء أحيائهم برغم القذائف أو أصروا ببساطة على السعي إلى رزقهم في الأيام المضطربة. ومقاومة الذين ساروا بعكازات الإعاقة وكراسيها والذين تماسكت أيديهم وهم يرتدون الثياب البيض. ومقاومة الذين حفظوا في نفوسهم أيضاً شيئاً من المودة لشركائهم في العذاب أينما كانوا وبعض الاحتقار المكتوم، إلى حين، لأبهة الجلادين. لست، شخصياً، من أهل الحديث عن عظمة الشعب، أي شعب، بلا قيد أو شرط. بل أجد هذا الحديث مقبلاً أحياناً وخطراً أحياناً. على أنني أبصر ملامح عظمة كثيرة في تحمل اللبنانيين هذه الحرب، وأدوم التأمل في طول المدة وضخامة الجهود التي استغرقها تدمير بلادنا، ولا يزال فيها أكثر من رمق. بل إنني أمضي في التأمل إلى ما هو أبعد من هذا. فأقول لنفسي إن الانعزال والجنوح والصغارة هي أيضاً من صور مقاومة الناس للحرب، إذا اعتبرت الحرب موتاً محضاً، ما دامت هذه الأوصاف المكتسبة قد أسعفت الناس في البقاء على قيد الحياة. فتتكشف لي ملامح عظمة، في هذه الأوصاف أيضاً، برغم أن معانيها وما سبق أن قلته فيها قد تشي، لسوء الحظ، بما هو نقيض العظمة. والحق أن ما رغبت في التعبير عنه، هاهنا، ليس، على الإطلاق، استحقاق اللبنانيين المدح أو الذم لتسلحهم، في مواجهة الحرب، بهذه الأوصاف. وإنما رغبت في القول أنه وإن كان اللبنانيون قد استمروا أحياء بفضل هذا المسلك فإن هذا المسلك نفسه كان عاملاً من عوامل أتاحت للحرب أن تستمر أيضاً. وذلك أن الحرب ليست طريقاً للموت وحسب وإنما هي أيضاً نظام حياة. وهي تعيش، بين ما

تعيش به، بما تفرضه على الأحياء وليس بما تحصده من أموات فقط. ولقد كنت أؤثر، عوض أن يحيا اللبنانيون والحرب معاً، أن تموت الحرب وأن يحيا اللبنانيون.

نظام العداوة

بعيدون نحن عن وحدة الوطن إذن وعن سيادته. وبعيدون عن العزة القومية. بعيدون أيضاً عن الحكم بالسوية والعدل في الرعية وعن الحريات وعن التقدم. بعيدون عن الأحلام التي ساقطنا إلى الحرب. . فإن الحرب هي نظام العداوة. والذي يعاديك ينزل عنك، لكنه يفرض عليك ربة من يحميك. والحرب الأهلية، على خلاف غيرها من الحروب، تنزل بهذه الربة إلى خلايا المجتمع الصغرى لأنها تخرج الحماية من تضاعيف هذه الخلايا وتبثهم بينها جميعاً. لذا يسع الحرب الأهلية أن تشر الجنوح والانعزال والصغارة على مساحة المجتمع كله. والعداوة، بصرف النظر عن أي تعليم ديني متعلق بالمحبة أو بالتراحم، هي نفسها الجنوح والانعزال والصغارة. حتى أن الحرب الأهلية، حين تستوي معرضاً شاسعاً للصفات المذكورة، تستحيل إلى شيء يشبه يوم العرض الذي تشير إليه الآية ﴿يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافية﴾^(*). على أن ما يعرض، يوم الدينونة، هو ذنوب سبقت في الحياة الدنيا. أما ذنوب الحرب فتنشأ وتعرض في الحرب نفسها أساساً، وإن يكن مرتكبوها متصلين بتواريخهم. والذين يقصرون همهم على استنباط الحاضر من الماضي، من غير تحفظ ولا روية، مؤرخون يبتغون الراحة في الحتمية أو يبتغون تعظيم علمهم فيفراطون في تعظيم موضوعه. أما الذي يزعم لنفسه المسؤولية عما تصنعه يده، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن آباءه وأجداده، فهو قد يزيد في ثقل الحمل على كاهله. إلا أنه يمنح نفسه القدرة على طرح الحمل أيضاً، لأن الحمل لا يعود جزءاً وراثياً من الكاهل.

(*) الحاقّة، الآية ١٨.

منفذ (ب)

الأحداث

(بيان لغوي)

بين معاني «الحدث»^(*)، في اللسان العربي، أنه العَْدْرَة (بفتح العين وكسر الذال). ويرجح عندي، مع طول التأمل في مجاري الأحداث، أن هذا هو المعنى الأصلي وما سواه مجاز منه. والعذرة ما يحدثه المرء في الخلاء. وهو لا يختلف عن الخلاء نفسه إلا بإبدال راء المرء لام الخلاء. وبقي هذا المعنى للحدث في حدس العامة. فهم يقولون إذا أحدث أحد الناس حدثاً (أي بدعة) في السياسة أو في الدين أو في غيرهما: إن فلاناً فعل فعلة كبيرة. ويبدلون: بقاء الفعلة خاء وبالعين راء وباللام ياء، لتصير الفعلة فعلة بالفعل.

وما تحسبون؟ أحمل نفسي مشقة، فاتهجأ مباعداً ما بين الحرف والحرف ليخرج اللفظ مهذباً ويبقى لكم الأمان. ولا أحسبني مفسداً صباح أحد منكم. صبرنا على ما خبرتم ولن تؤذينا بعده بضعة أحرف مقطعة.

وإذا كان هو هذا، فإنكم علمتم من أين خرجنا حين قلنا إنا خرجنا من غمرة الأحداث. وعلمتم أيضاً ما الذي تقع عليه عيوننا في الصباح حين نقرأ الجريدة ونقول: أحداث اليوم كبيرة. وعلمتم أيضاً وأنه لا ينبغي لنا أن نضمّر الاحتقار حين نقول: ما هذا بالحدث الكبير. إذ ليس كبره - لعمري! - مدعاة لإجلاله.

(*) كتب هذا النص سنة ١٩٨٠، على الأرجح، ونشر في عدد من جريدة النهار لم أهتم إلى تاريخه.

ومن الحدث جاء قول الفلاسفة أن العالم حادث لا قديم. فهم كانوا يعلمون أي عالم هو هذا الذي تحدثوا بحدوثه. وآية علمهم أن الذين أحبوا العالم منهم قالوا إنه قديم ولقوا من قولهم هذا أهوالاً.

ومن الحدث أيضاً جاء الحديث. وهو يدور بيننا ولا نكون منه على حذر، وتلذذ به أحياناً. وذلك أن الحديث هو خروج المرء على أسماع الناس بما لم يكن فيها قبل حدوثه. وهو عند العرب مكروه أصلاً. فالأصل عندهم أن يصمت المرء قانعاً بما قاله السلف الصالح. وكان الأصل في الحديث أن يكون حراماً، لولا أنهم عطفوا إليه واستكثروا منه، عطفهم، هم وسائر الأمم، إلى سائر المحرمات. لكنهم برغم العطف، اشتقوا اسم الحديث من اسم شيء نجس هو الحدث. وكانوا يتطلعون إلى الحوادث مهددين متوعدين، فيقولون: «لكل حادث حديث»، أي شيء من صنفه مكافئ له وأزيد. فإن ميزان «فعل»، في لساننا، أكثر تأصيلاً للصفة من ميزان «فاعل». والحديث، بمعناه هذا، قريب، عند قدمائنا، من الحدث بمعنى البدعة. والعرب لا يحبون البدع. فهم كانوا - وما زلنا - أهل اتباع لا أهل إبداع، ولو أن أدونيس لا يحب منهم إلا من أحدث حدثاً هنا أو هناك، في هذا العصر أو في ذاك. وهو (أي أدونيس) سيجد نفسه بعدما تطوعنا لإيضاح ما أشكل، مضطراً إلى التوله بهم جميعاً، من الآن فصاعداً.

ومن مشتقات الحدث أيضاً الحداثة (بالمعنى الذي يقال فيه مشتقات الحليب). لعلهم اشتقوها من الحدث لاعتبارهم أن الحدث هو جديداً الذي نخرج به كل يوم (ما خلا أيام الشدة). وقد لا يخرج بعضنا إلا به أو بما يشاكله شأن هذه الكتابة، اليوم. والحداثة تعرفونها، فلا مسوغ لفضل تعليق. ومن الحداثة الشعر الحديث. ولي، شخصياً، نصيب منه، بنعمة الله، ولا فخر، والعياذ بالله، فما بمثل هذا تفاخرت العرب.

وبعد، فها نحن ننتظر، منذ أيام أحداثاً لعلها جساماً تكون. (هذه عبارة خرجت بليغة جداً، تصلح مستهلاً لخطبة في الناس، فأغادرها هنا هدية لمن يهوى إقناع الناس بأن موتهم أجدى له. أما أنا فأهوى النوم. وأهوى

المشي في الشوارع، وإن كانت مزحومة، هذه الأيام بأحداث أعيت مصلحة النظافة، لكن بعض الأحداث أسهل - بضم اللام - علينا من بعضها الآخر).

إذن سيندم الآن كل من سمى نفسه «صانع أحداث»، وهو في غفلة عن حقيقة ما يصنع. فتوبة مقبولة، إن شاء الله، وإن تأخرت. لكن القراءة في المعجم مجلبة لليأس من أن تتغير، يوماً، مادة الحدث. فابن منظور مات وفات أوان رشوته أو إرهابه. وتوبة النادمين قد تتأخر كثيراً. فماذا يفعل المسالمون منا إذا استؤنف ما اصطللحنا، قبل سنوات، على أن نسميه «الأحداث»؟.

- ١ - سيقولون - بطبيعة الحال: نعم الاصطلاح!
 - ٢ - وسيشكرون لي أنني أظهرت للعيان نفاذ بصيرتهم اللغوية.
 - ٣ - وسيأبون - وهذا حقهم - مصافحة من لم يغسل يديه من صناعة الأحداث ولم يضع لنفسه برنامج تصنيع آخر.
 - ٤ - ثم يقبعون في البيوت ينتظرون أن يفتح الله عليهم (الجدار أو السقف) وهم يتجاذبون أطراف الحديث.
- بكل صعوبة.

* * *

- ٥ -

أفان مات أو قتل...

طوني عبد النور

لا تكفي عشرة أشهر، يا طوني(*).. لا تكفي عشرة أشهر مضت
لنستردك صورة على الجدار أو مثلاً، تمثالاً مسطحاً على الجريدة اليومية،
تمثالاً في الكلام الذي يعيش ساعات النهار الأولى من عين إلى عين،
ويموت بين عين وعين، ثم تشيح عنه العيون ألفاً ألفاً ولا تعود له حياة
تكفيه، ثم تضل الحياة المقيضة له مراراً ثم يسلمه نوم العيون إلى همود
أخير.. على أنه قد تبقى في آخر الليل عين مفتوحة.

لا تكفي عشرة أشهر يا طوني. فموتى الصور أمثلهم يقف في الاستديو
أو يجلس أمام جدار أسود أو أمام الستار أي خارج كل مسرح. ولا يغني أن
تكون الصورة أخذت في البيت أو في العرس أو في الشارع، فكل من هذه
مسرح واحد، والصورة لحظة واحدة.

أما أنت فإنك عشت طويلاً، ألا ترى أن اثنين وثلاثين عاماً زمان
طويل؟ فأين نقع عليك أين نقف معك؟ ومن أين يفد الآن هذا النشر المجهد
وكيف أضفر الورق الرخيص ذيولاً لما تبقى في بحمدون من طيارات الورق
لثلاً يضطرنى الحال إلى التوقف عند هذه الفاصلة، إلى الاعتراف بأن هذا
الكلام جمل غير مفيدة؟

(*) نشرت في جريدة النهار خلال الأسبوع الذي أحيتة الجامعة اللبنانية تكريماً لذكرى
هذا الصديق، وذلك في نيسان ١٩٨٣. وكان عسكر إسرائيلون قد لُردوا طوني عند
مدخل منزله في بحمدون ليلة ٢٥ حزيران ١٩٨٢.

من أين جاء الجد؟ كان يحلو لابنتي أن تركبا دراجتك الثابتة وكانتا تضحكان كثيراً، فمن أين جاء الجد الآن؟ أما أنت فكنت تُهدير في الصباح نصف أوقية من شحمك على تلك الدراجة وتسترده، ساعة العصر، أمام كأس العرق. فمن أين جاء الجد الآن، لا ريب أنه الموت، يا طوني، لا ريب. وفي يوم من الأيام، انقلب دلو من حليب الماعز (كان لي) في سيارتك، وفي يومين تالين (من الأيام أيضاً) لم نتناول أي فليكور في طعام الإفطار.

أما زلت تعرف أسر الروم في بحدون وقراها جباً جباً، أما زلت تعرف من أين كانت تمون دمشق بالملح في القرن السابع عشر، أما زلت تعرف طعاماً للبن الماعز؟ بلى! لعلها ما تزال في ركن من بيتك آلة الفليبرز (ما زالت ابتتاي تذكرانها أيضاً) تلك الآلة، باريس الصغيرة السرية، في ركن من البيت. فلا في بحدون ولا في بيروت يسع الدكاترة أن يخالطوا الرعاع أمام وسائل إنتاج الإنفعال. لعلها ما تزال... لعلها لأنني لم أصعد إلى البيت، كان قد مضى شهر ولم يكن يكفي وتوقفت لحظة أمام البوابة ثم أكملت طريقي لأن أحداً قد لا يقوى على الوقوف أمام باريس السرية إلى أن تبلغ ابتتك عمر اللعبة. ومالنا وما يستحق الأطفال، في أي حال، إذ كان حقاً لك، في رأيي، أن تختلف إلى ذلك الركن مراراً أخرى.

... ولا باريس الصغيرة تكفي ولا الأشهر العشرة ولا الدراجة ولا دلو الحليب، في أي حال، ولا تكفي أية جلسة عند «الساسين» ولا كتابك عن مدن الشام. فسوف يجني عليك الكتاب (وأنت لا تعلم لأنك لم تعد تعلم شيئاً) وسيوجد من يوجزك، يا طوني، في أنطوان عبدالنور، إذ لم يكن يجوز إثبات الدلع على الغلاف الرصين، ناهيك بالدكتور طانيوس عبدالنور، الجاهز، منذ سنوات لحفل التأبين، الجاهز لحفل التأبين منذ أن بات مثلث الدكاترات، إذ لا يسوغ له أن يكون مثلث الرحمات، وإن كان، ذات يوم، بين القيمين على أوقاف الروم.

.. ولا أوقاف الروم تكفي، يا طوني، ولا خلية انجلز (لعنه الله ولعنها)

ولا أن يخطئك دومينيك شيفالييه، في المطعم، يوم كانوا، كل يوم، يندرون بالخراب الكبير وكنت «تظن» أن شيئاً لن يحصل فيكون أدهى مما كان يحصل. كان هذا الظن قبل زخة الرصاص أمام بيتك بثلاثة أشهر ونصف الشهر، فهل كنت ما تزال عند هذا الظن وأنت تنزل الدرج، خلصة، في ليل الخامس والعشرين من حزيران؟ ما عاد لك أن تظن شيئاً، من عشرة أشهر، ولم تكن، في المطعم، عند حسن ظن أستاذك بك، يا طوني، ولم تكن عند حسن ظني بك، بعد ذلك المساء بثلاثة أشهر ونصف الشهر.

وهل مرت بخاطرك باريس الصغيرة أو ضحكة ابتك (وهل رأهما المؤرخون وراء نظارتيك) وأنت في الجامعة الأمريكية تعدّ، بين أولئك المؤرخين لمؤتمرهم الذي تذكرك، بعد ذلك، وأنى للمؤتمر أن يتذكر بشراً وأنى لحفل التأبين؟ رغم ذلك لا أراك اليوم (لا أراك اليوم) تحمل ضغينة لحمامات حلب ولا أسألك إن كان همّ تعدادها أخفّ عليك من همّ الدراجة الثابتة، فأنت في ذلك الكتاب أيضاً وأنت على الدراجة أيضاً وإن أتعباك. ولا تقل لي إن الإعداد للمؤتمر كان لهواً منك ولا أن المكان الوجيه في هيئة المجلة التي ولدت مَبْتَة (أو بين القيمين على أوقاف الروم) كان آخر شواغلك، فأنا أعرفك (إلى أن أقول العكس، بعد قليل) وأنا لا أزال حياً، يا طوني. أما حفل التأبين فلا شأن لك به قطعاً (وإن يكن لك ضلع ما في الإعداد له) وذلك لأن أحداً لن ينزل لك عن دوره في الكلام.

هذا ونحن ما نزال على عهدك بنا. أجمل أوقاتنا ساعات التواطؤ الحار على الغائبين منا، المقيمين في آخر الشارع، أولئك الذي يصلون إلينا بعد قليل. والمتعة أقل حين يكون التواطؤ على الذين لا نعرفهم أو لا نقابلهم إلاّ لمأماً. ولا أقول أن هذا لا يؤذي ولا أقول أننا لا ننتظر أن يموت أحداً لنقع في حبه دفعة واحدة. فنحن، على النقيض من أولي الأمر، في هذه الدنيا، لا نصل من الدعابة إلى القتل. لذا حزن الصحبة جميعاً، يوم رحلت يا طوني، هذا أقل ما يقال، ولا تسألني عن هذا أو ذاك منهم، لا تتخابث. حزنوا جميعاً، يا طوني، حزنوا جداً، أقول لك. وحياتك!

... ولا يكفي شيء، يا طوني. فليس عندي منك إلا عشرات الصور وأنت عشت اثنتين وثلاثين سنة وهذا زمان طويل. بدأت الحديث إليك وكأنني أعرفك. ولكن هل يعرف أحدٌ أحداً؟ ماذا كنت تصنع في باريس الكبيرة طوال تلك السنوات، بعد أن وافت المنية خلية انجلز؟ أية سبل سلكت حتى بلغت العشرين يوم التقينا أول مرة؟ وكم مرة تجالسنا في هذه السنوات الأخيرة؟ عشرين مرة؟ ثلاثين؟ لكن أحداً لا يعرف أحداً، وليس يكفي أنني لا أقيم لك على الجريدة تمثالاً ولا عشرة.

لا أراك اليوم. لم إذن هذا النثر المجهد؟ ومن أين وفد عليّ اليوم هذا الرأي الغريب: أن أقول، أن أكتب: «يا طوني»؟ فليس لصيغة المخاطبة إلا غاية واحدة: أن نزوغ من القول (في لحظة تامة): إن طوني مات: قتله جنود الجائحة وهو ينزل الدرج ليرجوهم ألا يقتلوا أحداً ممن حوله، وانتهى أمره قبل أن يدفنه أهله. مات وانتهى أمره وإن تكن لا تزال له حياة آخر الليل في عيون لا تحصيه لأن الحي لا يحصى.

إلا أنه مات.

عبد اللطيف بيضون

اختار إذن أن أقدم إليكم ذلك الرجل (*) الذي جلس بطربوشه لأخر مرة في مضافته الريفية قبل ثماني سنوات شهراً بشهر. أغادر وجه أبي في أغوار العمر التي يملأ حناياها جميعاً وأقدم إليكم الرجل الذي تعرفون. وذلك أن العمر كله قد لا يتسع لاسترجاع وجه الأب وكتفيه وحركات يديه، لأنترعه من جسدي ومن زمني ولأعرضه في الكلام. بلى تعود على الفور صور قليلة إن حاولت هذا الاسترجاع. أراني في أول صورة حافياً بين أشجار الزيتون ملتصقاً بساقه القوية في أول الليل، وأنا في الخامسة من عمري، عام ثمانية وأربعين. كانت بندقيته على كتفه وكنت أنظر إليها وإليه، إلى أوسم وجهه في عيني على الأرض وأقوى رجل في العالم. كان مصباحا الطائرة النافورية واضحين بين النجوم القلائل وكان أزيها في أذني. كنا نهجر أول مرة.

ثم تحضر صورة قوية أخرى. أراه وأنا في الثالثة عشرة يحملني إلى مقام السيدة زينب قرب دمشق يستخير الله في أمره بعد أن تعطل صفى في بنت جبيل، لنقص في المعلمين، ويسأله في عزته أن يحميني وأنا بعيد عنه في مدرستي الداخلية الجديدة وأن يعينه على تدبر الأقساط. ثم أراه في العشرين يودعني باكياً على رصيف المرفأ وأنا راحل إلى

(*) والد المؤلف، ونائب بنت جبيل، توفي في ١٨ تشرين الأول ١٩٨٤. وألقيت هذه الكلمة في أربعينه التي أحيها مجلس السواب والعائلة في الكلية العاملة ببيروت يوم ٢ كانون الأول.

باريس . ولا ألبث أن أرى له صورة حضرت في الواقع قبل الأخريات ولكنني أرجأت تبينها لأفسح لهن في المجال: صورته وهو يستقبلني باكياً أيضاً يوم رحل أخي محمد . تلك صورة لم أطقها يوماً أكثر من لحظة . فأبعدها إذن مرة أخرى وأكتفي بالقول : الله الله يا أبا أحمد ! لم تحضر أول ما تحضر باكياً ولم أراني وإياك أولاً في صور الرحيل ؟ أنا في غسق الذاكرة حاف ملتصق بسافك وأنت أقوى رجل في العالم ونحن راحلان . وأنا في أقرب الصور أزر قميصك على سرير المستشفى وأنت أرق الرجال في العالم ولكنك راحل . تلك هي رحلتنا معاً وذلك هو العمر .

قد لا يتسع العمر لجلاء الصور كلها وليس لما استحضرت منها ميزة على سواها إلا سرعة الحضور . أين سأجد الوقت للوجه الطافح بحمرة الصحة والوسامة وهو يعرض علينا ساعة بعد ساعة وعاماً بعد عام قدوة الرضا وقدوة الغضب ، قدوة التحسب وقدوة الاقدام ، قدوة الحكمة الحذرة وقدوة المحبة المبذولة . وكيف أسترده كلاماً تكاثر مع الأيام في أغواري من فم لم يكن يكثر الكلام إلينا ، وكيف أسترده العسل الداكن في نظرة وجه لم يكن يقبل ذويه كثيراً ولكنه كان ينظر إليهم بفمه وبعينيه ؟ أترك الآن هذا الوجه ، وجه أبي ، أتركه لنجوى متمادية بيني وبينه . أترك وجه الرجل المعتمر طاقية صوفية نجلس إليه حول الصينية القش ساعة العشاء وأعود إلى الرجل الذي تعرفون . الرجل الجالس بالطربوش في زاوية المضافة .

جلس في تلك المضافة احدى وعشرين سنة . وجلس قبلها أربعاً وعشرين في مضافة أبيه الذي أورثه مكانه عندما شاخ بالرغم من أنه كان صغير إخوته . وجلس بعدها أعواماً ثمانية في مضافته البيروتية ، على كره ، ينتظر ويدّخر ويبيع من أرض أبيه ليعيد بناء المضافة العاملية التي زلزلتها القذائف الإسرائيلية عام سبعة وسبعين . كانت المضافة البيروتية بجرس والجرس بدعة لا تطيقها أبواب المضافات . ما الذي كان يفعله هذا الرجل ذو الطربوش الذي أربى جلوسه على نصف قرن ؟

أتراجع خطوات إلى الطريق وأدخل عليه من باب بيته . البيت المفتوح

بيت مفتوح حقيقة ومجازاً. مداخلة أربعة مشرعة على الطريق تلجه من أيها شئت، وفي الوسط باب المضافة. المضافة مدار البيت والبيت كله أعجوبة يشيب لها رأس أي مهندس يقيم حساباً لحياة الأسرة المغلقة ولثمن الأرض. والحق أن المهندسين براء منه لأن أيّاً منهم لم يُجر برسم تصاميمه قلماً وإنما صمّمه صاحبه. صمّمه ولبث بينه أربعاً وعشرين سنة ولم يكن أكمله عندما هدمته القذائف. لم يكن قصراً وقد بنى مئات الجنوبيين أفسح منه وأجمل في سنة واحدة. واشتغل صاحبه، وهو بينه، مع نفر من أهل التقوى بتشيد واحد من أفسح نوادي الحسين في جبل عامل، آنذاك، وهبه الأرض وأنجز بناءه في سنتين أو ثلاث. وأما البيت فكان سر صاحبه. غرفة ونصف غرفة لأسرة كانت عشرة أنفار. ونصف الغرفة الثانية للسفرة. غرفتان أخريان شاسعتان مأهولتان بالتبغ وأدوات الزراعة وبالألواح الطويلة والمناصب المعدّة لمُدّ الموائد. وفي الخارج مصطبة تغطي ما يقرب من نصف الحديقة وشرفتان مسقوفتان لا تنقص مساحة أيّ منهما عن مساحة الغرفة الرحبة التي تليها المصطبة والشرفتان للموائد أيضاً ولجلوس الضيوف.

هذا في الدور الأسفل تحت الطريق. في الدور الأعلى، على الطريق، حجرات ثلاث. المضافة يليها من الشمال الصالون وهو توسعة لها. ومن الغرب غرفة تبدو وكأنها غرفة للنوم، ولكنها في حقيقة أمرها غرفة الخلوات التي قد تتمخض عنها جلسات المضافة وغرفة الهاتف. هذا ويوجد الخارج من الصالون نفسه في غرفة للسفرة لم ينجز تجهيزها. أما قاصد المضافة فيلج إليها من شرفة فسيحة أعدت لضيافة الصيف.

كنا نحب بيتنا العاملي بقلوبنا. نحب برده وحره والمساند والحصائر في حجرة الأسرة وصفات المضافة المخلعة. ولكننا، بعقولنا الحديثة الصنع، كنا نسخر من هندسة هذا البيت كثيراً فنغضب أبانا دون عمد. كان يخلع إذ ذاك طاقة الحنان ويعتمر طربوش السلطة ويجيئنا قائلاً: إن من لا يعجبه هذا البيت ما عليه إلا التسمير لبناء سواه.

كان ضوء النهار خافتاً في المضافة تحجبه الشرفة فلا يصل إليها إلا من إحدى الغرفتين المحاذيتين. كان الضوء مؤثلاً مع تواضع الرجل الجالس في

الزاوية ومع غياب الأبهة عما يجري في المضافة. أما الذي كان يجري فيصعب حصره. إذ يتراوح بين الحديث المستفيض في العلاقات الدولية وإقناع ابن مهمل ببذل مزيد من المعونة لأمة العجوز. كان الوقت متسعاً لكل شيء. لحلّ خلاف بين زوجين أو على قطعة أرض، للمساعدة في تخليص معاملة أهملت في القائمقامية، للضغط على ملتزم تأخر في إصلاح طريق، لاستعادة حكاية من أيام المهجر أو من أيام مقاومة الانتداب أو من أيام الحرب الفلسطينية، لسماع قصيدة من شاعر أو نبذة من سيرة صالحة يلقيها شيخ زائر، للمعوز الذي يطلب تعيينه حاجباً للمدرسة والمعلم الذي يريد الانتقال إلى قريته من قرية مجاورة، ولمزارعي التبغ الذين كان الرجل واحداً منهم ولم يكن من كبارهم. ولسياسة الدولة ولسياسات زعماء البلاد وللصراع العربي الإسرائيلي ولأحوال الجنوب. كان في الوقت متسع لكل شيء ولم يحصل أن زعم الرجل للمعلم الذي يطلب نقله أنه لن يتمكن من ملاحقة طلبه في بيروت لانهماكه في انتخابات رئاسة الجمهورية أو في ذبول أزمة انترا. هذا مع أن الرجل شبه الأمي الذي ترك الكتاب ليرحل يافعاً إلى ديار الغربية لم يكن يتهيب موضوعاً ولا يخشى الخوض في جدل. بل كان لا يني يستقصي ويتدبر. فكتب مثلاً في أزمة أنترا مداخلات طويلة لم تطعن فيها مطالعات الخبراء. ولكن أهم خبراته كانت خبرته بالناس. فحين كان غيره يؤخذ بثوب يلبسه زعيم، كان هو يتسم ويقول: الرجل نعرفه منذ أربعين سنة . . .

موضوع واحد لا أذكر أنني سمعت له ذكراً في المضافة قبل وسط السبعينات. وهو موضوع العلاقات بين مسلمي المنطقة ومسيحييها. لا الفتنة كانت تخشى ولا كان الرجل أو زواره يجاملون التعايش. كان غياب الموضوع عن المضافة إشارة إلى غيابه عن الأرض وإلى أن لقاءات المضافة ومسلّك صاحبها ضمانه حياة لاستمرار هذا الغياب. كان الرجل مسلماً لا يعدل ملك الدنيا بفرض صلاة، ولم يكن محتاجاً إلى من يعظه بحقوق الشيعة. ولكن الحرص على الدين وعلى الطائفة معاً لم يكن ينقص من حق المسيحي في المضافة قيراطاً ولا كان يشعره بالغربة أمام صاحبها. لم نكن وصلنا بعد إلى تعددية الاحتقار التي يهتف دعائها: لتكن تعددية ما دمنا

أفضل منكم وأرقى . ولا كنا وصلنا إلى مساواة الظرف القاهرة التي يهتف دعائها: لتكون مساواة ما دام الظرف لا يسمح بأن نعود سادة عليكم كما كنا . لم نكن وصلنا بعد إلى الحرب الأهلية . وقد مات عبداللطيف بيضون ولم يصل إلى الحرب الأهلية أبداً . تلك أولى عبر المضافة .

العبرة الثانية هي أن الوقت متسع لكل شيء . معالجة الضائقة الفردية تستحق أن يبذل لها الوقت بلا حساب وتستحق بذل الوقت أيضاً كبار المحن . وحين يثبت رجل على هذا المبدأ سحابة نصف قرن لا يهون عليه أن يرسف الجنوب في الاحتلال وهذه محنة كبيرة ، ولا يهون عليه أن يقف الجنوبيون عند بآتر وهذه آلاف المحن الصغيرة . يستحق تحرير الجنوب وقتنا ودمنا ويستحق جهدنا أيضاً حجب دماء الجنوبيين وتيسير العمل والدواء لجنوبي واحد . والذي لم يكن يحتمل ألم الجنوبي الواحد بيسر لم يكن يحتمل قتل الجنوبيين برضا . لم يقل عبداللطيف بيضون للجنوبيين : موتوا بكثرة ما دام موتكم يرفع رؤوسنا . كانت فلسفة المضافة فلسفة حياة ولم تكن فلسفة موت . وكان صاحب المضافة يرى أن اضطراب الجنوبي إلى الموت أحياناً لا يبطل كون الحياة حقاً أصلياً له يرفعه في وجه نفسه وفي وجوه زعمائه وفي وجه الدولة وفي وجه العدو . وقد رفع عبداللطيف بيضون هذا الحق حلماً كبيراً وغابة من الآلام الصغيرة إلى أن مات .

العبرة الثالثة هي أن شرف الأخلاق لا النسب ولا القوة ولا المال ولا الحيلة ، هي حصن الزعامة الحصين . كان الرجل ذو الطربوش رجلاً ممدوحاً طيلة حياته . وقد بقي في خزائنه قصائد قيلت في مدحه تملأ ديواناً ، وفيها من حميد الصفات المضافة إليه معظم ما في المعجم . ولكن أوقع تلك الصفات وأكثرها دوراناً على الألسنة في حقه كانت واحدة : الأدمية . كانوا يقولون : هذا رجل آدمي - وهي صفة تشهد لمطلقها قبل أن تشهد له . فالأدمية من آدم . وإطلاق الصفة على صاحب المضافة يشير إلى شدة الشروط التي يفرضها مطلقوها على شخص ما ليسلموا بنسبته إلى بني آدم لا إلى بني السبع ولا إلى بني الضبع . وذلك أن الناس رأوا عفواً في سيرة الرجل حلاً ما ، رجراجاً بالطبع ، لمشكلة قديمة وعويصة هي مشكلة العلاقة بين

الأخلاق والسياسة. تؤول هذه المشكلة إلى سؤال: هل للأخلاق مكان في السياسة؟ ويُؤول هذا السؤال بآخر: هل الناس قيمة السياسة أم هم وقود غاياتها وأدوات أربابها؟ كانت مضافة عبداللطيف ييضون تعلن جواباً: السياسة للناس. السياسة للناس: هذا أولاً. الحياة حق أصلاً ولو كان الموت بأيدي البشر مفروضاً عرضاً: هذا ثانياً. الوطن عشرة بين أُنُداد لا تعايش بين جماعات موتورة: هذا ثالثاً. تلك هي عَبر المضافة الثلاث وهي ما يبقى للجنوب وللبنان من الرجل الأدمي. تلك هي أمانته إذن في أعناق ذويه ومحبيه وفي أعناق اللبنانيين. وهي أمانة قَدَرها قَدَرها لبنانيون ودعوه في موكب لم يعرف الجنوب له نظيراً منذ عهد طويل على رغم كثرة الجنائز فيه. ودَعوه بدموع ملتهبة وهم يعلمون أنهم يودعون رجلاً غادر منذ زمن طويل ما يدعى بمراكز القرار، رجلاً عائداً إلى جوار بيته المهدوم بلا سلطة وبلا سلاح.

وبعد، فقد بقي من الصور ما قد لا يتسع له العمر. شقّ عليّ حديث الأب فانسَلت منه إلى حديث الزعيم. وشقّ عليّ حديث الزعيم فمَوّهته بحديث البيت والمضافة. وبقيت صور وصور أودعكم منها بواحدة. الرجل مكشوف الرأس في سرير المرض. قطع حديثنا بلا إنذار ودخل في صلاته، وهو جالس. أختلس النظر إليه وقد سرى خشوعه إلى ظهري وإلى أصول شعري سريانا يشبه ديب النمل. أختلس النظر وأتساءل: من أين يأتي بهذا الضعف السماوي رجل عاش ملكاً بين ذويه! من دنيا القسوة التي نحن فيها أخرج عليكم بصورة هذا الصلاة. صورة الضعف المتوصل إلى أقاصي الرقة لعله يغسل شيئاً من قسوة العالم علينا ومن قسوتنا على أنفسنا. بوحى هذه الصورة أشكركم أشخاصاً ومؤسسات. أشكر لكم بأسم أهلي حرارة المواساة ولطف المؤازرة، وأشكر باسمكم أركان الدولة وقادة البلاد وأرباب المقامات الروحية. أشكر من دعا معنا إلى هذا الحفل ورعاه ومن أسمعنا فيه كلمة طيبة. أشكر القيمين على هذا المكان الخير وعلى رسالته المباركة. وأشكر المغيّبين الذي يتوجّهون إلينا من الجنوب بإشارة أو بخاطرة. ولتكن سلوانا في سلامتكم وفي عافية لبنان.

رشيد كرامي

أول الألفاظ تبادراً إلى الخاطر(*) هو لفظ «الركن». كان رشيد كرامي ركناً. وقد لا يجاوز السبب في حضور هذا اللفظ قبل سواه أنه قديم الاستعمال عند فقد الأعزة الكبار. فإن الأعراية كانت تقول إذا غيب الموت من ترى فيه ملاذاً لها، أكان أباً أم أخاً أم زوجاً: «انهدم ركني». تلك عبارة نعلم أنها كانت تقال قبل ألف سنة وأكثر. ولكن الأمر، على ما أرى، يجاوز بكثير، في حالة رشيد كرامي، أن يكون مجرد عودة للعبارة المألوفة في مناسبة من مناسباتها التي لا يني يتيحها الموت، وهي لا تحصى.

كان رشيد كرامي، في مخيلة اللبنانيين، من أحبه منهم ومن أبغضه، ركناً. كان ركناً، في مخيلة من فطن إلى هذا اللفظ، وهو يحاول نعتاً لرشيد كرامي، وفي مخيلة من لم يفطن إليه. أرى هذه الصفة، عين اليقين، ملازمة له طيلة سني الحرب اللبنانية، في الأقل، ولا أراها لازمت غيره من الساسة هذا القدر من الملازمة، طيلة السنين المذكورة نفسها. وليس في هذا نقص من قدر أي سياسيٍ نشير إليه. فنحن قد نجد لهذا أو ذاك من ساستنا صفة أكثر رونقاً، في ظاهر الحال، من صفة الركن. فنقول مثلاً إن فلاناً من الناس قائد وإن الآخر زعيم وإن الثالث هو السياسي بين الساسة. لكن صفة الركن تبقى برشيد كرامي أولى.

(*) كلمة ألقيت في ندوة دعا إليها النادي الثقافي العربي وندوة العمل الوطني والبقاء
الوحدوي، في الذكرى الأولى لاغتيال رشيد كرامي. وقد أقيمت الندوة يوم
١٩٨٨/٦/٧، في فندق الكارلتون.

شكل رشيد كرامي حكومته الأولى في الحرب في الأول من شهر تموز سنة ٧٥. وكانت تلك مناسبة من المناسبات الكبرى النادرة التي صدق فيها اللبنانيون حق التصديق أن ما كان يسمى «الأحداث» يومذاك آل إلى نهاية. وقد عمّرت تلك الحكومة نحواً من عام ونصف عام لم تزد الفتنة خلالها إلا استعاراً. كانت خبرة اللبنانيين بالحرب لا تزال، إذ ذاك، طرية العود، وكانوا لم يلاحظوا بعد مدى قدرتها على توليد نفسها وعلى الانبعاث من أصلاب التسويات. لذا قد يسوغ القول أنهم لم يكونوا محتاجين إلى ما هو أكثر من حكومة جديدة ليصدقوا أن السلام عاد. على أن هذا القول يعود غير سائغ إن لم نضيف إليه أن اللبنانيين كانوا ينتظرون رشيد كرامي لا غيره على رأس الحكومة الموعودة. كان وجهه الأليف عندهم هو وجه السلام وكانت عباراته الرتيبة هي كلمة الدولة. ولأقل مرة أخرى أن هذا الأمر لم يكن يفترق فيه من أحبوا الرجل ومن أبغضوه. كانوا، على اختلافهم في الرجل، يركنون إليه، وهذا هو الفعل الأول الذي تسعف به اللبنانيين صفة الركن مطلقة على رشيد كرامي.

ومن ذلك أنه عاد فعادوا. كانت سنوات مرة قد تقصّت حين شكل الرجل نفسه حكومته الثانية في الحرب يوم الثلاثين من نيسان سنة ٨٤. وكان اللبنانيون قد باتوا ذوي دربة على القراءة في سراب التسويات إذ وجدوا كلاً منها مخرجة إياهم من أتون لتزج بهم في آخر أعظم هولاً. كانوا قد كفوا، وهم يفرقون في الدماء والنيران، عن التعلق حتى بحبال الهواء. رغم ذلك صدّقوا حقاً، حين أطل عليهم رشيد كرامي بما سمّاه حكومة الاتحاد الوطني - ولم يكن مازحاً - أن حالهم هذه إلى نهاية.

صدقوا الرجل مرة أخرى وركنوا إليه لأنهم كانوا ينتظرونه وظلوا يقرنون السلام بوجهه وكلمة الدولة بعباراته طيلة سبعة أعوام ونصف العام تقصّت جحيماً مقيماً أو متجولاً بين استقالة الحكومة الكرامية الأولى ومجيء الثانية. كان اللبنانيون يقدرون للرجل مسعاه ولا يرون في خيالاته المتواليات خيبات له وحده، بل يعدونها خيالاتهم هم أيضاً في مواجهة ما يواجهون. هكذا صمد اعتقادهم أنهم يوم يستحقون السلام سيستحق رشيد كرامي لا سواء أن يعلن

عليهم حلول السلام فيهم. صمد هذا الاعتقاد والرجل صامت أو شبه صامت في طرابلس، مدة أعوام سبعة ونصف العام. وصمد أيضاً والرجل، في رئاسة الحكومة، يمسح الخيبة بعد الخيبة والجرح بعد الجرح ويؤول به الأمر إلى التنسيق بين فرسان الخراب دفعاً لبلاء المدينة بجولاتهم وصولاتهم. بقي اللبنانيون عالمين أن الرجل كبير وأن المنصب هو الذي أخذ يصغر عليه. وبقوا عالمين أن اضطراب الركن إلى المضي في حمل ما يحمله إذا بدأ يضيّمه، فإن ذلك ليس إلّا وجهاً من وجوه ذلهم، هم أيضاً، بالحرب وبرعيلها. كانوا عالمين أن الرجل ركنهم هم، وإن رأس ساخراً مجامع أركان الحرب، وأنه عائد إليهم يوم تنتفض سخريتهم هم من تحت ركام الذل لأنهم لم يغادروهم قط ولم يغادر نفسه.

من أين جاءت إلى مخيلة اللبنانيين، على اختلافهم، صورة الركن هذه؟ أحسبها جاءت أولاً من طرابلس المدينة، أي من بعيد. من قرون كثيرة بقيت طرابلس، خلالها، على مدينتيها من غير تقطع يذكر. هذا بينما كانت مدينة صيدا وبيروت تعلو وتهبط. هذه المدينة ماثلة في شخص رشيد كرامي. في انفصال الشخص العام وبرزه وفي دفعه الشخص الخاص إلى الظل حتى ليكاد يستغرقه. هذان الانفصال والبرز ليسا إلّا ملابسة السياسة للشخص وإعراقها فيه وإعراقه فيها. والملابسة المذكورة مهينة الشخص للرسو في موقع الدولة، وهو موقع العام الأمثل، لا لقيادة الجمهور. فهي تردنا إذن إلى صورة الركن. والملابسة نفسها ظاهرة بأصلها المدني، في جسم رشيد كرامي وفي نبرة كلامه ومستواه. كان الرجل وهو يتقدم في العمر قد انتهى إلى شيب كاسح وإلى ترهل معتدل ومطمئن مال بزوايا وجهه وكتفيه شطر شيء من الاستدارة. وكان ثقل أجفانه وكثافة حاجبيه يلطفان من حدة نظرة ظلت تشي وحدها بقوة ملجومة. وكان اعتدال طوله يضفي على مشيته ثباتاً مع بطئها. كان كل شيء فيه يقربه ممّا يسمى بالهية وهو ظهور القوة دونما إفراط في عرضها ولا تعمّد له. هذه الهية هي صفة الدولة حين تقيم في نفوس الناس، أي حين تصير ركناً لجماعتهم، لا ينتبهون كثيراً إلى وجوده، بل يركنون إليه عفواً ركون المرء إلى صحته حين لا يكون ذا علة.

ثم إن هذا المزيج نفسه من القوة والبطء ومن الاطمئنان والتصميم هو صفة نوع بعينه من السياسة: السياسة المؤالفة للدولة ولاستتباب الأمر والمخالفة للاضطراب ولنفسي العنف. ولعل في كلمة الصبر خلاصة للسياسة المذكورة. فإن السياسة، في الأصل، ألفة ما بين الصبر والمبادرة. وهذا هو وجه اختلافها عن الحرب. فربما وجد في الحرب صبر استراتيجي. إلا أن المبادرة الحربية تجيء، بعنفها الساطع، على صورة الصبر النافذ. لم يكن رشيد كرامي يكره المبادرات حين يجد لها محلاً، ولكن كان يغلب على شخصه السياسي عنصر الصبر أي دأب الدولة وثقلها أيضاً. ذاك ما كان يظهره للبنانيين وكأنه صورة مجسمة، في السياسة، لمعاداة الحرب ولنهايتها. وذاك ما جعلهم لا يرونه محارباً، بأي حال، مهما يطل مكثه بين المحاربين.

أما كلامه فكان أيضاً ابن المدينة وسياستها ودولتها. وحين أقول المدينة لا أستبعد الريف وخصوصياته الضيقة المتشابكة فحسب بل أستبعد معه أزقة المدينة نفسها. حين كنا صحافيين وقراء نتنظر من رشيد كرامي، بكل ميلنا الريفي إلى القبل والقال وبكل قلقنا على الغد أيضاً، أن يروي لنا تفاصيل ما جرى في اجتماع ما، كنا نؤوب من انتظارنا بما بات يسمى، مع الأيام، «أسطوانة الأفندي». ولم يكن هذا ليرضينا، بأي حال. كان رشيد كرامي يرى أن للسياسة دائرتها المصون وأن ما ينبغي ظهوره من هذه الدائرة إنما هو القرار، حين يتخذ، لا السعي الذي هو شأن السياسيين وحيز مواجهاتهم. وقد لا يكون في هذا التحفظ ما يرضي ذوق أيماننا التي تشهد ميلاً إلى دمج السياسة بالإعلام، في دول هي مثلنا المعلنة أو المضمرة. ولعل الأفندي كان سياسياً قديم الطراز، بعض القدم، أو لعله، وهذا أقرب احتمالاً، كان مدركاً أن الجدل السياسي المفتوح ما يزال عندنا غير ممتلك ما يكفيه من ضمانات الأيلولة إلى حاصل مستقر ولا ما يكف عنه شر التحول إلى فتن مستطيرة. لذا كان رجل الدولة يصبر ويطلب إلينا الصبر ويعلننا بين القرار والقرار بأن المتجادلين جميعاً سيفيئون إلى «خير هذا الشعب ومصلحة هذا البلد».

لم أحظ بمجاسة رشيد كرامي إلا مرة واحدة. كان ذلك في خريف ١٩٧٦، حين حضرت إلى مجلسه، ليلاً، وكان رئيساً للحكومة وحوله رهط

من عليّة القوم، لأروي له كيف دمر العسكر الإسرائيلي وملحقاته اللبنانية قرية حانين. كنت أعلم أنه لن يستطيع أن يرد الغائلة، بعد أن وقعت، عن مشرّدي حانين. لكن ما طيّب خاطري هو أن الرجل سألني أسئلة كثيرة لا عن حانين وحدها، بل عن محيطها كله. فبدأ لي أنّه يحاول الإحاطة بما يجري لأنه سيفعل شيئاً ما حالما يستطيع فعله وإن طال عجزه وعجزنا سنوات أو عقوداً. قبل هذه الجلسة وبعدها، كنت وبقيت واحداً من ألوف مؤلفة من اللبنانيين سايروا رشيد كرامي في بعض خطاه ولم يسايروه في غيرها. ولا أستبعد اليوم أن يكون قد أخطأ أحياناً حيث امتدحناه وأصاب أحياناً حيث انتقدناه، ولكن هذا شأن يطول البحث فيه. وما زلت أرى، بعد أن غاب، أن تكريمه لا يكون بتحنيطه، بل باستئناف الحوار معه، دون استبعاد الحدة من الحوار، وكأنه لا يزال حياً بيننا. على أن لفظة «الركن» لم تحضرني اليوم وأنا أكتب هذه الكلمة. وإنما حضررتني، قبل سنة، قولة الأعرابية «انهدم ركني» حين وصلني نبأ اغتيال الرجل وأنا يومها في باريس. ولا أحسبني مبالغاً في افتراض وحدة اللبنانيين ليست لهم إذا اعتقدت أن كلاً منهم أحس يوم انهيار هذا الركن بفراغ ما تحت مرفقه.

كان رشيد كرامي يحب أن يعتقد أننا شعب وأنا بلد. ولعلّه حين كان يسمّنا بالذكر المتكرر لمصلحة الشعب وخير البلد كان يأمل أن يحمل كلاً منا على التفكير ولو مرة واحدة في ما يمكن لهذه الكلمات البسيطة أن تنطوي عليه من معان. على أن معظمنا، في ما أرجح، لم يلب دعوة هذا الرجل. فلعلنا نجعل من ذكره مناسبة لتلبية تلك الدعوة ونستمع مرة أخرى، ولكن بأذان واعية، إلى أسطوانة الأفندي.

منفذ (ج)
موسى الزين شارقة^(*)

عكوف عليك الشعر زَاغَتْ مَطَالَعُهُ
وكان الذي يرضيه أَنَّكَ صَائِغُ
عكوف عليك الشعر لا متكلِّفًا
فَأَنْتَ حَبِيبِي مَا دَهَاهُمْ أَجْبَتِي
تخاطبني أشباحهم وأجيبها
وَأَنْتَ أَخُو أُمِّي وَأُمِّي وَصَاحِبِي
ولم يَبْلُ عَزْلُ لَفِّ شِعْرِ فَتَوْتِي
ولي أَذُنٌ مَشْدُودَةٌ نَحْوَ جَائِلِ
ضُحُوكِ تَحَامَتِ الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا
فَحَالَتْ طَرَابِيشُ وَمَالَتْ عِمَائِمُ



فِيهَا أَيُّهَا الشَّيْخُ الْجَمِيلُ كَأَنَّمَا
هَدَأَتْ فَهَبَ الْمَوْتِ هَبَّ نَسَائِمِ
وَوَدَّعَتْهَا بِنْتُ الْجُبَيْلِ وَتَيْنَهَا
فَوَدَّعَتْ الْخَالَ الَّذِي زَانَ خَدَّهَا
زَمَانَ ضُحَاهَا حَوْمَةٌ وَحَمِيَّةٌ
وَيَا آخِرَ الْأَدْوَاغِ فِيهَا يُظَلُّهَا
أَلَمٌ بَنَى غُبْرُ الْقُلُوبِ لِأَنَّهُ
وَأَهْلَةُ مَنَا الْخِيَامِ فَمَرَّجُهَا
وَأَهْلَةُ مَنَا الْخِيَامِ وَأَهْلُنَا

(*) الشاعر العاملي المعروف، وهو خال المؤلف. توفي في تشرين الثاني ١٩٨٦ ونشرت هذه القصيدة في مجلة الكفاح العربي بعد أسابيع من وفاته.

تسوق إليها الأنس وهي تشايعه
 من الصفديّات الحسان أصابعه
 عليه بلایانا فُغِمت سواطعه
 أحاور فيها الخوف والطقس رادعه
 أنا اشتقته أنى يجىء لا أدافعه
 ويا سرّنا المكنون شفت براقعه
 لدى جبل يُخزي الشموخ تواضعه
 ولم يستفد بالعلم ما لا يضارعه
 فتطرق من فجج الصراخ صوامعه
 وتطلب في الحقّ الجمّام سَمَاده
 طيوف تخفت في سَراهم مواضعه
 نفوساً وقد ضُمت عليها أضالعه

* * *

تَوَزَّعَهم من كلّ أفق مَنَازعه
 فيدعو الذي ولّى وذاك يمانعه
 وساحاته مسبيّة ومخادعه
 وأحبط قالیه وخاب مُوادعه
 كأنّ أبانا تُستعار مراضعه
 لئلا تُرى أضرأسه وقواطعه
 فالوى وأسيافُ الطموح صوادعه

■ * *

وأملأ كأسى للهوى وأصانعه
 ويحزن قلب غادرته مجامعه
 يُراودني عن صورتى وأنازعه
 مَصارعُها في كل دارٍ مَصارعه

وتذكّره عهدُ الخيام وخيلكم
 ييش لكم عبدالحسين تحرّقت
 وتذكّره عهدُ السُجون تألّبت
 وأذكّرها أنصارُ يوماً وليلة
 أقول برارينا وهذا نسيمها
 فيا تاج نادينا وغرسة برّنا
 ربيت تعادي من يصعر خده
 لدى جبل لم يزدر العقل زينة
 لدى جبل التقوى يراها رهافة
 يُحاذر في الذرّ اللطيف جريرة
 وتُنش في ضوء النجوم دروبه
 فإن فتقته الشمس بانت جسومهم

وودعت لبناناً جفا عنه أهله
 يدافع فيه ناهش كيّد ناهش
 تراها ترّد الغائلات تخومّه
 وما سرّ إلا من غزانا وسامنا
 وصار يؤاخينا أخو البعد غنوة
 ويحمد فينا الذئب ناب وليّه
 وضاق بنا ربّ الفناء واحداً

ستأبى دموعي أن تظّل أليفتي
 فتدمع عين أنكرتها دموعها
 وما كنت نذاباً ولكنّه الردى
 وما المرء إلا في وجوه قليلة

- ٦ -

العبرة بالخواتيم

ليس علينا إلا أن نحذو حذو الأطفال
ونختار الاثنين معاً.
أفلاطون

معنى لبنان مطلع وفسحة لميثاق تعارف^(*)

يطل لبنان من حاضره ومن صورته المأمولة أيضاً، وطناً معلقاً على إرادات أهليه. وليس ما يعصمه سوى أن مصائر هؤلاء لا تستقيم إلا به وفيه. فإن أية من جماعاتهم لم تجترح بديلاً منه ولا هي قادرة على اجترach البديل. يبقى إذن أن يعصموا أنفسهم من زواله، لأن زواله ممكن من غير بديل يختارون. أما أمره معهم فكونه ضرورة حاصلة لهم وقابلة لمزيد من الحصول، وأما أمرهم معه ففي أيديهم أو يسعه أن يكون.

وذلك أن لبنان لا يستخرج على أنه وطن لا من تلقاء موقعه الجغرافي ولا من تلقاء تكوينه الطبيعي ولا من تلقاء تاريخه. فهذه، مفترقة ومجمعة، تلوح له بأكثر من احتمال، وإن يكن عدد الاحتمالات محدوداً وهي التي تحده. إذ إن كلاً منها مزدوج وفيه ضدان، على الأقل. البحر والقارة، أو الصحراء، في الموقع. والبحر والجبل والسهل الداخلي أو الساحل والداخل في التكوين. والوحدة والتنازع أو الاعتزال، والسيطرة والتواؤم، والانضواء والاستقلال في التاريخ.

ولقد غلب من الأضداد هذا أو ذاك، على امتداد التاريخ. ولم تكن الغلبة لتزيل حضور المغلوب، بل كانت تدخله، دخول المتربص، في تاريخ

(*) ورقة قدمت في اللقاء الذي انعقد في بلاترس - قبرص تحت عنوان «نحو ميثاق وطني جديد» وذلك من ٧ إلى ١٠ كانون الثاني ١٩٨٨. ثم نشرت في العدد الخاص الذي كرسته مجلة المنبر لـ «الجمهورية اللبنانية الثانية» (عدد أيار ١٩٨٨).

الغالب، وإلى حين. وهذه الأضداد، في حضارة اليوم، مفتوح بعضها على بعض، كما لم يسعه الانفتاح قط وقابلة للتمازج أو متمازجة. وليس لأي منها أن يدعي لنفسه الخلو من ضده ولا أن يمحي فيه. بل ينبغي، أن ينظر إلى حضورها الراهن، متضافرة، في أوضاع البلاد كلها، وينبغي، بعد ذلك، أن توزن العلاقات في ما بينها بميزان التعارف لا بميزان النفرة. والوطن يستقر بتعارفها.

على أن مقومات لبنان - موقعه وتكوينه وتاريخه - وإن يكن معناها رهناً بما يتمخض عنه شعبه من إرادة راهنة، يسعها أن تشير على هذا الشعب بما يحسن به أن يختار. وأولى إشاراتها - وهي من أحكام الموقع - هي أن حضارة العصر التي يحملها إلينا البحر، والعروبة والإسلام الضارين في عمق قارتين من ثلاث نتلقى رياحها، هي كلها، تركة لجماعات اللبنانيين جملة لا لهذه أو تلك منها منفردة. فما يسمى - بالنظر إلى أصله - حضارة الغرب (وهو اليوم حضارة العالم) إنما هو في الصميم من معيشة المسلمين، في لبنان وفي غيره، أي في تحصيل مآكلهم ومشربهم وتدبير بيوتهم وفي جلّ أزيائهم وفي تنظيم تواصلهم وتجهيز مدنهم وقراهم وفي ما يتلقون وما يحتاجون من مناهج عقلية ومعارف وفنون وفي سائر ما يستعملون من آلات وما يؤدون من أعمال. وهم لا يختلفون، في هذا الأمر عن المسيحيين.

ثم إن الإسلام والعروبة، كانا في الصلب من الحياة المسيحية الشرقية طوال معظم تاريخها وما يزالان. فالعربية لغة مسيحيي المشرق منذ قرون، ولغة قسم منهم منذ كانوا. وتراثها تراثهم إبداعاً وتلقياً. والعروبة والإسلام ماثلان في نظام عوائلهم وفي قيمهم أفراداً وجماعات وفي تقاليد الزعامة عندهم وفي رؤاهم للتاريخ وللحياة والموت وفي الكثير من عاداتهم وأذواقهم. ولا يستغرب شيئاً من هذا من كان يعلم أن الجماعتين فرعان لدوحة واحدة، لا من حيث الأصل الإبراهيمي وحسب، بل أيضاً من حيث الموثل المشرقي. هذا ناهيك بطول العشرة.

على أن الخصوصية المسيحية بقيت في لبنان وفي المشرق تراثاً دينياً وتنظيماً كنسياً وتقاليدياً محلية حفظت هوية الجماعات ورافقها انفراد متماد بفتح النسيج الاجتماعي فتحاً عميقاً على آفاق بعيدة، غريبة بخاصة. وهذا أيضاً لا يستغرب شيئاً منه من كان يعرف حدود فعل التوحيد الذي فعله الإسلام والعروبة، وهي حدود لا تزال واضحة في الأسوار المحيطة إلى اليوم بكثير من الجماعات في أقطار عربية مختلفة، وفي مصائر الدعوة إلى الوحدة العربية.

وإذا وجد من مسلمي لبنان ومن مسيحييه من يجنح اليوم إلى إنكار هذا البعد أو ذاك من أبعاد الشخصية اللبنانية، فإن كلا الفريقين إنما ينتهي إلى طمس جانب جوهري من جوانب شخصيته هو، فيتر صورته في عين نفسه ويتنكب عناصر من ذاته هو محتاج إليها ليستقيم بقاؤه ونموه. وذلك أن العداوة مآلها إلى افقار النفس فعلاً قبل إفقار الغير كذباً. والخصم مسوق إلى اختزال ما يجده في نفسه من خصمه، وهو هاهنا معظم وجوده.

إشارة أخرى من مقومات لبنان الحاضر إلى شعبه، وهي هذه المرة، من أحكام التكوين الطبيعي. فما يزال يوجد أثر من عناصر هذا التكوين الثلاثة (أي الساحل والجبل والسهل الداخلي) في استعدادات الجماعات المقيمة عليها. إذ يتململ الساحل ويذوي حين يحال بينه وبين الخليج البشري الذي يميّزه. ويفظن الجبل، عند الخطر، إلى أنه سلسلة من المعتزلات وليس معقلاً واحداً، على حد القول الشائع. ويرتد السهل الداخلي بجروده إلى غلبة بنى قبلية عليه ترقى إلى ما قبل عهد الأوطان. لكن أوضاع أي من الثلاثة لم تعد تستقيم في العزلة أو شبه العزلة. ويتبين أن ما قدمته، في هذا العصر، تجربة الوحدة اللبنانية، على علاقتها، لم يكن سراً ينكشف فلا يبقى منه أثر. وإنما باتت البنى الموحدة، ابتداء بالطريق والسوق وانتهاء بالدولة، حاجات لا فكاك منها، مرادفة للأمان والرفاه والحرية، من حيث هذه مطامح جماعية وفردية، إن لم يكن من حيث هي خبرات عمّت الجماعات، على السواء، في ظلال دولة لبنان المعاصرة.

إشارة ثالثة إلى اللبنانيين هي من أحكام التاريخ، ومؤداها أولاً أن ستة آلاف سنة من تاريخ البشرية المدون يسعها أن تكون إرثاً لهذا الوطن إذا كان هو إرثاً لشعبه بسائر جماعاته. وذلك أن التاريخ الذي اضطربت أحداثه على هذه الأرض، يتجاوزها في أي حال، شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، وإنها كانت تصنع قيمه (وكوارثه أيضاً) مرة وتلقاها مرات. فلا مسوغ لحشد قيم التاريخ كنوزاً تحتكرها هذه البلاد، فكيف يجعلها كنزاً لهذه أو تلك من الجماعات المقيمة الآن عليها. ومؤدى الإشارة نفسها ثانياً أن تاريخ هذه البلاد وتاريخ كل واحدة من الجماعات المكونة لشعبها يحتمل - على ما قدمنا - كل المعاني. فلا يتيسر طبعه بطابع واحد تزعم له الديمومة. من ذلك أن الجماعة المعتدة بمقاومتها حفظاً للاستقلال لا يستقيم لها رفع هذه المقاومة إلى مصاف السمة الثابتة إلا بإلغاء قرون بتمامها من تاريخها لم يعرف عنها، في أثنائها، مقاومة تذكر. أو هي تضطر إلى تخوين هذا أو ذاك من قادتها وإخراجها، بعد رحيله بعقود أو قرون، من سوية الجماعة. والجماعة المعتدة بإسهامها في حفظ الإسلام تتناسى أيضاً كبوات لها طالت أجيالاً، تحت ريقة ولاية وسلاطين وخلفاء كانوا من المسلمين. وتناسى، قبل ذلك، خروجها المتكرر أو المتماذي على جماعة المسلمين ومخالفتها عدوهم حين كانت تلوح فرص للخروج. ذلك لا يبطل المقاومة ولا الإسهام، بطبيعة الحال، ولكنه يظهر أن التاريخ لا يسخر برمته لتوجه راهن، أياً كان، إلا تعسفاً وقهراً.



ومؤدى إشارة التاريخ نفسها ثالثاً، أن التاريخ ليس خادماً لدعوى الوحدة اللبنانية دون الفرق ولا لدعوى الاستقلال دون الخضوع. فقد اختبرت فيه أحوال متعارضة. هو لا يحول دون أن يسمي بعض لبناني اليوم طغياناً لفئة ما يسميه لبنانيون غيرهم تأسيساً للكيان. وهو لا يحول دون أن تسمي جماعة لبنانية غزواً ما تسميه أخرى فتحاً. وإذا كان لا يصح أن ينصب أي توجه راهن دلالة للتاريخ كله، فحق للتوجه أن يكون اختياراً بين ما يقدمه التاريخ

من احتمالات، والتوجه مجدداً نحو لبنان واحد يجد في التاريخ ما يخدمه، بل يخدمه التاريخ كله، إن لم ينظر إلى التاريخ على أنه محل إلزام مطلق وأنشئت وإياه علاقة حرة ولم يستغرق فيه الحاضر، مصالح والتزامات.

فإن رأس الحكمة أن التاريخ وإن لم يجر تسخير لتبرير الحاضر، لا ينبغي له أن يشمخ على مقومات الحاضر ولا أن يسحقه. وحاضر لبنان يسعه، بما فيه من مرارات، أن يخدم وحدة لبنان المستعادة، مجتمعاً ووطناً ودولة، وهو عاجز بأفقه المنظور، عن اجترار ما هو خير منها. والوحدة، على علاقتها في تجربة الأعوام السبعين الماضية، تستحق أن يعتبر نشوؤها المتدرج، عبر الأزمات، تاريخاً، وأن يسعف تاريخها هذا قراءة لتاريخ البلاد كله، توزع القيم بين مجرياته، لا لتزييفه بل للتربية بحقيقته. ولقد كانت نهضة التواريخ الخاصة والمحلية، قبل عشرين سنة، جانباً من هذه القراءة الجديدة واحتجاجاً على محاولة الانفراد بتاريخ البلاد لصالح مركز يزعم له دوام المركزية أو طائفة يزعم لها دوام الزعامة. كانت هذه النهضة، في بعض تجلياتها، زهواً بالماضي المنفصل عن الكل اللبناني الراهن لبعض الجماعات والمناطق. ولكنها كانت أيضاً في عمقها، توقاً إلى الانضواء في تاريخ شامل لا يتوسل الطمس ولا الاستعلاء سبيلاً إلى الوحدة. والنهضة المذكورة لم تعد تحمل هذا التوق، على ما يبدو، في سنوات العداوة الأخيرة. بل صار دأبها الاعتزال والمنافرة. ولكن في وسعها العودة إلى سويتها الأولى إذا بدا الوطن الجامع تحت لواء العدل والكرامة احتمالاً في المتناول.

وذلك أن الأمل في قيامة معنى مجدد للبنان المجتمع والوطن والدولة يتأسس أولاً على حشد القيمة في حاضر لبنان، أي في تجربته المعاصرة. فيستقيم بقيمة الحاضر هذه تحرر الشعب من عبوديته لتواريخه أي تجوله الحربيين ما يعرضه التاريخ كله من قيم.

والحاضر هو المصلحة. والمصلحة هي الموازنة بين مقومات للكيان لا يجوز أن يعتبر أي منها - ولو كان الاستقلال أو الوحدة - قيمة مطلقة بمعزل

عن غيره وعلى حساب هذا الغير. الاستقلال إذن على أن يكون شرطاً للحضور العزيز في أفق. والوحدة على أن تكون ضماناً للحريات من جماعية وفردية وحامية لما عند الجماعات والأفراد من قيم.

واقع لبنان إذن - ومنه يستخرج معناه - هو في تقديمه إلى أهليه، عبر تاريخه وموقعه وتكوينه، قيماً متقابلة تتقدم منهم أزواجاً متعارضة: الوحدة مع الانفتاح المتزن أو التنازع مع العزلة والتبعية، الولاء الواحد مع الانصاف، أو الغلبة مع عزوف المغلوبين وتربصهم، ترجمة الوحدة حفظاً للتراثات الجماعية أو برم الجماعات بالوحدة، التغير المستمر مع رعاية الثوابت أو إطاحة الثوابت دورياً معظم ما تغير يحفظها حلم مستحيل بشغل الساحة وحدها، حفظ الجماعات والأفراد من طغيان الدولة عبر طغيان إحدى الجماعات، أو حفز هذه على استرداد أفرادها وقسمتها من الدولة المنهارة. والوطن اللبناني والشعب الذي فيه يرتفعان أو يتهاويان تبعاً للنجاح أو الإخفاق في إدارة هذا الجدل الصعب. والنجاح يقتضي وجود إرادة جامعة وهو يوطدها أيضاً.

* * *

واقع لبنان إذن - ومعناه فيه - لا يستنفده تواجد الديانتين الكبيرتين والطوائف المتفرعة عنهما على أرضه. تلك حال مفتوحة، هي الأخرى، على المجد وعلى الكارثة. فينبغي أن يضاف إليها شرط استقامتها. هذا الشرط - وقد أشرنا إليه بين أمور أخرى - هو وضع الطوائف بإطلاق الحريات في داخلها وبالإنصاف بينها، في وضع لا يسعها فيه أن تتوحد كل منها لتقهر غيرها، بواسطة الدولة، أو تقهر كلها الدولة. وهو أيضاً وضع مراجع الديانتين ومراجع الطوائف في الخارج، الدائمة منها والعارضة، عند الحدود المقبولة لأدوارها، وذلك بتوطيد موقع الدولة، والموازنة، بواسطته، بين أدوار تلك المراجع. فإن حماية الحريات في داخل الطوائف هي القيمة بوضع قياداتها تحت رقابة شعبية دائمة تمنعها من الشطط في الذهاب مع مغريات الخارج وتفعّل دور الدولة حيالها.

أما الديانتان والطوائف، وهما إرث للبنان، فكلاهما طاغي الحضور

اليوم، من الداخل والخارج. وأما الدولة والأفراد، وهما ضمان حرية الوطن وثمراته وقد استحدثت بكليهما صورته المعاصرة، فكلاهما ضعيف اليوم ومغلوب. والدولة كانت ما كانت ويسعها أن تكون أحسن مما كانت، ولكن أجهزة الطوائف ليست بديلاً منها. وأما الأفراد فكانوا مثلاً جبران خليل جبران وزعماء الطوائف ليسوا خيراً منه. لا بد إذن من دولة أقوى لتقوم بها إرادة وطنية تحاور إرادات الداخل والخارج وتواجهها. فمن غير هذه الإرادة يبقى التوزع بين أقطاب المحيط وأقطاب العالم احتمالاً من احتمالات التعدد في عناصر الشعب. ولا بد أن تكون الدولة أعدل ليكون الشعب كله مصدر سلطتها وتكون هي ضابط انقساماته، في آن، فلا تسقط مرة أخرى، بعد حين.

لا بد أيضاً من الأمان والعدل للطوائف، لتخرج من حال التربص وليتحرر منها الأفراد المواطنون، ويقتضي ذلك كله الوصول إلى نوى الحق في ما رفعته الحرب من مطالب والاعتراف المتبادل بها، عوض تنفيذها هي أيضاً مع ما يصحّ تنفيذه من التجاوزات على الحق ومن القشور الطارئة. ولا بد، في كل حال، من لبنان.

في الكتاب

٥	الإهداء
٧	تصدير
١ - خبر من غير	
١٢	نصرانية اللبنانيين وإسلامهم
٣٦	تواريخ لبنان ومرايا الطوائف
٦٥	ثقافة للحرب وثقافة للسلام
٩٠	المتعلم والمجنون
٢ - الأرض ومن عليها	
١١٦	منفذ (أ): التشرف بعرض ما يلي
١٢٢	الطوائف - المناطق على علائها
١٣٣	وجه الصيغة وقفاها
٣ - البيان وسحرته	
١٤٤	اللغة الفرنسية والمدنيون الأبرياء
١٥٦	جورج خضر أو صعوبة هابيل
١٦١	التغيير وعدمه والأسماء الحسنى
٤ - ما علمتم وذقتم	
١٦٨	جنوب ١٩٧٦: زحف العداوات وأطر التضامن
١٩٨	خبرات بالزمان والمكان في مدينة مختلة
٢٢٠	نظام الحرب ومقاومتها
٢٤٢	منفذ (ب): الأحداث (بيان لغوي)
٥ - أفان مات أو قتل ...	
٢٤٦	طوني عبد النور
٢٥٠	عبد اللطيف بيضون
٢٥٦	رشيد كرامي
٢٦١	موسى الزين شرارة
٦ - العبرة بالخواتيم	
٢٦٤	معنى لبنان (مطلع وفسحة لميثاق تعارف)

للمؤلف

- ديوان الأخلاط والأمزجة، شعر، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ١٩٨٤.
- بيروت اللقاء، سيناريو، دار الباحث ١٩٨٤.
- مداخل ومخارج، مشاركات نقدية، المؤسسة الجامعة للدراسات، بيروت ١٩٨٥.
- الصراع على تاريخ لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٨٩.
- بنت جيل، ميشيفان، رحلة، دار العربية للدراسات والتوثيق والنشر، بيروت ١٩٨٩.
- **Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains**, publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1984.
(وهو النصّ الفرنسيّ لكتاب الصراع على تاريخ لبنان، أعلاه).
- «Des traditions collectives aux aspirations individuelles» in **Renouvellements du Monde Arabe**, ss. la dir. de Dominique Chevalier, Armand Colin, Paris 1987.